

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الإخوة منتوري قسنطينة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

قسم القانون العام

تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية

إشراف:

إعداد الطالبة:

أ.د بن حليو فيصل

بوعزيز حنان

أعضاء لجنة المناقشة:

جامعة منتوري قسنطينة

أستاذ التعليم العالي

1- أ.د طاشور عبد الحفيظ
رئيسا.

جامعة منتوري قسنطينة

أستاذ التعليم العالي

2- أ.د بن حليو فيصل
مشرفا.

جامعة منتوري قسنطينة

أستاذ التعليم العالي

3- أ.د بوريـش رياض
عضوا.

السنة الجامعية: 2011/2012

المقدمة :

يعيش اليوم كثير من أقطار العالم الثالث - ومن ضمنه العالم الإسلامي والعربي - حالة يسودها وضع من العنف وعدم الاستقرار، بحيث أصبح الحديث عن الواقع لهذا العالم يتطلب الوقوف طويلا علي خبايا الواقع الدولي وتعقيداته وعلى الاعتبارات الإقليمية وتقلباتها وعلى حقائق الجغرافيا السياسية لكل قطر من أقطار هذا العالم. فالسودان موبوء بالصراعات وقد دخلت الحرب الأهلية في جنوب السودان موسوعات الأرقام القياسية بكونها أطول حرب في أفريقيا، وبينما كان العالم يهفو لرؤية نهاية هذه الحرب باتفاقية السلام الشامل التاريخية التي وقعت في مطلع عام 2005، اشتعلت حرب واسعة أخرى مازالت نيرانها تتصاعد في دارفور، بينما حرب ثالثة أقل ضجيجا وضراوة تدور رحاها في الشرق.

وبالنسبة لأزمة دارفور التي أطلت بظلالها على العالم بهول المعاناة الإنسانية، فهي ليست مجرد أزمة إقليم يقع في غرب السودان، وإنما هي أزمة السودان كله بمساحاته الشاسعة وثرواته والتنوع الشديد لأهله، وانعكاس ذلك كله عربيا وأفريقيا فالسودان - الذي يقع في قلب القارة الأفريقية ويجاور تسع دول منها - هو الدولة الإفريقية الوحيدة التي تتساب من الجنوب إلى الشمال عبر الصحراء لترتبط بين شمال القارة وجنوبها برباط النيل، وجاءت الحرب في الجنوب ثم أزمة دارفور من بعدها لتشتعل صراعا إفريقيا عربيا يخشى معه أن يتحول السودان نفسه إلى حاجز حقيقي بين شمال القارة وجنوبها بعد أن كان همزة وصل حقيقية.

ولم تبق أزمة دارفور مجرد صراع داخلي بين الحكومة السودانية من جانب وحركات التمرد من جانب آخر، وإنما تعدى ذلك لتهديد كيان دولة في حد ذاته إما بسبب استمرار النزاع في أرجاء الإقليم المختلفة، أو من خلال توسيع دائرة الأطراف المتصارعة والمشاركة فيه والداعمة لها بهدف تفتيت السلامة الإقليمية للدولة، ولا يتوقف الأمر على الأطراف الداخلية وإنما تجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو غير مباشر ما يخرج بالأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة. أو بمعنى آخر فإن تطور الأمور في إقليم دارفور وتصاعده جعل الأزمة تخرج من طابعها الداخلي إلى أزمة ذات أبعاد وتداعيات محلية وإقليمية ودولية وسط إدعاءات واتهامات متبادلة من جانب العديد من القوى الفاعلة في المجتمع الدولي القائلة بمسؤولية النظام الحاكم في السودان عن تصاعد الأزمة وتفاقمها، مما أصبح لها تأثير مزدوج من جهة على الصعيد الدولي ومن جهة أخرى على الصعيد الإقليمي.

فعلى الصعيد الدولي فقد كان من شأن الانتهاكات التي تم رصدها في الإقليم - المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذا العدد الكبير من ضحايا الصراع سواء كانوا مدنيين أو لاجئين

أو متشردين - أن تثير المجتمع الدولي، حيث ساد شعور بالقلق وتعالق الأصوات بضرورة التدخل لوضع نهاية للأزمة التي تعددت التعبيرات في وصفها، فضلا عن زيارة العديد من كبار المسؤولين الدوليين للسودان بغرض الضغط على الحكومة المركزية لإيجاد مخرج للأزمة وإنهاء عملية العنف.

وقد اثمرت هذه الجهود والضغوطات بتدخل بعض الكيانات الدولية من أجل الحد من الصراع، من بينها تدخل الأمم المتحدة بواسطة قرارات مجلس الأمن في هذا المجال.

أما على الصعيد الإقليمي الإفريقي فإن احتدام الأزمة أدى إلى نقل عدوى الصراع لتمس العديد من الدول المجاورة للسودان، وهذا ما جعلها تدخل في دوامة من المشاكل مع هذه الدول، على غرار دولة التشاد التي استقبلت عددا كبيرا من اللاجئين الفارين من أعمال العنف في الإقليم، وهددت بالامتداد إلى جمهورية إفريقيا الوسطى لاحتمال تدفق اللاجئين إلى تلك الدولة.

و هذا البعد الإقليمي ترتب عنه إثارة مسؤولية الإتحاد الإفريقي خاصة مع تصديق الحكومة السودانية على البروتوكول المنشئ له وحصولها على عضويته، بالإضافة إلى مسؤولية الجامعة العربية وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى.

ولأزمة دارفور جوانب متعددة منها الجانب الإنساني، فهذا الأخير أصبح يشغل العالم أجمع بقسوة ما يتعرض له أهل دارفور من انتهاكات وجرائم حرب يرتكبها الجميع.

ومنذ اندلاع الأزمة وصل عدد النازحين واللاجئين إلى عدد هائل، كذلك بالنسبة لضخامة عدد القتلى وخاصة المدنيين، وهذا ما حدا بالأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب.

ولكن الغريب حقا أن نظرة العالم لهذه الأزمة تختلف تماما من موقع إلى آخر نظرة تحكمها المصالح في أغلب الأحيان، والجهل بحقيقة الأزمة وظروفها، أو التقاط جانب من الأزمة وترك ما عداه في بعض الأحيان، وهذا ما يجعل للبحث في هذا الموضوع فائدة وقيمة كبيرة وخاصة في وطننا العربي الذي تعددت فيه الرؤى حول هذه الأزمة بشكل غريب، وغاب الدور العربي الفاعل في أزمة دارفور حتى من دول الجوار العربي فلعل هذا البحث يضيء الطريق لمن يريد أن يعرف.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كي توضح مدى الإنتهاكات التي حدثت للقانون الدولي الإنساني في دارفور، وموقف الحكومة السودانية والأطراف الأخرى للأزمة من مبادئ هذا القانون.

وينطبق على السودان في الصراع في دارفور قانونان رئيسيان: القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكلاهما قانونان متكاملان يهدفان إلى حماية الإنسان وكرامته ويحظران من التمييز بمختلف أشكاله ويحميان ضد التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

ومن جهة أخرى وقع السودان على عدد من الاتفاقيات الدولية الملزمة بشأن الصراع المسلح في دارفور والتي تعتبر نافذة منذ توقيعها، ومعظم هذه الاتفاقيات تشمل على أحكام بشأن القانون الدولي الإنساني بشأن المدنيين.

أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة أزمة دارفور بكافة جوانبها أهمية بالغة خاصة في الوقت الراهن، وتتبع هذه الأهمية من أن أزمة دارفور تمثل حالة مثالية لمدى التزام السودان بمبادئ القانون الدولي الإنساني، وذلك أن أزمة دارفور لا تقف فقط عند الأبعاد السياسية، ولكنها تمتد أيضا إلى الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق في جرائم الحرب في دارفور للإطلاع على حقيقة الوضع هناك، والنظر في اتخاذ الإجراءات التي يمكنها وقف الحالة المأساوية للعديد من اللاجئين السودانيين. ومن جهة أخرى، تمثل هذه الأزمة حالة نموذجية للتعرف على مدى قدرة الأمم المتحدة على مراقبة تنفيذ المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني والتي تتمثل بالأساس في حماية المدنيين إبان الصراعات المسلحة التي تنشأ على إقليم الدولة.

وكذلك أن دراسة موضوع أزمة دارفور بشكل عام وكيفية معالجتها، وكذا مختلف الآليات المستعملة لذلك، تأتي لإثراء الحيز العلمي أو مختلف الدراسات التي تنصب على الصراع في دارفور، فرغم وجودها مازالت ناقصة مما يجعل هذه الدراسة زهرة أخرى في حقل الدراسات التي تتناول أزمة دارفور، وأن تساهم كذلك في المجال العلمي.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة حصر مجمل الانتهاكات التي ارتكبت في إقليم دارفور وخاصة التي تكون ضد مبادئ القانون الدولي الإنساني، فهذه الدراسة تلقي بظلالها على أزمة دارفور في بعدها الإنساني، أي تركز الدراسة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاع القائم في إقليم دارفور، وكذلك على الآليات والجهود المتبعة من أجل وضع حد لهذا الصراع.

دوافع اختيار الموضوع:

إن البحث في موضوع أزمة دارفور يستهوي الكثير من الباحثين خاصة منهم المختصين في القانون الدولي الإنساني، ذلك أنه موضوع جديد وجاري العمل نحو وضع حد لهذه الأزمة، ويثير العديد من الإشكالات وعلى كل فإن الدوافع التي جعلتني أختار البحث في هذا الموضوع هي:

1- الدوافع الذاتية:

هناك مجموعة من الدوافع الذاتية التي دفعتني لانتقاء هذا الموضوع، فالدافع الأساسي يكمن في الجوانب الغامضة التي تتميز بها أزمة دارفور، باعتبارها لا تزال الأحداث جارية بخصوصها

تقسيم البحث:

نظرا لطبيعة الإشكالات المطروحة دفعتني لتقسيم موضوع الدراسة إلى فصل تمهيدي وفصلين أساسيين، في الفصل التمهيدي نعالج ماهية أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني في مبحثين: حيث نخصص المبحث الأول لمضمون القانون الدولي الإنساني، والمبحث الثاني يتطرق إلى ماهية أزمة دارفور.

وفي الفصل الأول نعالج فيه أزمة دارفور وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، حيث قسمناه إلى مبحثين أيضا: في المبحث الأول نتطرق إلى انتهاكات القانون الدولي الإنساني في دارفور، أما في المبحث الثاني نحاول سرد أهم نتائج أزمة دارفور.

أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى جهود التسوية وتداعيات الأزمة، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى مبحثين: في المبحث الأول نتطرق إلى الجهود المبذولة لتسوية أزمة دارفور، أما في المبحث الثاني نعالج تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام وقرار مجلس الأمن 1706 وانتخابات 2010. ونختم البحث بخاتمة هي عبارة عن حوصلة لأهم التحليلات والنتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة مع اقتراح توصيات لها.

الفصل التمهيدي: ماهية القانون الدولي الإنساني وأزمة دارفور.

تعد أزمة دارفور من أهم الأزمات التي تواجه الحكومة السودانية، والتي لا تتوقف تأثيراتها على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة ونظامها السياسي ذاته، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين وإنما يتجاوز الأمر إلى تورط أطراف إقليمية ودولية بشكل مباشر أو غير مباشر، ما يخرج الأزمة من محيطها الداخلي ويجعلها أزمة ذات أبعاد متعددة ومضامين متنوعة.

وباعتبار أن هذه الأزمة لها تأثيرات كبيرة وبالخصوص على إنسان دارفور، كان من الواجب الحرص على تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنساني من أجل حماية هذا الإنسان والحفاظ على كرامته. فما حقيقة ما يدور بإقليم دارفور؟ وهل الصراع فيه لا يزال صراعا عسكريا - سياسيا بين أطراف معارضة والحكومة المركزية كما كان في مبتداه أم تحول إلى حرب أهلية طاحنة يختلط فيها الصراع حول الموارد المحدودة للنزاع حول هوية السودان وتوجهه القومي؟ وما مدلول القانون الدولي الإنساني؟

ومن أجل التعرف على ماهية هذه الأزمة ومضمون القانون الدولي الإنساني سيتم الإجابة عن السؤالين السابقين وذلك من خلال مبحثيات

- المبحث الأول: مضمون القانون الدولي الإنساني.
- المبحث الثاني: ماهية أزمة دارفور.

المبحث الأول: مضمون القانون الدولي الإنساني.

ظاهرة الصراع هي إحدى الحقائق الثابتة في الواقع الإنساني والجماعة منذ نشأة الحياة على الأرض، حيث عرفت الحرب كأداة لتسوية الخلافات منذ العهود الأولى لوجود الإنسان. وفي العصور القديمة كانت الحروب تتسم بالوحشية والمغالاة في سفك الدماء، ولم ينج من ويلاتها عجوز فان أو امرأة أو طفل رضيع. ولو عدنا إلى كتب التاريخ والمخطوطات القديمة لوجدنا أرقاماً هائلة لأعداد الحروب، حيث تزودنا الإحصاءات بأن 14000 حرب اشتعلت خلال 5 آلاف سنة من التاريخ، وبلغت الخسائر بالأرواح نحو 5 مليارات من بني البشر، وخلال 3400 سنة الأخيرة، لم يعرف العالم سوى 250 عام من السلام، و جاءت الحرب العالمية الأولى على نحو 10 ملايين نسمة، بالإضافة إلى 21 مليون نسمة ماتوا نتيجة الأوبئة التي خلفتها الحرب، وفي الحرب العالمية الثانية قتل نحو 40 مليون نسمة نصفهم من المدنيين.¹

وهكذا من خلال النظر إلى هذه الأرقام الهائلة، كان لابد من السعي لإيجاد الحلول الوقائية التي تحول دون وقوع الحروب أو حتى التخفيف منها وتنظيمها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة خلق قواعد يلزم مراعاتها أثناء تلك الصراعات وتعمل على مراعاة الاعتبارات الإنسانية. وبالتالي كانت هنا البدايات الأولى لظهور ما سمي فيما بعد "القانون الدولي الإنساني" حيث نجد أولى قواعده في الثقافات لبني البشر، إذ نتلمس قواعده في مبادئ الفروسية والمروءة ومساعدة الضعيف التي كانت تسود في المجتمعات القديمة.

ثم ظهرت قواعده في الأديان السماوية بدءاً بالدين المسيحي، حيث دعا السيد المسيح عليه السلام إلى المحبة والرحمة والتسامح، وعندما سادت المسيحية في أوروبا، وسيطرت الكنيسة على مقاليد الحكم، سعى الفقهاء إلى إيجاد المبررات الدينية للحرب، فصاغوا نظرية "الحرب العادلة"،² بعد ذلك جاءت الشريعة الإسلامية التي وضعت قواعد وأحكام محددة لتنظيم سلوك الدولة والأفراد على السواء في زمني السلم والحرب، وأصبحت هذه القواعد، دون المساس بالاعتبارات الإنسانية، تشكل فرعاً قانونياً هاماً من فروع القانون الدولي العام ويتمثل في "القانون الدولي الإنساني"، فما المقصود بالقانون الإنساني الدولي؟ وكيف ظهر هذا الفرع من القانون بالتحديد؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال ثلاثة مطالب أساسية:

- المطلب الأول: تعريف القانون الدولي الإنساني.
- المطلب الثاني: النطاق المادي والشخصي لتطبيق القانون الدولي الإنساني.
- المطلب الثالث: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني.

¹ اسماعيل عبد الرحمن- الأسس الأولية للقانون الدولي الإنساني من كتاب القانون الدولي الإنساني تقديم الدكتور: أحمد فتحي سرور- دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 15.

² المقصود بها هو توفير راحة صورية للضمانر بالتوفيق بين المثل الأخلاقي الأعلى للكنيسة وبين الضرورات السياسية المحيطة بها وكانت تقوم على أن الحرب التي يباشرها عاهل شرعي هي حرب أرادها الله، وأفعال العنف المقترفة في سبيلها تفقد كل صفة من صفات الخطيئة. أنظر: شريف عثم، محاضرة خاصة حول القانون الإنساني، منلول القانون الدولي الإنساني وتطوره التاريخي ونطاق تطبيقه، المدرسة العليا للقضاء، 30 جانفي 2006، ص 3.

المطلب 01: تعريف القانون الدولي الإنساني.

أولاً: مفهومه: لقد وردت تعريف كثيرة بخصوص القانون الدولي الإنساني، فقد عرف بأنه: "مجموعة المبادئ والأحكام المنظمة للوسائل والطرق الخاصة بالحرب بالإضافة إلى الحماية للسكان المدنيين، المرضى والمصابين من المقاتلين وأسرى الحرب".¹

كما عرفه البعض بأنه: "مجموعة القواعد الدولية الموضوعة بمقتضى اتفاقيات وأعراف دولية مخصصة بالتحديد لحل المشاكل ذات الصلة الإنسانية الناجمة مباشرة عن المنازعات المسلحة الدولية أو غير الدولية والتي لا تحد لاعتبارات إنسانية من حق أطراف النزاع في اللجوء إلى ما يختارونه من أساليب ووسائل في القتال، وتحمي الأشخاص والممتلكات التي تتضرر من جراء النزاع".²

ويعرف القانون الدولي الإنساني كذلك بأنه مجموعة المبادئ والقواعد التي تحد من استخدام العنف أثناء المنازعات المسلحة أو من الآثار الناجمة عن الحرب تجاه الإنسان عامة،³ فهو فرع من فروع القانون الدولي العام لحقوق الإنسان غرضه حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلح كحماية الممتلكات والأموال التي ليست لها علاقة بالعمليات العسكرية وهو يسعى إلى حماية السكان غير المشتركين بصورة مباشرة أو الذين كفوا عن الإشتراك في النزاعات المسلحة مثل الجرحى والغرقى وأسرى الحرب.

وقد تبنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تعريفاً للقانون الدولي الإنساني بأنه: "مجموعة القواعد الدولية المستمدة من الإتفاقيات والأعراف، التي تهدف بشكل خاص إلى تسوية المشكلات الإنسانية الناجمة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية والتي تقيد لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام أساليب الحرب وطرقها التي تروق لها، أو تحمي الأشخاص والأماكن المعرضين أو الذين يمكن أن يتعرضوا لأخطار النزاع".⁴

ويعتبر القانون الدولي الإنساني جزء من القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول، و القانون الدولي هو عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات المبرمة بين الدول والعرف الدولي الناتج عن ممارسات الدول والمقبول من جانبها باعتباره إلزامياً، فضلاً عن المبادئ العامة للقانون.⁵

لذا يمكن القول أن القانون الدولي الإنساني انطلق باتفاقية جنيف لسنة 1864 وتلتها عدة اتفاقيات وبروتوكولات هامة.

¹ Ramesh Thakur, 2000. "Global norms and int. humanitarian law" int. review of red cross, icrc, Vol. 83, No. 841, , P. 19. Geneva.

² فيصل شنتاوي، "حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، دار الحامد، عمان، 2001، ص 190.

³ Human rights fact sheet Ne 13, International humanitarian law and Human Rights, 2006, P1, United Nations, Geneva.

⁴ محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات المجلس الحقوقي، الطبعة الخامسة، بيروت، 2004، ص 762.

⁵ قسم الخدمات الإستشارية للقانون الدولي الإنساني، ما هو القانون الدولي الإنساني، 2006/CRC.

وقد تأثر القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية ضحايا الحروب وأسلوب إدارة القتال بالصكوك الدولية الهامة في ميدان حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك تأسيساً على أن الإنسان يحق له التمتع بحقوقه اللصيقة بأدميته وكرامته البشرية على قدم المساواة في زمن السلم أو الحرب.

وتجدر الإشارة إلى أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يخول للدول في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الدولة الحد من بعض الحقوق لكن شريطة أن يكون ذلك في أضيق الحدود.

وتعتبر مصطلحات "قانون الحرب" و"قانون النزاعات المسلحة" و"القانون الدولي الإنساني" مترادفة في المعنى.¹

فالمصطلح التقليدي اذي كان سائدا حتى إبرام ميثاق الأمم المتحدة كان "قانون الحرب"، ولما أصبحت الحرب غير مشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وحيث وردت كلمة "الحرب" في ديباجة الميثاق عند الإشارة إلى "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب" ثم استخدام الميثاق تعبير "استخدام القوة" شاع استخدام مصطلح "قانون النزاعات المسلحة"، ثم في بداية السبعينات تأثر هذا القانون بحركة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي خاصة في أعقاب مؤتمر طهران عام 1968 فشاع استخدام مصطلح "القانون الدولي الإنساني".

ويرجع ابتكار مصطلح "القانون الدولي الإنساني" إلى القانوني المعروف (Max Huber) والذي شغل منصب رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر سابقا ولعدة سنوات، ولم يلبث هذا المصطلح أن ظهر حتى تم تبنيه من قبل العديد من الفقهاء،² وأصبح اليوم مصطلحا رسميا على الصعيد الدولي. ومن خلال هذه التعاريف المذكورة سابقا وغيرها نستطيع أن نستخلص بأن القانون الدولي الإنساني عبارة عن مجموعة من القواعد الدولية التي تستهدف حماية شئيين أساسيين:

- الأول: هو حماية شخص الإنسان ، الغاية الأساسية لهذا القانون وغيره من القوانين.
- الثاني: هو حماية الأعيان والممتلكات لهذا الإنسان.

ولكن أي إنسان هو المعني بحماية هذا القانون، وأي من ممتلكات هذا الإنسان هي التي يحميها هذا القانون؟ وبعبارة أخرى هل أن كل الأفراد مشمولون بعناية هذا القانون، وهل أن كل الأعيان مشمولة بهذه الحماية؟

¹ شريف عثم، مرجع سابق، ص!

² زيدان مريبوط، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المجلد الثاني لحقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت 1988، ص100.

في الحقيقة أن القانون الدولي الإنساني يعني بالإنسان والأعيان في وقت الحرب فقط، والإنسان المشمول بهذه العناية هو الإنسان غير المشترك في الحرب والإنسان غير القادر على مواصلة الإشتراك في الحرب، والمثال على الحالة الأولى المدنيين بشكل عام باستثناء الذين يشتركون في العمليات القتالية، والمثال على الحالة الثانية الأسرى والجرحى.¹ أما بالنسبة إلى الأعيان والممتلكات المشمولة بالحماية أو ما تعرف بالأعيان المدنية، فهي كافة الأهداف التي لا تعتبر أهدافا عسكرية بالمفهوم العسكري، ويشترط الأهداف العسكرية أن تكون لخدمة غرض عسكري وأن تكون محمية عسكريا.²

ثانيا: تطوره: إن للقانون الدولي الإنساني أصول ثابتة لدى معظم الحضارات القديمة وتدعونا إليه الأديان السماوية، فرغم أن تعبير هذا القانون حديث جدا لكن ولادة قواعده قديمة، حيث نجدنا في كتابات الفلاسفة، ونادت بها الأديان السماوية ومنها الديانة المسيحية، كما أن الشريعة الإسلامية وضعت قواعد كان لها تأثير كبير في حكم سلوك المسلمين أثناء الحروب التي كانوا يدخلون فيها، حيث أثرت فيهم قواعد الشريعة الإسلامية، والأوامر التي كان يتلقاها المسلمون من الرسول (محمد عليه الصلاة والسلام) وكذلك أوامر الخلفاء الراشدين من بعده، وقادة الجيوش العسكرية الإسلامية كان لها دور في تغيير وإزالة العادات والتقاليد اللانسانية والوحشية التابعة للدولة الإسلامية لما لمسها من قواعد ومعاملة مميزة مع أتباعه الواقعيين تحت أيدي الجيوش الإسلامية.³

ومن ذلك ما أوصى به الرسول (صلى الله عليه وسلم) زيد بن حارثة عندما أمره على قيادة الجيش الذي أرسله لمحاربة الكفار في مؤتة، قائلا له: "لا تقتلوا وليدا ولا امرأة ولا كبيرا ولا فانيا ولا منعزلا بصومعة ولا تعقروا نخالا ولا تقطعوا شجرة ولا تهدموا بناء".

وهكذا نجد أن الإسلام وضع نظاما صارما لسير الحرب، وقد انتقلت هذه المبادئ وكان لها الأثر الكبير في كتابات ودعوات الكثيرين المناشدين للتخفيف من وحشية الحروب، أمثال سواريز وغروسيوس.⁴

ورغم كل القواعد والمبادئ العرفية التي ظهرت لتدعم القانون الدولي الإنساني، غير أنها لم تحظ بالاحترام الكافي خلال النزاعات التي نشبت في السابق.

حتى كانت حرب إيطاليا التي اصطدم فيها النمساويون مع الفرنسيين والإيطاليين عام 1859، وكانت موقعة سولفرينو والتي تعد واحدة من أكثر المعارك دموية في التاريخ واعتبرت هذه المعركة

¹ المادة (50) من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

² المادة (52) من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

³ نعم اسحق زيد، دراسة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون، جامعة الموصل، 2004، ص 17.

⁴ محمد عزيز شكري، تاريخ القانون الدولي الإنساني وطبيعته ضمن كتاب، دراسات في القانون الدولي الإنساني، تقديم: د/ مفيد شهاب، دار المستقبل العربي، ط1، بيروت، 2000، ص 16.

نقطة تحول هامة في مسيرة الحركة الإنسانية، فخلال ستة عشرة من القتال وقع أربعين ألفاً من القتلى والجرحى.¹

وفي ذلك اليوم وصل إلى هذه المنطقة شاب سويسري "هنري دونان"، فاستولى عليه الفزع عندما شاهد الجرحى يموتون متأثرين بالأم رهيبية بينما يمكن إنقاذهم لو تم إسعافهم في الوقت المناسب.

وعند عودته إلى سويسرا وقد هزته تلك الأحداث ألف كتاب أسماه "تذكار سولفرينو" نقل من خلاله ما شاهده وصاغ أمنية مزدوجة.

من جهة: أن تنشأ في كل بلد جمعية غوث تطوعية تعد نفسها في زمن السلم لتقديم الخدمات الصحية للجيش في وقت الحرب.

ومن جهة ثانية: أن تصادق الدول على مبدأ اتفاقي ومقدس يؤمن الحماية القانونية للمستشفيات العسكرية وأفراد الخدمات الطبية.²

وهكذا تولدت من هذه الأمنية، في شقها الأول، مؤسسة الصليب الأحمر، ومن الشق الثاني اتفاقية جنيف.

وفي عام 1863 تشكلت لجنة خيرية عرفت باسم "جمعية جنيف للمنفعة العامة" وهي لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء مهمتهم تحويل أفكار دونان إلى واقع ملموس، وأعضائها هم: غوستاف موانيه، غيوم هنري دوفور، وطبيبان هما لوي أيبا وبيتودور منوار إضافة إلى دونان. وتعتبر هذه اللجنة هي الجهاز المؤسس للصليب الأحمر والمحرك الأساسي لاتفاقيات جنيف.

وفي عام 1864 تم انعقاد مؤتمر في جنيف كانت ثمرته توقيع اتفاقية بشأن "تحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان"، وكانت هذه الاتفاقية نقطة الانطلاق للقانون الإنساني كله.

ويمكن القول أن القانون الدولي الإنساني يتوفر اليوم على إطار قانوني دولي يختص بالصكوك الدولية المنعقدة في إطار الأمم المتحدة و قانون "جنيف" وقانون "لاهاي".³

وسنعرض هذا الإطار القانوني كالتالي:

1- **اتفاقية "جنيف" لتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان:** تم توقيع هذه الاتفاقية سنة 1864 وتحتوي الاتفاقية على عشر مواد تتضمن حياد الأجهزة الصحية ووسائل النقل الصحي وأعاون الخدمات الصحية واحترام المتطوعين المدنيين الذين يساهمون في أعمال الإغاثة وتقديم المساعدة الصحية دون تمييز وحمل شارة خاصة هي صليب أحمر على رقعة بيضاء.⁴

¹ من كتيب: تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2005، ص 6.

² شريف عثم، مرجع سابق، ص 6.

³ جمال شهلول، القانون الدولي الإنساني، الجمهورية التونسية، ص 2.

⁴ أنظر: مضمون اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان 1866.

- تم تطبيق هذه الاتفاقية في الحرب النمساوية الروسية سنة 1866.
- تقتصر هذه الاتفاقية على العسكريين الجرحى في الميدان البري فقط لذلك تم سنة 1899 بمؤتمر "لاهاي" حول السلام إبرام اتفاقية لملائمة الحرب البحرية لمبادئ اتفاقية "جنيف".
- 2- اتفاقية "جنيف" لعام 1906 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان: هذه الاتفاقية الموقعة في 6 جويلية 1906 متممة ومطورة للاتفاقية الأولى، وظلت اتفاقية "برية" لأن ضحايا الحرب البحرية من العسكريين يتمتعون بحماية اتفاقية لاهاي الثالثة 1899 ووسعت اتفاقية 1906 نطاق سابققتها وشملت "المرضى" أيضا وبلغ عدد موادها 33 مما يدل على أهمية الإضافات الجديدة. كما نصت الاتفاقية على شرط له آثار قانونية هامة وهو شرط المعاملة بالمثل أو المشاركة الجماعية. وبموجبه فإن الاتفاقية لا تطبق إلا بين الأطراف المتعاقدة إذا نشبت الحرب بين طرفين أو أكثر¹.
- 3- اتفاقية "لاهاي" لعام 1907 بشأن تعديل وتطوير اتفاقية 1899 الخاصة بالنزاع في البحار.
- 4- اتفاقيتا "جنيف" لسنة 1929: كان للحرب العالمية الأولى أبلغ الأثر في الاتجاه إلى تطوير أحكام القانون الدولي الإنساني، ومن أجل ذلك انعقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف عام 1929 خلص إلى إبرام اتفاقيتين:

ن الاتفاقية الأولى: المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان:

وهي صيغة جديدة معدلة ومطورة لاتفاقية عام 1906 جاءت في 39 مادة، وأقرت استخدام شارتين أخريين إلى جانب الصليب الأحمر وهما الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين².

ن الاتفاقية الثانية: وهي الخاصة بمعاملة أسرى الحرب وتناولت هذه الاتفاقية في موادها

77 أهم ما يتصل بحياة الأسير وتوفير الحماية له والاستفادة من خدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالتها المتخصصة لجمع المعلومات عن الأسرى وتبادلها مع ذويهم. وكانت هذه الاتفاقية هي أول تنظيم دولي لمسألة بالغة الأهمية وهي أسرى الحرب التي لم يكن لها تنظيم حتى ذلك التاريخ إلا بصورة جزئية في لائحة لاهاي³.

5- اتفاقيات "جنيف" الأربع لعام 1949: في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما شهده العالم من مآسي وأضرار لحقت بالمدينين قبل العسكريين، دعت الحكومة السويسرية إلى مؤتمر دبلوماسي انعقد في جنيف عام 1949 وأسفر عن إبرام أربع اتفاقيات:

¹ أنظر: مضمون اتفاقية جنيف لعام 1906 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان.

² أنظر: مضمون اتفاقية جنيف لسنة 1929 المعدلة لاتفاقية عام 1906.

³ أنظر: مضمون اتفاقية جنيف لسنة 1929 الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.

ن الاتفاقية الأولى: اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان. وهي تعديل وتنقيح لاتفاقية جنيف الأولى لعام 1929.

ن الاتفاقية الثانية: اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وهي تعديل لاتفاقية لاهاي لعام 1907.

ن الاتفاقية الثالثة: اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب. وهي تعديل وتطوير أحكام اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1929.

ن الاتفاقية الرابعة: اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وتناولت حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة، وهي أول اتفاقية من نوعها حيث كانت لائحة لاهاي لعام 1907 تتناول جوانب محدودة من العلاقة بين المحتل وسكان الأرض المحتلة إلا أن اتفاقية جنيف الرابعة كانت أول نص شامل يتناول موضوع حماية المدنيين¹.

6- البروتوكولان الإضافيان لعام 1977: أقر المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في جنيف ما بين 1974 و1977 بدعوى من الحكومة السويسرية بروتوكولين إضافيين لاتفاقيات جنيف لعام 1949:

ن البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية: وهذا البروتوكول مكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، وتضمن الباب الأول منه قاعدة هامة لشعوب العالم الثالث ومناضلي حركات التحرير، وهي النص على أن حروب التحرير تعد نزاع مسلحاً دولياً. ثم جاء الباب الثاني منه والخاص بالجرحى والمرضى والمنكوبين في البحار مكملاً لأحكام الاتفاقيتين الأولى والثانية لعام 1949 وأضفى ذات الحماية على المدنيين. أما الباب الثالث فقد تناول أساليب ووسائل القتال والوضع القانوني للمقاتل وأسير الحرب وكان هذا الباب هو الذي دمج قانون لاهاي وقانون جنيف إذ تناول العديد من القواعد المنصوص عليها في لاهاي وأكملها مما يتلائم والنزاعات الحديثة. أما الباب الرابع فقد اهتم بالسكان المدنيين بهدف توفير أكبر حماية لهم من أخطار النزاعات².

ن البروتوكول الإضافي الثاني الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية: تناولت المادة (3) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 النزاعات المسلحة غير الدولية إلا أن البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 قد تناولها بالتفصيل³.

¹ أنظر: مضمون الاتفاقية لعام 1949 الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

² أنظر: البروتوكول الإضافي الأول 1977 الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية.

³ أنظر: البروتوكول الإضافي الثاني 1977 الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

وبعد هذا العرض الموجز لتطور قانون جنيف يجدر بنا أن نشير إلا أن هناك موثيق دولية أخرى تتصل بالقانون الدولي الإنساني نذكر منها:

- ü إعلان سان بيترسبورغ لعام 1868 المتعلق بحظر استخدام بعض القذائف المتفجرة.
- ü إعلان لاهاي لعام 1899 لحظر الرصاص من نوع "دمدم".
- ü بروتوكول جنيف لعام 1925 لمنع استخدام الغازات السامة والأسلحة الجرثومية.
- ü اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافية في زمن النزاعات المسلحة وبروتوكولاتها الإضافية.
- ü اتفاقية عام 1980 بشأن حظر استخدام بعض الأسلحة التقليدية والبروتوكولات الملحق بها.
- ü اتفاقية أوتاوا لعام 1997 بشأن حظر الألغام المضادة للأفراد.
- ü النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي أبرم في روما عام 1998.

ثالثاً: مصادره: باعتبار أن القانون الدولي الإنساني أحد فروع القانون الدولي العام، فإن مصادره هي نفس مصادر هذا الأخير والتي تتمثل في المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية، العرف الدولي، المبادئ العامة للقانون، بالإضافة إلى قرارات المنظمات الدولية وآراء كبار الفقهاء واجتهادات المحاكم. وسأطرق إليها باختصار.

1- **الاتفاقيات الدولية:** كما سبق القول بأن عام 1864 هو تاريخ ميلاد أول اتفاقية دولية - متعددة الأطراف - لحماية ضحايا الحروب وبشكل خاص المرضى والجرحى، وتم الاتفاق فيما بعد بأنها تمثل تاريخ ولادة القانون الدولي الإنساني المقنن في اتفاقيات دولية وقبل ذلك التاريخ كانت هناك الاتفاقية الثنائية منها الاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في 1785 التي اشترطت أنه في حالة الحرب فإن القوتين يجب أن لا تحتاط فقط لأمر النساء والأطفال بل يجب إفساح المجال للعلماء وزراع الأراضي والصناع، وجميع الأشخاص الآخرين الذين تعد وظائفهم ضرورية لبقاء الجنس البشري ومنفعته، ويجب افساح المجال لهم للاستمرار بأعمالهم، والسماح للسفن التجارية بالمرور لتأمين حصول الأفراد على احتياجاتهم.¹

وهناك أيضاً اتفاق مبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا عام 1813 المتعلق بتبادل الأسرى وكيفية معاملتهم، واتفاق تروخيليو المبرم بين بوليفار الكولومبي والقائد الإسباني عام

¹ نغم اسحق زيد - مرجع سابق - ص 18.

1820 بمناسبة الحرب التي كانت قائمة بين الكولومبيين ضد إسبانيا للاستقلال عن الأخيرة تم فيه التعبير عن المعاملة غير التمييزية للجرحى من قبل الطرفين.¹

ويقسم القانون الدولي الإنساني في نطاق هذا المصدر إلى قسمين:

الأول: قانون لاهاي: وضعت أسس هذا القانون في مؤتمر لاهاي للسلام في عامي 1899 و1907 حيث أبرم عدة اتفاقيات لتحديد واجبات وحقوق الدول في إدارة العمليات الحربية، وأيضا الحد من حرية الدول في اختيار وسائل الحاق الضرر بالعدو. مع الأخذ بعين الاعتبار الأجزاء التي نقلت من هذا القانون في عامي 1929 و1949 إلى قانون جنيف والخاصة بالوضع القانوني لأسرى الحرب والوضع القانوني للجرحى والمرضى الغرقى في العمليات الحربية البحرية، والوضع القانوني للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة.² ويدخل في نطاق هذا القانون بعض الاتفاقيات التي لا تحمل اسم العاصمة الهولندية لاهاي مثل إعلان سان بيتر سبورغ لعام 1868 الذي يحظر استعمال الرصاص المتفجر، وكذلك اتفاقية حظر استعمال وتخزين وانتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها لعام 1997 ... وغيرها.³

الثاني: قانون جنيف وهو يهدف إلى حماية العسكريين العاجزين عن القتال أي الذين أصبحوا خارج العمليات الحربية، أو ألقوا السلاح كالجرحى والمرضى والغرقى وأسرى الحرب، وأيضا حماية الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات الحربية أي المدنيين كالنساء والأطفال والشيوخ. وهو يتألف من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977.

2- **العرف الدولي:** من المهم القول أنه من حيث ترتيب ظهور القواعد الدولية التي تناولت الحروب يأتي العرف في مقدمتها ويشكل مصدرا مهما من مصادر القانون الدولي الإنساني إلى جانب الاتفاقيات الدولية التي قننت القواعد التي تنظم النزاعات المسلحة، وهو ما أكدته القاعدة الشهيرة والمعروفة في القانون الدولي الإنساني " بقاعدة مارتنيز"⁴، ويعتبر العرف ملزم للدول سواء شاركت في تكوينه أم لا وسواء كانت هذه الدول موجودة وقت نشوئه أم لا، ويثبت وجود العرف بالنظر إلى ما تسلكه الدول في تصرفاتها أثناء الحروب والنزاعات

¹ Marco Sassoli, Antoine A. bouvier, end others, « How Does Law Protect in War », int. – committee of red cross, Geneva, 1999, P. 97 and P. 105.

² جان بكتيه – القانون الدولي الإنساني، تطوره ومبادئه، من كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني – تقديم مفيد شهاب - دار المستقبل العربي، بيروت ، طبعة أولى ، 2000- ص37.

³ شريف عتلم، محمد ماهر عبد الواحد- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني- اصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة- الطبعة السادسة، 2005- ص77.

⁴ وضع هذه "القاعدة" فريدريك دي مارتنيز الروسي الأصل في عام 1899 في اتفاقية لاهاي الثانية الخاصة بالحرب البحرية. أنظر فقرة 3 من مقدمة الاتفاقية. أنظر كذلك في فقرة 7 من مقدمة اتفاقية لاهاي الرابعة عام 1907 الخاصة بالحرب البحرية.

المسلحة، وكذلك بالرجوع إلى مشاريع الاتفاقيات التي لم توضع موضع التمثيل بل حتى الاتفاقيات الدولية النافذة فيمكن الوقوف على القواعد العرفية لأن هذه الاتفاقيات قد تأتي في بعض أو معظم قواعدها تدوينا لأعراف دولية.¹

وقد تم الاعتراف بالعرف كمصدر من مصادر القانون الدولي الإنساني يمكن الرجوع إليه عند عدم وجود نص في الاتفاقيات الدولية، للحالات التي تواجه الدول، وهذا ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.²

3- **المبادئ العامة لقانون:** ويراد لهذه المبادئ القواعد التي تسود في القوانين الوطنية، وخصوصا الأنظمة الرئيسية في العالم، حيث تسود في هذه الأنظمة قواعد متشابهة تتعلق مثلا باستقلال الدول وعدم التدخل بشؤونها، وكذلك حق تقرير المصير وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني تنقسم إلى قسمين: **القسم الأول:** تتصف بأنها مبادئ قانونية عامة تصلح لكل الأنظمة القانونية الداخلية والدولية بما فيها نظام القانون الدولي الإنساني³ أما **القسم الثاني:** فهي مبادئ قانونية خاصة بقانون النزاعات المسلحة تنطبق أثناء النزاعات المسلحة.

4- **قرارات المنظمات الدولية:** تعتبر هذه القرارات مصدر احتياطي لمصادر القانون الدولي الإنساني وإن كان هناك اختلال في مدى إلزامية قرارات المنظمات الدولية.

حيث يرى البعض أن بعض المنظمات الدولية تملك إصدار قرارات ملزمة بهذا الشأن، باعتباره الجهاز الموكل إليه مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك في نطاق نظام الأمن الجماعي، بموجب أحكام الفصل السابق من الميثاق⁴.

أما القرارات الصادرة عن المنظمات الأخرى فغالبا ما تكون لها صفة التوصيات، ولكن إذا تكررت هذه الأخيرة في نفس الموضوع لأكثر من مرة فإنه من الممكن أن تتحول إلى قاعدة عرفية ملزمة، ولكنها هنا تستمد إلزاميتها من كونها قاعدة عرفية وليست توصية صادرة عن منظمة دولية.

5- **الفقه:** يمكن أن تشكل آراء كبار فقهاء القانون الدولي الإنساني وكتاباتهم مصدرا احتياطيا من مصادره، وذلك عن طريق الكشف عن الثغرات والنواقص في الاتفاقيات ذات الصلة ولفت أنظار الدول إليها وحثها على تبنيها في اتفاقيات دولية.

¹ محمود سامي جنبنة- قانون الحرب والحياد، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1944- ص 45.

² أنظر نص المادة 1 فقرة 2 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

³ Marco Sassoli, Antoine A. bouvier, and others, « How Does Law Protect in War », int. – committee of red cross, Geneva,

1999, P. 97 and P. 112.

⁴ مولود احمد مصلح، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، منكرة ماجستير، كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة

في الدانمارك، 2008، ص 16.

فدراسة الفقهاء لنصوص الاتفاقيات وتفسيرها وانتقادها غالبا ما يؤثر على الرأي العام الوطني والدولي، ويحرض الحكومات على تبني آرائهم.

رابعاً: مبادئه

1- مبادئ قانون "لاهاي" : جاء في اعلان سان بيترسبورغ لسنة 1868 ان "تقدم الحضارة يجب أي يؤدي الى التخفيف قدر الامكان من ويلات الحرب" باعتماد مبدأي الضرورة العسكرية والمعاملة الانسانية.¹

أ- مبدأ التفريق بين المدنيين والاهداف العسكرية: ينصّ المبدأ ان المدنيين لا يمكن أن يكونوا عرضة للهجوم الذي ينبغي ان يقتصر على الاهداف العسكرية أي القوات العسكرية بما في ذلك المقاتلين والمنشآت التي تساهم في تحقيق هدف عسكري وبالتالي لا يمكن مهاجمة الأموال المدنية لكن الخسائر العرضية بين المدنيين او أموالهم لا تعتبر خرقاً لقانون الحرب.

ب- حظر بعض انواع الاسلحة (السامة والجرثومية والكيميائية وبعض انواع المتفجرات) والحد من استخدام الاسلحة التقليدية العشوائية بما في ذلك الالغام والأفخاخ والاسلحة الحارقة.

ج- حظر اللجوء الى الغدر اثناء القتال وهو يختلف عن الحيل الحربية المشروعة.

د- احترام سلامة شخص الخصم الذي يلقي السلاح او لم يعد قادراً على القتال.

هـ- الاحتلال وضع واقعي لا يعطي المحتل الحق في الملكية في الارض المحتلة ويمكن له ان يصادر بعض الاموال ويعمل على حفظ الامن.

2- شرط مارتنز: وفقاً لهذا الشرط يظل المذنبون والمقاتلون في الحالات التي لا تنص عليها النصوص المكتوبة تحت حماية المبادئ الانسانية وما يمليه الضمير العام وقد اعتمدت محكمة "نورمبرغ" هذا المبدأ عند البت في قضايا كبار مجرمي الحرب العالمية الثانية.

3- المبادئ الأساسية لقانون "جنيف": يجب ألا تتنافى مقتضيات الحرب واحترام الذات الانسانية.

- حصانة الذات البشرية : ليست الحرب مبرراً للاعتداء على حياة من لا يشاركون في القتال او الذين لم يعودوا قادرين على ذلك.
- منع التعذيب بشتى انواعه، ويتعين على الطرف الذي يحتجز رعايا العدو أن يطلب منهم البيانات المتعلقة بهويتهم فقط، دون اجبارهم على ذلك
- احترام الشخصية القانونية ، فضحايا الحرب الأحياء ممن يقعون من قبضة العدو يحتفظون بشخصيتهم القانونية وما يترتب عليها من اعمال قانونية مشروعة.
- احترام الشرف والحقوق العائلية والمعتقد وعتقاليده وتكتسي الاخبار العائلية اهمية خاصة في القانون الانساني وهناك جهاز خاص في "جنيف" هو وكالة الابحاث تتولى جمع الاخبار ونقلها الى من له الحق في ذلك.

¹ أنظر : مضمون إعلان سان بيتر سبورغ لسنة 1868.

- الملكية الفردية محمية ومضمونة.
- عدم التمييز ، فالمساعدة والعلاج ومختلف الخدمات والمعاملة بصورة عامة تقدم للجميع دون فرق الا ما تفرضه الاوضاع الصحية والسن.
- توفير الامان والطمأنينة وحظر الاعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية واحتجاز الرهائن، واذا ارتكب شخص يحميه القانون الانساني جريمة فانه يعاقب وفقا للنصوص المعمول بها مع مراعاة الضمانات القضائية على مستوى الاجراءات قبل التحقيق وبعده وعند المحاكمة وبمناسبة تنفيذ الحكم.
- حظر استغلال المدنيين أو استخدامهم لحماية أهداف عسكرية.
- منع النهب والهجوم العشوائي والأعمال الانتقامية.
- منع اعمال الغش والغدر.¹

المطلب 02: النطاق المادي والشخصي لتطبيق القانون الدولي الإنساني.

أولاً: النطاق المادي: يتمثل النطاق المادي لتطبيق القانون الدولي الإنساني في حالتين أساسيتين هما:

- 01- النزاعات المسلحة الدولية: ويقصد بالنزاع الدولي المسلح الحرب التي تتدلع بين دولتين مستقلتين وجيشين نظاميين وتخضع الحرب إلى قانون أو اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.
- وتعرف حروب التحرير الوطنية التي يقاتل فيها شعب ضد السيطرة الاستعمارية، والاحتلال الأجنبي، أو الأنظمة العنصرية، بأنها نزاعات مسلحة دولية وبصورة عامة ينطبق على هذه الحروب الناتجة عن محاولات الشعوب لممارسة حقها في تقرير المصير.²
- وقد عرف النزاع المسلح أيضا بأنه تلك النزاعات التي تنور بين دولتين أو أكثر، وكذلك تلك التي تحدث بين القوات التابعة لمنظمة دولية وإحدى الأطراف المتصارعة سواء في حال تصديها للنزاعات المسلحة الدولية أو غير ذات الطابع الدولي.³
- وقد نصت الاتفاقيات الأربع في مادتها الثانية المشتركة على أنها: " تطبق في حالة الحرب المعلنة أو أي نزاع مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة حتى وإن لم يعترف أحدهما بحالة الحرب ".⁴

فهذا النص صاغ بوضوح معيار اعتبار نزاع ما دوليا بكونه بين دولتين أو أكثر، وإذا لم تكن إحدى دول النزاع طرفا في اتفاقيات جنيف فإن الدول الأطراف فيها تبقى ملتزمة بها في علاقاتها المتبادلة، كما أنها تلتزم بالاتفاقيات إذ قبلت الدولة غير الطرف أحكامها وطبقتها.

وتتعلق الفقرة الثانية من ذات المادة بالاحتلال، وهو يدخل ضمن إطار النزاع المسلح الدولي أيا كانت مدته أو مداه وسواء كانت هناك مقاومة مسلحة أم لا فإن الاتفاقيات تطبق في حالات الاحتلال الذي صاغت الاتفاقية الرابعة أهم أحكامها. وقد أكدت المادة الأولى من البروتوكول

¹ جمال شهلول، مرجع سابق، ص 3-4.

² فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العلمي للقانون الإنساني، ترجمة أحمد مسعود، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، لبنان، 2005، ص 625.

³ أنظر: مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003، ص 57.

⁴ أنظر نص المادة الثانية المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربعة 1949.

الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية هذه الأحكام في فقرتها الثانية وأضافت في فقرتها الرابعة حكماً هاماً عندما نصت على انطباق اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول على النزاعات المسلحة التي تناضل الشعوب بها ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير،¹ كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة. وبهذا النص أمكن تكيف حروب التحرير كنزاعات دولية وكان ذلك مطلباً قديماً نجحت شعوب الدول المستعمرة ودول العالم الثالث في إدراجه على الرغم من صعوبة المناقشات والمفاوضات التي أحاطت بهذا البند في أثناء المؤتمر الدبلوماسي.

2- **النزاعات المسلحة غير الدولية:** واقع الأمر أن اصطلاح النزاعات المسلحة غير الدولية ينصرف كقاعدة عامة إلى النزاعات التي تدور داخل حدود إقليم الدولة. وكان القانون الدولي العام قد استقر في شأن بيان القانون واجب التطبيق على تلك النزاعات على الإحالة إلى القانون الداخلي للدولة التي نشب النزاع على إقليمها فبالنسبة إلى الحكومات القائمة، فالقائمون ضدها هم مجرمون يخرقون واجب الولاء، والسلاح الذي تستخدمه ضده هو قانون الجرائم الداخلي وهو سلاح قديم فكل التشريعات الوطنية تعاقب على الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة أو الدعوة إلى الحرب الأهلية، ولتأكيد سلطتها تقوم بمواجهته بقوانينها الداخلية العادية (قوانين العقوبات العادية) وتطبيقها يسمح عادة بتدارك هذه الحروب ومكافحتها، في بعض الأحيان قد لا تكون هذه القوانين العادية كافية فتلجأ إلى استخدام قوانين وإجراءات استثنائية.²

وعرف الدكتور مسعد عبد الرحمان قاسم النزاعات المسلحة الداخلية "هي تلك النزاعات التي تثور بين طرفين داخل الدولة ويحتكما فيها إلى القوة المسلحة وتتميز هذه الصراعات العمومية، والاستمرار ويترتب عليها آثار إنسانية وسياسية تعجز سلطة الدولة عن السيطرة عليها، مع إمكانية امتداد آثارها إلى الدول المجاورة".

وعرفها حازم محمد عتلم "ينصرف اصطلاح النزاعات المسلحة الداخلية كقاعدة عامة إلى النزاعات المسلحة التي تثور داخل إقليم الدولة بين السلطة القائمة من جانب، وجماعة الثوار أو المتمردين من جانب آخر".

وكان من شأن تزايد النزاعات المسلحة غير الدولية أن لحقها قدر من التنظيم الدولي يمكننا رصده من خلال المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع ثم من خلال البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 والخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

¹ أنظر نص المادة 1 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية.
² عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الناشر وحدة الطباعة والإنتاج الفني في المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، 1997، ص 15.

(أ) **تعريف النزاع المسلح غير الدولي في اتفاقيات جنيف لعام 1949:** كان مؤدى إبرام اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 إخضاع النزاع غير الدولي إلى الحد الأدنى من مقتضيات الإنسانية بقوة القانون وبمقتضى أحكام المادة الثالثة المشتركة بين هذه الاتفاقيات، حيث أوردت في جملتها الأولى عبارة "النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي" والذي يقع في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، ولم تضع تعريفا للنزاع المسلح غير الدولي بل انطلقت من كونه ظاهرة موضوعية،¹ ولكن يمكننا القول بإيجاز أنه استقر على تعريفها لأنها تلك النزاعات التي تخوض فيها القوات المسلحة لدولة ما مواجهة مسلحة مع فئة أو بعض الفئات داخل ترابها الوطني.

ومن جهة نلاحظ على هذه المادة بأنها لا تحدد من هي الجهة التي تقرر توافر الشروط التي تتطلبها الجماعات المسلحة من حيث أن تكون هذه الأخيرة تحت قيادة شخص مسؤول ومسيطرة على جزء من إقليم الدولة، وأن العمليات التي تقوم بها مخططة ومستمرة، وهذا كان وجه الاعتراض الذي تقدم به الوفد الكولومبي مشيراً إلى أن النقص أصاب هذه المادة في تحديد الجهة المختصة وعلى أساس ذلك تقدم المقترح وهو أن يعود إلى الدولة التي يجرى على أرضها النزاع تحديد الشروط المذكورة آنفاً لأنها هي صاحبة السيادة على إقليمها.² ومع ذلك ورد في شرح تلك المادة الصادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر عدة معايير أخذت بعين الاعتبار العناصر والمداولات التي أثرت في أثناء مؤتمر عام 1949 لتكييف النزاع المسلح غير الدولي.

ورغم أهمية هذا ومواقفته جميع الحروب الداخلية منذ الخمسينات وحتى اليوم فإنه لم يكن كافياً لتغطية جميع الجوانب الإنسانية لتلك النزاعات، لذلك صيغت أحكام جديدة في البروتوكول الإضافي الثاني في عام 1977.

(ب) **تعريف النزاعات غير الدولية في البروتوكول الثاني لعام 1977:** جاء هذا البروتوكول مكملاً للمادة الثالثة المشتركة ونص صراحة على أنه يطبق في الحالات التي لا تشملها النزاعات المسلحة الدولية وإنما يطبق في النزاعات المسلحة التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول.³

¹ أنظر نص المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف لعام 1949.

² أنظر وثائق المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بين 1974-1977 رأي الوفد الكولومبي، ص 433، أشارت إليها د/ نغم اسحق زيد، مرجع سابق، ص 74.

³ أنظر مضمون البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

وهكذا نجد أن المادة الأولى من هذا البروتوكول أقيت على المادة الثالثة المشتركة دون المساس بشروط تطبيقها.

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن حالات الإضطرابات والتوترات الداخلية مثل الشغب وأعمال العنف وغيرها من الأعمال ذات الطبيعة المماثلة لا تعد منازعات مسلحة، أي أنها لا تدخل في نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني.

ثانياً: النطاق الشخصي: ونقصد بالنطاق الشخصي هو تحديد الأشخاص المستفيدين من أحكام القانون الدولي الإنساني، أي الأشخاص المحميون بهذا القانون.

وقد تم تقسيم أشخاصه المستفيدين من الحماية إلى فئتين رئيسيتين: المقاتلين وغير المقاتلين، ويقصد بالمقاتلين هم الأشخاص الذين يحق لهم مباشرة الأعمال القتالية وبالتالي هم وحدهم الذين يجوز للعدو قتلهم أو جرحهم أو أسرهم وذلك وفقاً للقيود التي يضعها القانون الذي يحكم العمليات القتالية.¹ ويدخل ضمن هذه الفئة كل من الجرحى والمرضى والغرقى، والأسرى ولهؤلاء شروط خاصة ينبغي أن تتوفر فيهم حتى يتمكنوا من التمتع بالحماية المقررة في هذا القانون. ومن بين الأشخاص أيضاً هناك القتلى والمفقودون الذين خصصت لهم أحكام خاصة، وإلى جانبهم يوجد فئة الجواسيس والمرترقة والخونة الذين لهم وضعهم الخاص.

أما غير المقاتلين فهم الأشخاص الذين لا يحق لهم مباشرة الأعمال القتالية، ولذلك يحظر على العدو مباشرة الأعمال العدائية ضدهم ويلتزم احترام حرياتهم وممتلكاتهم ما داموا من جانبهم يقفون موقفاً سلبياً ولا يأتون ضد قوات العدو عملاً من الأعمال القتالية التي تضر بأفراد القوات المسلحة المعادية أو بمجهودها الحربي.² فالقانون الدولي الإنساني وضع أحكاماً عامة تطبق على المدنيين من جهة، ومن جهة أخرى توجه باهتمامه إلى فئات خاصة من المدنيين وهم النساء، الأطفال، المسنين، أفراد الخدمات الإنسانية، الصحفيين.

هذا ولم تكن أحكام القانون الدولي الإنساني قاصرة على حماية الأشخاص من ضحايا النزاعات المسلحة الدولية بل وجدت فيه أحكام تتوجه لحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية.

1- ضحايا النزاعات المسلحة الدولية:

J. G. Strake, An introduction to international law, Butt Erworths, London, 1977, P579. 1

² الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1979، ص 655، وعلي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة أولى، 1993، ص 428.

(أ) **المقاتلون:** وهم كل من الجرحى ومرضى الحرب البرية،¹ جرحى ومرضى وغرقى الحرب البحرية،² وأسرى الحرب.³

بالإضافة كذلك إلى القتلى والمفقودين، حيث جاء أول اهتمام بموضوع القتلى في ظل اتفاقية جنيف لعام 1906، ثم أعيد ذكر هذا الموضوع في اتفاقية جنيف 1929 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان.⁴ أما بالنسبة إلى المفقودين فقد كان الاهتمام بوضعهم قد ظهر في أثناء وضع أحكام بروتوكولي جنيف لعام 1977، وقد تضمن البروتوكول الأول نصا خاصا يعالج موضوع المفقودين فأوجب على أطراف النزاع بقدر ما تسمح لهم الظروف أن يقوموا بالبحث عن المفقودين من ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، بمجرد تلقي إخطار بفقدانهم من جانب الطرف الآخر في النزاع، وإن يتم إبلاغ الخصم بكل ما سيتوفر من معلومات ذات الصلة.⁵

(ب) **المدنيون (غير المقاتلين):** وهم كما سبق الذكر الأشخاص الذين لا يشتركون في العمليات العدائية، وكما قلنا أيضا في السابق أن القانون الدولي الإنساني وضع أحكام عامة للمدنيين⁶ من جهة، ومن جهة أخرى وضع أحكام خاصة ببعض طوائف المدنيين هم كل من النساء -يستفدن من نوعين من القواعد: قواعد عامة تحمي جميع المدنيين وقواعد خاصة يستفدن منها وحدهن دون الرجال-⁷، الأطفال - له كشخص متضرر من أوضاع النزاعات المسلحة حماية مزدوجة يستفيد منها لكونه من المدنيين وحماية تكفلها له اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكول جنيف الأول لعام 1977، فله وضع خاص وذلك يعود إلى ضعفه-⁸، أفراد الخدمات الإنسانية - هم الذين يقومون بتقديم المساعدة والعون إلى ضحايا النزاعات المسلحة-⁹، الصحفيون وتتص عليهم المادة 79 من البروتوكول لعام 1977، المسنون - فهم يستفيدون من العيش في مناطق ومواقع اسشفاء أو أمان منظمة في أراضيهم-¹⁰.

2- ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية: في القانون الدولي الإنساني نصوصا خاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية، ومن الجمع بين المادة الثالثة المشتركة باتفاقيات جنيف الأربع ومواد بروتوكول جنيف الثاني التي توضح مضمون الحماية التي يقررها لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، وتظهر فئات الأشخاص المحمية وهي:

- المرضى والجرحى والغرقى والقتلى من المدنيين والمقاتلين.¹¹

¹ أنظر المادة 12 فقرة 1 وفقرة 2 من اتفاقية جنيف الأولى لعام 1949.

² أنظر المادة 12 فقرة 1 وفقرة 2 من اتفاقية جنيف الثانية لعام 1949.

³ أنظر المادة 13 فقرة 1 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949.

⁴ محمود سامي جينية، مرجع سابق، ص 271.

⁵ أنظر المادة 33 من البروتوكول الأول لعام 1977.

⁶ أنظر المادة 50 من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

⁷ أنظر فرنسواز كريل، حماية النساء في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، الناشر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، 1985، ص 8.

⁸ أنظر: ساندراسنجر، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، ضمن كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من المتخصصين، تقديم مفيد محمود شهاب، مرجع سابق، ص 143.

⁹ أنظر الفقرة ج وفقرة إعادة الهيكلة من المادة 8 والفقرة ج من المادة 61 من بروتوكول جنيف الأول لعام 1977.

¹⁰ أنظر الفقرة 1 من المادة 14 من الاتفاقية الرابعة.

¹¹ أنظر الفقرة 1 من المادة 3 مشتركة والمادة 7 والمادة 8 من بروتوكول جنيف الثاني في عام 1977.

- الأشخاص الذين فقدوا حريتهم نتيجة للنزاع المسلح.¹
- السكان المدنيون من خارج الفئات السابقة، حيث هناك التزام عام بضرورة التمييز بين من هو وما هو مدني وبين من هو وما هو عسكري² وحصر العمليات العسكرية على العسكريين والأهداف العسكرية دون المدنيين والأماكن المدنية.
- الأطفال.³
- النساء.⁴
- أفراد الخدمات الطبية وأفراد الهيئات المدنية.⁵

3. المشردين واللاجئين: إن القانون الدولي الإنساني يقوم على حماية فئات معينة من الأشخاص الذين تكون دولهم طرف في النزاع، ويقصد بالمشردين الأشخاص الذين اكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية أو اضطروا إلى ذلك سعياً لتفادي آثار النزاعات المسلحة.⁶

أما اللاجئين فقد عرفتهم اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين لعام 1951 بأنه: " كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل تاريخ 1951/01/01 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتاد السابق نتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".⁷

¹ أنظر الفقرة 1 من المادة 3 مشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع، والفقرات الفرعية (ب، ج، د، هـ) من الفقرة 2 والفقرات 3 و4 من المادة 5 من بروتوكول جنيف الثاني لعام 1977.

² أنظر المادة 13 من البروتوكول الثاني.

³ أنظر الفقرة 3 من المادة 4 من البروتوكول الثاني.

⁴ أنظر الفقرة 1 من الفقرة 2 من المادة 5 من البروتوكول الثاني.

⁵ أنظر المادة 9 من البروتوكول الثاني.

⁶ أنظر الفقرة 2 من مقدمة المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليا، التي قام بتجميعها وصياغتها فريق مشترك من الخبراء التابعين للأمم المتحدة والصليب الأحمر في 1998 التي أخذت بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بقرارها رقم 50 في الدورة 53 في 1998 الوثيقة (ONUE/CN4/1998/53/Add2)

⁷ أنظر الفقرة 2 من الفقرة 1 من المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

المطلب 03: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني:

يتعين اتخاذ تدابير عدة لكفالة احترام القانون الدولي الإنساني، ويمكن أن نقسم هذه الآليات بحسب وظيفتها ووقت اتخاذها إلى ثلاثة وسائل وتتمثل فيما يلي:

أولاً: آليات الوقاية: وهي تشمل عدة آليات تباشر مهمتها وقت السلم وقبل حدوث النزاع المسلح، أهمها:

1. التزام الدول جميعاً باحترام القانون الدولي الإنساني: فهذا الواجب هو من أهم الالتزامات المفروضة على عاتق الدول الأطراف، حيث تنص المادة الأولى المشتركة من اتفاقيات جنيف والفقرة الأولى من المادة الأولى من البروتوكول الأول على أن " تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة، بأن تحترم هذه الاتفاقية، وتكفل احترامها في جميع الأحوال".
- فهناك التزام عام قدى عاتق جميع الدول باتخاذ جمع التدابير والاجراءات اللازمة لتأمين احترام أحكام هذه الاتفاقيات، كما أكد هذا الالتزام البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.
2. التعريف بأحكام القانون الدولي الإنساني: ويتم ذلك من خلال نشر أحكام هذا القانون، حيث توجد مادة متطابقة بصفة أساسية في كل من الاتفاقيات الأربع (المواد 47 و 48 و 127 و 144) تنص على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة " بأن تنشر نص هذه الاتفاقية على أوسع نطاق ممكن في بلدانها، في وقت السلم كما في وقت الحرب، وتتعهد بصفة خاصة بادراج دراستها ضمن برامج التعليم العسكري والمدني إذ أمكن، بحيث تصبح المبادئ التي تتضمنها معروفة لجميع السكان، وعلى الأخص للقوات المقاتلة المسلحة، وأفراد الخدمات الطبية والدينية." ويتناول البروتوكول الأول نفس الفكرة فقرة 1 من المادة 83.¹

¹ أنظر نص المادة 83 فقرة 1 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

3. **واجبات القادة:** القادة والمسؤولون ملزمون بالتعريف بالقانون الدولي الإنساني، ونشر قواعده بين أفراد القوات المسلحة. لذلك يجب عدم تجاوز أية حدود لا يقرها أو يحظرها القانون الدولي الإنساني وعلى كل قائد عسكري أن يتخذ الاحتياطات اللازمة المنصوص عليها في المادة 57 من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف.

4. **تدريب عاملين مؤهلين:** يدعو البروتوكول الأول في الفقرة 01 من المادة 06 الأطراف السامية المتعاقدة إلى أن تسعى في زمن السلم أيضا " لإعداد عاملين مؤهلين بغية تسهيل تطبيق الاتفاقيات وهذا البروتوكول وخاصة في ما يتعلق بنشاط الدول الحامية." حيث تستعين الدول بالجمعيات الوطنية للهلال والصليب الأحمر، لمساعدتها في إعداد هؤلاء الأشخاص المؤهلين القادرين على إعطاء المشورة للسلطات في بلاده.¹

5. **المستشارون القانونيون في القوات المسلحة:** نظرا لتشعب أحكام القانون الدولي الإنساني وتطورها فإن ذلك يستوجب الكثير من الخبرة والتخصص لدى فئات معينة. وهذا ما يلزم القوات المسلحة للجوء إلى استشارة الخبراء وطلب معونتهم.² وهذا ما نصت عليه المادة 82 من البروتوكول الإضافي الأول.

ثانيا: آليات الإشراف والرقابة: بما أن الأطراف السامية تلتزم التزاما دائما باحترام الاتفاقيات التي وافقت عليها ووقعتها، فإن الضرورة الواضحة بجلاء تقتضي أن تتخذ تلك الأطراف التدابير اللازمة لتأمين احترام القانون، لا سيما في حالة النزاع. وإزاء النظام العالمي الراهن، لا بد لأي نظام من آليات للرقابة أو الإشراف لوضع حد لأي انتهاك لهذه الاتفاقيات.

1. **التزامات القادة العسكريين:** تنص الفقرتين 1 و 3 من المادة 87 من البروتوكول الإضافي الأول على التزامات القادة العسكريين بصورة واضحة ونجيزها على النحو التالي:

- منع الانتهاكات لهذه الاتفاقيات ولهذا البروتوكول، وإذا لزم الأمر قمع هذه الانتهاكات وإبلاغها إلى السلطات المختصة.
- اتخاذ إجراءات تأديبية أو جنائية بطلب من الأطراف السامية المتعاقدة وأفراد النزاع ضد مرتكبي الانتهاكات.³

1 عامر الزمالي، آليات القانون الدولي الإنساني، من كتاب القانون الدولي الإنساني، تقديم فتحي سرور، دار المستقل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 258.

2 عامر الزمالي، مرجع سابق، ص 260.

3 أنظر نص المادة 87 فقرة 1، 3 من البروتوكول الإضافي الأول 1977.

2. **الدول الحامية:** الدولة الحامية هي دولة تكفلها دول أخرى - تعرف باسم دولة المنشأ- برعاية مصالحها ومصالح مواطنيها حيال دولة ثالثة - تعرف باسم دولة المقر.¹ بحيث تعين الدولة الحامية من غير موظفيها الدبلوماسيين، لدى الدولة الطرف في النزاع، مبعوثين من رعاياها أو من رعايا دولة محايدة أخرى بشرط موافقة الدولة التي سيؤدون واجباتهم لديها، وتلتزم أطراف النزاع بتسهيل مهمتهم إلى أقصى حد ممكن دون تجاوز حدود مهمتهم، وعليهم مراعاة أمن الدولة التي يقومون بواجباتهم لديها، وليس لهذه الدولة تقييم نشاطهم. فالدول الحامية تسهر على تطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق برعايا الدولة التي انتدبتها لهذه المهمة، وخاصة فيما يتعلق بالأسرى، والمعتقلين، والمدنيين الموجودين على أرض الدولة المعادية.

3. **اللجنة الدولية للصليب الأحمر:** باعتبار هذه اللجنة أنشأت أساساً لمساعدة ضحايا النزاعات المسلحة فإنها وثيقة الصلة بالقانون الدولي الإنساني، تعمل على تأمين تطبيق أحكامه في ظرف النزاع المسلح الدولي أو غير الدولي، وقد اعترفت لها بذلك اتفاقيات جنيف وبروتوكولها (المادة 9، 10 من الاتفاقيات، المادة 3 المشتركة من الاتفاقيات والمادة 8 من البروتوكول الأول والمادة 18 من البروتوكول الثاني) وتقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بلفت انتباه أطراف النزاع إلى أي انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، خصوصاً إذا علمنا أنها تستطيع مباشرة مهامها لدى كل طرف، تكون أيضاً على اتصال بالضحايا والأسرى المعتقلين والمدنيين الواقعين تحت الإحتلال. ولا يقتصر عمل اللجنة على وقت الحرب، وإنما تعمل على نشر أحكام هذا القانون في وقت السلم والحرب معاً سواء من خلال المنشورات المتخصصة التي تصدرها أو الندوات التي تعقدها أو المؤتمرات التي تدعو لعقدتها بالتعاون مع جمعيات الهلال والصليب الأحمر.²

ثالثاً: آليات قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني: إذا لم تكن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف ملزمة بوضع حد لانتهاكات الاتفاقية، فإنها ملزمة بالرد على تلك الانتهاكات التي تعرف بأنها مخالفات جسيمة وتدرج ضمن جرائم الحرب.

¹ جان بكتيه، تعقيب على اتفاقيات جنيف الصادرة في 12 أوت 1949، Commentary to the Geneva Conventions of 12 August 1949, 1949، ص 86، أشار إليه الأستاذ إيف ساندو، نحو انقاذ القانون الدولي الإنساني، من كتاب دراسات القانون الدولي الإنساني، تقديم: مفيد شهاب، مرجع سابق، ص 533.
² عامر الزمالي، مرجع سابق، ص 268.

وبعبارة أدق، فإنه في حالة وقوع مخالفة جسيمة يكون من المطلوب تطبيق ذلك القول المأثور الذي يدعو إلى (التسليم أو المحاكمة) على أن يختار الطرف المتعاقد بين ملاحقة مقترفي هذه المخالفات الجسيمة إلى محاكمتهم أو تسليمهم.

ويعد الالتزام بقمع الانتهاكات والمخالفات الجسيمة التزاما مطلقا ينبغي أن لا يؤثر عليه شيء ولا حتى اتفاق يبرم بين الأطراف المعنية (المادة المشتركة 51 و52 و148 على الترتيب من اتفاقيات جنيف).¹

1. **الآليات الدولية في قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني:** سنتطرق في هذه النقطة إلى قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني في ظل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحق بها، وفي ظل القانون الدولي الجنائي.

(أ) **في ظل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحق بها:** اعتبرت اتفاقيات جنيف لعام 1949 الرؤساء والقادة مسؤولين بوصفهم فاعلين أصليين إذا كانوا قد أصدروا أمرا بارتكاب إحدى الجرائم الجسيمة، خلافا لما تقضي به القواعد العامة، التي تقضي باعتبار الرئيس شريكا في الجريمة التي يرتكبها المرؤوس كما نصت عليه الفقرة 2 من المادة 86 من البروتوكول الأول.²

ومسؤولية القادة والرؤساء عن هذه الانتهاكات إنما تنقرر من خلال وسائل متعددة منها:

- التحقيق ويتم بناء على طلب أحد أطراف النزاع، فإنه يتعين فتح تحقيق حول أي انتهاك للاتفاقيات وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق حول اجراءات التحقيق، فإنه يتعين على الأطراف الاتفاق على تعيين محكم تكون مهمته وضع الإجراءات. وإذا ما تبين أن هناك خرق للاتفاقيات، فإنه يتعين على أطراف النزاع وضع حد لهذا الانتهاك وقمعه بأسرع وقت ممكن (المادة 52، 132، 149 من الاتفاقيات).³

- لجنة تقصي الحقائق وتم تشكيلها بمقتضى المادة 90 من البروتوكول الأول ومهمتها تتمثل في التحقيق في أي خرق أو انتهاك جسيم وتسهيل العودة إلى الالتزام بأحكام الاتفاقيات والبروتوكول بفضل ما تبذله من مساع حميدة.

وفي حال انتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني من قبل أحد أطراف النزاع، فإن ذلك لا يسوغ بالطرف الآخر المعاملة بالمثل والقيام بأعمال انتقامية⁴ (المادة 46، 47، 13، 33 المشتركة والمواد 20، 51 إلى 56 من البروتوكول الأول والمواد 4 إلى 17 من البروتوكول الثاني).

¹ أنظر نص المادة المشتركة 51، 52 و148 على الترتيب من اتفاقيات جنيف 1949.

² أنظر نص المادة 86 فقرة 2 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

³ أنظر نص المواد 52، 132، 149 من اتفاقيات جنيف 1949.

⁴ عامر الزمالي، مرجع سابق، ص 262.

ب) في ظل المحكمة الجنائية الدولية: وفي ظل القانون الجنائي الدولي فقد شكلت محكمتي نورمبرغ وطوكيو لمحاكمة مجرمي الحرب، وأيضا محكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة التي شهدتها البلدان. ومن ثم ظهرت المحكمة الجنائية الدولية لعام 1998 وقد افترض المشرع الدولي المسؤولية الجنائية للرؤساء والقادة في عدة حالات منصوص عليها في المادة 28 من النظام الأساسي للمحكمة.¹

2. دور القضاء الجنائي الوطني في قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني: على المستوى الوطني يجب على كل طرف متعاقد ملاحقة مجرمي الحرب لمحاكمته أمام القضاء أو تسليمه لدولة معينة لمحاكمته ومن الضروري أن يتضمن القانون الوطني العقابي النص على الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، ذلك أن هذا النظام نقح القانون الجنائي الدولي خاصة فيما يتعلق بتعريف جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

المبحث الثاني: ماهية أزمة دارفور.

بفعل الآثار التراكمية للتهميش وتزامم المصالح الاقتصادية ونتيجة للاستقطاب السياسي الحاد في سياق الصراع الحالي في دارفور وفي السنوات السابقة عليه، ظهر التفريق الذي كان عديم الأثر في السابق بين القبائل الإفريقية والعربية وازدادت أهمية الهوية القبلية حيث تلعب نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى الآخرين دورا رئيسيا في مثل هذه الحالات. فأصبح التفريق سببا إضافيا للصراع السياسي، حيث ظهرت حركات تمرد مسلحة تتمتع بتأييد شعبي في أوساط بعض القبائل،² مما أدى إلى تفاقم الأزمة في دارفور. غير أن هذه الأزمة ينظر إليها من زوايا عدة، فمن الناس من يرى أنها حرب حقيقية لإزالة مظالم طال الإقليم على مدى السنوات العديدة الماضية، وآخرون يرون أنها حرب قبلية قذرة بين عرب وزرقة، ورعاة ومزارعين على موارد هي أصلا قليلة زادت سنوات الجفاف والقحط التي مر بها الإقليم وبدأت القبائل الصراع على ما تبقى منها، في حين أنه ذهب فريق آخر على أن

¹ أنظر نص المادة 28 من النظام الأساسي للمحكمة لعام 1998.

² كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2006، ص 37.

الأمر لا يعدو كونه مرحلة من مراحل تصفية الخصومات السياسية بين بعض منسوبي الأحزاب السياسية السودانية وأقحمت فيها القبائل من حيث لا تدري، وغيرها من التفاسير والتأويلات.¹ ورغم أن بداية النزاعات في دارفور، اندلعت منذ الثمانينات من القرن الماضي إلا أنها تطورت، بل تفاقمت وتعذرت السيطرة عليها، وأصبحت دارفور فجأة، مادة دسمة تتهافت عليها المنظمات، وحجة مقنعة تتذرع بها الدول للتدخل؟؟ فمن أشعل نيرانها ونكأ جراحها؟ هل هم أبناؤها وساستها حقاً؟ أم أعداء الوطن؟؟ وهل بوسع الحكومة احتواء الأزمة، وقفل الطريق أمام التدخل الخارجي؟

وبسبب كل هذه التساؤلات والاستفهامات حول هذه الأزمة، فقد إرتأينا في هذا المبحث أن نتطرق بتعمق في ماهية الأزمة والبحث في كل جزئياتها. وستناول ذلك من خلال ثلاثة مطالب الأول: نتناول فيه طبيعة الأزمة، والثاني ينص على العوامل المؤثرة على الأزمة وأسبابها، أما الثالث فيعالج أطراف الأزمة وتطوراتها.

المطلب 01: طبيعة الأزمة.

لتحديد طبيعة النزاع في دارفور وباعتبار أنه نزاع مسلح، يجب أن نفرق بين المنازعات المسلحة الدولية، والمنازعات المسلحة غير الدولية في نظر القانون الدولي الإنساني، ومدى انطباق اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الملحقين لعام 1977 على الأزمة في دارفور. وبما أننا سبق وأن تطرقنا إلى المنازعات المسلحة ذات الطابع الدولي والمنازعات المسلحة غير الدولية ضمن النطاق المادي لتطبيق القانون الدولي الإنساني، فيمكن أن نحدد طبيعة هذه الأزمة من خلال البحث في مدى توافر شروط النزاع المسلح الدولي أم النزاع المسلح غير الدولي. وحيث أن النزاع الموجود الآن في دارفور ليس بين دولتين فإنه ليس نزاع مسلح دولي، وفي دارفور تواجه الحكومة على الأقل مجموعتي تمرد منظمين ومسلحين ويسيطر المتمردون بالفعل على بعض المناطق، وبالتالي فإن النزاع لا يقتصر على محض اضطرابات وتوترات داخلية وأعمال شغب أو أعمال عنف منفردة ومتفرقة، بل لقد استوفت الأزمة الشروط:

¹ عبد القادر محمد أبكر: دارفور... شعب... احترق في أسى ومجتمع... تواطأ عليه الصمت، نت ? <http://www.akhbar-libya.com/index.php> ption=com-content-8task=view&id=50268Itemid=98.

- 1- وجود مجموعات مسلحة منظمة تحارب السلطات المركزية.
- 2- وجود سيطرة للمتمردين على جزء من الإقليم.
- 3- وجود قتال طويل الأمد.

إن يمكن اعتبار أزمة دارفور نزاعا مسلحا داخليا بموجب المادة (3) من اتفاقيات جنيف، وبدخول الحكومة والحركتين عام 2004 في عدد من الاتفاقيات الدولية والتي استندوا فيها إلى اتفاقيات جنيف، يكونون قد اعترفوا هم بأنفسهم بأن نزاعهم نزاع مسلح داخلي.¹

وفي نظر القانون الدولي الإنساني، يعتبر النزاع في دارفور نزاعا مسلحا غير دوليا (داخلي)، والقانون الساري هنا هو المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكذلك القانون الإنساني الدولي العرفي. ومع أن السودان لم يصادق على البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، فإن معظم أحكامه بما فيها الأحكام الخاصة بحماية السكان المدنيين تعتبر انعكاسا للقانون الدولي العرفي، وتعتبر حالات خرق قوانين الحرب التي تقوم فيها مسؤولية جنائية فردية من جملة جرائم الحرب.²

المطلب 02: العوامل المؤثرة على الأزمة وأسبابها.

تطورت الأحداث في دارفور من مشكلة داخلية أساسها التهميش، حيث يعاني السودان منه على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية،³ وطبيعة التركيب الاجتماعي والتكوين البيئي المقترن بهذا الإقليم، شأنها في ذلك شأن الأقاليم السودانية الأخرى. ويعد هذا الأمر ظاهرة طبيعية وعامة، ليس في السودان وحده بل هو أمر شائع في معظم، إن لم يكن كل، الدول الأفريقية. ومن ثم فهناك العديد من الأسباب الداخلية التي تجعل مثل هذه الأزمة وغيرها تبرز بين الحين والآخر.

وتحاول الدول قدر استطاعتها التعامل معها كل حسب قدراته وأولوياته، لكن المثير هو خروج الأزمة من النطاق الداخلي للدولة، لتتعاطى معها أطراف إقليمية ودولية وتتصاعد إلى أن تصل لتكون أزمة دولية -على حد زعم تلك الأطراف- تهدد السلم والأمن في المنطقة حسب توصيف مجلس الأمن

¹ كمال الجزولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص 58.

² منظمة هيومان رايتس ووتش، <http://www.hrw.org/arabic/reports/2005/darfur1205/8.htm>

³ سيد حامد حريز، ورقة بعنوان دارفور نترولوجيا، البعد الإثني للصراع السياسي، مقدمة في المنتدى العلمي للمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بالقاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة العالمية بالخرطوم في 13-14 ديسمبر 2004.

لها وتعامله معها، حيث عالجها في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومن ثم أضحى ملف دارفور من أهم ملفات الأمم المتحدة يصدر فيها مجلس الأمن القرار تلو الآخر. والملاحظ أنه في ظل التصعيد الدولي المتسارع، ظلت الحكومة السودانية عند موقفها الراض للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة السودانية، وقالت إن أي ادخل خارجي في هذا الشأن أمر مرفوض ويتعارض مع استقلال الدولة وسيادتها.¹ أما الحركات المعارضة السودانية ضد النظام الحاكم، وكذلك حركات المعارضة المسلحة في دارفور، فبدلاً من أن تستشعر الخطر الذي يهدد الدولة بأكملها، فإنها -على العكس- يبدو وجدت في هذا التدخل الدولي ضد السودان فرصة تاريخية للتخلص من النظام الحاكم مهما كانت التضحيات، وقد أدى هذا الوضع إلى وجود أزمة حقيقية تواجه الدولة السودانية، وتتأثر بها جميع أقاليمها.

إن تنامي هذه الأزمة يدفع إلى إثارة العديد من التساؤلات حول حقيقتها، خصوصاً فيما يتعلق بالأسباب والدوافع الحقيقية التي أدت إلى تردي الأوضاع وتنامي الصراع في الإقليم على هذا النحو المشاهد في الوقت الراهن، وهذا ما سأحاول التطرق له في هذا المطلب، وسأعرض أولاً العوامل المؤثرة على الأزمة ومن ثم الأسباب المؤدية إليها.

أولاً: العوامل المؤثرة على الأزمة: ظل إقليم دارفور على مدى ثلاثة عقود، يعيش أوضاعاً مضطربة ولم يعرف الإستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بسبب ظواهر طبيعية وأمنية وسياسية، فقد عانت المنطقة من مشاكل معلومة: فجوة التنمية والخدمات، وأثار الجفاف والتصحر² قادت إلى ثلاث مجاعات كبيرة عام 1997 وقبل عام 1985، وعام 1992. وأدى شح الأمطار في شمالي الإقليم ووسطه إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان جنوباً للوصول إلى المناطق المروية بالأمطار، هذا مما أدى إلى المزيد من الاحتكاكات بين المزارعين والرعاة،³ وكانت هذه المناطق تتمثل في كل من السافانا المدارية حول جبل مرة والمناطق الحدودية مع إفريقيا الوسطى وتشاد، كما أدى إلى نفوق أعداد كبيرة من الماشية وظهور حالات فقر وسط القبائل الرعوية، خاصة رعاة الإبل والأبقار في شمالي وغربي المنطقة، بسبب تمدد التصحر جنوباً، فقد ظل يتمدد سنوياً بمعدل ثلاثة كيلومترات حتى باتت جميع مناطق شمال ووسط دارفور صحراوية، جرداء وشبه صحراوية بسبب عامل الطبيعة، ومن ثم فإن أزمة دارفور تأثرت بعدة عوامل، منها ما

¹ سامي حداد، برنامج أكثر من رأي، لندن، مباشرة على الهواء، قناة الجزيرة.

² الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والإنصاف في دارفور- تقديم: محمد فائق، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 27.

³ إجلال رأفت، هاني رسلان، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، تحرير نادية مصطفى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004، ص 33.

هو تاريخي، وما هو بيئي، كما تأثرت بأطماع دولية في ثروة الإقليم، ويمكن الإشارة إلى بعض جوانبها فيما يلي:

1- الميراث التاريخي للأزمة: تتفاوت الآراء حول الجذور التاريخية لإقليم دارفور، فهناك من يرى أن دارفور عاشت كدولة مستقلة خلال الفترة من 1650 إلى 1916 وكانت تسمى "سلطنة فور"، ويرى آخرون أن سلطنة دارفور نشأت واستمرت في الفترة الممتدة بين أعوام 1445 و1874¹، وأن تلك السلطنة الإسلامية قامت إلى جانب سلطنات وممالك إسلامية في الحزام السوداني، مثل مملكة سنار، ثم كردفان، ... وغيرها وقد أصبحت دارفور جزءاً من السودان بعد عام 1847. وقد أسهم التجاهل الذي عانت منه دارفور -في كثير من الأحيان- من جانب الحكومات الوطنية السودانية المتعاقبة في عزلتها عن باقي الوطن، كما أسهم نظام الحكم الإقليمي المطبق في عام 1982 في تكريس تخلف التنمية الاقتصادية. وفي العام 1991، قسمت دارفور إلى ثلاث ولايات: شمال دارفور وعاصمته الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنيينة². وعلى الرغم من هذا التقسيم، برزت تعقيدات جعلت دارفور الكبرى أقل أجزاء السودان اندماجاً في الوطن، وذلك للتخلف التنموي الذي عانتها إضافة لبعدها عن المركز وضعف شبكة المواصلات ووعورة الطرق. وتبلورت صورة السودان الحالية في عهد الحكم التركي - المصري 1820، 1885، وقبل ذلك ساد الصراع القبلي وهيمنة بعض القبائل على الآخرين. وقامت السلطنات الإقليمية وهي: الفونج في أواسط السودان، والفور في غرب السودان، والمسبعات في كردفان. وقد اهتم الحكم التركي بجباية الأموال وتجنيد الرجال، ولم يؤسس دولة حديثة إلا فيما يختص بالمقدار الذي يحقق أهدافه الأساسية. وفي حين اتسمت المهديّة بأنها حركة شعبية دينية ساعدت على تنامي الإحساس الوطني، إلا أنها لم تتمكن من تغيير البنية المادية والاجتماعية لتلك المجتمعات التقليدية. ولذلك بقيت العصبية القبلية موجودة وكامنة في وجدان العناصر القبلية المختلفة. فأحياها الاستعمار البريطاني في إطار الإدارة الأهلية، ونقض سياسة المهديّة التي حاولت استبدال القبلية بمفهوم الدعوة المهديّة. وبعد الاستقلال تعاقبت الحكومات الوطنية (مدنية وعسكرية)، واهتمت بالتعليم والصحة، وصاحب ذلك زيادة في أعداد السكان ولكن لم يصاحب ذلك تحول في البنية الاجتماعية والاقتصادية. وظلت الزراعة التقليدية والرعي المتنقل، يشكلان السمة الأساسية لتلك المجتمعات؛ بل انضمت قيادات الإدارة الأهلية إلى أحد الحزبين السائدين في البلاد؛ فنقلت التناقضات الحضرية إلى النسيج الاجتماعي في الريف، ما فاقم الفجوة الناتجة عن التنافس حول الموارد الطبيعية.

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الأولى- 4 عوامل وراء النزاعات في دارفور <http://www.aawsat.com>
² قسم البحوث والدراسات، إقليم دارفور، <http://www.aljazeera.net>

ينضح مما تقدم أن الخصوصية التاريخية الأولى تتركز في أن دارفور كانت موطناً لسلطنة قديمة، كانت أقوى في بعض الأحيان من سلطنة الفونج. وعندما غزا محمد علي باشا إقليم الفونج في عام 1821، انحصرت حملته دون غزو إقليم دارفور. ولم ينضم هذا الإقليم للحكم المصري التركي إلا في عام 1875. وهذا معناه أن الإقليم لم يخضع لتلك التجربة مثل سائر أقاليم السودان في وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر. ومن ناحية أخرى، كان الإقليم من أوائل الأقاليم تحرراً في حقبة المهديّة، حيث اكتمل تحريره عام 1882، بينما لم يكتمل تحرير إقليم الفونج إلا عام 1885. وعندما بدأت الدعوة المهديّة في السودان، كانت دارفور من أكثر الأقاليم حماسة في الاستجابة للمهديّة. وكان لها نصيب كبير في دعم وتأييد المهديّة. وصار خليفة المهدي من ذلك الإقليم، ما جعل للدعوة مكاناً خاصاً في نفس أهل الإقليم، وجعلها حلقة الوصل التاريخية الوحيدة ما بين "سودان سنار" و"سودان الفاشر". وعندما خضع السودان وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر لسيطرة الحكم البريطاني المصري في 1899 (الحكم الثنائي)، توجه السلطان علي دينار إلى الفاشر وأعاد تأسيس سلطنة الفور المستقلة، التي استمرت تحت قيادته إلى أن ضمّ إقليمها إلى السودان في عام 1916. هذه الحقائق التاريخية عززتها عوامل جغرافية، فإقليم دارفور يجاور ثلاث دول إفريقية تشترك معه في الحدود وفي قبائل حدودية مشتركة. وهذه العوامل غذت خصوصية دارفور وغرست فيها حساسية جهوية ملموسة. وفي عام 1980 قرر نظام النميري ضم الإقليم لكردفان، فواجهه الإقليم بانقفاضة دارفور الشهيرة، وهي الروح التي رفضت تعيين حاكم من خارج الإقليم. ومنذ عام 1989 شهد إقليم دارفور نمو متزايد للتغيرات القبلية، فظهرت حركة يحي بولاذ التي تعاونت مع الحركة الشعبية لتحرير السودان إلا أن النظام قضى على هذه الحركة.¹

وبمرور الزمن تطور النزاع حول الموارد وساد الاضطراب الأمني (النهب المسلح والاشتباكات القبلية)، حتى بلغت تلك الاشتباكات -على سبيل المثال- في الفترة ما بين عامي 1968 - 1998 حوالي ثلاثين اقتتالاً. وعلى إثر ذلك أُخضع الإقليم، إضافة إلى غرب كردفان، إلى حالة الطوارئ، وتعليق الحكم المدني بغرب دارفور مع وضع الولاية تحت الحكم العسكري المباشر، بسبب الاقتتال بين المساليت ومجموعة من القبائل العربية. ويُذكر أنه بعد حل الإدارة الأهلية في عام 1970، دخلت مفاهيم إدارية وسياسية جديدة أدت إلى خلق حالة عدم الاستقرار القبلي بدارفور، ما جعل الصراع القبلي يتفجّر في دارفور بشكل متلاحق، لدرجة أصبح فيها خلو مجتمع دارفور من الاقتتال القبلي هو الاستثناء وليس القاعدة. وتعكس هذه الصورة أن المستويات التي وصلت إليها أعمال العنف قد سادت مجتمع دارفور. ومن المؤسف أن المؤشرات في هذا

¹ سليمان حامد الحاج، دارفور وضع النقاط على الحروف، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2005، ص3.

الصدد تدل على أن العنف قد يستمر في دورات متلاحقة، نسبة لوجود مناطق توتر قابلة لتصاعد العنف بها؛ فمثلا في ولاية جنوب دارفور وحدها، تشمل دوائر التوتر كل من: التعايشة والسلامات، والفلاتة والمسالييت (قريضة)، والهباتية وأبو الدرق، وبنى هلبة والقمر، والهباتية والمسالييت (قريضة)، والمهادى والمسالييت (ديتو).¹

2- التأثير الجغرافي والبيئي للأزمة:

(أ) **تأثير الموقع الجغرافي لإقليم دارفور:** يقع إقليم دارفور بأقصى غرب السودان بين خطي 15 درجة شمالا و 10 درجة جنوبا، وخطي طول 22-27 شرقا، تحده الجماهيرية العربية الليبية من ناحية الشمال الغربي، وجمهورية تشاد من الغرب ومن جنوبه الغربي دولة أفريقيا الوسطى فيما تجاوره ثلاث ولايات سودانية هي الولاية الشمالية شمالا وبحر الغزال جنوبا وكردفان شرقا.² وتبلغ مساحة إقليم دارفور حوالي 550 ألف كلم²، وهي تعادل أكثر من 20% من مساحة السودان الكلية البالغة حوالي 5,2 مليون كلم²، بحيث تقدر مساحته بخمس مساحة السودان،³ وهي ما تعادل مساحة فرنسا.⁴

والغالب على إقليم دارفور كثرة المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة حيث يعتبر أكثر الأراضي الدارفورية خصوبة. ويبلغ ارتفاع قمته 3071م، مساحة كلية للمنطقة تبلغ 10.000 كلم² وهي تعادل ضعفي ونصف مساحة سويسرا، وتفصل هذه المنطقة المرتفعات الغربية عن المناطق المنخفضة في الشرق، والتي تغطيها طبقة الكثبان الرملية، مقارنة مع تربة جبل مرة التي تغطيها طبقة رسوبية سميكة من الرماد البركاني الذي يصلح للزراعة، ويتسم بقابلية عالية للتعرية وتكوين الأحاديد.

أما الأمطار فهناك تباين في هطولها زمانا ومكانا، حيث يهطل نصف معدل الأمطار السنوي في أوت، ويسقط نصف أمطار أوت في خمسة أيام فقط بالتقريب، وهو ما يفرض على قطاعات من السكان ضرورة التحرك بأنعامهم إلى حيث مصادر المياه، وهو ما يؤدي إلى إمكان حدوث احتكاكات ومصادمات فيما بين السكان الدائمين والسكان الوافدين بحثا عن مصادر المياه والمراعي.

إذ يتنوع المناخ بدارفور من مناخ البحر الأبيض المتوسط بأعالي جبل مرة حتى شبه الصحراء والسافانا الفقيرة شمالا، تحوي تربة دارفور الكثير من المعادن كاليورانيوم، البترول والغاز

¹ التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دارفور"، مجلة دراسات المستقبل، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، المجلد 1 يونيو 2005.

² إبراهيم عطا، نبذة تعريفية عن دارفور، أصوات من دارفور، نشرة غير دورية ضمن حملة دارفور قبل فوات الأوان، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، العدد الأول، 2007، ص 4.

³ قسم البحوث والدراسات، إقليم دارفور، مرجع سابق.

⁴ مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق.

الطبيعي إضافة لما تتمتع به من خصوبة عالية جعلتها تعود بمختلف أنواع الموالح والحبوب الغذائية كالذرة والقطن ولعل إقليم الهشاب الممتد عبر دارفور يقف شاهدا على ثراء الإقليم إذ ينتج أجود أنواع الصمغ العربي ثاني منتج زراعي في صادرات السودان.¹ وتدرج النباتات من شمال الإقليم إلى جنوبه من النباتات الشوكية في أقصى شمال الإقليم، حتى الغابات المدارية في أقصى الجنوب الغربي، وتمتاز تربة ونباتات المرتفعات بالتنوع نتيجة تنوع الحرارة والأمطار، ومن ثم يتداخل الرعاة مع المزارعين في مناطق كثيرة في الإقليم، الأمر الذي يؤدي إلى الإحتكاك المتكرر، لا سيما بعد انقطاع سقوط الأمطار، أو في أثناء موجات الجفاف ويمتلك سكان الإقليم ثروة حيوانية هائلة متمثلة في قطعان الإبل والأبقار والظأن.

ب- التركيب السكاني لإقليم دارفور: يزخر السودان بتنوع ثقافي وإثني ومناخي جعله يحتضن معظم المجموعات العرقية الموجودة في قارة أفريقيا، فهو يضم 518 مجموعة قبلية تتحدث بأكثر من 119 لغة. أما إقليم دارفور فيقطن فيه عدد من المجموعات الإثنية، معظمهم أفارقة سود مسلمون، بعضهم مازال يحتفظ بلغته الإفريقية الأصلية ولكنهم يستخدمون اللغة العربية كلغة تخاطب بينهم والبعض الآخر فقد لغته الأصلية وأصبح يتحدث العربية كلغة كما اتخذ العروبة هوية له.² وتحوي دارفور أكثر من 100 قبيلة وبطن - صغير لقبيلة - وتنقسم تركيبته السكانية إلى مجموعتين:

الأولى: ذوو الأصول السامية العربية، وهم من الرعاة الرحل وراء الكلاً والماء.

والثانية: ذوو الأصول الحامية الأفريقية وهم من المزارعين اللذين يعتمدون على الزراعة التقليدية. فعندما يكون هناك ثنائية "رعاة ومزارعين" دائما ما يكون هناك حركة للقبائل، حيث يصاحبها احتكاكات على أساس أن الرعاة دائما يتحركون وراء الماء والعشب في طريقهم يتعدوا كثيرا على أرض المزارعين وهنا تحدث المشكلة.³

هناك تقسيمات فرعية تشكل الهوية الاجتماعية والثقافية، وتعرف باسم الدار حيث نجد في الشمال دار زغاوة (الأبالة)، وفي الوسط دار الفور، وهم زراعيون، وفي الأجزاء الجنوبية الشرقية دار الزريقات (البقارة)،⁴ ولكل منطقة طابعها الايكولوجي المحدد، وهذا التقسيم يشكل انقساما سلاليا- بيئيا ذا حساسية تكمن في طبيعتها بذور النزاع. ويمكن الإشارة إليها كما يلي:

ن المنطقة الشمالية: وهي أكثر عرضة للهشاشة الإيكولوجية، إذ أنها تشكل امتداد للصحراء الليبية، وتقطنها قبائل البديات والزغاوة غير العربية، بالاشتراك مع الزريقات والمحاميد وبني

¹ إبراهيم عطاء، مرجع سابق، ص 4.

² الباقر العفيف، ما وراء دارفور... الهوية والحرب الأهلية في السودان، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006، ص 59.

³ جريدة الشرق الأوسط، 26 أوت 2004.

⁴ العاربية بولرباح، دور الأمم المتحدة في النزاع المسلح بدارفور، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2007/2006، ص 11.

حسين (قبائل عربية)، وتعد هذه الهشاشة البيئية عنصرا لإندلاع النزاعات حول الموارد الشحيحة.

٣ المنطقة الوسطى: وهي منطقة جبل مرة، ذات تربة خصبة، إضافة إلى غزارة الأمطار، وتوفر المياه السطحية والجوفية والموارد الطبيعية المتجددة.¹ يقطن هذه المنطقة الفور والمساليات والبرتي والتابا والتتجر، وهم مزارعون تقليديون ويعيشون في وئام مع بعضهم، وتتسم بيئتهم بالاستقرار حتى في موسم الجفاف، وما يحدث من نزاعات فبسبب هجمات البقارة من الجنوب والأباله من الشمال.

٤ المنطقة الجنوبية: يقطن فيها رعاة الأبقار من العرب الرحل، وتتسم المنطقة بالاستقرار بالمقارنة مع المنطقة الشمالية، وتقطنها قبائل الرزيقات والبانية وبني هلبة والتعايشة والمسيرية. وبالرغم من استقرارها النسبي إلا أنها قد عانت من الجفاف خلال العقدين الماضيين، ما دفع بعض الرعاة للهجرة إلى المراكز الحضرية أو نحو المناطق الوسطى، وهو الأمر الذي يقترن في الغالب بقدر من الاحتكاكات بين السكان المقيمين والوافدين، وهي تتدرج من احتكاكات فقط إلى نزاعات ثم إلى صراعات ظلت تتراكم وتأخذ الطابع التحالفي بين عدد من القبائل والجماعات في ظل توسع نطاق الصراع، وفي إطار ضبط هذه الصراعات والحيلولة دون تناميها وتفاقمها تجد الحكومة نفسها، في كثير من الأحيان، مطالبة بأن تثبت وجودها بقوة سيطرتها وسيادتها، وحماية تلك السيادة والوحدة والسلامة الإقليمية من خطر مثل تلك النزاعات والصراعات. تتفاوت المراجع والإحصائيات وتتباين في تقدير العدد الحقيقي للسكان في إقليم دارفور، فعلى حين تشير بعضها استنادا لإحصاءات الأمم المتحدة إلى أن عدد السكان بلغ 4.638.209 نسمة في عام 1993، موزعين على الولايات الثلاث. ويذهب البعض الآخر إلى أن العدد الكلي لسكان دارفور يبلغ 6 مليون نسمة.² موزعين كالآتي: شمال دارفور 1,46 مليون نسمة، وغرب دارفور 1,78 مليون نسمة، وجنوب دارفور 2,67 مليون نسمة، وتشير بعض المراجع إلى أن عدد السكان في إقليم دارفور يبلغ حوالي 7 مليون نسمة في الوقت الراهن.

وفي ظل غياب إحصاءات وتعدادات سكانية دقيقة يصعب التكهن بالعدد الفعلي للسكان في إقليم دارفور، لكن يمكن الإشارة - بصفة عامة - إلى أن الكثافة السكانية في إقليم دارفور تعد منخفضة، حيث أن متوسطها 14 نسمة في الكيلومتر مربع.

¹ بابكر أحمد الحسن، إدارة الموارد الطبيعية بدارفور، منظمة المسار الخيرية لتنمية الرحل وحماية البيئة، أفريل 2003، <http://www.ratteb.com/sudanslma.com>

² مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق.

يرى البعض أن نسبة سكان الإقليم تعادل 22% تقريبا من سكان السودان ويسهم في الدخل القومي بأكثر من 25% خاصة صادرات الثروة الحيوانية والحبوب الزيتية من إجمالي حجم الثروة الحيوانية بالسودان.¹

وتعتبر قبيلة الفور والتي سميت المنطقة باسمها من أشهر القبائل، وكانت دارفور تمتاز بالتجانس والتعايش السلمي بين مختلف قبائلها وأجناسها، وتحل المشكلات القبلية عبر الإدارة الأهلية، التي كانت لها القوة والسلطة قبل حلها وتسييسها من قبل السلطة.

ج) تأثير الظواهر البيئية لإقليم دارفور: بدأت مأساة دارفور في منتصف عقد الستينات من القرن العشرين عندما ضرب الجفاف والتصحر الإقليم،² وقد كان نصيب إقليم دارفور من هذا التغيير البيئي ملموسا، وهو الأمر الذي دفع القبائل العربية في الشمال إلى النزوح جنوبا للوصول إلى المناطق المرورية بالأمطار حيث إقامة القبائل الإفريقية، مما يؤدي إلى الاحتكاكات فيما بين المزارعين المقيمين والرعاة الرحل.

لقد ظل الجفاف الطويل مستمرا منذ عام 1967، ما عدا فترات متفرقة، و تسبب ذلك في حراك اجتماعي واسع وسط الرعاة و المزارعين التقليديين الذين يعتمدون اعتمادا كليا على الهطول السنوي للأمطار، ويرى البعض أن هناك علاقة تبادلية بين معدل سقوط الأمطار و نشوب النزاعات في شمال دارفور، حيث يلاحظ وجود ثلاث فترات جفاف طويلة إحداهما حدثت في منتصف الستينات وكانت خفيفة في حداثها، أما الأخرى فكانتا في 1972 و 1974 و 1982 و 1984 واتسمتا بجفاف شديد، وصاحب فترات الجفاف اشتباكات مسلحة متفرقة، وكان أسوأها في منتصف الثمانينات من القرن الماضي ومع اشتداد موجات التصحر والجفاف انهار التوازن البيئي الذي عاش عليه سكان دارفور.³ حيث تسبب الجفاف في إزالة الغطاء النباتي وتدنّي قدرات الأرض، وفقدان أعداد كبيرة من الحيوانات المتبقية، وهجر التجار الاقتصاد الريفي وساد الفقر والجوع، وبدأت بوادر الانهيار الأمني والتفكك والصدامات المسلحة.

وبناء على ما سبق، فإن التوترات والصراعات القبلية التي تطورت في السنوات الأخيرة ترجع بالأساس إلى التضارب في استغلال الموارد، كما أن التدهور البيئي الذي لحق بالإقليم ترتب عليه تصحر مناطق واسعة من شمال دارفور، نتيجة للرأي الجائر الذي سببه زيادة أعداد الحيوان وتناقص المناطق الرعوية.

¹ محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، دار كمبرج للنشر، كمبرج، المملكة المتحدة، 2004، ص 31.

² دارفور والأزمة العامة في السودان، كراسات اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار، 2004.

³ عادل عبد العاطي، قراءة تاريخية في سيرورة الصراع في دارفور، 2007/07/31، www.arkanani.org

2- الأهمية الاقتصادية للإقليم والمطامع الدولية: يمتاز إقليم دارفور بموارده المتنوعة، فيوجد في ولاية دارفور الشمالية معادن، أهمها الحديد والرصاص والكروم، أما في ولاية جنوب دارفور فتوجد خامات من أهمها النحاس والحديد وكذلك البترول، هذا بالإضافة إلى وجود خامات الفوسفات والمنجنيز.

ومعظم هذه الخامات غير مستغلة، غير البترول الذي تعمل شركات أجنبية على استغلاله، وهذا ما يفسر محاولة الدول الفاعلة بالمجتمع الدولي وحرصها على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها من الدول- على تهميش دور الحكومة السودانية في الإقليم وزيادة تدخلها.

✚ **تزايد الاهتمام الدولي بالموارد المعدنية:** يزخر إقليم دارفور كما قلنا في السابق بثروة معدنية كبيرة منها المكتشفة بالفعل، ومنها ما لم هو في طور الاكتشاف، وتشير التقديرات الأولية أن الاحتياطات ضخمة ومنها:

✚ **البترول:** لقد اكتشف البترول في السودان في عام 1978.¹ وتشير بعض التعقيدات في الموقف، فامتيازات بترول الجنوب، حتى جبال النوبة، مازالت في يد شركات صينية وهندية وماليزية. ولا بد من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة البترول التي يجري الحديث عنها في الغرب السوداني. ومن الصعب الإقرار بأن اضطراب المنطقة أو تنامي التمرد داخلها هي التي تضمن التدخل لحماية الاستثمارات المتوقعة، بل إن الاستقرار هو المطلوب لمصلحة الاستثمار.

ثمة حاجة إذن لتهيئة ظروف ملائمة لانفراد بترول الغرب، وتهيئة الظروف الاجتماعية الإنسانية لذلك أيضاً، فدخل الأمريكيين مدعومين بالبريطانيين والأستراليين - وفي ظل حشد وتعبئة دولية وإنسانية هذه المرة - يعد عملاً دبلوماسياً ناجحاً في الظروف الأمريكية الحالية، بل موقفاً مبكراً من منافسات دولية قوية في المنطقة تمثلها فرنسا صاحبة النفوذ في تشاد ومنطقة الفرنكفون المجاورة، ولذلك تدفع تلك المظاهر والأعراض الناتجة عن أزمة دارفور إلى الاعتقاد بأن هناك محاولة أمريكية - أوروبية لتقسيم المصالح في السودان عموماً، وفي دارفور على وجه الخصوص. وفي ظل هذا الوضع الصعب، يحاول السودان الخروج من هذا

¹ الصادق المهدي، مرجع سابق، ص 28.

المأزق، كما يحاول التعامل مع التناقضات ذات الصلة بتلك المصالح والمطامع الأوروبية-الأمريكية، ولكن السؤال هو: هل بمقدور السودان أن يظل بمفرده في مواجهة تلك الضغوط والمطامع الأجنبية؟

✚ **اليورانيوم:** تعود الثروات المعدنية الإستراتيجية في أنحاء إفريقيا لتحل موقعا في السياسات الدولية، كنا نظن أنه مضى مع المرحلة الاستعمارية التقليدية وبوصفها مواد تقليدية أيضا لن تنافس التكنولوجيا العليا..... الخ ولكن ها هو اليورانيوم يهدد بلاد السودان من دارفور إلى إفريقيا الوسطى ومالي والنيجر، لقد فاجأ رئيس النيجر ورئيس وزرائها السابق بل وزعيم المعارضة في النيجر المجتمع الدولي بشن حملة من باريس أوائل يونيو 2004 على الإدارة الأمريكية، التي زورت مراسلات بين النيجر وصادم حسين لإثبات استعمال الأخير لليورانيوم النيجر في بناء أسلحة الدمار الشامل، بينما لم تحدث الواقعتان، وإذا كانت النيجر هي ثالث دولة منتجة لليورانيوم في العالم، وتنتج ما يقارب نصف إستهلاكه، وهي مجاورة لمنتجين أقل مثل إفريقيا الوسطى والتشاد. إذن فالواقع الاستكشافي للمنطقة يشير إلى أنها منطقة استراتيجية جديدة، تحقق ما يشاع عن منافستها للشرق الأوسط، إذا أضيف إليها بترول التشاد وغينيا الإستوائية والسودان.¹

ثانيا: الأسباب الداخلية للأزمة.

1- الأسباب السياسية:

(أ) **الصراع القبلي:** يُعد إقليم دارفور صورة مصغرة للسودان، من حيث تعدد المناخات والإثنيات، ومن أبرز سمات أهل دارفور أنهم خليط من المجموعات الأفريقية والعربية، وأن المجموعات العربية التي وفدت إلى الإقليم منذ عهد سحيقة وكذا المجموعات الأخرى التي جاءت من أنحاء متفرقة من القارة في فترات لاحقة امتزجت بالمجموعات المحلية بنسب متفاوتة من خلال التزاوج، ولذلك فليس من السهل معرفة الانتماء القبلي لمعظم سكان إقليم دارفور، بما في ذلك الكثير من القبائل العربية، من مجرد التوصيف اللوني أو الجسدي، وخصوصاً أن شيوخ وزعماء القبائل حرصوا -تاريخياً- على تذيب الحواجز الإثنية والعرقية بين مختلف الجماعات داخل الإقليم، وفي مناطق التماس القبلي خاصة من خلال علاقات القرابة والمصاهرات لتحقيق التعايش السلمي، ومن خلال خلق الانتماءات المزدوجة بين أفراد القبائل المختلفة وعناصرها على الرغم من التصنيفات القائمة بين عرب وفور وزغاوة ومساليت وميدوب وقمر وغيرها.²

¹ بايكر أحمد الحسن، مرجع سابق.
² تيجاني مصطفى، مرجع سابق.

يرى البعض أن إقليم دارفور يتميز بتركيبية قبلية معقدة للغاية، ولكنها اتسمت بالتعايش السلمي بين الأفراد والمجموعات، وساد بينها التسامح والاختلاط وفق قيم وتقاليد متعارف عليها. لم يعد هذا الانسجام قائماً، حيث تحولت النزاعات اليسيرة حول الموارد واستغلال الأرض إلى تكتلات قبلية وعرقية شملت القطاعات المسيسة منها ومتقفي دارفور. ويشير البعض إلى أن هناك قائمة تشمل 24 قطاعاً من القبائل العربية في حربها مع قطاعات قبيلة الفور، وهكذا توسع الصراع من شمال جبل مرة إلى جميع مناطق الفور، وبرزت نكرة التجمع العربي مقابل جبهة نهضة دارفور.

وترجع جذور أزمة دارفور إلى عدة عقود مضت، حيث ارتبطت هذه الأزمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد،¹ وإن كان النزاع لم يتحرك دوماً باتجاه واحد، حيث شهد تحولات وتفاعلات، جعلته يأخذ مع الوقت أنماطاً جديدة، تتأثر بعدد من العوامل الإقليمية المتعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة، إذ أن المنطقة تأثرت بالصراع التشادي - التشادي والصراع الليبي حول شريط أوزو الحدودي، وبالصراعات الداخلية لإفريقيا الوسطى،² وقد أضافت الظروف والمتغيرات البيئية - وخصوصاً الجفاف والتصحر - بعداً آخر أسهم في استمرار النزاعات واتساعها، وفي هذا السياق زادت الصراعات وتعمقت النزاعات، وبدأ يترسخ معها فضلاً عن الطابع الإثني الطابع السياسي، حيث استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات أصول أفريقية، فحركة تحرير السودان تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي الفور والزغاوة والمساليب، بينما تستند حركة العدل والمساواة على أحد فروع قبيلة الزغاوة، وقد وجهت قوات التمرد عملياتها ضد القوات الحكومية، ومن تحالف معها من قبائل ومليشيات تنتمي معظمها إلى قبائل ذات أصول عربية، وبذلك شهدت الأزمة في دارفور ظهور متغيرين جديدين هما: الإثنية المسيسة، وتوجيه السلاح إلى الدولة ومؤسساتها، بعد أن كان الصراع في المراحل السابقة يدور بين القبائل بعضها بعضاً.

يلاحظ أن أغلب قبائل دارفور مشتركة مع تشاد وليبيا وجمهورية وسط أفريقيا، وقد أدت ظاهرة الجفاف والتصحر إلى هجرات جماعية للقبائل المختلفة من الشمال إلى الجنوب أو المدن الرئيسية، مما أدى ذلك إلى احتكاك مع القبائل المحلية، ودخلت القبائل في صراعات محلية، ومن أهم القبائل التي هاجرت للجنوب الزغاوة وهي قبيلة تمارس الرعي ومارس أفرادها - بعد استقرارها جنوباً - الزراعة والتجارة وأصبحت أغنى قبيلة بدارفور والسودان، وتوزع أبناء

¹ سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، 2008.

² قسم البحوث والدراسات، مرجع سابق.

الزغاوة -والذين استفادوا من الهجرة إلى ليبيا خلال الثمانينات والسبعينات- في جميع أنحاء السودان، ويمارسون مهنة التجارة. والمعروف أن كل قبائل دارفور تملك أراض خاصة بها، حتى القبائل العربية الرعوية، ولذلك سميت بعض المناطق في دارفور بأسماء القبائل مثل دار الزغاوة، ودار الميدوب، ودار الرزيقات وغيرها.¹

بيد أن هذه الصراعات القبلية تطورت بتحالف بعض القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل مرة ووادي صالح، بعد الانفلات الأمني عام 1986، حيث انتظمت هذه القبائل فيما سمي بالتجمع العربي، والذي أنشئ في بداية الثمانينيات،² عندما كان أحمد إبراهيم دريج -وهو من الفور- يتولى منصب حاكم الإقليم، ليكون كيانا سياسيا سريا هدفه السيطرة على جميع أراضي دارفور، وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة، ونتج عن هذا الكيان تنظيم سرى آخر عرف بتنظيم قريش، وهدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج مخطط لحكم السودان، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال. وفي مواجهة التجمع العربي، الذي كان يجد الدعم من السلطات الرسمية في الخرطوم إبان حكومة الصادق المهدي، حاول الفور إحياء حركة "سونى" التي تأسست منظمة عسكرية سرية عام 1965، وذراعاً لنهضة دارفور، التي كانت تضم جميع متقفي المنطقة بالخرطوم، بيد أن الفور فشلوا في إحياء التنظيم بسبب عدم خبرتهم العسكرية وتضييق القبائل العربية والحكومة عليهم.

وقد سببت التنمية غير المتوازنة وتدني البنيات التحتية بدارفور هجرة أعداد كبيرة من أبناء الإقليم للعمل في وسط السودان في المشاريع الزراعية. وقد أسهمت كل هذه العوامل في استفحال الأمر الذي تحول من غبن محلي ونزوح داخلي إلى تمرد مسلح ضد الحكومة له أهداف سياسية وصلات خارجية، وقد ساعد على ذلك سياسات الحكومة المركزية في الخرطوم التي ظلت تنظر إلى دارفور منطقة مرشحة للتمرد، بعد ثورة داود بولاد القيادي في الجبهة الإسلامية القومية، الذي انضم للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون جاراج في بداية التسعينيات، بسبب موقف قادة الجبهة من الصراع القبلي بين قبيلته الفور وبعض المجموعات العربية. وقاد مجموعة من مقاتلي الحركة في نوفمبر عام 1991³ بهدف السيطرة على منطقة جبل مرة، لإعلان انضمام الفور للتمرد. إلا أن الحكومة استنفرت جميع القبائل وخاصة العربية التي استطاعت القضاء على قواته وألقي القبض عليه وأعدم رمياً بالرصاص بمحاكمة إيجازية سريعة وسرية. وبعد مقتل بولاد بدأ الفور في وضع الترتيبات اللازمة لإنشاء كيان عسكري

¹ يسر مسعود، خلفيات الصراع في دارفور، قضية دارفور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، 2005.

² السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص43.

³ أصوات من دارفور مرجع سابق، ص18.

بدلاً من الميليشيات غير المنظمة، وأجروا اتصالات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج، كما أجروا اتصالات مع قياداتهم السياسية في الخارج، وعلى رأسهم أحمد إبراهيم دريغ حاكم إقليم دارفور السابق ورئيس الحزب الفيدرالي.

لقد بات الصراع القبلي إذن ظاهرة اجتماعية تشكل هاجساً للدولة وللمواطنين، حيث بلغت حدتها درجة من الخطورة قادت إلى إعلان بعض الأماكن غير آمنة، ما وضعها تحت قانون الطوارئ وحتى تحت الحكم العسكري المباشر، وعلى الرغم من أن مؤتمرات الصلح بين المتحاربين، وفرض الدييات والتعويضات المالية تساعد مؤقتاً في مساعي التهدئة؛ إلا أنها لا تستأصل جذور المشكلات، ولا تعالج أسباب الاقتتال.¹

(ب) غياب الإدارة الأهلية/المحلية: كانت الإدارة الأهلية في الماضي متمثلة في العمدة أو الشيخ أو السلطان أو الناظر، وكانت تضطلع بعمل تنظيمي إيجابي لحل النزاعات سلمياً بين القبائل فكان هؤلاء مسؤولون يملكون - إلى جانب مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي - سلطة قانونية تخولها لهم الدولة، وبالتالي فإن هذه السلطة كانت تساعدهم على عملية إدارة العلاقات بين القبائل الأفريقية والعربية. غير أن هذه الإدارة الأهلية الفاعلة قد تعرضت للإلغاء من قبل نظام الرئيس السابق جعفر النميري، مما حرم زعماء وشيوخ قبائل دارفور من كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم، كما حرم القبائل من دور هؤلاء الزعماء في تسيير النظام الإداري،² وقد تم استبدالها بلجان الإتحاد الإشتراكي المأخوذ عن النظام الناصري، فلم يتناسب هذا النظام و التعددية الثقافية في السودان، مما أدى إلى فشل هذه اللجان في القيام بدور تسوية النزاعات بين القبائل، وهو ما أفضى إلى تراكم الاحتقانات والاحتكاكات وتناميها حتى وصلت إلى الاشتباكات والتصادمات.³

ج- تأثير نموذج الصراع في الجنوب السوداني: إن الصراع الداخلي في جنوب السودان ساهم في أحداث إقليم دارفور، حيث أصبح يمثل إغراء هائلاً للأقاليم أو الجهات الأخرى في السودان⁴ وربما يكون للحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان تأثير مباشر وغير مباشر في مشكلة دارفور، فالأثر المباشر يتمثل في آراء عناصر الحركة الشعبية لجنوب السودان بمن فيهم العقيد الراحل د.جون جارانج وأصواتهم المرتفعة، وأفكارهم ورؤاهم التي بثتها أجهزة

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، <http://www.moqatel.com>

² خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، الحوار المتمدن، العدد 2622، 20 أبريل 2009، <http://www.ahewar.org>

أنظر كذلك: محمد الأمين عباس النحاس، أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها، مجلة المستقبل العربي، عدد 312، سنة 27، فيفري 2005، ص78.

³ معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008/3/5، <http://www.cihrs.org>

⁴ خالد حنفي علي، اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مجلد 40، 2005، ص79.

أنظر: محمد عثمان حبيب الله، الفترة الانتقالية... تحديات أمام الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مجلد 40، 2005، ص104.

الإعلام الخارجي،¹ فهذه تكاد تكون ذات أثر مباشر في متمردي دارفور. أما الأثر غير المباشر يتمثل في خلاصات ما توصلت إليه الاتفاقات والبروتوكولات مع الحركة الشعبية، فقد كانت حافزاً ومشجعاً لأبناء دارفور أيضاً للسير بالقضية عسكرياً؛ لأنها السبيل الذي يعتقدون أنه ناجح لتحقيق المكاسب السياسية.

2- الأسباب الاقتصادية للأزمة:

إن الوضع الإقتصادي له أثر على الاستقرار في أي دولة، فالدول المتقدمة اقتصادياً تتمتع بالاستقرار السياسي، وبذلك فهي بعيدة عن الصراعات والنزاعات المسلحة الداخلية، على العكس من ذلك نجد أن الدول النامية تعاني من اللاإستقرار السياسي نتيجة وضعها الاقتصادي المتدهور، الشيء الذي ترتب عنه وجود تصادم بين الطبقة الفقيرة مع السلطة أو مع الطبقة المسيطرة من أجل تحقيق بعض حاجياتها، مما يؤدي إلى انتشار العنف وتهديد كيان الدولة، كما حدث في العديد من الدول الإفريقية.

وعليه فإن أغلب الأزمات والصراعات الداخلية التي تشهدها الدول يكون فيها للجانب الاقتصادي دوراً كبيراً،² ولا يحيد المثال السوداني عن هذه القاعدة، حيث أن الأسباب الاقتصادية لها دور كبير في تصعيد أزمة دارفور. وسنوضح ذلك من خلال ما يلي:

(أ) **طبيعة النشاط الإنتاجي بين سكان الإقليم:** يتشكل النشاط الإنتاجي في إقليم دارفور من نمطين متميزين فالقبائل الأفريقية كما ذكرنا في السابق أكثرها من المزارعين المستقرين، أما القبائل العربية فأغلبها من الرعاة الرحل وراء الماء والكلأ، وأثناء الحراك الدائم فيما بينهم تحدث احتكاكات بين الرعاة والمزارعين³ مما يؤدي إلى الخلافات والاعتداءات فيما بينهم.

(ب) **التنافس على الموارد:** المنافسة بين الرعاة والمزارعين – لاسيما إذا كانوا ينحدرون من مجموعات إثنية متباينة – على الموارد في إقليم دارفور، من أهم أسباب الصراع وأكثرها تكراراً وانتشاراً فيه، وربما يرجع ذلك إلى ندرة الكلأ في بعض مناطق الإقليم وندرة موارد المياه السطحية، وقرب الموجود منها من أماكن الزراعة المطرية التقليدية، ولذلك فكثيراً ما تنشأ صراعات بين الرعاة والمزارعين، وتتطور إلى صراعات مسلحة وحروب قبلية، ولدرء مثل هذه الصراعات اتفق أهل دارفور منذ القدم على صيغة للتعايش السلمي بين القبائل المختلفة تقضي بفتح مسارات يتبعها الرعاة في رحلاتهم الرعوية من الجنوب إلى

¹ هاني رسلان، "تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان بين إرهابيات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مجلد 39، 2004، ص 200 وما بعدها.

أنظر كذلك: هاني رسلان، الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثالثة: تزايد الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مجلد 39، 2004، ص 202 وما بعدها.

² مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003، ص 96.

³ هاني رسلان، تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان بين إرهابيات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مجلد 39، 2004، ص 202.

الشمال ذهاباً وإياباً في فترات محددة من العام، تلبي حاجة الرعاة وتحفظ في ذات الوقت حقوق المزارعين وتحول دون اجتياح الرعاة لمزارعهم، كما أنها تراعي الأعراف والتقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وحقوق الجميع. وعلى الرغم من حدوث بعض التجاوزات في عملية التطبيق، فقد ظل هذا النظام العرفي يحظى بالاحترام والقبول من الطرفين، إلا أن تغييراً طرأ على الأوضاع خلال العقود الأخيرة، ونتيجة لذلك تكررت الصراعات القبلية في المنطقة ومنها اندثار معالم المسارات القديمة والتوسع الزراعي وظهور قرى جديدة في مسارات الرحل، إضافة إلى تضاعف أعداد الإبل والماشية، كما أدى انتشار الأسلحة المطلوبة للحماية وتأمين الأسر إلى حدوث تجاوزات من جانب الرعاة، ومن جانب المزارعين تجاه الرعاة، وهو الأمر الذي يبدأ في غالب الأحيان باشتباكات فردية لا تلبث أن تأخذ شكل الحرب القبلية الشاملة بين جماعات الرحل والمزارعين، وعلى سبيل المثال: بين الماهرية والزغاوة في محافظة "كتم" خريف 1994، وكما حدث قبل ذلك بين الفور وتحالف القبائل العربية في ولاية دارفور عام 1989/88.¹

وهناك وجهة نظر تتذرع إلى التركيز على أنه لا يمكن، بأي حال من الأحوال، تصنيف الصراع في دارفور وعمليات الجنويد صراعاً بين الرعاة والمزارعين بسبب شح الموارد الطبيعية لعامل الجفاف والتصحر؛ لأن هذه العمليات التي ترعاها الحكومة لها أهداف خفية تتمثل في طرد القبائل الأفريقية المستقرة من أراضيها وسلبها مواشيتها وممتلكاتها، ورغم إصرار الحكومة على نفي ذلك إلا أن الدلائل تثبتته، حيث يصعب تصنيف القبائل طبقاً لادعاءات الحكومة بين رعاة ومزارعين. فقبيلة الزغاوة التي تقاتلها الحكومة ومليشيات الجنويد، قبيلة رعوية، ولا تمارس الزراعة إلا في حدود ضيقة، وهي أغنى قبيلة من حيث تربية الإبل والضأن على مستوى دارفور. كما أن قبيلة الميذوب أيضاً تعد من القبائل الرعوية ودخلت في صراع مع الجنويد والحكومة، فيما لا تملك بعض القبائل العربية التي انضمت للجنويد أيّاً من أنواع الماشية بل حرفة الأساسية الزراعة ولها أراضٍ هي مستقرة فيها منذ القدم.

ج- تأثيرات التوزيع الزراعي: هنالك العديد من التشريعات التي صدرت حول الأراضي واستغلال مواردها، ولكنها مع مرور الزمن وازدياد الحاجة السكانية والحيوانية لاستعمال تلك الموارد الأرضية، أصبحت غير مواكبة للاستغلال المتنوع والمتضارب في كثير من الأحيان. إن المثال الحي هو الانتشار العشوائي للزراعة التقليدية، وتصديقات مشاريع الزراعة الآلية دون

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

الانتباه إلى استغلال الأراضي للمراعي، ورصد مسارات الرحل ومناطق وجودهم؛ ما فاقم من النزاعات التقليدية بين مستخدمي الأرض.

د- **ثراء الإقليم بالموارد الاقتصادية:** تزخر دارفور بموارد اقتصادية كثيرة ومتنوعة في ولاياتها الثلاث سواء الموارد الزراعية أو الحيوانية أو المعدنية أو الغابية أو المائية، غير أن المشكلة تتركز في سنوات القحط التي تضرب الإقليم، وكذلك عدم وجود البنية الأساسية الكافية واللازمة لاستثمار هذه المواد الضخمة. ولذلك فإن الدول صاحبة المصالح والمطامع تجد في هذا الإقليم الفرصة المناسبة لاستغلاله ليس من وجه القواعد والقوانين الدولية المتعارف عليها في الإستثمار الأجنبي، ولكن وفقا لأهدافها وتحقيق مصالحها عن طريق تغذية الخلافات في دارفور، باعتبارها وسيلة للسيطرة والتحكم المستقبلي على تلك الثروات.¹

3- الأسباب الاجتماعية للأزمة:

أ- **الاختلافات العرقية أو الإثنية:** على الرغم من الاختلاط والتمازج والتزاوج بين القبائل العربية والأفريقية، لاسيما أن جميعها من المسلمين، إلا أن القبائل ذات الأصول العربية اتسمت بشيء من الاستعلاء الثقافي تجاه القبائل الأفريقية ذات اللون الأسود الداكن، وكان هذا الإحساس بالفروق العرقية أو الإثنية يتصاعد كلما زاد التصحر وزادت معه المشكلات اليومية للحياة، ومن ثم دفعت العوامل الاقتصادية والاجتماعية القبائل العربية إلى تنامي رغبتها في الاستيلاء على مزيد من الأراضي على حساب القبائل الأفريقية متجاهلة الاتفاقات الموقعة بينهما من قبل والتي تحدد لكل طرف مناطق خاصة به، وهذا ما يكون سببا في اشتعال نار الصراعات القبلية في دارفور. فالانقسامات العرقية تضي على الوعي قدرا من الهوية الاجتماعية والسياسية، فتختزن طموحات قد تأخذ صبغة الحكم الذاتي أو حتى الانفصال والاستقلال.²

ب- **التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي:** لقد عانى إقليم غرب السودان (دارفور) من التأثيرات السلبية للتهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لسنوات طويلة، ومن مظاهر ذلك غياب البنية التحتية والمشروعات التنموية والاستثمارية، والنقص الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية، هذا بالإضافة إلى انتشار البطالة بين الشباب التي دفعت بعضهم إلى الانخراط في التنظيمات العسكرية. فكل هذه الظروف أعاققت أية تطورات اقتصادية للإقليم خاصة في مجالات التجارة والتسويق والتنمية مما عمق أسباب الخلاف بين دارفور والخرطوم التي تنزع الحركات العسكرية الإفريقية التي تقود منذ الثمانينات التنظيم المسمى بالتجمع العربي.³

¹ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ابتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص70.

² كاظم هاشم نعمة، أزمة دارفور: السودنة والعروبة والتنويع والأفرقة، مجلة المستقبل العربي، العدد314، سنة27، 2005، ص91

³ أنظر كذلك: MOHMOOD MAMDANI, « réflexions préliminaires sur le Darfour », CODESRIA Bulletin N°3 & 4, 2004, P45.

³ سيد حامد حريز، مرجع سابق.

ولقد كان ممكناً منذ الاستقلال وعبر الحكومات المتعاقبة تنمية إقليم دارفور الغني بالموارد الطبيعية المتنوعة من ثروة حيوانية وزراعية واستخراج المعادن الثمينة والبتروال التي كانت ستسهم إسهاماً كبيراً في تنمية أقاليم السودان الأخرى، وزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات إذا ما استغلت الاستغلال الأفضل. فلو قامت الحكومة بتطبيق مشروعات الري وذلك بنثر المياه فقط في ربوع الإقليم لما تنافس الرعاة والمزارعين حول مصادر الكأ والمياه الشحيحة، بدلاً من بعثرة الجهود وإهدار الأموال في دفع الديات والغرامات ويظل الإقليم بؤرة للصراع القبلي، فكلما تخف وتيرة الصراع حتى تبدأ من جديد، وفي كل مرة تتسع دائرتها حتى وصلت إلى المدى الذي هي عليه الآن.

وهناك من يرى أن لأزمة دارفور أسباباً ثلاثة:

Ø أسباب جذرية ومنها غياب التنمية التي كانت معتقلة حيث أن حصة الإقليم من المشاريع الحديثة الصناعية والزراعية تكاد تساوي صفر وما يدخله من الميزانية العامة لا يتناسب مع إسهام الإقليم فيها،¹ وغياب الديمقراطية.

Ø أسباب ثانوية ومنها التنافس على الموارد الطبيعية كالصراع بين الرعاة وأصحاب الحواكير² وتفويض النسيج الاجتماعي لتحقيق الكسب الحزبي والتمكين، وتسليح قبائل معينة وتدريبها خارج القوات النظامية وتسييس الإدارة الأهلية والتنافس على السلطة وانتشار النهب المسلح الذي تمارسه عناصر من قبائل رعوية وقبائل زراعية، ومن قبائل عربية وغير عربية، من أبناء الإقليم ومن الوافدين على دارفور من بلاد أجنبية.³

Ø عوامل مساعدة ومنها انتشار السلاح حيث تشير الكثير من الدراسات إلى الدور المهم لعصابات النهب المسلح التي احترفت المهنة، منذ تفشي هذه الظاهرة سنة 1979، وهذه العناصر تتحدر من كل القبائل المشكلة لدارفور، وتتخذ خصوصاً من الحدود بين ليبيا وتشاد مركزاً لها لنشاطها، كما تقوم بقطع الطرق ونهب المركبات بين مدن إقليم دارفور، وهي طريقة سهلة للثراء في ظل غياب فرص العمل وضيق سبل العيش.⁴ بالإضافة إلى كثرة الفاقد التربوي نتيجة لتردي التعليم،⁵ وانتشار ثقافة العنف ونفسي الفساد، وتنامي وجود حركات جديدة للقوة المسلحة في دارفور. وكذلك النزاع داخل النظام بين المؤتمر الوطني وبين المؤتمر الشعبي.

¹ عادل عبد العاطي، دارفور: جذور ومآلات الصراع المسلح، <http://aljazera.net/KnowledgeGate>

² الحاكرة: تعني رقعة جغرافية معلومة الحدود اعتمدها منذ قديم الزمان سلاطين دارفور داراً للقبيلة، مثل دار الهبانية، ودار الرزيقات ودار الزغاوة ودار المسليات. الخ، وهذه الحواكير أو ديار القبائل أصبحت جزءاً من الموروث الثقافي في دارفور وصارت حقوقاً مكتسبة، وذات أبعاد سياسية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في التعامل مع القبائل داخل الإقليم.

أنظر: مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ عادل عبد العاطي، مرجع سابق.

⁴ محمد الأمين عباس النحاس، مرجع سابق، ص 75.

⁵ الباقر العفيف، مرجع سابق، ص 61.

ثالثاً: الأسباب الإقليمية والدولية للأزمة: استمرت حدة أزمة دارفور تتصاعد في ظل التصعيدات والاشتباكات العسكرية، وتخطت حدود الإقليم إلى الأفاق الإقليمية الدولية، حيث أسهمت القوى والأطراف الإقليمية والدولية بطريق مباشر وغير مباشر في تنامي تلك الأزمة واستمرارها. وقد ترتب على ذلك تعقيدات كثيرة تأثرت بها السودان بمجمله ودول الجوار على مستوى الإقليم، ووصل الأمر إلى دخول قوى دولية كأطراف فاعلة للأزمة. ونتطرق لذلك فيما يلي:

1- الأسباب الإقليمية للأزمة:

تتعدد الأسباب الإقليمية التي أسهمت في أزمة دارفور ويمكن الإشارة إلى بعضها:

- (أ) تأثير التداخلات الاجتماعية مع دول الجوار الإقليمي: أسهمت مواقف عدد من الدول على المستوى الإقليمي في تصعيد الأزمة الراهنة في دارفور، فالسودان بلد كبير ومتاخم لعدد من الدول وحدوده مفتوحة، والقبائل مشتركة بين هذه الدول ودارفور ومن ثم يكون هناك تأثير وتداخل فيما بينها، ولا يستبعد أن يكون هناك تدخل من القبائل التي تقطن خارج السودان والتي لها علاقات مع القبائل المتنوعة داخل السودان. وكذلك من خلال هذه الحدود المفتوحة يمكن الحصول على السلاح والمؤن، وعلى كل شيء يساعد في تأجيج المشكلة.
- (ب) تأثير العلاقات مع دول الجوار: إن دول الجوار تلعب دور مهم في قضايا السودان الأمنية، وتعد هذه من الأمور الجيوسياسية الجديدة التي تؤثر على بقاء واستمرار الأزمات - أزمة دارفور- التي تواجهها السودان، أو المساعدة في الجهود المبذولة نحو إيجاد تسوية مناسبة لها. ومن الأمثلة على ذلك:

© موقف تشاد: لا تعد تشاد إحدى الدول المجاورة للسودان فحسب، بل تربط القبائل على جانبي الحدود السودانية - التشادية العديد من العلاقات والروابط لا سيما أوامر القرابة، فهناك أكثر من 50 قبيلة مشتركة بين السودان وتشاد.¹ وكما ذكرنا سابقاً أن الصراع التشادي - التشادي، والصراع التشادي - الليبي كان سبباً في انتشار السلاح والجماعات المسلحة في السودان، وم ثم قاد إلى ظاهرة النهب المسلح التي استفحلت بالمنطقة، وقد أثرت الهجرات التشادية إلى دارفور - بسبب تدهور الأوضاع في تشاد - تأثير كبيراً على الأوضاع في الإقليم خاصة في تطور أحداث النهب المسلح، وأصبحت كل الماشية السودانية المنهوبة تتجه براً إلى تشاد، واشترك في عمليات النهب عسكريون سابقون من الجيش التشادي وأفراد من القبائل العربية وقبيلة الزغاوة

¹ خالد حنفي علي، ورقة بعنوان الأطراف الإقليمية الفاعلة وإدارة أزمة دارفور مقممة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور المنعقد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة العالمية بالخرطوم في 13 و14 ديسمبر 2004

من تشاد والسودان،¹ وقد استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان نصفهم بدارفور وخاصة في المناطق الحدودية الجنوبية الغربية والشرقية من جنوب دارفور،² معنى ذلك أن تشاد تعد بمثابة الظهير الخلفي للسودان، فإليه أيضا يفر المتمردون أثناء العمليات المسلحة مع القوات الحكومية، فالتشاد تعد الملاذ الآمن لهؤلاء المتمردون، كما أن أعدادا كبيرة من اللاجئين تذهب إلى تشاد،³ بالإضافة إلى أن تشاد تعرضت للعديد من الضغوط الخارجية وخصوصا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها، وذلك من أجل اتخاذ العديد من المواقف التي تبدو أنها ليست في مصلحة السودان. وبالتالي أصبح العنصر التشادي القاسم المشترك في التدهور الأمني بدارفور وهذا ما لا يساعد في المساعي الرامية لتسوية الأزمة في دارفور، وإنما يعمقها ويزيد من تفاقمها.

© **موقف إثيوبيا:** الحرب في الجنوب السوداني وموقف الحكومة الإثيوبية منها، وكذلك تطورات الأوضاع في إثيوبيا ذاتها وتعامل الحكومة السودانية معها، كل ذلك جعل لإثيوبيا - في بعض الأحيان - دوراً مهماً في تأجيج الوضع الأمني بدارفور، وقد استفادت القبائل المختلفة من توافر السلاح الذي يُهرَّب إلى المنطقة،⁴ واستفادت القبائل أيضاً من سياسة التجيش التي قننتها الحكومة السودانية عبر التدريب في الدفاع الشعبي لمواجهة الحرب في الجنوب، وتدريب العديد من أبناء القبائل على السلاح بطريقة رسمية واستفادوا منه لحماية قبائلهم في مواجهة القبائل الأخرى.

© **موقف جمهورية أفريقيا الوسطى:** إن جمهورية أفريقيا الوسطى بحكم مجاورتها للسودان والتشاد، وكذلك التمازج العرقي الموجود بينها وبين السودان مثل عناصر قبيلة الزغاوة وعناصر أخرى، والتي تشمل على عدة طرق للتهريب، وتعاني من بعض الاضطرابات وعدم وجود حراسة أمنية عبر الحدود الرابطة بينها وبين السودان مما صعب السيطرة على هذه المناطق، الأمر الذي جعل حدودها حسب بعض التقارير الرسمية تشكل مأوى للجماعات المتمردة ومكانا للإمداد بالسلاح،⁵ وتخشى جمهورية أفريقيا الوسطى من عدوى حركات التمرد داخل الدولة، وخصوصاً أن يستغل أنصار الرئيس السابق -أنج بانسيه- الموجودون في دارفور الصراع في المنطقة ليقضوا على

¹ تشاد ودارفور.... وجهان لعملة واحدة 2008/2/4. <http://www.smc.sd/index.html>

² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور، الحقيقة الغائبة، كتاب صادر عن المركز نفسه، <http://www.smcudan.net>

⁴ محمد صادق صبور، مناطق الصراع في أفريقيا، دار الأمين، القاهرة، 2005، ص80.

⁵ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص87.

حكم الرئيس فرانسوا بوزيري الذي جاء بانقلاب عسكري في مارس 2003، وتزداد مخاوف هذا البلد من تأثير ما يجري حولها داخل إقليم دارفور ومن التأثيرات الناجمة عنه لاسيما اللاجئين الموجودين على أراضيها. كما أن علاقات جمهورية أفريقيا الوسطى بفرنسا ومجاورتها السودان مع تشاد وتحديداً إقليم دارفور - وفي ظل التوجهات الأمريكية في المنطقة - ما يزيد من احتمالات جرها للتنافس والصراع الدولي، كل ذلك يدفع جمهورية أفريقيا الوسطى للمساهمة في جهود الوساطة الرامية إلى تسوية الأزمة في دارفور.

© **موقف أريتيريا:** بالرغم من أن أريتيريا لا تمتلك حدوداً مع دارفور إلا أنها انتهجت سياسة اتصفت بالعدوانية لحكومة الخرطوم وأيدت كل القوى المعارضة لها واستقبلتها في أراضيها ودعمت حركة العدل والمساواة وتحرير السودان خاصة بعد أن أصبحت الحركتان عضوين في التجمع السوداني المعارض الذي يتخذ من أسمره مقراً له. وتحاول أريتيريا من خلال تصعيدها لأزمة دارفور تحقيق عدة أهداف ومن ضمنها: تخفيف حدة الضغط الإقليمي الذي يشكله محور صنعاء المكون من اليمن وأثيوبيا والسودان عليها، وذلك من خلال اختراقها للسودان وإحداث القلق فيه وكذلك هدفها تخفيف الضغوط التي فرضتها الحكومة السودانية على منطقة الشرق المجاورة لها، وبالتالي لعبت أريتيريا دوراً مهماً لحساب بعض القوى الخارجية كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومن هنا كانت مساعيها للمتمردين بالسلاح والسعي لتصعيد الموقف في دارفور.¹ لقد جرت محاولات وساطة ليبية ومصرية لعمل مصالحة بين أريتيريا والسودان إثر انعقاد اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين عام 2005، وبذلك أصبحت العلاقات جيدة وتم الاتفاق خلالها رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما، وهذا ما دفع الخرطوم إلى استغلال هذا التحسن من أجل الاتفاق مع أريتيريا على التوسع في المفاوضات.²

© **موقف ليبيا:** تولى ليبيا القارة الإفريقية اهتماماً ينطلق من مقولة في الكتاب الأخضر: "السود سيبودون العالم" وقد سعت إلى التفاعل مع هذه المقولة عبر أكثر من آلية سواء من خلال نشاطها القيادي في الاتحاد الإفريقي وسعيها إلى إقامة الولايات المتحدة الإفريقية ومن خلال العلاقات الثنائية مع جميع الدول الإفريقية، أو من خلال

¹ خيام محمد الزعبي، مرجع سابق.

² بدر حسن الشافعي، قراءة في اتفاق شرق السودان السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 2007، ص 12.

فتح الحدود الليبية امام العمال الافارقة.¹ وكون أن إقليم دارفور يجاور الصحراء الليبية الجنوبية ويقوم بين قبائله والقبائل الليبية إرتباط تاريخي، فقد كان من المفترض أن يشكل هذا التداخل عامل ترسيخ الأمن والإستقرار وبالتالي فإن أي قطر يعاني من الأزمة لابد أن ينعكس بالآثار السلبية على أجزاء الجوار.

وما زاد مشكلة دارفور تعقيدا هو تدفق السلاح إلى الإقليم من الأقاليم المجاورة، وقد كان الصراع الليبي - التشادي سببا رئيسيا في تدفق السلاح إلى دارفور ومن ثم زيادة الحركات المسلحة.

2- الأسباب الدولية للأزمة: هناك العديد من الأسباب الدولية التي أسهمت في استمرار تلك الأزمة وتعاضمها، ومنها:

أ) التصعيد الدولي للأزمة: تعاضم التصعيد الدولي للأزمة في دارفور بشكل دراماتيكي وخصوصاً من جانب العديد من القوى الأوروبية والأمريكية بل كان هناك حرص وإصرار أمريكي على التورط والتدخل في تلك الأزمة، ويتجلى ذلك من سياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة وعلى سبيل المثال فقد صممت على إصدار قرار من مجلس الأمن، وإعطاء السودان مهلة شهر واحد (على الطريقة العراقية) لاعتقال قادة قبائل عربية في دارفور ومحاكمتهم بدعوى أنهم من الجانجويد الذين نفذوا أعمال عنف ضد القبائل الأخرى من الأصل الأفريقي في دارفور من دون أن يشمل القرار معاقبة الطرف الآخر في الصراع وهم متمرّدو دارفور.

ويبدو أن هناك علاقة وثيقة بين قرار مجلس الأمن الذي يهدد بفرض عقوبات على السودان في غضون 30 يوما "إذا لم ينزع سلاح مليشيا الجانجويد في دارفور ويحاكمها"، وبين قرار الكونجرس الأمريكي الذي سبقه وودخ ما يحدث هناك بأنه "تطهير عرقي" ليمهد الطريق لتدخل دولي، ومن ناحية أخرى فإن التورط البريطاني أيضا في تلك الأزمة يوضح إلى أي مدى يصل التصعيد الدولي للأزمة في دارفور، ولعل طلب طوني بليير - رئيس الوزراء البريطاني - من قواته المسلحة أن تضع الخطط لاحتمال التدخل العسكري في السودان، وكذلك طلب الرئيس الفرنسي من قواته في تشاد التعبئة العامة خير دليل على التوجه العام الذي يحكم سياسات تلك الدول وممارساتها بالنزوع إلى التمادي في التصعيد وليس التهدئة، وقد كانت الأمم المتحدة سببا أيضاً في التصعيد وذلك من خلال مجلس الأمن وقراراته، وكذلك الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة الآخرين.²

¹ أحمد الأصبحي، دارفور: الأزمة والحل، القاهرة، مطابع المتنوعة، 2007، ص 171.

² سامي حداد، أسباب إصرار الأمم المتحدة على إرسال القوات الدولية، برنامج أكثر من رأي، <http://www.aljazeera.net>

ويلاحظ أن إسرائيل لم تكن بمنأى هي الأخرى عن كل ما يجري في دارفور من تورط دولي صريح ومباشر فألقت هي الأخرى بتقلها، وروجت إشاعة "الإبادة الجماعية"¹ داعية لحملة دولية ضد الخرطوم تستند على ذرائع واهية، تتركز في أن ما يحدث في دارفور يماثل ما حدث لليهود من قبل.

ولذلك فإن الظاهر للعيان أن لغة المصالح الغربية والإرث التاريخي الاستعماري هو الأمر الحاكم في أزمة دارفور، وأن هناك أطرافاً، لها مصلحة أكيدة في الترويج لشائعة التطهير العرقي والإبادة الجماعية² تسعى للوصول بالأزمة إلى ذروتها وتكرار مأساة العراق³ في السودان لتحقيق أكثر من هدف ومواصلة مخططات قديمة. ويبدو أن هناك "إستراتيجية مرسومة" ضد السودان كله وليس لمجرد حماية دارفور وأن هناك محاولة لإعادة تشكيل السودان والتمكين لقوى التمرد في المناطق المختلفة من مواجهة الحكومة السودانية. ولهذا توعد أول رد فعل رسمي سوداني على قرار مجلس الأمن - على لسان وزير الإعلام الزهاوي مالك - بمواجهة دسائس الحكومات المعادية ومؤامرات الذين يطمحون بالاستيلاء على الموارد الاقتصادية للسودان.

(ب) **استقواء المعارضة بالقوى الخارجية:** إن الطريقة التي أدار بها متمردو دارفور المفاوضات والانسحاب السريع تارة، ووضع شروط تعجيزية تارة أخرى قبل الشروع في النقاش، وتعنتهم الذي كان واضحاً منذ بدء المفاوضات قد أظهر هدفاً واحداً وهو الاستمرار في الضغط على الحكومة للتدخل الخارجي وتدويل القضية، ولربما على أمل استصدار قرارات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لممارسة مزيد من الضغوط للحصول على أكبر قدر من المكاسب حتى ولو كان ذلك على حساب سيادة السودان واستقلاله وسلامته الإقليمية، وحتى لو كان ذلك أيضاً لحساب ومصالح الدول والقوى الخارجية الطامعة في السودان وفي ثرواته القومية. وقد ترتب على هذا السلوك من جانب المتمردين في دارفور مساعدة القوى والأطراف الدولية؛ والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا خاصة على الاستمرار في تصعيد ضغوطها، وتأليب المجتمع الدولي على السودان لإخضاعه والنيل منه.

(ج) **المطامع والأهداف الخارجية في إقليم دارفور:** إن لكل طرف من الأطراف الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية مصلحة من التصعيد لأزمة دارفور، والسعي لاستهداف الدولة السودانية عامة.⁴ ولكل دولة من تلك الدول منظومة من الأهداف والمصالح والمطامع التي لا تتورع عن التبجح

¹ السودان ينفي وقوع إبادة جماعية في دارفور، الخرطوم، واشنطن-الوكالات، 2004. <http://www.alarabiya.net>

² كولن باول، ما حدث في دارفور إبادة جماعية، واشنطن-وكالات، 2004. <http://www.alarabiya.net>

³ محمود ممداني، ترجمة الصديق الأمين، دارفور: لعبة التسميات، 2007.

⁴ محمد الأمين عباس النحاس، مرجع سابق، ص82 وما بعدها.

بالإعلان عنها صراحة منها ما يتصل بالموارد الاقتصادية (الثروات البترولية)¹، ومنها ما يتصل بالمواقف السياسية، بل إن منها ما يتصل بالحملة الدولية الجديدة التي يقف من ورائها المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية في الوقت الراهن، والعديد من القوى الدولية الأوروبية والأفريقية المشايعة لهم. كما كان الفشل الأمريكي في العراق والأكاذيب التي دأبت إدارة الرئيس بوش في الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة على ترديدها وراء التحرك بقوة في دارفور تحت مزاعم إنسانية هذه المرة، حيث تسعى واشنطن إلى تعزيز الحكومات المتحالفة معها في تلك المنطقة بإقامة ما تسميه الحرب على الإرهاب²، وهو الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن حقيقة الدور الذي تحاول الدولتان القيام به في السودان، فهل هو نوع من الاستعمار الأمريكي الذي لم تمارسه أثناء حقبة التكالب الاستعماري على أفريقيا وتحاول التورط فيه في الوقت الراهن؟ وهل السعي البريطاني للتدخل في دارفور عائد لإرثها التاريخي الاستعماري؛ لاستكمال المعركة التي بدأت مع حركة المهدي الإسلامية (1885 - 1898) والبحث عن دور لها في مستعمراتها القديمة؟ إن كل هذا الذي يحدث من محاولات استعمارية جديدة يجري تحت دعاوى الإنسانية.

(د) **التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للسودان:** وكما ذكرنا في السابق أن غنى السودان بالموارد الطبيعية وموقعه الإستراتيجي الهام في القارة الإفريقية، وانتمائه المزدوج للعالمين العربي والإفريقي جعله محلا لأهداف خارجية عدوانية متعددة في الطور الجديد من الإمبريالية العالمية وعودة الاستعمار القديم. فالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان أحد نتاج أزمته الطويلة، فلولا فشل النظام السياسي السوداني في خلق محركات تقدم الاقتصاد والمجتمع مع سياسته غير العقلانية والعنصرية التي أججت الحرب الأهلية في الجنوب وجعلتها أداة لتقطيع الروابط الجامعة للشمال والجنوب، لما اتسعت الثغرات وصارت ممرات رحيبة في سياج الدفاعات الوطنية للسودان، لكن التدخل اليوم لم يعد اليوم مجرد نتيجة إذ باتت النتيجة سببا من أهم وأخطر أسباب الأزمة، والذي غير من طبيعتها فلم تعد داخلية أساسا وإنما داخلية وخارجية في آن واحد. ويمكن الإشارة إلى بعض جوانب تلك التدخلات على النحو الآتي:

Ø **التدخل الأمريكي:** وفي ظل نظام دولي أحادي القطبية تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة كبيرة بوصفها القطب الأوحده، نجد التحرك الأمريكي خلال تركيزه على مناطق إقليمية، فقد وجدت الولايات المتحدة في الأوضاع الداخلية بإقليم دارفور فرصة مناسبة لفرض أجندتها الخاصة على السودان، فهي تلك الأجندة التي تعكس مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية

¹ أزمة دارفور والأطماع الإمبريالية في السودان، <http://www.e-socialists.org>

² "John Prendergast and Philip Roessler," Can a Leopard Change Its Spots? Sudan's Evolving Relationship with Terrorism

أمريكية.¹ لقد انتهجت الإدارة الأمريكية الحالية سياسة مغايرة لتلك التي تبنتها إدارة كلينتون اتجاه السودان،² وذلك نتيجة للضغوط الداخلية التي تعرضت لها إدارة بوش من طرف منظمات اليمين المسيحي، حيث لعبت دورا مشابها لذلك الذي قامت به من أجل دفع إدارة بوش لتتدخل لإنهاء الحرب الأهلية في السودان بين الشمال العربي المسلم والجنوب الأفريقي المسيحي. وفي أزمة دارفور أعادت الكرة بالضغط من أجل إنقاذ الأفارقة السود من الميليشيات العربية على حد تعبيرها، وفي هذا الإطار قامت حوالي 25 من أشهر قادة المنظمات الإنجيلية المسيحية بدعوة بوش النظر في إمكانية إرسال أعداد من القوافل العسكرية الأمريكية إلى إقليم دارفور لإيقاف الإبادة الجماعية التي تحدث في الإقليم.³ وكذلك رغبة واشنطن من إيجاد مظلة نفوذ أمريكية جديدة يتم نقل القوات إليها بعد تصاعد الانتقادات والهجمات ضد القوات الأمريكية في الخليج، ومن أنسب مكان لذلك هي منطقة القرن الأفريقي نظرا لأهميتها الاستراتيجية من ناحية، ولوجود البترول البكر بها من ناحية أخرى،⁴ فالسيطرة على بترول السودان تعتبر هدف أمريكي أساسي ثابت في إطار استراتيجيتها العالمية للتحكم في مصادر الطاقة خصوصا مع اقتراب أجل نضوب احتياطي البترول الأمريكي المعروف. فالبتترول أحد الأسباب وراء تدخل أمريكا وضغوطها وتهديداتها لعقد اتفاقيات ماشاكوس ونيفاشا وبالشروط التي نصت عليها. فأمريكا التي كانت أحد شركاتها -**Chevron Texaco**- أبرمت مع السودان سنة 1975 اتفاقية للتنقيب والاستخراج في جنوب كردفان دارفور وأعالي النيل والبحر الأحمر،⁵ وتمكنت من استخراج البترول في أبو جابرة، فرأت التريث والاحتفاظ بالبترول في باطن الأرض والمساومة به كورقة ضغط على الحكومة السودانية، فعملت على سحب شركتها إلا أن الأمر ازداد تعقيدا على الولايات المتحدة وذلك بدخول شركات من شرق آسيا كالصين - أصبح ينظر للصين بالعيون الأمريكية كمنافس دولي وربما عدو إذا صدقنا الكاتب الأمريكي بيل قرتز في كتابه "الخطر الصيني"⁶ - وماليزيا وغيرها وهذا ما سبب إزعاجا للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت ترغب في الحصول على مزايا اقتصادية لشركاتها، ولما انفلت زمام أمر البترول من يد أمريكا وبالذات الذي يقع في المناطق الوسطى من جنوب السودان عملت على فرض ما تراه مناسبا لها من حلول لمشكلة جنوب السودان وتبادل المسؤولين الأمريكيين وحلفائهم

¹ عبد الحميد الضاهي، "أي مستقبل لأفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، المجلد 37، 2002، ص76.

أنظر كذلك: ALI ISMAIL AL-ATABANI, « ce sont différente population qui se disputent les terres », Courrier international, N°810, 2006, P16.

² بدر حسن الشافعي، زيارة كير لواشنطن... التوقيت والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 42، 2007، ص152.

³ هدى البكر، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، جانفي 2005، المجلد 40، ص225.

⁴ بدر حسن الشافعي، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مجلد 41، 2006، ص181.

⁵ كريم القاضي، النفط ووحدة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، مجلد 39، 2004، ص186.

⁶ الصادق المهدي، مرجع سابق، ص17.

الغربيون أدوار الوساطة لتصل إلى حلول لا زالت عصية على التنفيذ.¹ وتمثلت جهودها من أجل إنهاء الحرب الأهلية في توقيع اتفاقية سلام شاملة مع الجبهة الشعبية لتحرير السودان. ولما ضمنت أمريكا بترول المنطقة الوسطى والغربية من حزام البترول الإفريقي أصبحت الآن تريد منطقتها الشرقية - دارفور - لتسيطر عليه كله لجعلها منبعاً لخط الأنابيب القاري الذي يجري الإعداد لمدته من تشاد إلى المحيط الأطلسي.²

بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل في شؤون السودان، فقد كانت تضع السودان ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب، إذ أنها تعتبر حكومة السودان بأن لها ارتباط بالمنظمات الإرهابية والمجموعات الإسلامية الأصولية وتعمل على إيوائها - من الأمثلة أسامة بن لادن ومنظمة القاعدة - وبسبب ذلك وجدت الخرطوم نفسها تواجه عزلة دولية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجهت بهجمات من جانب الجيش الأمريكي والضغط الاقتصادي الحاد من خلال العقوبات الاقتصادية، وهو الأمر الذي دفع الحكومة السودانية لتخفيض علاقاتها بالمنظمات الإرهابية.³ وأصبحت الخرطوم تتعاون مع أمريكا لمكافحة الإرهاب.

وكل هذه المشكلات - الفساد والفقر والتخلف الذي تعاني منه المنطقة - لها تأثير جدي وسلبي على تشكيل السياسة الأمريكية.

وهكذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على رسم سياسة معمقة نحو الحكومة السودانية من أجل التدخل في شؤونها الداخلية وخلق أية ذريعة تبيح ذلك التدخل، وبصفة عامة يمكن القول أن هناك ركيزتين أساسيتين يمكن أن تشكلا مدخلاً للوقوف على الأهمية التي توليها الولايات المتحدة لانتزاع إقليم دارفور من السيادة السودانية ووضعه تحت مظلة الانتداب، بحيث يتحرك كدمية في يد صناع القرار في البيت الأبيض، وهاتان الركيزتان هما :

أولهما: مشروع الشرق الأوسط الجديد: كون السودان أكبر دولة عربية وإسلامية من حيث المساحة بما فيها من موارد اقتصادية متعددة ومتنوعة يتعارض مع ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من شرق أوسط جديد، لا يسمح بالكيانات الكبرى التي يمكن أن تتمتع بنفوذ يهدد الكيان الإسرائيلي أو يقفز خارج القفص بعيداً عن الأسر والهيمنة الأمريكية. فالسودان، على سبيل المثال، بما يملكه من موارد وثروات غير مستغلة يمكنه أن يخرج العالم العربي من التبعية الاقتصادية للغرب ويحقق له الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية إذا ما حسن استغلال تلك

¹ عبد الواحد لبيني، حكاية البترول في السودان، جريدة الأهرام القاهرية، الخرطوم، 2004.

² دارفور والأزمة العامة في السودان، مرجع سابق، ص 27.

الموارد وتوجيهها، وهذا بطبيعة الحال يشكل أرقاً مزماً لصانع القرار الأمريكي رغم الصعوبات التي تكتفه والتحديات التي تواجهه. ومن ثم فإنه قبيل الفراغ من الجنوب كانت مشكلة الغرب السوداني في طور التصعيد وفي الوقت ذاته يجري التحضير لجولة التصعيد الجديدة في الشرق لتقسيم السودان إلى ثلاث دويلات طائفية في الجنوب والشرق والغرب. وهي قصة قريبة الشبهة لما يحدث في العراق، ويجري التحضير لها لتطول مصر وعدة بلدان عربية وإسلامية أخرى.

ثانيهما: العامل الاقتصادي: أما بالنسبة لهذا العامل فسنضيف إلى ما ذكرناه سابقاً، بأن اكتشاف النفط في السودان وبكميات كبيرة أدى إلى جعله هدفاً لمخططات أمريكية تذكر بما دار ويدور في العراق. فقد دخل السودان بعزم مجال التنقيب عن النفط وأصبح يستخرج نحو 345 ألف برميل يومياً، ولديه احتياطي يقدر بـ 183.2 مليار برميل، وهو بذلك يتفوق على احتياطي كثير من

الدول المتربعة على عرش الإنتاج حالياً. ووفقاً للموجز الإحصائي للتجارة الخارجية السنوي لعام 2000 الذي أصدره بنك السودان، فقد سجلت صادرات النفط بمشتقاته نسبة 75 % من جملة الصادرات بعائد بلغ حوالي 1.35 مليار دولار أمريكي. وقد أصبح النفط أهم إيرادات الدولة، وبلغت إيراداته في ميزانية عام 2003 حوالي 367 مليار دينار سوداني. وقدرت ميزانية عام 2004 إيرادات النفط بـ 373 مليار دينار سوداني بسبب الزيادة المطردة في الإنتاج ودخول آبار جديدة دائرة الإنتاج. واللافت للنظر أن الحديث يجري حالياً عن بحيرة من البترول يعيش فوقها الغرب السوداني في حين ما زالت عمليات التنقيب الجارية في الجنوب متمركزة في يد شركات صينية وهندية وماليزية ومن هنا كان لابد وفق رؤية الطامعين من ضمان عدم امتداد هؤلاء إلى بحيرة الغرب السوداني.¹

أضف إلى ذلك الرغبة الأمريكية في الخروج من أسر الإمدادات البترولية من دول الخليج، حيث تعاني تلك البقعة من التهاب مزمن يساعد في تذبذب أسعار النفط وارتفاعها ومن ثم كان تأمين الحاجات من أماكن أخرى، لاسيما أفريقيا، أولوية في المنظور الأمريكي. وقد أشار ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي- في تقرير أعده عام 2001 حول السياسة القومية الأمريكية للطاقة، أن أفريقيا ستكون "أحد المصادر الأمريكية المتنامية بسرعة من النفط والغاز".² كما يرى البعض أن هناك احتمال لزيادة النفوذ الأمريكي في إفريقيا حيث يرون أنها ستكون هي الهدف وستكون مسرحاً للحروب القادمة بين القوى المتصارعة. هذا فضلاً عن اليورانيوم

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.
² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

الموجود بكميات كبيرة في الغرب السوداني والذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للإفادة منه في برامجها النووية من ناحية، وتمنع وصوله إلى أيدي جماعات مناهضة أو دول يحلو لها أن تطلق عليها متمردة أو مارقة من ناحية أخرى.

Ø **التدخل الفرنسي في أزمة دارفور:** نشأت المنافسة الفرنسية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال مساندة فرنسا لنظام البشير في السودان والذي كان العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وقد ساندت فرنسا النظام الإسلامي في السودان لعدة أسباب أولها وأهمها: الرغبة في إيجاد مرتكز لها في منطقة البحيرات العظمى بعد أن تراجع نفوذها في هذه المنطقة، واستخدام فرنسا لحكومة الإنقاذ - خاصة في فترة وجود حسن الترابي في الحكم - في الوساطة بين الجماعات الإسلامية في الجزائر وفرنسا، والتي كانت تسبب لفرنسا الكثير من المشكلات الأمنية والاجتماعية في الداخل، إضافة إلى تدفق البترول من بحر الغزال واحتمالات وجوده في الشمال أيضاً. وقد استطاعت فرنسا بمساندتها لحكومة الإنقاذ أن توجّل - نسبياً - تطبيق الخطة الأمريكية؛ إلا أن الوجود الأمريكي في السودان - في الفترة الماضية - أصبح مكثفاً مع تراجع الدور الفرنسي الذي اقتصر في تصريحات دبلوماسية على شجب الحرب وتأييد مبادرة الإيجاد.

ثانيها: تعتقد فرنسا أن لها حقاً استعماريّاً قديماً في كل الشريط الذي يطوق القارة من الغرب إلى الشرق ومن ثم فإنها لن تدع لأمريكا فرصة الانفراد بأي نقطة من النقاط على هذا الشريط، وستتخذ من تشاد وصلتها بالأزمة مدخلاً.

لقد وضعت الأزمة في دارفور - من جديد - فرنسا في مواجهة الأزمات في العالم التي تصنفها باريس عادة إلى ثلاث مجموعات من التحديات وهي: الأزمات الصامتة، والنزاعات المفتوحة مثل أزمة دارفور والإرهاب، والتحديات الثقافية.¹ وترفض باريس - كما هو معهود - اللجوء للقوة أو العقوبات، كما تدعو إلى توفير دعم إضافي للأمم المتحدة ومدّها بوسائل مادية ومالية جديدة ودعم المنظمات الإقليمية في أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها. إلا أن التطورات التي صاحبته الأزمة من تدفق اللاجئين إلى تشاد وانطلاق عناصر مسلحة في ملاحقة هؤلاء اللاجئين، وكذلك تحرك المتمردين بجانب التدخل الدولي الذي قد يكون لصالح القبائل المتمردة في دارفور التي تتداخل مع القبائل في تشاد ما يعني نفوذاً أجنبياً وصراعاً إقليمياً، جعل فرنسا تتحرك للحفاظ على الوضع في تشاد وللعمل على وقف أي تغيير دولي قد يحدث في المنطقة

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

خاصة إذا كان يمس مصالحها أو مصالح الدول الفرنكفونية الأخرى. ونسبة لهذا الموقف من فرنسا سوف تعمل لمصالحها أولاً، و قد لا تكون جزءاً في أي مخطط جديد في المنطقة

Ø **التدخل البريطاني:** وعند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن لأي أحد أن ينسى حليفها بريطانيا التي لها دور لا يستهان به في أزمة دارفور وذلك لعاملين:

العامل الأول: بحكم أن السودان خضع للاستعمار البريطاني لفترة امتدت حوالي عشرين عاماً عمل خلالها البريطانيون على تطوير أفاظ إدارية وصيغ للحكم تعتمد على إحكام قبضتهم على جميع أنحاء السودان بما في ذلك منطقة دارفور التي أخضعوها لحكمهم بعد حوالي عشرين عاماً من دخولهم للسودان.

أما العامل الثاني: فهو أن بريطانيا عينها على ثروات باطن أرض دارفور، التي أثبتت الدراسات البحثية توافرها بكمية هائلة بالإقليم، وبالتالي قامت بإثارة القضية إعلامياً وتوفير منابر لقيادات الحركات المتمردة والمعارضين المتواجدين بلندن ويكفي أن نذكر تصريح قائد الجيش البريطاني "مايك جاكسون" قد أعلن أن بلاده متأهبة لإرسال 5000 جندي إلى دارفور.¹

وعليه فإن مطامع بريطانيا في دارفور لا تختلف كثيراً عن مطامع وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

و) الدعم الدولي للمتمردين: إن الدعم الدولي الذي تحرص الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على تقديمه للمتمردين في دارفور يمثل أحد العوامل الرئيسية والمهمة في استمرار أزمة دارفور واستفحالها حيث مثل ذلك غطاءً لتعننتهم في المفاوضات والجهود والمسااعي المبذولة لتسوية الأزمة. فاستطاع متمردو دارفور بواسطة الحملات الإعلامية الخارجية كسب التعاطف الدولي، حيث ركزت تلك الحملات على وجود تطهير عرقي و إبادة جماعية و على وجود صراع عرقي بين العناصر العربية و الإفريقية، و لهذا السبب تحرك المجتمع الدولي تجاه هذا الإقليم، هذه هي الظروف المحيطة بالسياسة الأمريكية تجاه السودان في الوقت الحاضر. إذ رأت أمريكا أن الوقت أصبح مواتياً أكثر من أي وقت مضى للسير قدماً في تحقيق أهدافها؛ باعتبارها الفاعل الدولي في أزمات السودان.² فجعلت المتمردين في موقف قوي حيث أصبحوا طرفاً ثانياً في موقف الندد للحكومة، يطالب بعضهم بالاستقلال صراحة بوصفه أحد الخيارات ويطالبون بتوزيع الثروات والسلطات وغيرها. وتبنت أمريكا مطالبهم أو معظمها تحت الشعارات الداعية لنشر السلم وتحقيق السلام، ولحقن الدماء التي كانت وراء هدرها ورفع المظالم والمآسي التي تسببت فيها.

¹ محمد الأمين عباس النحاس، مرجع سابق، ص80.

² إجلال رأفت، رؤية: إجمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، 2005، ص118.

المطلب 03: أطراف الأزمة وتطوراتها:

إن مشكلة دارفور تعتبر من أهم الأزمات التي ظهرت على سطح الأحداث السياسية العالمية في السنوات الأخيرة، والتي انتشرت أخبارها في الصحافة والإعلام في جميع أنحاء العالم وانشغل فيها أهالي دارفور والسودانيين والعرب والمصريين والإتحاد الإفريقي، كذلك جذبت اهتمامات الدول الأجنبية والقوى الخارجية، وبذلك أصبحت مقدمة الأزمات والمشكلات المطروحة على المنظمات الإقليمية والدولية.¹ وهذه الأزمة التي أظهرتها العديد من الدول والمنظمات على أنها أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم خلال الفترة الأخيرة، حيث أن تصاعد الاشتباكات العسكرية في دارفور خلق بؤرة صراع جديد في السودان بعد أن لاحت بشاير السلام في الجنوب، هذا مما أعاد السودان مرة ثانية إلى مشكلات القتال والصراع المسلح والتي زاد في تصاعدها كما ذكرنا سابقا تدخل قوى أجنبية فيها سعيا وراء تحقيق أهدافها ومصالحها.² ولم تكن هذه الأزمة وليدة الوقت الراهن، ولم تكن أيضا وليدة الأحداث الطارئة في السنوات الأخيرة، وإنما هي حصيلة لنزاعات وتراكمات ورواسب قديمة ساهمت فيها الأوضاع السياسية والنخبة الحاكمة في السودان منذ الإستقلال، وزاد على ذلك أن المنطقة لم تشهد وجود مشاريع تنموية حقيقية ومستدامة، كما عانت من الفاقد التربوي الكبير للتلاميذ بسبب نقص المدارس، وانتشار السلاح وتدني الخدمات الصحية وغيرها من العوامل والأسباب - كما تم التطرق إليها في السالف - التي ساهمت في تفاقم الأزمة. ومعنى هذا أن تلك الأزمة شهدت تعددا في أطرافها، وإذا كانت البدايات الأولى قد اقتصرت على الأطراف الداخلية في صورة القبائل المحلية تارة، والتحالفات القبلية تارة أخرى، والتحالفات القبلية عبر الحدودية تارة ثالثة،³ إلا أن تأثيراتها ظلت لسنوات طويلة منحصرة داخل الإقليم بل داخل بعض البؤر النزاعية، وغالبا ما كانت تلك الصراعات يمكن السيطرة عليها والحيلولة دون تفاقمها. أما في الوقت الحالي فإن الإقليم شهد اتساعا وإصرارا على استمرار النزاعات بطريقة لم يشهدها من قبل، كما شهد تطورا نوعيا في أساليب الصراع، وارتفاعا في سقف مطالب أطراف الصراع عند التفاوض مع الحكومة، بحيث بدت تلك المفاوضات وحجم المطالب المطروحة فيها كما لو كانت تعجيزية وأنها تستر من ورائها أغراضا وأجندة خارجية.

¹ اسماعيل سليمان، المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان، الخرطوم، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

² التيجاني الطيب بابكر، البحث عن السلام في السودان، مجموعة وثائق، السودان، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2005.

³ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

تأسيسا على ذلك، فسيكون التركيز فيما يلي على تعرف أطراف الصراع في إقليم دارفور، وكذلك الوقوف على التطورات التي طرأت على الأزمة.

أولاً: أطراف الأزمة: على الرغم من وجود العديد من الأطراف المتصارعة في إقليم دارفور ما بين حركات وفصائل مسلحة، وقبائل ذات أصول عربية وأخرى ذات أصول مبريقية، بل بين قبائل محلية وقبائل لها امتدادات عبر الحدود للدولة السودانية، فإن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، وإنما دخلت الحكومة السودانية في هذا الصراع، ووجدت الدول صاحبة المصالح الفرصة سانحة للتدخل هي الأخرى في الصراع لتمثل طرفاً آخر بطريق مباشر أو غير مباشر، وهو الأمر الذي زاد الأزمة تداخلاً وتعقيداً، وسيتم استعراض لأطراف تلك الأزمة على النحو التالي:

1. **الحكومة السودانية:** تتفاوت الرؤى حول موقف الحكومة حيال أزمة دارفور، فالبعض ينفي عن

الحكومة أية علاقة لما يجري على أرض الإقليم ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المحلية المتصارعة، بينما يرى البعض الآخر أن هناك مسؤولية مشتركة فيما بين الحكومة وجماعات المعارضة في الإقليم. لكن حسب الرأي الغالب، وحسب رأيي كباحثة في هذا الموضوع ومنطلعة على مستجدات الأزمة أعتبر أن القوات الحكومية السودانية طرف أصلي في هذه الأزمة. وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة إلى تهميش كافة الأقاليم السودانية بما فيها إقليم دارفور لصالح الإقليم الشمالي.¹

وتحكم السودان منذ 1989 حتى الآن حكومة نخبوية، ونجحت في تهميش معظم القوى السياسية الأخرى باستثناء الجيش الشعبي لتحرير السودان والتحالف الوطني الديمقراطي، وبذلت العديد من المساعي لإصلاح المؤسسات السياسية، وفي سنة 1999 أقالمت الترابي، وعقب ذلك أعلنت حالة الطوارئ².

ومن جهة الحكومة يقوم الجيش السوداني -القوات المسلحة السودانية-، وكذلك جهاز الأمن والمخابرات السودانية بدور رئيسي، ومباشر في النزاع المسلح في دارفور.

(أ) **القوات المسلحة الحكومية:** ويعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع الذي يعين قائد القوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان الذي يشكل مع نواب رئيس هيئة الأركان الخمسة - للعمليات وللإمدادات وللإدارة وللتدريب وللتوجيه المعنوي - لجنة رؤساء هيئة الأركان المشتركة وفريق القيادة، وتعتبر القوات المسلحة الحكومية قوات تقليدية مهمتها حماية الأمن الداخلي والحفاظ عليه، وتشتمل هذه القوات على الآتي:

¹ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد 24 ربيع 2007، htm.
² السيد عمر، مرجع سابق، ص52.

1- **المخابرات العسكرية:** تعتبر المخابرات العسكرية فرعا مستقلا له إدارته وقيادته الخاصتان به بعد أن كان جزءا من فرع العمليات في إطار القوات المسلحة، والمخابرات العسكرية لها سلطة التوقيف والاحتجاز أو الاستجواب. وفيما يتعلق بالاتصالات والإبلاغ، ترسل المخابرات العسكرية المعلومات عن طريق تسلسل العمليات، وكذلك مباشرة رئاسة الجمهورية عن طريق رئيس فرع المخابرات.¹

2- **قوات الدفاع الشعبي:** من أجل دعم القوات المسلحة للعمليات يجند المدنيون أو أفراد الإحتياطي للخدمة في قوات الدفاع الشعبي التي تستند ولايتها من قانون الدفاع الشعبي لسنة 1989 والذي يعرفها بأنها "قوات شبه عسكرية" تتألف من مواطنين سودانيين بمعايير معينة وتنص المادة 6 منه على أن مهمة قوات الدفاع الشعبي هي "يساعد قوات الدفاع الشعبي المسلحة والقوات النظامية متى دعت الضرورة" و "المساهمة في الدفاع عن الأمة و... ومعالجة الأزمات والكوارث"،² والقيام "بأي مهام أخرى توكل إليها من القائد الأعلى نفسه أو بناء على توصية من المجلس"، ويتولى "مجلس قوات الدفاع الشعبي"³ تقديم المشورة للقائد الأعلى في المسائل التي تؤثر عليها بما في ذلك المناطق التي يجب أن تشكل فيها وتدريبها وتعليم أفرادها، وما إليه.

وتطلب القيادة العامة من الجيش إلى مسؤولي الحكومات المحلية تعبئة وتجنيد قوات الدفاع الشعبي عن طريق زعماء القبائل وشيوخها، والمسؤول عن ذلك هو والي الولاية الذي يتوقع منه أن يكون على معرفة لصيقة بهؤلاء الزعماء، وتوفر قوات الدفاع الشعبي السلاح والزي الرسمي والتدريب للذين تجرى تعيبتهم ومن ثم يتم دمجهم تحت قيادة الجيش لأغراض العمليات، وعادة ما يرتدون نفس الزي الرسمي للوحدة التي يقاتلون معها.⁴

3- **مخابرات الحدود:** هي عبارة عن وحدة عمليات بالقوات المسلحة تعمل على جمع المعلومات ويجند أفرادها من السكان المحليين للعمل في مناطقهم الأصلية تبعا لخبرتهم بالمنطقة، وكانوا يجندون في البداية لمواجهة النزاع في جنوب السودان ثم شرعت الحكومة في تجنيدهم أيضا مع بداية النزاع المسلح في دارفور أواخر عام 2002 وأوائل عام 2003.

4- **الأوامر والتقارير وهيكل القيادة:** تقوم لجنة القيادة المشتركة لرؤساء الأركان في الخرطوم بالتخطيط لجميع العمليات العسكرية، حيث تصدر الأوامر منها إلى مدير العمليات ومنه إلى قائد المنطقة ومنه إلى قائد الفرقة ومن إلى قائد اللواء للتنفيذ.

¹ كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص 59.

² أنظر نص المادة 6 من قانون الدفاع الشعبي 1989.

³ أنظر قانون الدفاع الشعبي لسنة 1989.

⁴ كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 60.

(ب) **جهاز الأمن الوطني للمخابرات:** هي عبارة عن قوات نظامية قومية مهمتها رعاية أمن السودان الداخلي والخارجي ورصد الوقائع وتحليلها، والتوصية بشأنها حسب الدستور ويعتبر هذا الجهاز وفق معلومات اللجنة أحد أقوى الأجهزة في السودان، ويستمد هذه الجهاز ولايته من قانون قوات الأمن الوطني لسنة 1999 (تعديل سنة 2001) حيث تنص المادة 5 فقرة 1 والمادة 2 منه على تشكيله، ويعمل هذا الجهاز تحت الإشراف العام لرئيس الجمهورية (مادة 3، 5) ويتولى المسؤولية المباشرة عنه مدير عام يعينه رئيس الجمهورية ويكون مسؤولاً لديه (المادة 10 فقرة 3).¹ وهكذا كانت الحكومة السودانية طرف مهم في أزمة دارفور، إذ أن التعامل مع القبيلة في دارفور له خطورته وجديته، الأمر الذي لم تتمكن حكومات المركز والقائمين على أمرها التعامل معها بالدقة والإتزان، فانتهجت سياسات فوقية،² أدت إلى كوارث اجتماعية وتعقيدات تمثلت في رفع شعارات المظالم والإغفال المتمثلة في ضعف الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي، وخلو الإقليم من مشاريع التنمية والطرق المعبدة لربطه بالمركز، فأفرز هذا التهميش والإغفال عدة حركات منادية بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، ونادت بتطبيق نظام فيدرالي يعطي الإقليم حق حكم نفسه وإرساء دعائم الإستقرار في ربوعه وبهذا الأسلوب اختارت الحكومة ما يمكن أن يوصف بالحلول المؤقتة، وتناست أن هذا التمرد يختلف في مضمونه وجوهره عن الصراعات المعهودة، فانطلق على إثر ذلك السخط الشعبي الذي جمع لأول مرة منذ سنوات طويلة كل قبائل دارفور بشتى طوائفها في بوتقة واحدة، ولذلك كان الأحرى بالحكومة أن تبحث وتتقصى أسباب المشكلة وجذورها، وأن تحاول علاجها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً برفع المظالم والتوزيع العادل للسلطة والثروة.

2. حركات المعارضة:

(أ) التنظيمات الإفريقية:

U جبهة نهضة دارفور: تشكلت هذه الحركة في أكتوبر 1964، وكان كل من أحمد إبراهيم دريج (أحد أبناء سلطان الفور في جبل مرة) والدكتور على الحاج محمد (من قبائل البورنو الإفريقية) من أنشط أعضائها، وجاءت مطالب هذه الجبهة رد فعل للتخلف الذي يعاني منه غرب السودان، فركزت على المشاركة في السلطة والثروة مع الحكومة المركزية وكان منهجها في المعارضة سياسياً خالصاً. وفي عام 1965، رشح أحمد دريج نفسه في الانتخابات التشريعية وفاز عن دائرة من دوائر دارفور، وعندئذ سارع حزب الأمة (جناح الصادق المهدي) إلى ضمه واختياره رئيساً

¹ كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 62.

² طارق الشيخ، القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور، <http://www.aljazeera.net>

للمعارضة، بينما انضم د. على الحاج إلى الجبهة الإسلامية القومية بزعامة الدكتور حسن الترابي، وبذلك توقف نشاط جبهة نهضة دارفور.¹

ن حركة بولاد: أسسها المهندس داوود يحيى بولاد (من قبيلة الداجو الأفريقية) عام 1990، وأعلنها حركة معارضة عسكرية وذلك بعد أن أخفق في تحقيق مطالب أهل دارفور من خلال الحركة الإسلامية التي كان عضوا نشطا فيها، غير أن نقطة الضعف التي قضت على تلك الحركة أنها استعانت بالحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب استعانة كـ20 لة ولم يكن لها سند عسكري حقيقي من داخل إقليم دارفور ما سهل القضاء عليها من قبل حكومة الإنقاذ وإعدام زعيمها.²

U حركة تحرير السودان: هي حركة وطنية قومية سياسية عسكرية تعمل من أجل عقد اجتماعي مبني على قيم الحرية والديموقراطية، ولقد نشأت هذه الحركة في فيفري 2003، من قبائل الزغاوة والفور والمساليت والبرتي وآخرين من القبائل الإفريقية،³ ويتزعم هذه الحركة المحامي عبد الواحد نور من قبائل الفور، بينما يتولى أمانتها العامة منى أركوي مناوي من قبائل الزغاوة، وقد انحصرت مطالبها -في البداية- في وقف المليشيات العربية المسلحة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة في السلطة. وعندما رفضت الحكومة السودانية التفاوض على هذه الأسس، لجأت الحركة إلى العمل المسلح. وبرزت هذه الحركة كقوة قتالية في الجزء الغربي من إقليم دارفور -منطقة جبل مرة-،⁴ وتنتم هذه الحركة بقوة فاعليتها العسكرية بينما لا ترتفع أجندتها السياسية إلى نفس المستوى، حيث لم تعلن برنامجا سياسيا يمكن الإطلاع عليه، غير أن فرعها في كندا أصدر بيانا في أبريل 2003 يشير إلى أن هدفها إما الكنفدرالية أو الانفصال، وقد قال رئيسها عبد الواحد أنها حركة نضالية ثورية تعتبر امتدادا لحركة الصليب الأحمر التي تكونت في 1958، كما يقول أن مطالباتهم تتمثل ببناء سودان جديد أساسه العدل والمساواة والتسامح والمحبة يقوم على المواطنة وتحرير السودان من السلطة المركزية وكذلك فصل الدين عن الدولة وإنهاء واقع تهميش الأقاليم ووقف الإبادة الجماعية.⁵ ويمكن تلخيص أهدافها في النقاط التالية:

- تحرير مواطني السودان من الظلم الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي.
- رفع المستوى المعيشي لمواطني السودان.
- إقامة دولة السودان على أساس المواطنة.

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² التقرير الإستراتيجي العربي، 2003/2004، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة 2004، ص392.

³ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، مرجع سابق.

⁴ إجلال رافت، رؤية: احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء إتفاقية السلام، مرجع سابق، ص90.

⁵ إبراهيم هباني، خفايا تحالفات حركتي " دارفور " ... من أين يتدفق السلاح والمال؟، 2004، <http://www.alarabiya.net>

- إرساء قيم الديمقراطية والتربية الوطنية والتسامح.
- إصلاح الخدمة المدنية والتأمين على حيادها وعدالتها.
- معالجة الأضرار التي وقعت نتيجة لتطبيق سياسة الصالح العام،¹ في المؤسسات والمصالح الحكومية.
- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمعنى آخر ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات.
- تطبيق نظام الحكم الفدرالي على كل أقاليم السودان.
- الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني المختلفة وتطويرها ورفع كفاءتها، لتقوم بدورها المنشود والمأمول في إرساء قواعد تنمية مستدامة بالشراكة مع الدولة.
- إقامة مؤسسة عسكرية قومية توكل لها مهمة الدفاع والبناء الوطني وحماية الدستور والمكتسبات الوطنية.
- التفاهم مع المجتمع الدولي بطريقة تمكن من تحقيق الأهداف في التنمية والتقدم مع الاحتفاظ -في الوقت ذاته- بالخصوصية الثقافية مع اتباع سياسة إيجابية اتجاه المواقف الدولية الراهنة.²

ن حركة العدل والمساواة: تشكلت هذه الحركة بعد حركة تحرير السودان ولكن في نفس العام

2003، وهي مكونة من قبائل الزغاوة والفور والمساليت. وتعتبر حركة العدل والمساواة حركة سياسية واجتماعية، سودانية المنشأ والإطار، وطنية الهوية، قومية التكوين والانتشار، لقد جاءت استجابة لدواعي انهاء مأساة المواطن السوداني التي بلغت ذروتها. وتم تأسيسها على مرحلتين: المرحلة السرية والتي اقتصرت على دراسة ظاهرة التهميش والبحث عن مسبباتها وجمع المعلومات الكاشفة لإبعاد التهميش، وبلغت هذه المرحلة ذروتها بنشر الكتاب الأسود³ في اختلال ميزان تقسيم السلطة والثورة في السودان والمرحلة الثانية تم الإعلان عن تأسيس حركة سياسية ودعوة الأقلية المتسلطة إلى إنهاء التمييز بين المواطنين.

ويقود جناحها السياسي الدكتور خليل إبراهيم من قبيلة الزغاوة ومن أتباع الدكتور حسن الترابي، أما الجناح العسكري فيتولى قيادته العميد التيجاني سالم درو.⁴ وتتميز هذه الحركة بقوة أجندها السياسية التي تفوق عملها العسكري.

ولقد انخرطت حركة العدل والمساواة ومعها حركة تحرير السودان في حوار مباشر مع الحكومة في أبريل عام 2004 في أنجمينا، وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة والذي تم بموجبه وقف إطلاق النار لإيصال المساعدات للنازحين واللاجئين.

¹ قاسم المهدي، دارفور في سطور، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ص15.

² عبد الله المكي، محمد محي الدين، نظرة عامة للصراع في دارفور، أصوات من دارفور، مرجع سابق، ص 24-25.

³ الباقر العفيف، ترجمة محمد سليمان، مرجع سابق، ص 73.

⁴ السيد عمر، مرجع سابق، ص44.

كما أجرت الحركة بمفردها عدة لقاءات مع الحكومة السودانية بإشراف رجل الأعمال السوداني الحاج صديق آدم عبد الله الذي توسط بين الحركة والحكومة.¹

أما عن أهداف الحركة، فيقول القيادي " أحمد حسين آدم " أنها نشأت من أجل إنهاء التهميش السياسي والاقتصادي الذي تتعرض له مناطق " الهامش " منذ استقلال السودان، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي عادل يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية لكل السودان، وأن تكون الرئاسة دورية بين أقاليم السودان.²

كما تهدف الحركة إلى السودان موحد في إطار الفيدرالية، كما تدعو إلى تقسيم السودان إلى سبعة أقاليم هي: الشمال والجنوب والشرق والغرب والوسط وكردفان والخرطوم.

ونفى القيادي "حسين" أن تكون لحركة العدل والمساواة علاقة بأية جهة خارجية وخاصة مع تشاد الذي أكد أن علاقتها مع حركته متوترة للغاية، متهما إياها بدعمها حكومة الخرطوم ضد الحركة، ونفى في القوت ذاته أن تكون حركته قد تلقت دعماً لوجيستياً مناعرا بلس.³

أما التطور النهائي يكمن في ديمقراطية حكم السودان وذلك بانتخاب رئيس الدولة من طرف الشعب لمدة 4 سنوات ولا يتجاوز ولايتين وترفض الحركة الحكم العسكري،⁴ لكن نجد أن الحركة غيرت من نشاطها السياسي والديمقراطي واتخذت التمرد العسكري وسيلة ضغط.

ظهور الجماعات المسلحة الجديدة: ظهرت أربع حركات جديدة على الأقل في دارفور وغرب كردفان المجاورة، خلال عام 2003. وهي:

الحركة الأولى: الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية:⁵ وهي حركة منشقة عن حركة العدل والمساواة قبل مفاوضات وقف إطلاق النار في انجامينا. وتتخذ الحركة التي يقودها القائد جبريل عبد الكريم بري من منطقة جبل مون في غرب دارفور مقراً لها. وورد أن الانشقاق عن حركة العدل والمساواة حدث نتيجة لخلاف في الرؤية السياسية. فمطالب جبريل بري تركز على إقليم دارفور في المقام الأول، بينما تسعى بقية القيادة إلى تحقيق أهداف وطنية أشمل. وتدعي الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية أيضاً أنها تقاوم من أجل فصل الدين عن الدولة شأنها في ذلك شأن جيش تحرير السودان، وأنها لا تؤيد النزعة الإسلامية في قيادة حركة العدل والمساواة. وقد حدث الانشقاق في مؤتمر لحركة العدل والمساواة في 23 مارس 2004 في جبل كارطن وحضر جبريل بري مفاوضات وقف إطلاق النار في انجامينا بوصفه من ممثلي جيش تحرير السودان، حيث أعقب ذلك تشكيل الحركة

¹ عبد الله المكي، محمد محي الدين، مرجع سابق، ص 22-23.

² إبراهيم هباني، مرجع سابق، <http://www.alarabiya.net>

³ خالد محمود رمضان، قمة إفريقية في طرابلس لتجنب مواجهة سودانية – أمريكية " جريدة الأخبار، 22 نوفمبر 2006.

<http://www.alakhbar.com/ar/taxonomy/term/18,12229>

⁴ العاربية بولرباح، مرجع سابق، ص 27.

⁵ كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص 74.

الوطنية للإصلاح والتنمية. ودعمتها، فوراً، الحكومة التشادية سياسياً بالأسلحة والمركبات أيضاً حسب بعض الروايات. وعلى الرغم من ادعاء الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بأن برنامجها السياسي هو برنامج جيش تحرير السودان عينه، إلا أنها ترغب في أن يكون لها مقعدها الخاص على طاولة المفاوضات وفق ما أوردته وسائل الإعلام الحكومية، أصدرت الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية تهديداً ضد الاتحاد الأفريقي والمنظمات غير الحكومية العاملة في دارفور إلى حين حصولها على ذلك المقعد. وحتى أواخر أكتوبر 2004، لم تكن الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية تتمركز في سوى منطقة الطينة في شمال دارفور بمحاذاة الحدود التشادية. وفي 29 أكتوبر 2004، قامت الحركة بهجوم واستولت على أرض في منطقة جبل مون بغرب دارفور.¹ ويدعي ممثلو حركة العدل والمساواة أن الخرطوم تساند الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بغية إضعاف حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان. وهم يؤكدون أن الهجوم على جبل مون شُن انطلاقاً من الجنبنة، حيث وفرت الحكومة السيارات والأسلحة للمهاجمين. غير أن التفاصيل تظل غامضة.

الحركة الثانية: حركة كراباج: وهي تتكون في الغالب من العرب، ويقال أنها تتمركز في جنوب دارفور. ولا يعرف الكثير عن هذه الجماعة، ولم تقم هذه الجماعة بأي شيء في الميدان حتى الآن، بيد أن هناك روايتين لنواياها المحتملة، وتتمثل الرواية الأولى في أنها من إنشاء الحكومة وأنها مصممة لتنظيم العرب في حركة سياسية "مشروعة" ما يزيد تعقيد الحالة، وتشير الرواية الثانية إلى أن الجماعة جزء من حركة أكبر بكثير، لا تزال تتطور وسط القبائل العربية لتأكيد استقلال تلك القبائل عن الحكومة ومعارضتها لها. ويقال أن هناك إدراكاً متعاضماً بين العديدين من أفراد تلك القبائل الذين انضموا إلى إستراتيجية الخرطوم لمكافحة التمرد أنهم قد استغلوا استغلالاً سيئاً وأنهم لن يستفيدوا من مواصلة الصراع. وترددت أنباء بأن بعض عناصر القبائل العربية - التي رأت أن الصراع لا يخدم مصالحها - تحاول الآن إنشاء حركة عربية منفصلة في دارفور لقتال الحكومة، وإقامة صلات ندية مع جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وقد تكون حركة كراباج هي ما يمثل تلك القبائل إلا أن المعلومات القليلة للغاية المتوافرة عن الحركة لا تتيح التيقن من ذلك.

الحركة الثالثة: حركة شهامة: وهي تتشكل من المسيرية في غرب كردفان المجاورة. وقد برزت الحركة في أكتوبر 2004 ، ويقال إن قائدها هو موسى علي حمدين وهو من الأتباع السابقين لرئيس المؤتمر الشعبي - حسن الترابي - وأحد القادة السابقين للدفاع الشعبي في غرب كردفان. ويقال أنه توفي وفاة طبيعية في 30 نوفمبر 2004 في مدينة وروار التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال بحر الغزال. ووزعت الجماعة منشورات معادية للحكومة في أجزاء من

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية ، مرجع سابق.

غرب كردفان حيث أقسمت على القتال ضد تفكيك تلك الولاية، ذلك التفكك الذي اتفقت عليه الحكومة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الاتفاق المتعلق بجمال النوبة/جنوب كردفان. وحدثت هجمات على مواقع حكومية في مدينتي غبيش ومجرور في غرب كردفان، في أواخر سبتمبر وأوائل أكتوبر 2004، ورغم أن اللوم أُلقي في بادئ الأمر على حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، قد يكون للأشخاص الذين يعملون باسم شهامة علاقة بذلك.¹

الحركة الرابعة: الحركة السودانية لإزالة التهميش: بدأت فيما يبدو، في منتصف ديسمبر 2004، بهجوم أحدث صدى كبيراً واستهدف المنشآت النفطية الحكومية في شارف بالقرب من الحدود بين جنوب دارفور وغرب كردفان. وبعد ذلك ظهر أن الك العمل قام به جيش تحرير السودان. وتشير مقابلات أجريت مع العديد من أنصار جيش تحرير السودان إلى أن حركتهم قامت بالهجوم رد فعل على هجوم الحكومة الذي كان جارياً حينها إلا أنها سعت إلى إخفاء هويتها لتفادي الإدانة الدولية.

(ب) **التنظيمات العربية:**

ن التجمع العربي: في سنة 1987، قامت حكومة الصادق المهدي بمباركة تحالف جديد نشأ في دارفور تحت إسم " التجمع العربي"، والذي ضم 27 قبيلة وعشيرة عربية، وقد زار وفد من هذا التجمع الخرطوم والتقى بالصادق المهدي لكسب تأييده لأجندتهم ظاهرياً، وكانت خطة التجمع العربي - وكما فضلت الحكومة أن تراها - تهدف إلى بناء توازن عربي في دارفور يساند الخرطوم وسياستها في المنطقة. أما أجندة التجمع العربي الحقيقية في دارفور فقد كانت الإستلاء على أراضي " الزرقة " عبر التطهير العرقي. لقد كان ذلك التجمع العربي هو الحاضنة التي نام في حضانها وترعرع الجنجويد.² وكان هذا التجمع يحدد أهدافه واستراتيجية تحقيق هذه الأهداف في منشورات باسم قريش 1 و2، والذين يعملون على إبادة المجموعات الإفريقية (الزرقة) واحتلال مواقعهم في حلول عام 2020.³ واستراتيجية تحقيق أهداف هذا التجمع تتمثل في القيام على مستوى السياسة الداخلية بمهادنة السلطة القائمة والإستلاء على مراكز القرار، وإبراز الدور القومي العربي في التصدي لقبائل الزرقة في الغرب، وأن التجمع العربي هو خط الدفاع الأول ضد المتمردين من القبائل الإفريقية، وتوسيع فجوة الثقة بين المركز وأبناء القبائل غير العربية.

ن الجنجويد: مالراج مصطلح ذو صلة بالسودان طوال فصول تاريخه الحديث يحمل دلالات غاية في البشاعة والسلبية مثل رواج مصطلح " الجنجويد " الذي بلغ من الذبوع والانتشار

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² الباقر العفيف، مرجع سابق، ص 78.

³ سليمان حامد الحاج، دارفور... وضع النقاط على الحروف، فصل من كتاب تحت الإعداد، هيئة تحرير الميدان، 2004، ص 9.

بفضل آلة الإعلام الغربي الرهيبة، إلى حد أنه دخل بلفظه ذاته من معاجم اللغات الأوروبية المعاصرة.¹ ورغم أن اسم الجنجويد وجد سبيله إلى أجهزة الإعلام العالمية وشق طريقه إلى أروقة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، إلا أن حقيقة هذه الميليشيات المتهمه بأعمال العنف في إقليم دارفور بغرب السودان ظل مجهولا بصورة جعلت منه شبحا غامضا.

وقد شاع أن اسم الجنجويد مستند من عبارة "جن س ع على فرس" هذا ما أكده القيادي البارز في حركة تحرير السودان "دارفور" محبوب حسين. وأضاف حسين أن الجنجويد تاريخيا عرفون أنهم "مجموعة من الصعاليك الأميين محدودي الثقافة يحاولون تنفيذ قانون الغاب". حيث يربطه البعض بصعلوك من عرب دارفور يدعى حامد جنجويت مارس الحراية مع عصابته ضد القرى الإفريقية في الثمانينات من القرن الماضي أدخل الرعب في قلوب السكان،² وقد تحدثت مصادر حكومية أن الجنجويد بوصفهم لصوص يعود تاريخهم إلى الصراع المسلح بين القبائل العربية وقبائل الفور في الثمانينات من القرن الماضي، وأن أصل الكلمة لا يوند إلى اللغة العربية، وبحسب إفادات شهود عيان فإن الجنجويد يحرصون على إرتداء زي شبيه بزي الجيش الحكومي ويحمل الواحد منهم شارة على كتفه مرسوم عليها فارس على ظهر الجواد.³ وهناك تعريف آخر لمصطلح جنجويد يتمثل في:

" تعني لفظة الجنجويد الأسلحة/ الخيالة المسلحون، وهي التسمية التي يطلقها الأشخاص المستقرون عن الجماعات التي تهاجمهم. وتفضل الميليشيات البدوية وتطلق على نفسها لفظة الفرسان، ومعظم أفرادها ينتمون إلى جماعات البدو أو الرعاة الناطقين بالعربية في دارفور، لكن الجماعات العربية لم تنضم جميعها إلى الجنجويد. ويقال إن أشخاصا ينتمون إلى جماعات عربية في أجزاء أخرى من غرب أفريقيا مثل تشاد وموريطانيا وليبيا، قد انضموا أيضا إلى الجنجويد، لكن أغلبية المقاتلين ما زالت تنتمي إلى المنطقة كما يبدو".⁴

وكذلك يقال أن الجنجويد هي ميليشيات من الفرسان المسلحين من قبائل البدو الرحل العربية القادمة في الأصل من شمال دارفور ودولة تشاد، وفي الماضي كان هؤلاء الجنجويد يمثلون جماعات كانت تعيش على هامش الحياة في دارفور وتقتات من النهب المسلح، ومع اندلاع الأحداث في دارفور تعاضم دورها وأخذ طابعا سياسيا عنصرياً فهم يهاجمون القرى الأفريقية وينهبونها ثم يقتلون سكانها ويحرقون مساكنهم، وبذلك يدفعون من تبقى منهم للهرب فيحتلون أراضيهم، ويغيرون من ديموغرافية المكان لصالح القبائل العربية، وهنا يلتقي هدفا

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الخامسة – الجنجويد.... الخرافات والحقائق، 2007.

² العارية بولرباح، مرجع سابق، ص28.

³ خالد عويس، خاص: الجنجويد في دارفور... القصة الكاملة، 2004. <http://www.alarabiya.net>

⁴ السودان: أزمة السودان – أسئلة وأجوبة، منظمة العفو الدولية، 2004. <http://www.amnety.org>

الجنجويد والتجمع العربي. فإذا ثبت أن الحكومة السودانية تتسق مع الجنجويد، كما هو ظاهر، تصبح طرفاً ثالثاً في هذا الحلف الجيوسياسي وما يترتب عليه من منافع اقتصادية تتمثل في الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة التي هجرها سكانها. ويرى البعض أن الجنجويد قلما يهاجمون المسلحين في الحركتين المتمردتين، فهم يركزون على المدنيين العزل حتى أنهم ينتبعون الهاربين منهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي التشادية، وأحياناً تهاجم الجنجويد بعض القبائل العربية التي ترفض الانضمام إليها وتفضل الحياد مثل قبيلة الدوروك.

وينقسم الجنجويد إلى قسمين: قسم أصغر بشمال دارفور يتكون من عدة ميليشيات تابعة للقبائل العربية أو الأباله وهي التي تمتحن تربية الإبل. ويتركز القسم الأكبر من الجنجويد بجنوب دارفور وهم من أبناء القبائل العربية المعروفة بالبقارة أي التي يغلب عليها تربية البقر ويقدر عددهم بأكثر من خمسة آلاف مسلح، ويتحصنون بجبل كرقوا بأقصى جنوب غرب دارفور.¹

ثانياً: تطورات الأزمة: تعاني دارفور منذ سنوات طويلة من الإهمال التنموي وضعف الخدمات والمرافق إن لم يكن انعدامها في العديد من مناطق الإقليم، ورغم حدوث بعض التقدم في عهد نظام الإنقاذ إلا أن هذا لم يكن كافياً، ولم يلب طموحات أبناء الإقليم الذين تأثروا كثيراً بموجات التصحر والجفاف وازدياد وتيرة الصراعات القبلية وما ارتبط بها من ظواهر النهب المسلح والانفلات الأمني، وقد اتخذت الأزمة مساراً جديداً بعدما تطور النهب المسلح والصدمات القبلية في الإقليم إلى نوع من التحالفات الإثنية بين قبيلتي الزغاوة والفور ضد بعض القبائل العربية، وتحول هذا التحالف إلى نواة حركة سياسية جديدة هي حركة تحرير دارفور التي ظهرت أول منشوراتها في 19 جويلية 2002، بعد أن تحولت هذه المجموعة المقاتلة الصغيرة – التي نشأت أساساً بغرض الدفاع – إلى الهجوم على مؤسسات الدولة ورموزها في دارفور، ومنها الهجوم على وحدات القوات المسلحة والمقار الحكومية والأجهزة الحكومية والبنوك وبعض المشروعات التي تديرها الدولة.

1. مراحل تطور الصراع في دارفور

(أ) **جذور الصراع في دارفور:** يري العديد من أبناء دارفور أن الشرارة لهذا الصراع الأخير قد انطلقت عام 1986 في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، حينما تجمعت بعض القبائل العربية تحت لواء التجمع العربي بدعم من حزب الأمة في مواجهة قبيلة الفور، التي يدعمها الحزب الاتحادي الديموقراطي الشريك في الائتلاف الحكومي. وقد ظهر هذا الصراع في الحرب الأهلية بين الفور وبعض القبائل العربية في مناطق جبل مرة وجنوب

¹ عبد الله المكي، محمد محي الدين، مرجع سابق، ص 30.

وغرب دارفور، والتي راح ضحيتها أكثر من 15 ألف مواطن وبلغت خسائرها أكثر من 20 مليون دولار. وقد استطاعت حكومة الإنقاذ إجبار الطرفين للتوصل إلى اتفاقية صلح قبلي هش في أيامها الأولى، إلا أن الصراعات القبلية تواصلت بعد عام 1993 في مختلف مناطق دارفور الشمالية والغربية بين القبائل العربية والأفريقية خاصة قبائل الفور والمساليات والزغاوة.

ولعبت العوامل السياسية دوراً مهماً في إنكفاء هذه الصراعات، التي كانت في الأساس صراعاً حول المرعي والماء، وساهمت الحكومة المركزية في تأجيجها بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات أهلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة، علماً بأن أغلب هذه القبائل وافدة من تشاد، وألغت الحكومة بمقتضى ذلك الإدارات الأهلية القديمة.

نتيجة لذلك، اندلع الصراع المسلح بين قبيلة المساليات الأفريقية وبعض القبائل العربية، وشهدت المنطقة نتيجة لهذه التحولات إحراقاً للقري ومسحها من على الخرائط،¹ وتشريداً للمواطنين. بيد أن الصراع لم يتطور إلى صراع سياسي عسكري وتمرد مسلح إلا بعد قيام مجموعة مسلحة من أبناء الفور الذين تحالفوا مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة بغرب دارفور في 19 جويلية 2002، حيث أعلن لأول مرة عن الحركة المسلحة وتوزيع منشورات سياسية باسم جيش تحرير دارفور،² وحددت أهداف الحركة الجديدة في تحرير الإقليم من سيطرة الشماليين بحجة مساهمتهم في تردي الخدمات وتهميش المنطقة. وفي عام 2003 تحولت دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية تماماً لمواجهة التحالف الجديد، خاصة وأن الحكومة بدأت في التنبه لخطورة الادعاءات التي بدأت تنتشر من أن مسلحي الزغاوة يسعون لإقامة "دولة الزغاوة الكبرى"، والتي تضم دارفور وتشاد وأجزاء من ليبيا والنيجر.

استفاد التجمع العربي من هذا الادعاء في التقرب من الحكومة والتنسيق معها لمواجهة التهديد الأمني الجديد، وقد تزامن ذلك مع انضمام أعداد كبيرة من أبناء الزغاوة من الإسلاميين إلى الحركة المسلحة والتي غيرت اسمها إلى "حركة تحرير السودان" وإلى حركة العدالة والمساواة³ وأصبحت للحركتين قوات منظمة، حيث تملك الحركة الشعبية أكثر من 16 ألف جندي فيما تملك حركة العدالة حوالي 9 آلاف جندي، كما أصبح لهما برنامج وخطاب سياسي يطالب بتحقيق المساواة في السلطة والثروة لجميع أبناء المناطق المهمشة في السودان.

¹ أنظر المقال الصادر عن منظمة "الطغف الدولية" "sudan, Darfour, les civils sont toujours menacés, programme pour la protection des droits humains", (En ligne) Amnesty internationale, Londres, 13 octobre 2004 disponible sur:

"http://web.amnesty.org/library/index/fracfr541312004?open&of=fra-sdn", (Consulté le 16 octobre 2007).

² سليمان محمد خليل العناني، مرجع سابق.

³ خديجة بركاني، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، 2007-2008 ص 190.

لم يكن الاستنفار الشعبي والتنسيق بين الحكومة وبعض القبائل العربية بشمال وغرب دارفور، والتي لها نفوذ على مستوى الحكومة المركزية بالخرطوم واضحاً إلا بعد أحداث الفاشر في أبريل 2003، عندما استطاع المتمردون تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار المدينة، واختطف قائد عسكري برتبة لواء.¹ وأدت هذه الأحداث إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي داخل السودان الذي ربما لم يسمع من قبل بالتمرد المسلح على الرغم من أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق جبل مرة وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد وليبيا. وأدت العملية محلياً إلى عدة نتائج سلبية، حيث أوقفت الحكومة المفاوضات التي كان يجريها والي شمال دارفور الفريق إبراهيم سليمان لحل القضية سلمياً بالاستجابة للمطالب الشعبية.

(ب) **توظيف الجنجويد في الصراع:** بدأت الحكومة في التعبئة لسحق التمرد عسكرياً، واستنفرت القبائل المختلفة لمواجهة تطورات الأحداث التي كانت تصفها قبل ذلك بعمليات قطاع الطرق والنهب، واستفادت من مليشيات القبائل العربية في منطقة جبل مرة التي كانت تقاوم الفور والزغاوة تحت اسم "الجنجويد". واعترفت بها رسمياً - حسب ما تقول المعارضة في دارفور - وضممتها لقوات دفاع شعبي التي تعامل كقوات نظامية، كما استفادت من الوجود المسلح لبعض العناصر الأجنبية التي دخلت السودان عبر الحدود مع ليبيا ووصلت إلى مناطق وادي صالح بغرب دارفور وأغلبها من العناصر العربية التي كانت تستهدف تشاد في الأساس. وتكاثفت القبائل العربية بشمال وغرب دارفور بعد أن وفرت لها الحكومة السلاح والأموال - حسب مصادر المعارضة - وظهر ما يعرف بمليشيات الجنجويد التي تحولت من مجموعة صغيرة كانت تحارب في مناطق جبل مرة للاستحواذ على نفوذ محلي إلى مليشيات منظمة ومدربة تابعة للجيش السوداني تملك أسلحة حديثة وانتشرت في كل مناطق الإقليم الشمالي والغربي.²

كان لجوء الحكومة لمليشيات "الجنجويد" واستخدامها ذراعاً عسكرياً للقتال في دارفور لعدة اعتبارات منها أنه لا يمكنها استنفار الدفاع الشعبي لاعتبار ديني حيث إن الدفاع الشعبي هدفها جهادي، وربما تكون مليشيات الجنجويد قد تحولت من كونها أداة لقتال المتمردين إلى أداة هدم ضد المواطنين العزل واستغلت الأوضاع لصالحها، وقد ترتب على عملياتها الوضع المأساوي الذي تعيشه دارفور حالياً والذي لم تعرف له عبر تاريخها الطويل مثيلاً حيث يهاجر السودانيون لأول مرة إلى تشاد بدلاً من استقبال السودان للاجئين التشاديين، كما هو معروف عادة.

¹ كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 39.

² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

وجهت الحكومة والجنجويد عملياتهما -كما تقول المعارضة- ضد المواطنين المدنيين، وتسببت هذه العمليات في نزوح أكثر من 2,5 مليون مواطن من قراهم، هرب منهم حوالي 500 لاجئ خارج الحدود.¹ وتأثر أكثر من مليونين آخرين، وقتل قرابة 200 ألف مواطن، وحرق ما لا يقل عن 4000 قرية،² كما تسببت في خلخلة مجتمع دارفور المتماسك والمتسامح، وانتشر السلاح وسط القبائل الساعية لحماية أفرادها، وتسببت عمليات الجنجويد العشوائية في استعداد جميع سكان دارفور من القبائل غير المتورطة معها لمصلحة المتمردين ما جعلهم هدفاً للغارات الجوية من الطيران العسكري الحكومي والجنجويد. وسحبت الحكومة قواتها العسكرية إلى خارج المدن الرئيسية بدارفور، ما منح الجنجويد والمتمردين فرصة لاستهداف الأمنيين. وقد مارس المتمردون أيضاً عمليات البطش والتعذيب ضد المواطنين المعارضين لهم من هذه القبائل الأفريقية، وشكل المتمردون محاكم صورية لمحاكمة المواطنين، وفرضوا ضرائب وإتاوات عليهم، واختطفوا زعماء القبائل وموظفين حكوميين وسيارات المواطنين، وبذلك أصبح مواطنو القرى في دارفور هدفاً لعمليات الجنجويد والمتمردين معاً.³

يرى بعض المحللين الدوليين أنه في أعقاب سلسلة من انتصارات التمرد، في الأشهر القليلة الأولى من انطلاقه، أطلقت الحكومة مليشيات الجنجويد من عقالها - بسند من قواتها النظامية - في وجه السكان المدنيين ممن يعتقد بأنهم يساندون التمرد. وعلى الرغم من أن الإسلام ينتظم داخل إقليم دارفور إلا أن الحكومة استطاعت أن تناور بسياسة التفرقة الإثنية بين المجتمعات العربية والأفريقية. وأدى هذا إلى نزوح جماعي وقتل دون تمييز ونهب واغتصاب واسع النطاق، وكل هذا جزء من جهد متعمد لإخلاء مناطق أساسية من الإقليم من أولئك الذين يشك في أنهم يضمرون تعاطفاً مع التمرد. وأن الحكومة استهدفت الجماعات المنحدرة من أصول أفريقية، بينما ظلت القرى المجاورة التي تسكنها جماعات منحدرة من أصول عربية بأمن من ممارسات الحكومة السودانية. وترتب على هذه السياسة التمييزية بين أبناء الإقليم الواحد أن اختل التوازن الذي كان قائماً بين السكان الذين يقطنونه.

على الرغم من محاولات الحكومة إنكار علاقاتها بالجنجويد - إلا أن كل القرائن - حسب أوساط المعارضة- تدل على وجود هذه العلاقة والتنسيق، بل أن الجنجويد، في نظر مواطني دارفور - الوليد الشرعي لحكومة الإنقاذ التي استفادت من حرب قبلية صغيرة كان يمكن حلها إلى إنشاء كيان عسكري أدى إلى خلخلة النسيج الاجتماعي لسكان دارفور. وعلى الرغم من أن الجنجويد تتألف في الغالب من القبائل العربية إلا أن القبائل العربية الكبرى بجنوب دارفور مثل: الرزيقات والبنى هلبة والهباتية

¹ دارفور سؤال وجواب، 2006/03/10. <http://www.aljazeera.net>

² جمالي حسين جلال الدين، الصراع العسكري في دارفور والمحكمة الجنائية الدولية، أصوات من دارفور، العدد الثاني، 2008، ص 2.

³ طارق أحمد عثمان، ومبارك محمد عبد المولى، "الصراع في دارفور: الجذور - الأسباب - تطورات الأزمة"، في حسن مكي والسيد فليفل (محرران) "أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005.

والتعايشة والمعاليا لم تشارك فيها، حيث أن أغلب المشاركين من القبائل العربية بشمال وغرب دارفور من رعاة الإبل الذين فقدوا مواشيههم بسبب الجفاف والتصحر، وانضمت إليهم المجموعات المهاجرة من تشاد والتي لها أطماع استيطانية في دارفور بسبب فقدانها أراضيها في تشاد.

2. تحالف عناصر المعارضة المتمردة: اندلع الصراع في دارفور عندما هاجمت مجموعتي التمرد - حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة اللتان يجمعهما تحالف هش - المنشئات العسكرية الحكومية في أوائل عام 2003 ونهب الممتلكات وأسلحة الحكومة، وقد أسندت المجموعتين تمردا لأسباب متماثلة كالتهميش الاجتماعي والإقتصادي والسياسي لدارفور وشعبها، ولكل منها برنامجها السياسي الذي يشمل المطالبة بالمشاركة العادلة في الحكومة المركزية من كل المجموعات والمناطق في السودان.¹

لقد مثل الهجوم الذي قامت به حركة تحرير السودان على مدينة الفاشر في 25 أبريل 2003 منعطفاً مهماً في مسار الأزمة من مجرد كونها أزمة محلية داخل الإقليم وذات أبعاد قبلية وإثنية يمكن التعامل معها في الإطار الداخلي، إلى أزمة سياسية واسعة النطاق ذات أبعاد إقليمية ودولية² أخذت في التزايد والتعقد بمرور الوقت، وزاد من حدتها ما استتبعها من حوادث على المستويين: الإنساني والاجتماعي في دارفور، بعد حدوث أزمة اللاجئين والنازحين والمشردين، والاتهامات بالإبادة الجماعية، وصدور عدة قرارات من مجلس الأمن، وتكوين لجنة تحقيق دولية فيما يسمى بالانتهاكات الواسعة للقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب حتى أصبحت أزمة دارفور تشكل تهديداً لاستقرار الدولة في السودان وتماسكها، بحيث لم يعد في الإمكان تسوية الأزمة أو تجاوزها من دون إعادة صياغة علاقة دارفور بمركز السلطة في الخرطوم، ودون الوصول إلى تفاهات تمتد إلى إعادة النظر في هيكل السلطة وتوزيع الموارد على المستوى القومي، بل وإعادة النظر في العديد من القضايا الجوهرية الأخرى المتعلقة بالهوية وطبيعة الدولة ونظامها السياسي.

رغم الجهود العديدة المبذولة لاحتواء الأزمة من خلال الآليات التقليدية المتمثلة في المؤتمرات القبلية، وجهود الوساطة من زعماء العشائر والقادة المحليين، إلا أن هذه الجهود لم تسفر عن تحقيق نجاح يذكر بسبب إعراض حركة تحرير دارفور عن التعامل والتفاعل الإيجابي مع جهود تسوية الأزمة، بل وتحركها باتجاه تغيير اسم الحركة إلى حركة تحرير السودان وتبنيها لمجموعة من الأهداف التي تبنتها الحركة الشعبية لتحرير السودان من قبل ومنها إنهاء التهميش من خلال معادلة جديدة لقسمة السلطة والثروة، واعتماد العلمانية والمساواة دون التقيد بالأصول العرقية والإثنية³ أو

¹ كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 38.

² جريدة الحياة، 2007/7/2.

³ العرق البشري مجموعة من الناس لها خصائص أو سمات جسمانية متشابهة، والإثنية في التعريف العام المستخدم هي مجموعة من البشر لها نفس الوعي المشترك بوجود أصول وتقاليد مشتركة لها، لذلك فالجماعات الإثنية ليست هي الأعراق.

الدينية. ومن ناحية أخرى، فقد كانت حركة العدالة والمساواة تصر على المضي في الصراع المسلح من دون إبداء أي رغبة في التفاوض الجاد أو بذل الجهود لتسوية الأزمة سلمياً، وظهر هذا واضحاً من خلال عدم مشاركتها في المراحل الأولى من الجهود السياسية لتسوية الأزمة، وإصرار قادتها على أن هدفهم هو إطاحة نظام الإنقاذ القائم واستبدال نظام فيدرالي على أسس جديدة به. في الوقت الذي لم تتضح فيه بعد الأبعاد الحقيقية للروابط الدقيقة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمرد دارفور، تبدو هناك على الأقل روابط تكتيكية مهمة تبين للجيش الشعبي لتحرير السودان أنه كلما اتسع التمرد ليشمل أجزاء أخرى من البلاد تحسن موقفه ومن هنا كان تشجيعه لمتمرد دارفور وسيلة لزيادة الضغط على الحكومة كي تخلص إلى صفقة أكثر محاباة له في نيفاشا. تعزز هذه الروابط من خلاصة مفادها أن ليس من الممكن عزل حالة دارفور من مفاوضات نيفاشا التي تيسر لها الوكالة الإقليمية للتنمية الحكومية في الثامن من أبريل 2004 بمدينة أنجمينا. وكانت معالجة التفاوض فقيرة عموماً، كما سيأتي بعد ولا يزال وقف إطلاق النار بحاجة إلى أن ينزل على أرض الواقع، ويرجع هذا أساساً لفشل الحكومة في أن تلجم الجنجويد كما نُصّ عليه في الاتفاقية.

على الرغم من العيوب التي شابته الاتفاقية إلا أنها قدمت إطاراً مفيداً لوقف العدائيات ميدانياً، وسهلت من تسليم العون الإنساني¹ الذي يحتاجه النازحون الليانسون، وأقامت منبراً بتسيير عالمي يتسم بالصدقية ليتعامل مع الأسباب الأساسية للتمرد.

من المرجح أن يسوء الوضع الإنساني كثيراً قبل أن يتحسن. ولذلك يجب أن يعمل المجتمع الدولي بحسم للحيلولة دون حدوث مجاعة كبيرة ومميتة ما دامت الظروف قد تنازلت في الواقع عن مسؤوليتها في تلبية حاجات مليون شخص من مواطنيها النازحين داخلياً. ولم تقف المأساة عند السكان المدنيين الذين هجمت عليهم الحكومة ومليشياتها بهدف إجبارهم على مغادرة أراضيهم، ودمرت أنظمة الري ومخازن الأطعمة عن عمد حتى لا يتمكنوا من العودة إلى قراهم المحروقة؛ بل إن معظم النازحين من دون مأوى ودون أن يتيسر لهم إمداد منتظم من المياه والطعام والخدمات الصحية. لا تمتلك القرى المضيفة القدرة لإيوائهم بأعدادهم الكبيرة. وعلى الرغم من اتفاقية وقف إطلاق النار، يستمر الجنجويد في الهجوم على النازحين الذين أغلبهم من الفور والمسالييت والزغاوة الذين يرجعون لأصول أفريقية.

إن الوضع في مدينة كتم "محافظة كتم في ولاية شمال دارفور" هي نموذج لما تقدم. فقد كان هناك، في منتصف ماي 2004، ما يقارب 124 ألف نازح من المناطق المحيطة، يعتمدون على

أنظر: دارفور والأزمة العامة في السودان، مرجع سابق.
¹ الصادق المهدي، مرجع سابق، ص 101.

20 ألفاً هم جملة سكان المدينة.¹ ويقع أحد أكبر معسكرات الجنجويد في شمال دارفور بالقرب من "كتم" وهو الذي انطلقت منه عمليات الهجوم على النازحين. وتعلن الحكومة - في مواجهة الفلق العالمي المتصاعد - أنها تحاول إرجاع النازحين إلى مناطقهم قبل هطول الأمطار، وفي الوقت ذاته تقوم الحكومة بدمج الجنجويد في قواتها الرسمية عوضاً عن تحبيدهم (كما تشترط اتفاقية وقف إطلاق النار). وقد وثق تقرير للأمم المتحدة الأحوال المروعة للنازحين في "كيلك" التي تقع في ولاية جنوب دارفور، حيث يقوم الجنجويد والشرطة المعنيين باحتجاز النازحين رهائن بدلاً من حمايتهم ويجوعونهم عن عمد. كما أن اللاجئين، على امتداد دارفور، مازالوا يرفضون المساعدات الإنسانية لخوفهم من أن يصبحوا هدفاً لاحقاً لهجمات الجنجويد وذلك على حد زعم التقرير الأممي. حيث توالى هذه التقارير من جهات مختلفة أهمها تقرير هيئة مراقبة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، ومجموعة الأزمات الدولية، وهي تقارير مستقاة من النازحين إلى مدن دارفور واللاجئين إلى الجارة تشاد، فنشرت ووجدت تجاوبا واسعا من أجهزة الإعلام الدولية، وأجمعت على أن مناطق كبيرة في دارفور تعرضت لبطش غير مسبوق استهدف قبائل معينة. هذا بينما النظام السوداني ينفي باستمرار أنباء وتحليلات تلك الجهات.²

أصدر جيش تحرير السودان في النصف الأول من ماي 2004 عدة تصريحات مفادها أنه يرفض السماح بدخول أي إغاثة إنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها، أو التي تجيء عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، التي تتخذ منها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية قواعد لعملها. ويتخوف جيش تحرير السودان من أن تستخدم الحكومة مثل هذه الإغاثة الإنسانية غطاء لتسلل القوات ورجال المخابرات السريون والذخيرة، ويشعر بالقلق أيضاً من أن الخرطوم تسعى لكسب ولاء السكان المدنيين بجعلهم يعتمدون على الحكومة في الحصول على مواد الإغاثة الإنسانية. إذا نفذ جيش تحريماً للسودان مثل هذا الحظر، فبوسع الحكومة أن تجادل مقتنعة بأن مسؤولية المعاناة الناتجة تقع جزئياً على جيش تحرير السودان.³ وقد اتهمت الحكومة جيش تحرير السودان بالهجوم على قافلة للإغاثة الإنسانية في أواخر أبريل 2004، وقتل أحد قادة الزغاوة التقليديين عبد الرحمن محمد بن الذي كان يقود القافلة. من جانبه أصر جيش تحرير السودان على أن مليشيات الجنجويد هي المسؤولة عن مقتله، غير أن قوات الأمن الحكومية كانت ترافق القافلة، وهي من ثم أصبحت هدفاً مشروعاً. وهذا ما يظهر عقبة أخرى في طريق وصول العون الإنساني إلى دارفور. لحل هذه المشكلة على نحو عاجل يجب على القوات الحكومية ألا ترافق قوافل

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² الصادق المهدي، مرجع سابق، ص 28.

³ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

الإغاثة المتوجهة إلى المناطق التي يسيطر عليها متمردو دارفور، كما يجب على المتمردين السماح بدخول الإغاثة الإنسانية التي تجيء عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة شريطة ألا تصبحها قوات حكومية.

صرحت الخرطوم مراراً بالتزامها بتيسير المجهودات الإنسانية الدولية الرامية لمساعدة المتأثرين بالحرب، غير أنها عملت بإصرار على تعويق أو تأخير انتشار العاملين الإنسانيين في دارفور. فقد تحسن تقنياً الوصول إلى المتأثرين بالحرب، حيث يمكن الوصول إلى 77% من الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور.¹ ويعني هذا أن الأمم المتحدة قد أعطت الضوء الأخضر بالسفر إلى المناطق التي فيها أولئك النازحون. وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه النسبة غير ذات صلة بقدرة الأمم المتحدة والأطراف الإنسانية العاملة الأخرى على تقديم المعونات الإنسانية، ما دامت العقبة الأساسية تتمثل في أن عدد العاملين الميدانيين الذين يواكبون تلبية حاجات السكان المتأثرين بالحرب والتي تشمل الرعاية الصحية، والمياه، والمأوى غير كافٍ، وهذا الافتقار لقدرة نتج إلى حد كبير عن الأثر التراكمي من التعويق من قبل السلطات في الخرطوم.

ما زالت الخرطوم تعطل وصول البعثات إلى دارفور بمناورتها في منح تأشيرات الدخول وتصريحات السفر للعاملين الإضافيين الذين تحتاجهم المنظمات الدولية، في الوقت الذي تنسب فيه الفضل لنفسها في تحسن الوصول إلى المتأثرين بالحرب. فعلى سبيل المثال أبعدت، في منتصف ماي 2004، الضابط الأرفع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، وهي الوكالة المنوط بها تنسيق العمل الإنساني لوكالات الأمم المتحدة كافة ومعظم المانحين المستقلين من مدينة نيلا عاصمة ولاية جنوب دارفور من دون أن تقدم تفسيراً لذلك. وقد حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أيضاً بأن إصرار تعطيل الحكومة لأذونات سفر موظفي الوكالة قد يفضي إلى ألا يتبقى بمطلع جوان 2004 أي من موظفيها الأجانب بدارفور، وربما تكشف مثل هذه الحوادث الحاجة إلى عمل دولي منسق على مستوى عالٍ يحمل الخرطوم على الوفاء بالتزاماتها.

أعلن وزير الخارجية، مصطفى عثمان إسماعيل، في 20 ماي 2004، أن الحكومة ستعمل من أجل أن يحصل موظفو العون الإنساني على تصريحات خاصة للدخول إلى إقليم دارفور، وقال إن السفارات ستبدأ في إصدار تأشيرات دخول عادية في خلال ثمان وأربعين ساعة.² وتجدر الإشارة إلى أن افتقار العاملين الإنسانيين للسلامة بالدرجة الأولى بسبب نشاطات الجنجويد يشكل قلقاً مماثلاً. فقد هاجم الجنجويد في 12 ماي 2004 سائناً لإحدى شاحنات منظمة الغذاء العالمي (WFP)، وهي تحمل مواد غذائية، ولعل الفشل في التصدي لهذه الحادثة وغيرها من الحوادث

¹ ملامح الاحتياجات الإنسانية، تقرير الأمم المتحدة، 16 ماي 2004.

² مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة الثالثة) – الجهود الإنسانية ومساعي حل أزمة دارفور، 2007.

المشابهة التي حدثت يطرح شكوكاً جادة حول مستقبل العون الإنساني. لذلك يجب أن نلزم الخرطوم بضمان سلامة العاملين الإنسانيين ومواد الإغاثة التي سٌحقت تقدماً طيباً بإخضاع الجنجويد للسيطرة في هذا الاتجاه إضافة إلى أنها ستخلق أيضاً بيئة آمنة لدرجة تجعل النازحين واللاجئين يحسون بالأمن في طريق عودتهم إلى ديارهم. وقد وضعت مفوضية العون الإنساني خطة اعتمدت على التأكد من رغبات النازحين في العودة وتأمين المناطق والطرق وقوات الشرطة وإقناع قادة الإدارات الأهلية للنازحين بالعودة بعد زيارة تلك القيادات للقرى والمناطق المهجورة بعد توفير الخدمات الإنسانية الضرورية من مأوى وغذاء ومياه نقية وعلاج وتوفير مبالغ نقدية مساعدة للوصول والعيش في المناطق الأصلية وعون العائدين في بناء وإصلاح منازلهم. وخلال شهر مارس 2007 وقعت الحكومة السودانية والأمم المتحدة اتفاقاً لتسهيل توصيل المساعدات الإنسانية لداانور، وقد تم تكوين لجنة وطنية عليا لعقد مؤتمر للسلام والتنمية في دارفور أوكلت رئاستها إلى رئيس إتحاد البرلمان الدولي السابق. عزالدين السيد، وتزامن ذلك مع لجنة وزارية خاصة بدارفور شكلها مجلس الوزراء مهمتها التعامل مع هيئات المعونات الوطنية والدولية والبلدان المانحة لتوفير المطلوبات الغذائية شهريا لبرنامج الغذاء العالمي لتقديمها إلى المتضررين من الحرب في دارفور.¹ يرى البعض أنه يجب على المجتمع الدولي - إذا استمرت الحكومة في المناورة فيما يتصل بالعون الإنساني، لإعاقة وصول المنظمات الدولية إلى ضحايا النزاع - أن يولي اهتماماً جدياً لتطوير بدائل لا تعتمد على حكومة الخرطوم، ويمكن أن تشمل هذه البدائل العمليات العابرة للحدود بالبر أو الجو من تشاد أو ليبيا، أو حتى من المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان. وإذا تسبب استمرار أي من الحكومة أو المتمردين في تعويق هذه المبادرات لتكثيف العمل الإنساني، فإن خيارَي المجتمع الدولي المتبقيين سيكونان: إما السماح بالموت المحتم لأعداد كبيرة جداً أو استخدام القوة.

3. مواقف القوى السياسية من تطورات الأزمة: تعيد الأحداث الجارية في إقليم دارفور طرح الأزمة السياسية الشاملة في السودان بصورة أكثر حدة في وقت يتابع فيه كل المجتمع الدولي عن كثب ما يجري هناك. فالصراع في دارفور عنوان واحد لأحد أوجه أزمة مترابطة. ولخطورة الوضع في دارفور وما قد يتمخض عنه من عواقب تمس أمن كل السودان، فقد أظهرت القوى السياسية السودانية - على اختلافها - اهتماماً كبيراً بما يدور هناك. ومن المؤكد أن القضية التي كانت تطرح نفسها على خلفية الصراع القبلي التقليدية على الماء والمرعى، ومع تراكم أخطاء حكومة الخرطوم في التعاطي

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، مرجع سابق.

معها، وفي ظل جاذبية مغرية أفرزتها اتفاقية السلام بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان أصبحت تطرح بوصفها قضية سياسية إثنية معقدة.

فالقضية أصبحت مطروحة في جانب منها قضية صدام عرقي وقبلي مسلح. وتحت وطأة التدخل السياسي والعسكري من جانب الدولة اتخذت شكلاً من أشكال العنف ومن ثم الاستقطاب الحاد بين العناصر الإثنية المكونة للإقليم مما بات يهدد بتفجر الموقف في كل دارفور. الاستقطاب الحاد والعمل المسلح من جانب الدولة قاد إلى بروز كيانات سياسية مسلحة وكما ذكرنا سابقاً هما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. تحولت القضية من عرقية وإثنية إلى حركة سياسية، ومن قضية داخلية سودانية إلى قضية إقليمية ودولية. وسوف نتناول القضية عند مواقف القوى السياسية الرئيسية في السودان،¹ والتي أبدت قلقاً وانزعاجاً كبيراً من أحداث دارفور، انعكس في الحيز الذي شغلته الأحداث هناك في أدبياتها وفي مؤتمراتها، سواء كان ذلك التجمع الوطني الذي يجمع كل الطيف السياسي، أو حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، أو المؤتمر الشعبي الذي يقوده د. حسن الترابي.

(أ) **موقف التجمع الوطني الديمقراطي من الأزمة:** خلال اجتماع هيئة القيادة العليا للتجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم القوى المعارضة للحكومة السودانية، احتلت قضية دارفور جانباً ضمن أربع نقاط بحثها الاجتماع الذي عقد في أسمره (14-22 جويلية 2005). وقد شاركت في هذا الاجتماع حركة تحرير السودان من دارفور لأول مرة في اجتماعات التجمع. وعند عرضه لبروتوكولات نيفاشا وهي النقطة الأولى المدرجة في أعمال الاجتماع، توقف قائد الحركة الشعبية جون جارنج معبراً عن أسفه للأوضاع المتردية في دارفور، وداعياً إلى "تسوية سياسية عادلة وعاجلة للأزمة". وأشار جارنج في ذات الوقت إلى أن اتفاق نيفاشا قد نجح في تحديد المعالم الرئيسية لأهداف التجمع والمتمثلة في إنهاء الحرب، وإحداث التحول الديمقراطي، وخلق نظام لا مركزي ينقل السلطة من المركز إلى الولايات بصورة تنتهي معها ظاهرة التهميش الذي يعد سبباً مباشراً يذكي نار الحرب.²

خرج الاجتماع بعدة مطالب أهمها: احترام وقف إطلاق النار بين الحكومة وحركة تحرير السودان، وتصفية مليشيات الجنجويد وتجريدها من السلاح فوراً، وتقديم قادتها للمحاكمة – على أن يتم ذلك بإشراف دولي – والتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، وتحديد المسؤولين عنها، وتقديمهم للمحاكمة، وإعادة تأهيل القرى التي دمرت وإعادة سكانها إليها وتعويض

¹ محمد عبد المنعم، دارفور... المواقف في الأزمة. www.aljazeera.net/knowledgegate
² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

المتضررين، ثم تنظيم حملة تعبئة واسعة إقليمية ودولية لاستقطاب الدعم الإنساني لإغاثة المتضررين وخاصة من المحيط العربي والإسلامي.

ب) موقف المؤتمر الشعبي من الأزمة: لا يختلف موقف التجمع في مجمله عن الواجهة التي ذهبت إليها الأحزاب والتجمعات السياسية الأخرى، إذ يرى المؤتمر الشعبي بزعامة د. حسن الترابي أن الحكومة تبنت خطة تنقل بموجبها الآلة العسكرية من الجنوب بعد توقيع اتفاق السلام إلى دارفور ومناطق الصراع الأخرى "المناطق المهمشة" في غرب السودان وشرقه، وترى من ذلك "لامبالاة وعدم جدية". ويوجه المؤتمر الشعبي نقداً شديداً لشركاء الأمم في السلطة، ويقول في بيانه حول الأزمة إن السياسة القمعية التي سلكتها الحكومة في علاج القضية هي التي أدت إلى هذا الواقع المأساوي. وتكاد تتطابق مطالبه لحل الأزمة مع بقية الأحزاب في التجمع وحتى حزب الأمة، وذلك من زاوية المطالبة بالحرريات السياسية وإشراك القوى السياسية الأخرى في حل القضية، والإصلاح والتعويض للمتضررين.. الخ.

في هذا الصدد، يشير د. خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة التي تعد من روافد المؤتمر الشعبي بحسب تصنيف القوى السياسية السودانية، إلى أنهم "حركة ضد التهميش وهيمنة مجموعات بعينها على السلطة والثروة في البلد"، وأنهم يقفون مع وحدة السودان، وأن حركته ضد مبدأ تقرير المصير، الذي يرى فيه خطراً على وحدة السودان.

ج) موقف حزب الأمة من الأزمة: لا يكاد حزب الأمة يختلف عن بقية الأحزاب والقوى السياسية من حيث إدانته للوضع المتردي، ورفضه أسلوب العنف والتصعيد العسكري وتأييد الإصلاح الجذري. ويحمل حزب الأمة المطلوب عمله لمواجهة الوضع بدارفور في عدة نقاط أبرزها دعوته للاعتراف بالأخطاء السياسية من الخلل في التوازن التنموي وتسييس الجهاز الإداري الأهلي وتحويلهما إلى ذراع حزبي وأمني، وكذلك الإفراط في مسألة التسليح والتدريب ما أدى إلى الانفلات الأمني وعدم التصدي لظاهرة الفساد. ويدعو حزب الأمة إلى التسليم بحقائق موضوعية مثل: الحقوق المشروعة للمزارعين والرعاة مع ضرورة الحياد وكفاءة الإدارة المدنية والأهلية، ويذهب لحد الدعوة إلى إعفاء حكام الولايات الحاليين وتعيين ولاية جدد من ذوي الكفاءة، والدعوة إلى مؤتمر جامع يمثل كل القوى السياسية، التي كانت ممثلة في الجمعية التأسيسية المنتخبة عام 1986، وكذلك القوى التي أفرزتها المقاومة المسلحة للنظر في قسمة السلطة المركزية أساساً للتوازن لكل السودان.¹

¹ مسألة دارفور، حزب الأمة السوداني، الخرطوم، 1 ديسمبر 2003. <http://www.umma.org/dar/darfur/I.htm>

هذا إلى جانب كيفية إزالة آثار ثقافة العنف ومشروع نزع السلاح وإعادة الانضباط، ووضع خارطة استثمارية تعالج صراع الموارد. ويرى السيد عبد الرسول النور، القيادي في حزب الأمة، أن الحل السوداني لمشكلة دارفور هو الأنسب الذي يمكن بلوغ هدفه عبر وسطاء "مثل دخول العقيد معمر القذافي بتقله الأفريقي ومعرفته بأطراف النزاع وتأثيره على بعضهم".¹ بينما يرى عدم وجود جدوى للتدخل الأجنبي لحل الصراع الخامس على مستوى العالم.

بصورة عامة، تكاد تتفق الأحزاب السياسية في السودان في إلقاء تبعه الأزمة على الحكومة السودانية، فنجدها تتفق على أن مشكلة دارفور قضية سياسية تتطلب حلاً سياسياً، يصبح ممكناً عبر مؤتمر قومي جامع يضم كل القوى السياسية وأهل دارفور، والاستفادة من مبادرات سكان الإقليم التي تجسدت في 25 مبادرة متنوعة.² كما أن هناك اتفاقاً على تكوين لجنة لتقصي الحقائق حول كل الجرائم التي ارتكبت في دارفور وتقديم الجناة للمحاكمة، وأن يضع المؤتمر العام خطة لتدارك الوضع في دارفور تلتزم الحكومة بتنفيذها وبالسرية المطلوبة، وإعادة النازحين من داخل السودان وخارجه إلى ديارهم مع توفير الحماية لهم، ونزع سلاح الجنجويد وكافة الميليشيات وإعادة إعمار البنى التحتية بالإقليم التي دمرتها الحرب، وتعويض المتضررين عن الممتلكات وما لحق بهم من أضرار.

(د) موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان من أزمة دارفور: عملت الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومنذ وقت مبكر، على توسيع دائرة مناطق العمليات لتشمل أطرافاً ومناطق أخرى داخل السودان وبعيداً عن الجنوب، وفي هذا المجال فقد نشطت علاقاتها وتدابيرها في كل من الغرب والشرق السوداني ومنطقة جبال النوبة، ويلاحظ أن عدداً من قيادات الميليشيات في دارفور كانوا أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد انضموا إلى الحركة في وقت سابق وتلقوا تدريبات وعملوا مع تلك الحركة في الجنوب والشرق، ثم دفعت بهم الحركة إلى دارفور لقيادة العمل المسلح في مواجهة الحكومة المركزية، كما أن العديد من أبناء دارفور تدربوا في مناطق الحركة بشمال بحر الغزال بغرض دفعهم إلى دارفور.

4. التعامل مع الأزمة:

(أ) قبول المشاركة في المفاوضات لتسوية الأزمة: تزامنت مفاوضات أديس أبابا مع تفعيل الآلية المختصة بتنفيذ الاتفاق الموقع بين الحكومة والأمم المتحدة والتي توفر مساراً موازياً للتعامل مع أزمة دارفور، بعد أن اعترضت الحكومة على مشاركة مراقبين دوليين في المفاوضات من منطلق رفضها لتدويل القضية. إن وجود إرادة وتوجه قويين نحو تدويل مسألة دارفور التي بدأت تنتضح جلياً لدى

¹ ليبيا اليوم، "القمة الإفريقية السباعية في طرابلس تفوض القذافي البحث عن حل لأزمة دارفور"، طرابلس، مايو 2005 <http://www.libya-alyoum.com>
² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

مسلحي دارفور، يمكن أن تفسر بأثر رجعي فشل الجهود التبادلية السابقة لمفاوضات أديس أبابا وما تمخضت عنه من اتفاقات، وتشير إلى المآلات التي يمكن أن تؤول إليها تلك المفاوضات الجارية والتي بدأت متعثرة بسبب الشروط المسبقة التي ظلت حركة التمرد بفضيلها تطرحها بين يدي كل جولة للتفاوض والتي تقضي بقصد أو من دون قصد إلى إفشال الرهان على الحوار بين طرفي النزاع لمعالجة المشكلة سلمياً؛ ما يقود إلى إفشال الرهان على دور الاتحاد الأفريقي بالكيفية نفسها التي أحبطت بها المبادرة التبادلية وإفساح المجال أمام التدخل الدولي.

ولا تتناقض تكتيكات مسلحي دارفور تجاه مساعي التفاوض مع مطالبهم المتصاعدة بتدخل دولي في دارفور، وليست من قبيل المصادفة وحدها أنها تتكامل مع المناورات الأمريكية المتعددة الأطراف والتي تهدف في نهاية الأمر إلى خطف ملف دارفور من الوسطاء الإقليميين مثلما حدث لملف الجنوب.

إن انتقال الوساطة من تشاد إلى الاتحاد الأفريقي ليس أمراً شكلياً، كما أن فشل الوساطة التبادلية وهو المسوغ لتلك النقلة على الرغم مما حققته من نتائج إيجابية لا يعني تلقائياً تزايد فرص نجاح الاتحاد الأفريقي بمعزل من الظروف والملابسات الإقليمية والمحلية والدولية المتصلة بالمسألة الدارفورية، كما أنه ليس منظوراً أن ينطلق الاتحاد الأفريقي من فراغ أو يبدأ بداية جديدة كلياً.

وافقت الحكومة السودانية على تحييد الميليشيات التي ساحتها وتسيطر عليها أو لديها نفوذ عليها، أو على نزع سلاح تلك الميليشيات في خمسة اتفاقات منفصلة: اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار في 8 أبريل 2004، واتفاق أنجمينا في 25 أبريل 2004، وبيان 3 جوان 2004 الموقع عليه مع الأمم المتحدة، وخطة العمل الموقع عليها في 5 أوت 2004 مع الأمم المتحدة، وبروتوكول 9 نوفمبر 2004 بشأن الترتيبات الأمنية الموقع عليه في محادثات أبوجا التي قادها الاتحاد الأفريقي. ووافقت الحكومة أيضاً على تحديد هوية الميليشيات الخاضعة لسيطرتها أو نفوذها في خطة عمل 5 أوت 2004، وبروتوكول 9 نوفمبر 2004 بشأن الترتيبات الأمنية. وكررت وعدها بنزع سلاح الميليشيات المسلحة في اتفاق 19 نوفمبر 2004 لوقف إطلاق النار الذي وقعت عليه مع الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، ولكن على ما يبدو لم تف بأي من هذه الالتزامات.¹

ظلت الحكومة طوال شهور تعلن براءتها متذرعة بأن صراع دارفور هو صراع محلي معقد، هو في الأساس بين قبائل الرحل والقبائل المستقرة، وتنفي مسؤوليتها الرئيسية عن تشجيع الانقسامات العرقية لأغراضها الخاصة، حيث إن القتال بين الجماعات يزداد أيضاً. والبروتوكول الأمني الذي وقعت عليه في أبوجا الحكومة والجماعتان المتمردتان الأساسيتان في دارفور، كان في الأساس يختص

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

بوسائل تحسين تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي ظلت كل الأطراف تنتهكه تكراراً منذ أن أبرم في أنجينا في 8 أبريل 2004. ومع ذلك ظلت الحكومة - على حد زعم البعض - أساس المشكلة الأمنية في دارفور خاصة بسبب رفضها سحب الدعم من الجنجويد وتحييدهم.

ب - **مناشدة الحكومة السودانية المجتمع الدولي لتقديم الدعم:** نتيجة لتطورات الأوضاع وتفاقمها، بعد لجوء أكثر من 200 ألف سوداني إلى تشاد، اضطرت الحكومة تحت الضغط العالمي، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية خاصة، إلى الاعتراف بحجم المشكلة وطالبت المجتمع الدولي بتقديم الدعم الإغاثي للاجئين والنازحين، ولكنها لم تعترف بأسباب نزوحهم، وأصبحت دارفور محط أنظار العالم حيث زارها أكثر من 21 وفداً دولياً خلال فترة قصيرة على رأسهم وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول، والأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، ورغم الضغوط الدولية والتهديد بفرض عقوبات على الحكومة إلا أن بوارق الأمل لا تزال تلوح في الأفق تشير إلى نهاية قريبة لمأساة النازحين واللاجئين في دارفور، ولا يزال التردّي الأمني وتخوف النازحين واللاجئين من العودة لقراهم المحترقة والمسلوبة يمثلان تهديداً ولا تزال محادثات السلام بين الحكومة وحركتي التمرد متعثرة وفداحة المأساة واضحة. وأهم ما يهيم المجتمع الدولي الآن هو توفير الغذاء والدواء للنازحين والذي يقتضي توفير التمويل، كما يقتضي بسط الأمن الذي يكمن في وقف نشاط الجنجويد، وذلك لا يتم إلا بمزيد من الضغط على الحكومة السودانية. وعلى الرغم من تهديد الدول الغربية بالتدخل في السودان إلا أن ذلك غير وارد حالياً وأي تدخل خارجي سيكون أفريقياً في المرحلة الأولى، وسيقتصر الدور الغربي على توفير التمويل للقوات التي يرسلها الاتحاد الأفريقي للمنطقة، وهناك أحاديث لم تتبلور بعد حول مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان بقوات لحفظ السلام في المنطقة، وربما يكون للدول الغربية خطط مستقبلية إذا فشل الاتحاد الأفريقي، تقوم على إنشاء مناطق آمنة، يمنع فيها أي وجود عسكري حكومي لحماية النازحين.

5. **الوضع الراهن في دارفور:** لا تزال الحكومة تواصل شن الهجمات - بالرغم من الالتزامات التي وقعت عليها غير أنها بقيت حبيسة التنفيذ - ضد المدنيين، فهي تفعل عكس ما تقول، من جهة تقر بأنها بريئة من كل الاتهامات الموجهة لها بخصوص الأزمة، ومن جهة تعمل كطرف أساسي في الجرائم المرتكبة ضد الدارفوريين بل كانت هي العامل الأهم في تضخيم هذه الأزمة المحلية وفتحت أبواب التدخل الخارجي ومن ثم تدويل القضية. في أوت 2006 شنت الحكومة السودانية وميليشيا الجنجويد هجوماً على مناطق في شمال دارفور وجبل مرة كما شنت قوات منى اركو مناوى هجوماً على المدنيين، وفي نوفمبر من ذات العام شنت ميليشيا الجنجويد هجمات على المدنيين وتم اختطاف عدد من موظفي الإغاثة بالإضافة إلى قتل وتعذيب عدد من المدنيين.

وفي جويلية قتل ما يزيد عن 72 شخصا، بينهم نحو 11 من تلاميذ المدارس الابتدائية، خلال هجوم شنه فصيل ميناوي في "جيش تحرير السودان"، والذي كان متحالفا مع الحكومة آنذاك، على قرى تخضع لسيطرة "جيش تحرير السودان" في شمال دارفور. واتهمت "بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان" بالتقاعس عن الاستجابة لمناشادات الاستغاثة طلبا للنجدة.

وظلت منطقة الجريدة غير آمنة على مدار عام 2006، حيث دمرت عشرات القرى في هجمات شنتها ميليشيات "الجنجويد" وغيرها من الجماعات المسلحة. وفر نحو 80 ألف شخص من مخيم النازحين داخليا في الجريدة.

وفي نوفمبر 2006 وقبيل وصول بعثة الإتحاد الإفريقي بيوم واحد هاجمت ميليشيات الجنجويد ثماني قرى ومخيما للنازحين داخليا في غربي دارفور بجبل مون وقتل مالا يقل عن 50 شخصا بينهم 21 طفلا نقل أعمارهم عن الـ10 سنوات، ووعد والي غرب دارفور بإجراء تحقيق ولكن لم تعلن نتائجه حتى نهاية العام.

في 18-19 أكتوبر 2007، تعرض إثنين من المدنيين على الأقل للقتل في القتال بين المتمردين السابقين والميليشيات، وهو القتال الذي تصاعد في هجوم شنته الشرطة السودانية على مخيم كاملا، وهو أكبر مخيم للأشخاص المشردين في دارفور، وفي 20 أكتوبر أصيب أيضا مدنيين في مخيم الحامدية في زالنجي حين أطلقت القوات المسلحة السودانية النيران على المخيم. كما أن العاملين بالإغاثة الإنسانية وعناصر حفظ السلام يتزايد تعرضهم للخطر، فبعثة الإتحاد الإفريقي في السودان تعرضت تكرارا لإطلاق النيران، وفي 29 سبتمبر 2007 قتل 10 من عناصر قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الإتحاد الإفريقي في السودان على أيدي قوات المتمردين في هجوم شنه المتمردون على قاعدتهم في حسكينة شمالي دارفور، وسيطرت القوات الحكومية سريعا على المنطقة، وفي 4 أكتوبر احترقت البلدة بأكملها وتفحمت تماما وقتل 10 مدنيين على الأقل. وطبقا لتقرير هيئة خبراء الأمم المتحدة في 2 أكتوبر 2007 تزايدت الهجمات على عمال الإغاثة الإنسانية ومعداتهم بنسبة 25% في النصف الأول من عام 2007، مما أدى إلى تراجع المقدرة على إغاثة السكان المتضررين إلى حد كبير على امتداد العام.

وقد أكدت هذه الهيئة أن حكومة السودان استخدمت طائرات بيضاء في عمليات هجومية، ذكر أن الحكومة السودانية قامت بطلاء طائرات حربية باللون الأبيض كتمويه، لتبدو كطائرات تابعة للأمم المتحدة.

لقد عملت الحكومة السودانية في 16 ماي 2008 على استخدام آلية الإعتقال التعسفي والعشوائي اتجاه أبناء دارفور في كل مناطق السودان، حيث قامت بمداهمة منطقة "سوبا" بنحو ثماني عربات عسكرية

واعتقلت ثلاثون مواطناً وتوجهت بهم إلى مكان غير معلوم، كما توجهت في اليوم ذاته إلى منطقة الحاج يوسف الوحدة واعتقلت ستة من أبناء قبيلة الفور، وفي قرية "الكرياب" اعتقلت 20 مواطناً من أبناء دارفور يوم 12 ماي، وفي الخرطوم اعتقلت 20 مواطناً دارفورياً، كما لا ننسى الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة على أم درمان في 10 من ماي والذي خلف الكثير من المآسي، ويبقى هذا اليوم محفوراً في ذاكرة العاصمة السودانية¹ كما قامت الحكومة السودانية بشن هجوم على معسكر "كلمة" لللاجئين بالقرب من يالا عاصمة جنوب دارفور وادعت الحكومة بأن الهجوم على المعسكر كان بحثاً عن أسلحة ومخدرات زاعمين أنها موجودة في المخيم، والاشتباكات التي وقعت في المعسكر بين الميليشيات والجيش أسفرت عن 31 حالة وفاة بين مدنيين 7 منهم من الأطفال و10 نساء و13 رجلاً نتراوح أعمارهم بين 17 و60، علماً بأن 30 من الضحايا قد قتلوا بالنيران ودفنوا في "كلمة" وامرأة وقعت في الخندق أثناء محاولتها الفرار من النيران و51 جريحاً بينهم 14 طفلاً تحت سن 17. ويعتبر معسكر كلمة الثاني من نوعه حيث قامت الحكومة بشن هجوم مماثل في أكتوبر 2007 نتج عنه أعداد تشريد أعداد كبيرة من السكان وإجبارهم على ترك منازلهم وتدمير ممتلكاتهم. وجدير بالذكر أن معسكر كلمة يضم حوالي 80 ألف لاجئ وهو عدد ضخم للغاية وأي محاولة أخرى من الحكومة بنزع أسلحة المتمردين الموجودين داخل المعسكر - عبر القوة العسكرية - ستؤدي إلى وقوع ضحايا أكثر بين صفوف المدنيين الأبرياء. كما وقعت عدة هجمات استهدفت طائرات ومروحيات خلقت فوق إقليم دارفور بعد أن أصبحت الطرقات البرية شديدة الخطورة وأصبح الانتقال جواً هو الأكثر أماناً وسرعة في توصيل المعونات للمناطق المتضررة. هذا وقد قامت جهة ما بإطلاق النار على مروحية تابعة لليوناميد وبالرغم من أن المروحية قد استطاعت تفادي الطلقات النارية إلا أنها لم تستطع إكمال طريقها واضطرت إلى العودة.² لقد تزايدت وتيرة النزاع، مع تورط الميليشيات المدعومة من قبل الحكومة. والمدنيون في دارفور هم من يدفعون ثمن هذا العنف وعلى الرغم من الضمانات التي تقدمت بها حكومة السودان، إلا أنها تتقاعس عن قصد في حماية المدنيين من الانتهاكات الجسيمة التي تقع عليهم بل ومساعدة الجناة بالإفلات من العقاب وللتدليل على ذلك قيام الحكومة بتعيين المتهم الرئيسي أحمد هارون (وزير الشؤون الإنسانية) عضواً بلجنة تلقي شكاوي إساءات حقوق الإنسان، كما أن المتهم الآخر علي كوشيب تم إطلاق سراحه كما أفاد وزير الخارجية، فضلاً عن تعيين موسى هلال قائد ميليشيات الجنجويد مستشاراً لرئيس الجمهورية، الأمر الذي وضع مصداقية الحكومة في التوصل إلى أنها أزمة إنسان دارفور على المحك.

وقد وقعت مصادمات أقل بين الجماعات المسلحة في دارفور أثناء الموسم الممطر من جوان إلى سبتمبر 2009. إلا أن النزاع عاد من بعدها، مما يوحي بأنه كان من السابق لأوانه بالنسبة لرئيس بعثة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة الراحل أن يعلن انتهاء الحرب.³

¹ أصوات من دارفور، العدد الرابع، 2008، ص 2.

² أصوات من دارفور، العدد السادس، 2008، ص 3-4.

³ النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، هيومن رايتس ووتش <http://www.hrw.org/arabic/reports/2005/darfur1205/8.htm>

ولذلك يجب متابعة هذه الأزمة ووضع حدود واضحة لها أو الاتفاق عليها في اتفاقيات توقع بين الحكومة والجهات المتمردة للتمكن من مساعدة المواطنين النازحين وكل ضحايا دارفور. وكما صرح الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" أمام جلسة لمجلس الأمن في 2009/12/21، أن عملية السلام وصلت إلى مفترق طرق ودعا الحكومة والفصائل المسلحة إلى تسريع الجهود للتوصل إلى اتفاق سلمي.

ويعمل وسيط الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي المشترك، جبريل فاسولي، مع حكومة قطر للتوصل إلى اتفاق بمشاركة منظمات المجتمع الدولي. هذه الأخيرة التي اتفقت مع الفصائل المسلحة على إعادة بدء المفاوضات في الدوحة في 18 جانفي 2010 تلتها محادثات مباشرة بين الحكومة والفصائل في 24 من جانفي.

كما أكد الأمين العام أن لجنة الإتحاد الإفريقي رفيعة المستوى والمكونة من رئيس جنوب إفريقيا السابق - تابو أمبيكي - ورئيس بروندي ورئيس نيجيريا السابق عبد السلام أبو بكر والمجتمع الدولي دورا هاما في تقديم تقييم تصاريح وتحليل داخلي لما يحدث في السودان وتقديم التوصيات اللازمة للتحرك للأمم. كما أكد على أن الجهود يجب أن تستمر لتشجيع الحكومة وأيضا الفصائل المسلحة على تقديم تنازلات، وضرورة التزام السودان بقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بدرافور والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس "عمر البشير" بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد.

خلاصة الفصل التمهيدي:

عرضنا فيما سبق أزمة دارفور والقانون الدولي الإنساني للتعرف على تلك الأزمة في ضوء القانون الدولي الإنساني، وبعد بحثنا لهذا الموضوع استنتجنا أن أزمة دارفور هو نزاع مسلح غير دولي متعدد الأطراف. ولا شك في أن العديد من العوامل وكما ذكرنا سابقا شاركت فيما بينها لإشعال الحريق في الصراع وتطويره وتأزيمه، لكن يبقى عامل أقوى من عامل. ويمكن القول بشكل عام أن العوامل الداخلية هي التي مهدت وأوجدت التربة الخصبة وأنشأت الصراع، وأن العوامل الخارجية أزمات الموقف وأخرجت إدارة الصراع وحله من يد الأطراف الداخلية السودانية بل ومن أيدي الأطراف الإقليمية، وأهدته إلى أيدي الأطراف الدولية.

وكل هذه التطورات الجديدة التي طرأت على الأزمة جعلت منها أكثر تعقيدا، كانت لها أثر عميق على السكان عامة وعلى المدنيين خاصة، من ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على نطاق واسع، ومن عمليات القتل والسلب والنهب والإغتصاب والتشريد ضد هؤلاء المدنيين، وكانت كل هذه العمليات المرتكبة تخالف نطاق القانون الدولي الإنساني. و قد تولدت عن هذه الأزمة الإنسانية نتائج وخيمة وكانت أطراف عديدة مسؤولة عنها.

لذلك سنتطرق في الفصل الأول من موضوع البحث عن مدى الانتهاكات والنتائج التي خلفتها

الأزمة ، وفيما كانت هناك عمليات إبادة جماعية أم لا.

الفصل الأول: أزمة دارفور وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وصلت الأزمة في دارفور إلى مراحل خطيرة من تطورها، تبتد في ارتفاع وتائر العمل المسلح واستهدافه المدنيين، فلم تتوقف التأثيرات الناجمة على تصاعد الأزمة في دارفور عند مستوى معين، وإنما تجاوزت العديد من المستويات الداخلية والخارجية، والتي انعكست تأثيراتها السلبية جميعاً على الدولة السودانية بأسرها خصوصاً في ظل الإصرار على التصعيد الدولي للأزمة من جانب بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا.

فقد حل بشعب دارفور كارثة إنسانية خطيرة، وذلك من جراء الانتهاكات المنظمة التي تقوم بها الحكومة السودانية وميليشيات الجنجويد، والتي خلفت الكثير من القتلى والنازحين والأوضاع الإنسانية المتردية، الأمر الذي يفتقر المدنيين فيه - خاصة الفئات الأشد ضعفاً كالأطفال والنساء والشيوخ - لأبسط مقومات الحياة مع انتشار الأمراض والفقر وتفشي الجوع ونقص المياه، وفي كل هذا مخالفة واضحة لجميع مبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني.

كما حدثت بعض ممارسات التطهير العرقي وحرب الإبادة والتي تنسب للحكومة وحلفائها من ميليشيات الجنجويد ضد بعض الإثنيات من سكان الإقليم، وغيرها من النتائج والتأثيرات الأخرى وفي إطار التوضيح لتلك الآثار الناجمة عن الأزمة، يمكن التركيز على نقطتين أساسيتين وذلك في بحثين:

المبحث الأول: إنتهاكات القانون الدولي الإنساني في دارفور.

المبحث الثاني: نتائج أزمة دارفور.

المبحث الأول: انتهاكات القانون الدولي الإنساني في دارفور:

من المعروف أنه من واجب جميع القوات أثناء النزاعات المسلحة منع وقوع معاناة وضمان المعاملة الإنسانية للأشخاص الواقعين تحت سيطرتها، كما يجب عليها المحافظة على التمييز بين المحاربين والمدنيين ويحظر على الدوام استهداف المدنيين وذلك لأن مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين يعد مبدأ رئيسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات المسلحة، حيث فرض القانون الدولي في هذا النطاق التزامين على أطراف الصراعات المسلحة الدولية والصراعات المسلحة الداخلية:¹

الالتزام الأول: اتخاذ الاحتياطات المبينة في القانون الدولي العرفي، حيث ينبغي على المحارب.

- (أ) عمل كل ما هو ممكن للتحقق من ن الأهداف ليست مدينة.
- (ب) اتخاذ الاحتياطات عند اختيار وسائل القتال وأساليبه لتفادي الإصابة العارضة للمدنيين أو للأهداف المدنية أو على الأقل لتقليلها إلى أدنى حد.
- (ت) الامتناع عن الهجمات التي قد تتسبب في القتل العارض للمدنيين أو إصابتهم أو إصابة أهداف مدنية عرضا.
- (ث) التحذير السابق على الهجمات التي قد تؤثر على المدنيين، باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادة 26 من أنظمة لاهاي لسنة 1907.²

الالتزام الثاني: احترام مبدأ التناسب عند شن هجمات على أهداف عسكرية قد تتطوي على خسائر مدنية. فعلى المحارب عندما يهاجم فردا عسكريا ألا يتسبب في إصابة عارضة لمدنيين بشكل لا يتناسب مع الفائدة العسكرية المتوقعة.

أما الهجمات الموجهة عمدا ضد المدنيين بصفتهم هذه. فتعد انتهاكا خطيرا يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب، وأركانها هي نفسها سواء أثناء صراع مسلح دولي أو صراع مسلح غير دولي (المادة 1/2/8 هـ/1 من نظام روما لسنة 1998).³

كما يتعين على قوات الحكومة والجماعات المسلحة غير الحكومية اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لتقليل الأذى النازل بالمدنيين إلى الحد الأدنى، أما انتهاك قوانين الحرب الذي يضع على عاتق مرتكبيه مسؤولية جنائية فردية فهو من جرائم الحرب.

¹ سليمان محمد خليل عناني، مرجع سابق.

² أنظر: نص المادة 26 من أنظمة لاهاي لسنة 1907.

³ أنظر: نص المادة 8 فقرة 2 من نظام روما لسنة 1998.

ويوفر القانون الدولي العرفي لحقوق الإنسان حمايات إضافية للمدنيين في النزاعات المسلحة الداخلية، حيث يعتبر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي¹ والاختفاء القسري² والتجريد التعسفي من الحرية³ والعقاب الجماعي أفعال محظورة على جميع الأطراف. وفضلا عما سبق، يتعين على جميع الأطراف أن تسمح بوصول الإغاثة الإنسانية سريعا ومن دون إعاقة إلى المدنيين الذين يحتاجونها، وكذلك ضمان حركة عمال الإغاثة الإنسانية⁴. وبالرجوع للى دارفور نجد أن ما يحدث من فظائع يعد انتهاكا جسيما لجميع المبادئ والأعراف والاتفاقيات الدولية والعقائد الدينية.

وسوف نورد بعضا من الانتهاكات التي حدثت بدارفور على أيدي القوات الحكومية والجنجويد، وكذلك قوات المتمردين مستخدمين في ذلك إلى ما ذكره بتقارير اللجنة الدولية المكلفة بقرار مجلس الأمن رقم 1564،⁵ الذي كلف بموجبه الأمين العام السابق "كوفي عنان" إنشاء لجنة دولية في 8 أكتوبر 2004 تقوم حسب الفقرة 12 بمايلي :

- التحقيق في ما يحدث بدارفور وخاصة الانتهاكات المحتملة لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة.
 - تحديد ما إذا وقعت أعمال إبادة جماعية.
 - تحديد هوية مرتكبي الإنتهاكات.
 - كفالة محاسبة المسؤولين عن الإنتهاكات .
- وألزم مجلس الأمن الحكومة السودانية أن تتعاون مع هذه اللجنة وإلا تتخذ إجراءات قسرية طبقا للفصل السابع⁶.

وفي 25 أكتوبر 2004 بدأت اللجنة عملها في جنيف، فأقرت صلاحياتها و طرائق عملها، كما نشرت في موقع مفوضية حقوق الإنسان www.ohchr.org على الشبكة العالمية معلومات تتعلق بها، واجتمعت مع كبار المسؤولين في الحكومة السودانية يتقدمهم نائب رئيس الجمهورية السيد علي عثمان طه، والمدير العام للأمن الوطني والمخابرات اللواء صلاح قوش، ووزير العدل علي يس ووزير الخارجية السيد مصطفى عثمان، وغيرهم من المسؤولين في الحكومة المركزية، كما التقت بوالي شمال دارفور السيد وسف كبر وطاقت حكومته، ووالي جنوب دارفور الحاج العطا المنان وطاقت

¹ كمال الجازولي، مرجع سابق، ص 40.

² هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية) سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 57، نوفمبر 2005.

³ سعيد الجويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، 2002-2003

⁴ مايكل بوث وآخرون "قواعد جديدة خاصة بضحايا النزاعات المسلحة"، لاهي، مارتينوس هيجو في 1982، ص 306-307.

⁵ أنظر مضمون القرار رقم 1564 المؤرخ في 18/09/2004 وخاصة الفقرة 12 منه.

⁶ جريير رشيدة، حل النزاعات الدولية في إفريقيا: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 07/06/124.

أنظر أيضا - Jérôme Tubiana, le Darfour, un conflit pour la terre? [http://www.politique-](http://www.politique-africaine.com/numerospdf/conjonctures101132.pdf)

[africaine.com/numerospdf/conjonctures101132.pdf](http://www.politique-africaine.com/numerospdf/conjonctures101132.pdf)

حكومته، ووالي غرب دارفور سليمان آدم وطاغم حكومته، كما التقت برئيس حركة جيش تحرير السودان ميني أركو ميناوي ورئيس حركة العدل والمساواة خليل ابراهيم محمد.

وقامت بزيارة ميدانية إلى اقليم دارفور وانقسمت إلى ثلاثة فرق فرعية توزعت على كل ولاية في دارفور شمال وغرب وجنوب دارفور.¹ وبعدها انتهت اللجنة من المهمة المكلفة بها وفي المدة المحددة لها بثلاثة أشهر، وفي 25 جانفي 2005 رفعت تقريرها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وخلصت إلى ما يلي:

1- وقوع انتهاكات لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ارتكبت ضد المدنيين وشارك فيها جميع الأطراف المتنازعة وبدرجات متفاوتة.²

- الهجمات العشوائية على المدنيين.

- وجود مئات من حوادث القتل والمذابح والإعدامات دون محاكمات.

- الإغتصاب وغير من أشكال العنف الجنسي.

- التعذيب وامتهان الكرامة الشخصية والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- وجود حالات الحبس اللامشروع والحبس الإنفرادي والإخفاء القسري.

- تجنيد الأطفال تحت سن 15 سنة واستخدامهم في أعمال القتال المسلح.

- التدمير الهجمي لعدة قرى، أو التخريب الذي لا تبرره ضرورة عسكرية.

2- أن ما حدث في دارفور رغم جسامة لا يشكل جريمة الإبادة الجماعية وذلك لعدم توافر ركنها المادي والمعنوي:³

الركن المادي: يتكون من جانبين: الجانب الأول يشتمل على قتل جماعة، إلحاق أذى جسدي أو عقلي خطيرا بها، إخضاعها عمدا لظروف معيشية يقصد بها تدميرها ماديا، فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخليا، ونقل أطفالها عنوة إلى جماعة أخرى. والجانب الثاني أن تكون جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية.

الركن المعنوي: يتكون من جانبين: الجانب الأول يتمثل في القصد الجنائي المطلوب لارتكاب واحد أو أكثر من الأفعال المشمولة في الجانب الأول من الركن المادي. والجانب الثاني يتمثل في القصد الجنائي المطلوب لارتكاب اهلاك جزئي أو كلي لجماعة من الجماعات المذكورة ضمن الجماعة المستهدفة من الركن المادي أعلاه.⁴

¹ مدوس فلاح الرشيد، مدى مسؤولية حكومة السودان عن حماية حقوق الأشخاص المهجرين داخليا من دارفور وفقا لقواعد القانون الدولي مع الإشارة خاصة لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، مجلة الحقوق، العدد 3، السنة الحادية والثلاثون، 2007، ص141.

² كمال الجازولي، السودان والمحكمة الجنائية الدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006، ص41 وما بعدها.

³ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص287 وما بعدها.

⁴ مدوس فلاح الرشيد، مرجع سابق، ص123.

وعليه خلصت اللجنة بالنسبة للسؤال المطروح: هل وقعت أعمال الإبادة الجماعية؟ فإن الحكومة السودانية لم تتبع سياسة الإبادة الجماعية بدارفور.¹

3- تحديد هوية الفاعلين المحتملين، حيث تقرر الاحتفاظ بالأسماء بالسرية التامة وإدراجها في ملف مختوم يوضع في عهدة الأمين العام للأمم المتحدة وذلك لاعتبارات تتعلق بالمبادئ الأساسية لأصول المحاكمة العادلة، وكذلك أنه لم تعهد للجنة مهمة الإدعاء العام غير أنه تم تحديد 10 من المسؤولين السامين في الحكومة السودانية و17 من المسؤولين المحليين بدارفور و14 من الجنجويد و8 من المتمردين و3 ضباط الجيش الأجنبي شاركوا بصفقتهم الشخصية.

4- الآليات الممكنة للمساءلة، فنظرا لقصور نظام العدالة الجنائية السودانية أوصت اللجنة مجلس الأمن اقتراح الإحالة أمام المحكمة الدولية الجنائية. وفي الأخير استخلصت اللجنة من المهمة الموكلة لها في دارفور أن هناك حقيقتين لا يمكن دحضهما:²

الأولى: وجود أكثر من مليون مشرد داخلي (1,65 مليون شخص وفقا لتقارير الأمم المتحدة) وأكثر من 200.000 لاجئ في المناطق المجاورة الممتدة من تشاد إلى شرق السودان.

الثانية: وجود عدة فئات من القرى المدمرة والمحروقة في أنحاء ولايات دارفور. ورغم أن العدد الحقيقي للمشردين والقرى المدمرة لا يمكن ضبطه بدقة، إلا أن التشريد الجماعي وتدمير القرى حقيقتان يجمع عليهما كل المراقبين والجهات الفاعلة، كما تم تأكيدهما للجنة من طرف كل من تحدثوا إليها بما في ذلك الحكومة الاتحادية والإدارات المحلية لولايات دارفور، وزعماء القبائل والمنظمات الدولية وما إلى ذلك من تقارير دولية تم الإطلاع عليها، كقرار مجلس الأمن مثلا رقم 1556 المؤرخ في 30 جويلية 2004، إذ جاء في نصه التعبيري مدى قلق مجلس الأمن إزاء الأزمة الإنسانية وكذلك إدانة جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع أطراف الأزمة وبخاصة الجنجويد، بما في ذلك التأكيد على وقوع هجمات عشوائية ضد المدنيين وحالات اغتصاب، وتشريد قسري، حيث يتعرض مئات الآلاف من السكان المدنيين للخطر ويؤكد مجلس الأمن أن الحكومة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق الإنسان مع وجوب القيام في الوقت نفسه بالحفاظ على القانون والنظام وحماية سكانها داخل إقليمها، مع التأكيد على أن جميع أطراف

¹ العارية بولرباح، مرجع سابق، ص64.

² راجع تقرير لجنة التحقيق الدولية في دارفور المنشأة بموجب القرار رقم 1564 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2004/09/18.

الأزمة ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وعليها اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ووقف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.¹

وكذلك قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 17/9 المؤرخ في 24 سبتمبر 2008 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السودان، الذي يؤكد أيضا فداحة انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في دارفور، ويدعو جميع الأطراف على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولاسيما فيما يتعلق بحماية المدنيين ووضع حد لجميع الهجمات التي تستهدف المدنيين مع التركيز على حماية المجموعات الضعيفة كالنساء والأطفال والمشردين داخليا بالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين في المجال الإنساني.²

وقد قررت لجنة تقصي الحقائق اعتبار أفعال التشريد والتدمير كنقطة انطلاق لمهمتها في تحديد الأعمال التي أفضت إلى الحالة المتجسدة فيهما، لاسيما انتهاكات القانون الدولي الإنساني وتحديد مرتكبيها.

ولذلك سأطرق بنوع من التوضيح لبعض الأعمال والانتهاكات التي ترتكب في دارفور، والتي تعتبر في نظري انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الإنساني الدولي وستكون الدراسة في ثلاثة مطالب تشمل كل من: تشريد وقتل المدنيين وتدمير القرى، اللاجئين وتجنيد الأطفال الأقل من 15 سنة، والاغتصاب وأشكال العنف الجنسي.

¹ أنظر نص قرار مجلس الأمن رقم 1556 المؤرخ في 30 جويلية 2004 بشأن الأزمة في دارفور غرب السودان.
² أنظر بند 8-9 من قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 17/9 المؤرخ في 24/09/2008 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السودان.

المطلب 01: تشريد وقتل المدنيين وتدمير القرى:

أولاً: التشريد: رغم توقيع اتفاق دارفور للسلام النهائي في ماي 2006، لا يزال الموقف في دارفور غير مستقر لأقصى درجة فالصراع الدائر بين الحكومة السودانية والمتمردين والمعارض لإتفاق السلام لا يسمح بأية بارقة أمل في عودة النازحين والمشردين داخليا في دارفور، حيث أن استمرار النزاع وعدم الأمن السائد في دارفور هما أكبر التحديات بالنسبة للنازحين داخليا وكذلك لجميع الفاعلين الإنسانيين، فبحلول عام 2006 كان حوالي 1,8 مليون يعيشون في مخيمات داخل دارفور، وكان حوالي 220 ألف قد فروا إلى تشاد حيث يعيشون في مخيمات اللاجئين. وإضافة إلى الناس الذين شردهم النزاع، فإن هناك ما لا يقل عن 1,5 مليون ممن يحتاجون إلى المساعدات الغذائية لأن النزاع الحالي قد دمر الاقتصاد والأسواق والتجارة في دارفور.¹ وقد ذكر مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام بالسودان، ومنسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية ما يلي: "مجموع عدد السكان المتأثرين بالصراع في دارفور يقدر بـ: 2,27 مليون نسمة، أي ثلث عدد السكان قبل الصراع، والذي كان يقدر بـ: 6,3 ملايين نسمة، ويقدر العدد الكلي للمشردين داخليا في دارفور بـ: 1,65 مليون نسمة، بينما يبلغ عدد المقيمين المتأثرين الذين تستطيع أن تصل إليهم وكالات المساعدة الإنسانية حوالي 627 ألف شخص. وتوجد أكبر الأعداد في غرب دارفور، حيث يبلغ مجموع المتأثرين حوالي 833 ألف شخص وهو نصف عدد سكان غرب دارفور قبل الصراع.

ولوحظ أن في جميع أنحاء دارفور 101 موقعا، أغلبها مخيمات تأوي المشردين داخليا منها 22 في شمال دارفور، 42 في جنوبها و 37 في غربها، وتأوي بعض المخيمات 70 ألف شخص في حين تأوي مخيمات أخرى متواضعة الحجم بضعة آلاف فقط.²

وخلال الفترة ما بين أول أكتوبر ونهاية ديسمبر 2007 تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان في السودان وتصاعدت أعمال العنف في دارفور بصورة غير مسبوقه بينما ظلت قوة حفظ السلام الإفريقية عاجزة عن توفير الحماية للمدنيين.³

ونظرا للموقف العائر في دارفور فإن المفوضية لا تتوقع عودة ملموسة للنازحين داخليا خلال عام 2007، بل على العكس - إذا تفاقم الموقف - فإنه سوف يعجل من حدوث تنقلات جديدة للنازحين

¹ دارفور سؤال وجواب، 2006/03/10. <http://www.aljazeera.net>

² أنظر: موجز الإحتياجات الإنسانية لدارفور، العدد 8، شهر نوفمبر 2004.

³ رؤى لمتقفي دارفور والجزيرة، الديمقراطية وأمن الوطن، الأمين العام للمنظمة محمد حسن داود، حالة حقوق الإنسان في دارفور، 1 أكتوبر-31 ديسمبر 2007،

العدد 26، <http://www.aljazeera.net>

داخليا داخل إقليم دارفور. وسوف تواصل المفوضية تنسيق جهود الحماية كجزء من جهد الأمم المتحدة التعاوني من أجل النازحين داخليا، وسيقدم المكتب الدعم لأنشطة الحماية التي تقوم بها الوكالات الأخرى العاملة في غرب دارفور، وذلك عن طريق رئاسته لمجموعات عمل الحماية حيث تكون المفوضية موجودة بها.¹

وبالرغم من كل الجهود المبذولة لحماية المدنيين، غير أن وقوع المصادمات مستمر، حيث وقعت هجمات بين الجماعات المسلحة في دارفور من جوان إلى سبتمبر 2009، وفي الواقع فإن ثمة 2,7 مليون نسمة مازالوا حاليا في مخيمات المشردين في دارفور ونحو 200 ألف آخرين في مخيمات اللاجئين في تشاد،² حيث يقعون فريسة للعنف والمضايقات والترهيب بشكل يومي.

ثانيا: قتل المدنيين: لا يمكن لأحد أن يتجاهل ما ترتب عن أزمة دارفور من مآسي إنسانية خاصة في ضوء عمليات القتال التي تدور داخل المدن والقرى من أجل السيطرة على المنشآت وتعتبر هذه الأزمة على حد وصف الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم.³

ولقد كانت دارفور بالفترة بين 2003 - 2004 مسرحا لقتل جماعي وليس إبادة، وهذا ما أكدته لجنة التحقيق الدولية عند زيارتها لدارفور، وتأكدت ليس فقط من القتل الجماعي للمدنيين، بل أيضا عمليات احتجاز مخالف للقانون مصحوب بإعدام عاجل واغتصاب وغيرها من أعمال مهينة لحياة المدنيين والقتل يكون على أيدي القوات الحكومية أو الميليشيات أو على أيدي المتمردين. وقد لاحظت اللجنة أيضا أن الجنجويد استهدفوا - بوجه خاص - قتل الأطفال في عدد من المناسبات، وتلقت اللجنة تقارير عديدة عن قتل الأطفال بصورة عشوائية أو مقصودة أو بهما معا.

وفي ظروف قطعية شملت الحرق أو بتر الأطراف كما تلقت اللجنة أيضا تقارير عن حوادث وقع فيها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية ضحايا للهجمات وهذا ما أعلنت عنه منظمة أطباء بلا حدود حيث قدرت عدد القتلى بحوالي 131 ألف قتيل ما بين 2003 - 2005.⁴

وكذلك القوات المشتركة للأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي "يوناميد"، حيث أنها أحصت العدد الكلي لحالات موت المدنيين المرتبطة بالصراع في دارفور للعام 2008 بـ: 1520، من هؤلاء فإن 600 قد قتلوا بسبب صراعات على المرعى بين القبائل العربية وبالنسبة لـ 920 الباقين، فإن اليوناميد

¹ نداء تكميلي من أجل دارفور - حماية ومساعدة اللاجئين والنازحين داخليا في دارفور - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة للاجئين، جانفي 2007، ص5.

² إلى الأمام، وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقمع في شتى أرجاء السودان، النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، منظمة هيومن رايتس، <http://www.hrw.org/arabic/reports/10/darfur>.

³ Elodie niche, darfur: quelle question des crises africaines? " annuaire français de relation internationales CNRS Edition paris, 2005, P336.

⁴ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص59.

تقول أن معظمهم قد قتلوا بواسطة الحركات المتمردة، ووفقا لعبارات مورينو أو كامبو في أبريل 2008 قدرت كذلك الأمم المتحدة العدد الكلي للقتلى بـ300 ألف.¹

وكما نعلم أن القتل يتعارض مع أحكام المادة 6 فقرة 1 من العهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية،² وأحكام المادة 4 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب،³ أما القانون الدولي الإنساني فيحظر قتل المدنيين غير المشاركين فعليا في القتال بموجب المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 وما يقابلها في القانون الدولي العرفي حسب المادة 4 فقرة 2 من البروتوكول الإضافي الثاني ويحرم هذا العمل تبعا للظروف المحيطة به، ووفقا للسوابق القضائية والنظم الأساسية لمختلف المحاكم الجنائية الدولية إما بوصفه جريمة حرب أو بوصفه جريمة ضد الإنسانية.⁴

وعليه تزيد الحاجة إلى قواعد موحدة للتعامل مع كل مجرمي الحرب بغض النظر عن جنسياتهم أو توجهاتهم السياسية، عندها فقط يمكن أن تكون هذه القواعد عادلة، وبالتالي تكون العدالة بمثابة رادع ولكن إذا استخدمت العدالة كقناع لمعاقبة أولئك الذين يجرأون على تحدي قوة أمريكا، فإن هذه الممارسة لن تكون رادعا لمجرمي الحرب، وإنما لأولئك الذين يجرأون على تحدي أمريكا.

ثالثا: تدمير القرى: كباقي أعمال العنف المذكورة سابقا، يتعرض المدنيون إلى تدمير قراهم وبالتالي الاضطرار إلى النزوح واللجوء إلى الدول المجاورة، فبين عامي 2003 و2005 أقدمت الحكومة وميليشيات الجنجويد على إحراق وتدمير مئات القرى، وقد أرغمت حملة الحكومة أكثر من مليونين من أهالي دارفور على هجر ديارهم وذلك بسبب تدمير الغالبية العظمى من القرى،⁵ وهذا ما تم تأكيده أيضا من طرف لجنة التحقيق من خلال ما شاهدته من قرى مدمرة كليا وأخرى مدمرة جزئيا وذلك بالاستطلاع الجوي، وقد خلصت اللجنة إلى أن غالبية الهجمات قامت بها قوات الحكومة والجنجويد وعلى الرغم من وقوع هجمات من جانب المتمردين أيضا، لإغن اللجنة لم تجد دليلا على سعة انتشارها أو على استهدافها المنتظم للمدنيين كما أن أغلبها كان موجها ضد أهداف عسكرية.⁶ وينجم عن الهجوم تدمير الآبار، وحرق المنازل والمدارس والمستشفيات والمحلات التجارية، ويعقب ذلك نهب وسرقة الممتلكات لاسيما الماشية وتدمير المنقولات.

ولقد استمرت الهجمات ضد المدنيين حتى في وقتنا الحالي بل ازداد الوضع تأسفا، ففي عام 2009 أوائل فيفري، تصادمت حركة العدل والمساواة والقوات الحكومية، بلغت اليوناميد تقارير

¹ محمود ممداني، ترجمة الصديق الأمين، أصوليو حقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية والسودان، 6 أبريل 2009.

² أنظر نص المادة 6 فقرة 1 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية www.un.org/ar/events/motherlanguageday

³ تنص على حماية حق الحياة وعدم الحرمان من الحياة تعسفا، راجع نص المادة 4 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

⁴ راجع نص المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف 1949، ونص المادة 4 فقرة 2 من البروتوكول الإضافي الثاني.

⁵ دارفور سؤال وجواب، 2006/03/10، مرجع سابق.

⁶ أنظر تقرير لجنة التحقيق الدولية في دارفور مرجع سابق.

عن 20 واقعة قصف حكومية على الأقل.¹ وهذا الفعل المشين من تدمير وإحراق وتخريب لمنشآت المدنيين يجرم من طرف القانون الدولي العرفي، حيث يحظر تدمير ممتلكات الطرف المعادي على يد أحد المتحاربين في أثناء صراع مسلح دولي أو داخلي دون أن تبرر ذلك ضرورة عسكرية ولا يصدق ما تدعيه الحكومة والجنجويد بوجود بعض المتمردین ببعض منازل تلك القرى التي دمرت.

المطلب 02: اللاجئين وتجنيد الأطفال الأقل من 15 سنة:

أولاً: اللاجئين: لقد عرّف القانون الدولي للاجئين،² بأن اللاجئ هو الشخص الذي يقيم في مكان ما ويبحث عن اللجوء إلى الإقامة في مكان آخر، سواء كان ذلك راجعاً إلى إبعاده عن موطنه أو إذا كان ذلك راجعاً إلى قيامه بترك موطنه اختياراً على إثر أحداث في النظام الأساسي أو بهدف التخلص من الخضوع للنظام الحاكم في دولته.

والمشكلة التي يهتم بها القانون الدولي فيما يتعلق باللاجئين هي رعاية الذين يفقدون ارتباطهم بدولتهم الأصل، ويتجهون إلى اللجوء إلى دولة أخرى بناء على حق اللجوء ويقوم المجتمع الدولي بتحديد فئات اللاجئين وفقاً لمعايير عامة ومجردة وقانونية.

ويهتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة بمشكلة اللاجئين وتتولى اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة توفير الحماية القانونية الدولية للاجئين (اتفاقية 28 جويلية لعام 1951 الخاصة بمركز اللاجئ) حيث تحل هذه اللجنة محل سلطة الدولة التي كان يتبعها اللاجئ، وتبحث له عن حلول دائمة لمشاكله التي تعترضه.³ وقد تنبه القانون الدولي لمشكلة اللاجئين الناجمة عن المنازعات المسلحة فوفر لهم الحماية القانونية اللازمة، فتتص المادة 44 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على أنه: "عند تطبيق تدابير المراقبة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لا تعامل الدولة الحاجزة للاجئين الذين لا يتمتعون في الواقع بحماية أية حكومة كأجانب أعداء لمجرد تبعيتهم القانونية لدولة معادية".⁴

وفي المادة 73 من البروتوكول الأول لعام 1977 تنص على أن: "تكفل الحماية وفقاً لمداول البابين الأول والثالث من الاتفاقية الرابعة وذلك في جميع الظروف ودونما أي تمييز محجف للأشخاص الذين يعتبرون قبل بدء العمليات العدائية ممن لا ينتمون إلى أية دولة أو من اللاجئين بمفهوم الموثيق الدولية المتعلقة بالموضوع والتي قبلتها الأطراف المعنية أو بمفهوم التشريع الوطني للدولة المضيفة أو لدولة الإقامة".⁵

¹ أنظر: "rapport of the scarcity general an the deployment of the African united nations hybrid operation in darfur, 09

² سعيد الجولي، مرجع سابق، ص124.

³ أنظر اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئ.

⁴ أنظر نص المادة 44 من اتفاقية جنيف الرابعة 1949.

⁵ راجع نص المادة 73 من البروتوكول الأول لعام 1977.

وقد فرضت التطورات والمتغيرات الدولية - بعد الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تصاعد ظاهرة النزاعات غير الدولية وخاصة المنازعات العرقية والإثنية، وما صاحب ذلك من تزايد عدد اللاجئين النازحين من أوطانهم بسبب هذه المنازعات المسلحة - ضرورة تطوير اتفاقية عام 1951 بشأن اللاجئين لأنها تتضمن صراحة النص على حالة اللاجئين من المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية، فقامت اللجنة الأوروبية بتقديم اقتراح إلى مجلس أوروبا في جوان 1998 يتضمن ضرورة حماية اللاجئين من المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية، وحماية حقهم في العودة إلى موطنهم الأصلي.¹

وبالعودة إلى النزاع المسلح داخل دارفور، فإنه يقدر عدد اللاجئين حوالي 150 ألف لاجئ يشكل النساء والأطفال 80% منهم، ولا يزالون غير آمنين بسبب الغارات التي تقوم بها الجنجويد ومن شدة تفاقم الأزمة زار الإقليم الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة السابق للوقوف على الأحوال في دارفور، وبعدها قطعت الحكومة السودانية العديد من التعهدات.² وفي 22 أبريل 2004 قامت بعثة الأمم المتحدة بزيارة دارفور لتقصي الحقائق بخصوص الانتهاكات لحقوق الإنسان، وقد توصلت إلى وجود حالات عديدة من الإغتصاب تقوم بها الميليشيات داخل مخيمات المرحلين واللاجئين. وحينها توصلت المنظمة الدولية لحقيقة أن الدولة السودانية غير قادرة على حماية اللاجئين وقررت هي أن تقوم بواجبها الإنساني تجاه هؤلاء الأبرياء وذلك بتوفير الحماية لهم.³

ولقد أكد المفوض العام لهيئة المعونة الإنسانية الحكومية للجنة تقصي الحقائق في 12 جانفي 2005، أن عدد المشردين داخليا 1,65 مليون، وعدد المتأثرين بالصراع 627 ألف، وذكر أن 1,65 مليون مشرد يقيمون في 81 مخيما ومنطقة آمنة، بينما يقيم في المجتمعات الفعلية 300 ألف مشرد، وأضاف أن مجموع عدد المشردين داخليا الذين عادوا إلى ديارهم 400 ألف وهو رقم لم تتمكن الأمم المتحدة من تأكيده.⁴

وقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه بين أبريل وجوان لعام 2009 يوجد حوالي 2,7 مليون نسمة ما زالوا في مخيمات المشردين في دارفور ونحو 200 ألف آخرين في مخيمات اللاجئين في تشاد.⁵

¹ سعيد الجولي، مرجع سابق، ص126.

² أطفال في ظل النزاعات المسلحة: أطفال دارفور بالسودان <http://www.hrinfo.net/>

³ عبد القادر محمد أ بكر: دارفور ... شعب ... احت <http://www.akhbar-libya.com/>

⁴ كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مرجع سابق، ص106.

⁵ إلى الأمم، وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقمع في شتى أرجاء السودان، مرجع سابق، ص11.

حاليا لا يزال يقيم اللاجئين في المخيمات والمدن، وهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية اعتمادا كليا، ولا يستطيعون العودة إلى ديارهم وحقولهم بسبب تواصل الهجمات والاعتصاب والنهب والاعتداء من جانب الميليشيات المدعومة من الحكومة وغيرها من الجماعات المسلحة، وثمة من هم بحاجة إلى الغذاء وغيره من أشكال المساعدة بسبب انهيار الاقتصاد وتفشي حالة انعدام الأمن.¹

ثانيا: تجنيد الأطفال أقل من 15 سنة: كان الأطفال أشد الفئة تضررا من الهجمات الموجهة لهم، حيث استخدمت حركتي التمرد الأطفال كجنود، وقد تم مشاهدة هؤلاء الأطفال وهم يرتدون زيا رسميا ويحملون أسلحة داخل معسكرات المتمردين وحولها وأكد المراقبون المستقلون وجود الأطفال الجنود في مناطق الصراع. وقد اتهمت الحكومة حركتي التمرد بتجنيد الأطفال تحت سن 15 سنة. وبالتالي بتجنيد حركتي التمرد قد خالفت القاعدة العرفية الدولية التي تحظر استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في أعمال القتال المسلح. وبالرغم من مصادقة السودان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال بما في ذلك تجنيدهم قسرا أو استخدامهم في أي نزاع مسلح، واتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء عليه. ويعد المتمردون شأنهم شأن الحكومة ملزمين بالمادة 8 من البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الأمنية في دارفور وفقا لإتفاق أنجمينا المؤرخ في 2004/11/09 وبموجب هذا الحكم تمتع الأطراف عن استخدام الأطفال كجنود أو مقاتلين وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الطفل الإفريقي، واتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.²

¹ تقرير منظمة هيومن رايتس ووتل مرجع سابق.

² أنظر نص المادة 8 من البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الأمنية في دارفور المؤرخ في 2004/11/9. أنظر كذلك: مضمون إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكول الاختياري لها بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

المطلب 03: الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي:

بعد ثمانية أعوام من النزاع المسلح في منطقة دارفور في السودان والنساء والفتيات اللاتي يعشن في مخيمات للأشخاص النازحين وفي البلدان والمناطق الريفية ما زلن معرضات بشدة للعنف الجنسي.¹ سواء في سياق الهجمات المستمرة على المدنيين، أو أثناء فترات الهدوء النسبي والمسؤولين هم في العادة رجال من قوات الأمن السودانية والميليشيات وجماعات المتمردين.

إن ارتكاب جريمة الإغتصاب أثناء النزاعات المسلحة يعد انتهاكا خطيرا لنظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية خاصة إذا كان الإغتصاب أثناء النزاعات المسلحة كما أن جريمة الإغتصاب تعتبر من ضمن جرائم الحرب (المادة 7) التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة، وانتهاك للمادة 7 والمادة 2 الفقرات (أ،ب،ج) من الاتفاقية الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة الصادرة في عام 1993.² وانتهاك أيضا للمادة 149 من القانون الجنائي السوداني الصادر في 1991،³ وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب خاصة المادة 3، 5،⁴ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁵ واتفاقيات جنيف (الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة) والتي توفر الضمانات الشاملة للنساء والفتيات من العنف الجسدي والأذى.⁶

وليس من المتاح لضحايا العنف الجنسي في دارفور أية سبل حقيقية للانتصاف ويخشين تبعات الإبلاغ عما وقع لهن إلى السلطات وتعوزهن الموارد المطلوبة لمقاضاة من هاجمهن من أشخاص. وتتواجد

¹ تعريف "العنف الجنسي" هو: أي فعل جنسي أو محاولة لإقامة فعل جنسي أو نواحيح جنسية غير مرغوبة، أو أفعال موجهة ضد جنوسة المرء باستخدام الإكراه، وهذا من طرف أي شخص بغض النظر عن علاقته بالضحية، وفي أي وضع من الأوضاع، بما في ذلك - ودون الاقتصار على المذكور - في البيت والعمل " منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي بشأن العنف والصحة، جنيف، 2002، ص149. وطوال هذا التقرير يشير مصطلح العنف الجنسي إلى الاغتصاب أو محاولة الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو التهديد بالاغتصاب ولا يشير إلى أشكال العنف النوعي الأخرى التي تعاني منها النساء والفتيات. أنظر كذلك: هيومن رايتس ووتش، منذ سنوات خمس عدم الانتصاف لضحايا العنف الجنسي في دارفور، أبريل 2008، ص1.

² راجع: الاتفاقية الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة عام 1993.

³ أنظر: المادة 149 من القانون الجنائي السوداني في 1991.

⁴ راجع: المادتين 3، 5 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

⁵ راجع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

⁶ راجع: الاتفاقية الرابعة من اتفاقيات جنيف 1949.

الشرطة في البلديات الرئيسية ولدى مراكز الحكومة الحدودية وتعوزها الأدوات الأساسية للرد على جرائم العنف الجنسي وإجراء التحقيقات، وكثيرا ما تفشل الشرطة في تسجيل الشكاوى أو إجراء التحقيقات الملائمة المطلوبة.

وقالت الحكومة السودانية إنها ملتزمة بمحاربة العنف الجنسي في دارفور، وأصدرت في نوفمبر 2005 خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء.

وهناك عدة معوقات تحول دون الوصول لحلولا وقائية لضحايا العنف الجنسي منها الخوف من الإبلاغ واعتبار عملية السعي نحو الانتصاف مكلفة وشاقة، كما تقر ضحايا الاغتصاب أنهم لا يبلغون على وقوع العنف بسبب غياب الثقة في أن الشرطة ستتخذ رد الفعل الفعال، فالشرطة تتخذ إجراءات لوضع حد لانتهاك حرمة النساء، غير أنه من الناحية العملية فإن الشرطة غير فعالة في إجراء التحقيقات والقيان بالاعتقالات في قضايا العنف الجنسي. وبناء على مجموعة كبيرة من القضايا التي تابعها مراقبو حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وقد أفاد مجلس حقوق الإنسان،¹ بأنه ضحايا كثيرات اختارت عدم التقدم بشكاوى لدى الشرطة لأنهن أحسن بأن الشرطة غير قادرة أو لا تريد اتخاذ الأفعال المناسبة بحق الجناة. وفي بعض الحالات اقتصر ما فعلته الشرطة على تلقي الشكاوى. وفي الواقع قد تعرضت بعض من أبلغن عن حالات الإغتصاب للسلطات للمضايقات والتهديدات.²

أو وجه إليهن الاتهام بجريمة "ذكر معلومات كاذبة".³ وقد أفادت مصادر شتى للجنة التحقيق الدولية بوقوع اوكصاب واسع النطاق وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وحسب هذه المصادر فإن إغتصاب كل ضحية على حدة كان في أغلب الأحوال متعديا أي قام به أكثر من رجل ومصحوبا بأشكال عنف أخرى كالضرب والجلد وأشارت تقارير أخرى إلى تعرض النساء أحيانا للإغتصاب علنا وكذلك للتعنيف القاسي بوصفهن "بالإماء" أو "التورابورا".⁴

وذكرت المصادر الأنماط التالية:

- الإعتداء المتعمد ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي.
- اختطاف النساء والفتيات وحبسهن لعدة أيام تعرضن خلالها للاغتصاب المتكرر.
- استمرار الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي خلال الفرار والتشريد بما في ذلك عند خروج النساء من البلدان ومخيمات المشردين داخليا لجمع الحطب أو إحضار المياه، وفي

¹ تقرير مجلس حقوق الإنسان، ص43.

² مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حصول ضحايا الاغتصاب على العدالة، ص42.

³ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "الحصول على العدالة" ص3، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "التقرير الدوري الثالث لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن أوضاع الإنسان في السودان" فقرة 72.

⁴ هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق، ص29.

مناطق محدودة وقعت اغتصابات أيضا داخل البلدان. وقد أصبحت بعض النساء والفتيات حوامل نتيجة الاغتصاب.

- وفي معظم الحالات ابلغ عن ضلوع الجنجويد في هذه العمليات وفي حالات كثيرة رغم أيضا ضلوع جنود الحكومة كما أبلغ في حالات قليلة عن ارتكاب المتمردين لأعمال عنف جنسي واغتصاب.

كما وردت تقارير للجنة تقصي الحقائق تفيد قيام الجنجويد والحكومة باختطاف النساء والفتيات وحبسهن واغتصابهن.

وقد بذلت بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان منذ عام 2004 الجهود من أجل حماية النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي، لكن نقص الموارد والتحديات اللوجستية والأمنية العديدة أدى إلى تقاعس هذه الجهود وفي عام 2008 تولت بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور الموسعة من بعثة الإتحاد الإفريقي ونوطت بضمان أمن هيئات الإغاثة الإنسانية وحماية السكان المدنيين ومراقبة اتباع اتفاقات السلام. ومن الأهمية أن تمنح الحكومة السودانية وبعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي في دارفور - التي ما زالت تعمل في مرحلة نشر العناصر - الأولوية لقصوى للتصدي للتحديات المرافقة لمعالجة العنف الجنسي. وعلى الحكومة أن تظهر تصميمها على التصدي لهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها الهيئات الأمنية الحكومية والميليشيات المتمتعة بدعم الحكومة، وهذا باتخاذ خطوات ملموسة إزاء التصدي لأسباب العنف الجنسي فالسودان ملزم بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكلا هذين القانونين يحظران أعمال العنف الجنسي.

والقانون الدولي الإنساني يحدد ضمانات حماية للمدنيين وغيرهم من المقاتلين أثناء النزاع المسلح ويحظر على كل من الدول والجماعات الم8حة من غير الدول ارتكاب أعمال الإغتصاب أو ضروب العنف الجنسي الأخرى.¹

ويذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن دارفور أنه بين أبريل وجوان 2009، وثقت بعثة الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور 21 واقعة اغتصاب وعنف جنسي بحق 54 ضحية 13منهن تحت سن 18 عاما وأغلبهن وصفن مهاجميهن بأنهم كانوا يرتدون الزي العسكري.²

ونظرا للسرية المحيطة بالموضوع، فمن شبه المستحيل وضع إحصاء دقيق يحسب نسبة انتشار العنف الجنسي في دارفور. وقد أفادت منظمة أطباء بلا حدود الإنسانية أنها عالجت زهاء 500

¹ أنظر المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والتي تحظر ضمنا الإغتصاب وغيره من ضروب العنف الجنسي أثناء النزاعات الداخلية المسلحة كاشكال المعاملة القاسية والتعذيب بحق كرامة الأشخاص. ونظام روما للمحكمة الجنائية، مادة 8 فقرة 2، والبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 لاتفاقيات جنيف، في المادة 4 فقرة 2، ومنه، تنطبق جميعا على السودان أثناء النزاعات الداخلية المسلحة، وتحظر صراحة الاغتصاب وأي شكل من أشكال الإعتداء غير اللائق.² إلى الأمم، النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، مرجع سابق، ص11، 12.

امرأة وفتاة، وأن هذا العدد جزء يسير من إجمالي الحالات نظرا للقلة المزمنة لحالات إبلاغ الضحايا عن الإغتصاب.¹

ويبقى الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي مشكلة متفشية في نزاع دارفور، وكما تم التوثيق على نطاق واسع، فقد ظهر العنف الجنسي بقوة في حملة "التطهير العرقي" الحكومية أثناء النزوح وبعده. وحتى الآن يستمر العنف الجنسي في تهديد سلامة النساء والفتيات في أنحاء دارفور بأنساق تعكس تفاعلات النزاع الحالية وانهيار القانون والنظام، ويعتبر العنف الجنسي مسألة شائكة لأقصى درجة، وذلك بسبب عدم الاعتراف به والخشية من الوصف بالعار في المجتمع.

والخلاصة أن على الحكومة إرسال رسالة قوية مفادها أنه لن يتم التسامح مع العنف الجنسي، وأن تدعم هذه الرسالة باتخاذ الأفعال.²

وفي الوقت نفسه، على الحكومة توقيف الهجمات ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والفتيات، وأيضا عليها أن تجعل من أولوياتها استعادة الثقة العامة في الشرطة، خاصة في المناطق الريفية. ويمكن تحقيق هذا بواسطة توسيع انتشار الشرطة وإضافة محققات من النساء ليه، ومعدات بالموارد الأفضل للرد على الجرائم ومدربات على أساليب التعامل مع حالات العنف الجنسي، وعلى الشرطة والمشتغلين بالمجال الطبي فهم وتنفيذ الإجراءات الصحيحة الخاصة بتسجيل الأدلة الطبية التي يمكن استخدامها في المحكمة، كما يجب على بعثة الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي - التي ما زالت في طور الانتشار - ضمان إدراك كافة العاملين بها بأن الوقاية من العنف الجنسي هي جزء لا يتجزأ من مسؤوليات حماية المدنيين المنوطة بها البعثة، ويعني هذا انتشار أوسع إلى المناطق المعرضة للعنف الجنسي.

والإنتهاكات المطروحة في هذا المبحث ليست هي فقط كل انتهاكات القانون الدولي الإنساني، بل ما ذكرناه كان على سبيل المثال فقط لا الحصر، لأن هناك أفعال أخرى تتناقض مبادئ القانون الدولي الإنساني كإعاقة عمل المنظمات الإنسانية وعرقله المساعدات الإنسانية للوصول إلى المدنيين، كذلك نهب وسرقة ممتلكات المدنيين وغيرها من الأعمال التي تصب دائما حول فئة المدنيين، التي تعد هي الطرف المتضرر - في الغالب - في هذا النزاع.

¹ هيومن رايتس ووتش، العنف وتبعاته، ص7.

² تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، منذ سنوات خمس عدم الانتساف لضحايا العنف الجنسي في دارفور، مرجع سابق، ص37.

المبحث الثاني: نتائج أزمة دارفور:

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، فهناك أيضا نتائج وخيمة لأزمة دارفور، فالتأثيرات الناجمة عن تصاعد الأزمة لم تتوقف عند مستوى معين، وإنما تجاوز العديد من المستويات الداخلية والخارجية، والتي انعكست تأثيراتها السلبية جميعا على الدولة السودانية بأسرها، خصوصا في ظل التصعيد الدولي للأزمة من جانب بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي وفي إطار التوضيح لهذه الآثار أو النتائج الناجمة على تصاعد تلك الأزمة، يمكن التركيز على الجوانب المهمة والتي سنتناولها في ثلاثة مطالب: في الأول: النتائج السياسية، وفي الثاني: النتائج الأمنية والقضائية، أما في الثالث: النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب 01: النتائج السياسية:

تعددت وتنوعت الآثار والنتائج السياسية التي خلفتها الأزمة في دارفور، واتخذت أبعاداً داخلية وخارجية، منها:

أولاً: الأبعاد الداخلية:

1. التوظيف السياسي للنزاعات: ينبغي - في إطار التعامل مع الصراع في دارفور - أن لا يغفل تدخل الدولة في مراحلها المختلفة وتوظيفها العسكري لفئات وقبائل بعينها مثل توظيف الحكومة التركية والحكم الاستعماري لفرق الجهادية السود من قبائل تمتلك تقاليد حربية بدوية، مثل النوبة والدينكا والنوير والجوامعة. وأيضاً توظيف بادي أبو دقن للنوبة نواة لجيشه حول سنار، وفعل الشيء نفسه سلطان الفور تيراب. وعلى الرغم من أن مثل ذلك تكرر، على أساس فردي، إلا أن بعض الأحداث توحد الجماعات من المنطلق القبلي، كما حدث في نوفمبر 1924 حينما تحركت عناصر النوبة في الخرطوم، بصفة قبلية، رداً على قمع الإنجليز لتمرّد وقع في تلودي.¹

ومثال آخر هو تمكين عناصر البقارة العسكرية سلطة الخليفة عبد الله من إدارة البلاد لحسابها، ومثله توظيف الحكومات الوطنية لقبائل التماس العربية لمواجهة الأنانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان. لقد قادت هذه العسكرة إلى بروز تيارات حربية مضادة داخل القبائل الأخرى مثل المسيرية والحوازمة والرزيقات وبعد ذلك ارتبطت هذه المؤسسات العسكرية التقليدية بالمحاور

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

السياسية المركزية من أحزاب وحكومات.¹ هذا الوضع يعكس ارتباط الصراع القبلي بمؤسسات الدولة، وأهمية دراسة هذا الواقع المعقد لمسارات التحالفات الإقليمية. ومن أبرز الأمثلة لما يحدث اليوم في دارفور حيث تختلط ظواهر النزاع القبلي حول المرعى بسبب هجرة القبائل المستعربة إلى إقليم جبل مرة واصطدامها مع الفور والمجموعات غير المستعربة، وما تبع ذلك من استخدام للأيديولوجية الدينية والقوة المسلحة واستقطاب المجموعات المناوئة، يحدث هذا أيضا باستخدام مجموعات الفلاتة في جنوب النيل الأزرق في مواجهة بعض عناصر البرتا والانقسنه وهكذا يتحول ما هو صراع حول الموارد إلى حروب إثنية، وما هو قبلي تقليدي إلى مشروع الحرب الشاملة. وهذا يعزز أهمية السلام والتعايش السلمي والتنمية الريفية التي تشمل الموارد والبشر.

2. تنامي الولاءات التحتية لدى قوى المعارضة

(أ) تنامي الوعي السياسي عند القوى المعارضة: أزمة دارفور واحدة من الأزمات العديدة التي تواجهها الدولة السودانية وتعاني منها، وقد ترتب على اشتعال تلك الأزمة واستمرارها وتعدد الأطراف المتورطة فيها، الكثير من الآثار والنتائج التي تأثر بها إقليم دارفور خاصة والدولة السودانية عامة.

(ب) تنامي الشعور الجهوي: في ظل عدم اكتراث الحكومات المتتالية على السودان بترويج بسلامج ثقافي جامع لتوحيد النسيج الاجتماعي - أعني نشر الثقافة الإسلامية - وتأكيد أنها الرابط الوحيد القادر على جمع هذا الشتات، إضافة إلى فشل هذه الحكومات في نشر مشروعات التنمية في كل القطر.. أدى ضعف روح التدين والفهم السليم للإسلام، ومن ثم غياب أثره في السلوك الاجتماعي للكيانات القبلية: عربية كانت أم أفريقية؛ وجعل ذلك القبائل تقدم اعتدادها بالانتماء العرقي والقبلي على كل شيء، فحين يضاف إلى ذلك غياب مشروعات التنمية والخدمات الأساسية لمجتمع بشري في ظل دولة متمدنة، فلا بد أن يتولد عن ذلك شعور بالغبن... هذا الغباليترجم إلى شعور متنام بأن مجموعة القبائل الشمالية ظلت تحتكر الحكم والثروة، وتسعى إلى تحطيم من سواها من الإثنيات الأخرى بزرع الخلافات والتهميش وغيره.

3. تنامي الميول والنزعات الانفصالية: لقد أدى نجاح متمردي الجنوب المدعومين عالمياً في فرض مطالبهم بقوة السلاح، إلى خلق إحساس عام بأن السلاح هو القوة الكفيلة باسترجاع الحقوق وتحقيق المطالب.. إضافة إلى وجود بعض الأحلام القديمة لبعض القبائل التي تشكل امتداداً يفتersh أراضي أكثر من دولة مجاورة للسودان، تلك الأحلام التي تُمني بقيام دولة منفصلة،² ولكن هذه الأحلام أصبزا تدعمها حركة وسعي دؤوب وتخطيط وتنظيم لتحقيقها

¹ أصوات من دارفور، العدد السادس، مرجع سابق، ص 1.

² مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

واقعيًا، هذا الأمر بطبيعة الحال يزعج الدولة في المقام الأول، كما يزعج القبائل العربية التي تعيش حالة تنافس مع تلك القبائل صاحبة الأحلام، فإن قيام كيان مثل هذا يمكن أن يمثل تهديدًا لوجود العرب ومصالحهم.

4. **تزايد القوى المتصارعة:** هددت الحرب الانفصالية في جنوب السودان المراعي العربية التي تمتد في وسط الجنوب حتى بحر العرب وديم زبير وغيرها، إضافة إلى وجود العداء القديم بين العرب والدينكا وغيرها من القبائل النيلية.. كل ذلك أوجد نوعاً من التحالف، استثمرته الحكومة في القضاء على الانفصاليين في الجنوب، فأمدت العرب بالسلح لهذا الغرض.. ولكن العرب لم يكتفوا بمعارك الجنوب، وإنما استخدموا السلاح في تصفية حساباتهم مع القبائل الزنجية في دارفور! وهكذا ظهرت المليشيات المعروفة (بالجنجويد) والتي نشرت الرعب واسعاً، وصارت تعرض نفسها جزءاً من الحكومة، وهكذا فقد زرع في ذهن غير العرب أن الدولة تحاربهم عبر تلك المليشيات.. وهكذا انفجر الوضع تمرداً ضد الدولة.¹

ألقي في روع بعض القبائل العربية في الغرب بطرق متعددة التشعب بفكرة النقاء العرقي، والتفكير في خطورة وجود العنصر الزنجي إلى جنبها في دارفور، ما دفعها إلى العمل على إزاحة هذا الوجود عن كل الغرب. ففي منتصف التسعينيات ظهرت بعض الوثائق التي تحمل أسم قريش (1) وقريش (2) كما تطرقنا إليها في الفصل التمهيدي. هذه الوثائق تحمل مخططات لبرنامج الإزاحة للنظام الحاكم القائم، إضافة إلى رؤية وبرنامج للسيطرة على حكم السودان!! وبغض النظر عن مدى انتشار القناعة بتلك الوثائق وما تحمله من مضامين، فإنها تؤكد أن هنالك من يحاول التلاعب باستثمار العصبية العربية ضد غير العرب في دارفور، وفي المقابل من الجانب غير العربي.. وخصوصاً بعد انفجار التمرد في دارفور وظهور السلوكيات المتمردة.

5. **الفشل في إدارة الصراع في دارفور**

(أ) **تباين معاملة النظام الحاكم:** تعامل النظام دائماً مع حملة السلاح من مخالفه بدرجة من الاحترام ورد الحقوق. لكنه استخف بمخالفه الذين اتخذوا أساليب سياسية ومدنية، هذه الحقيقة صارت أقوى حافز للاحتكام للسلاح، مضافاً إليها الواقع الداخلي المسهم في زرع العصبية الإثنية وبث ثقافة العنف وآلياته تدريباً وتسليحاً. وترتب على ذلك ظهور العديد من التعقيدات والتناقضات داخل الكيان السياسي السوداني، وهي عبارة عن خليط من العصبية الإثنية والحركات الداخلية ذات القدرات العسكرية، ومظلة الدعم الخارجية المؤازرة لها.

¹ معزيز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق عنابة، 2009، ص 57.

(ب) تدني فاعلية الإدارة المدنية والأهلية: أدرك النظام الجديد قلة سنده الشعبي في الإقليم فلجأ إلى تكثيف الكوادر الإدارية واستمالة زعماء العشائر بالترهيب والترغيب، لمساندة النظام والانضمام لحزبه، والتأهب لخوض الحرب الأهلية الدائرة في البلاد. إن النظام الإداري، الذي أقامه النظام الجديد، زاد في عدد الولايات لتصبح 26 ولاية بدلاً من 9 ولايات، وزاد من المحافظات ليصبح عددها 121 محافظة بدلاً من 19 محافظة، وزاد من المحليات لتصبح 674 وحدة محلية بدلاً من 126 وحدة،¹ ووجه الموارد المالية للإدارة والأمن على حساب الخدمات الاجتماعية، وحول الجهاز الإداري نفسه من الإدارة لمهام شبه عسكرية وأمنية على حساب الأداء الإداري. أضعفت هذه السياسات شرعية الأجهزة الإدارية؛ لأنها أقحمتها في مساندة برامج مختلف عليها، كما أودت بكفاءتها الإدارية.

ثانياً: الأبعاد الخارجية:

1. ظهور أجناس إقليمية ودولية: بدأت في الظهور العديد من الأجناس الإقليمية والدولية، التي تسعى إلى إحداث التصدعات داخل الدولة، ابتداءً من النظام الحاكم والمعارضة، وحتى داخل الأقاليم السودانية المختلفة، وهو الأمر الذي ظهر جلياً في الجنوب السوداني، ويبدو واضحاً في الغرب السوداني في الوقت الراهن، ومرشح أيضاً للظهور في أقاليم أخرى.
2. تعدد قرارات مجلس الأمن: لقد صدر عن مجلس الأمن العديد من القرارات المتلاحقة، وهي القرار الرقم 1706 في 31 أوت 2006، والرقم 1679 في 16 ماي 2006، والرقم 1665 في 29 مارس 2006، والرقم 1663 في 24 مارس 2006، والرقم 1593 في 31 مارس 2005 المتعلق بإحالة ملف دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية،² والرقم 1591 في 29 مارس 2005، والرقم 1590 في 24 مارس 2005، والرقم 1574 في 19 نوفمبر 2004، والرقم 1564 في 18 سبتمبر 2004 المتعلق بإنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق في أحداث دارفور،³ والرقم 1556 في 30 جويلية 2004. فضلاً عن القرار الرقم 1325 لسنة 2000. وهو أمر يبعث على الريبة والشك في صدقية هذا المجلس والقرارات الصادرة عنه،

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² راضي عيد، دارفور في مجلس الأمن، أصوات من دارفور، العدد الأول 2007، مرجع سابق، ص45.

³ معزز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق عنابة، 2009، ص61.

وهذه القرارات وإن كانت نتيجة مباشرة لتصاعد الأزمة في إقليم دارفور إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه، وهو الأمر الذي يمثل مزيداً من الضغوط على صانعي القرارات ومنفذي السياسات في الحكومة السودانية، إلا أن التمادي في ذلك واقتران هذا التوجه بمنظومة أهداف ومصالح ومطامع الدول التي تدفع بقوة في هذا الاتجاه، قد لا يؤدي إلا لمزيد من التصميم من جانب النظام السياسي السوداني للوقوف بحزم أمام تلك الهجمة الأمريكية المدعومة من حلفائها، وهو ما يمكن أن يزيد من تعقيد تلك الأزمة وتفاقمها. إن القرارات العديدة التي صدرت عن مجلس الأمن، وتتعلق بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور في فترة زمنية وجيزة، وبموجب أحكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق، وتضمنت تدابير وإجراءات متداخلة ومتشعبة تناولت موضوعات وقضايا كثيرة بغير ما عهد في تاريخ تعامل مجلس الأمن مع السودان،¹ والتي بلغت تقريباً ثمانية عشر قراراً، وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أقل من أسبوع واحد صدرت ثلاثة قرارات بموجب الفصل السابع في الفترة من 24 مارس 2005 وحتى 31 مارس 2005، وهو أمر غير مسبوق في ممارسات مجلس الأمن، وإن كل ذلك يثير العديد من التساؤلات القانونية والسياسية حول الطريقة التي يعالج بها مجلس الأمن أزمة دارفور.

3. محاولة تدويل الأزمة السودانية: المخطط الأمريكي ضد السودان في ملف دارفور، عماده وضع القضية في سياق واحد يجعل الحكومة السودانية متهمه بالتواطؤ لتصفية قبائل أفريقية، وإظهارها بأنها غير آمنة على شطر من سكانها وتستحق أن ترغم على رفع يدها عن الإقليم. إن الهدف من كل ذلك هو تدويل قضية دارفور،² بما يفضي في النهاية "إما إلى الاستقلال أو إلى الانضمام إلى جنوب السودان الجديد. لقد دأبت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على التحرك باتجاه تدويل أزمة دارفور،³ من خلال التركيز على المحاور التالية:

(أ) المحور الأول: تمثل في الضغوط الدبلوماسية التي أسفرت عن نقل الملف إلى مجلس الأمن حتى أصدر قرارين يحذران من خطورة الموقف، وينذران بالخطر بعقوبات صارمة بل بتدخل دولي في الإقليم.

¹ راجع نص القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمذكورة في الأعلى على التوالي.

² مفهوم التدويل العام هو تدخل دولة في الشأن الداخلي لدولة أخرى، وذلك بغرض المحافظة على مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وينقسم التدويل إلى قسمين:

التدويل الحميد: هو التدخل عبر منظمة الأمم المتحدة داخل سيادة دولة أخرى بغرض أساسي، وهو حماية المواطنين من التطهير العرقي والمحافظة على حقوق المواطنة وهي تشمل تقديم المساعدات الإنسانية وغيرها.

التدويل الخبيث: هو تدخل دولة في الشأن الداخلي لدولة أخرى بغرض حماية مصالحها دون اللجوء للأمم المتحدة (مثل لتدخل في الشأن العراقي).

أنظر: مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.
³ محمد النحال، قضية دارفور أمام مجلس الأمن: التدويل، المحاكمة.

(ب) **المحور الثاني:** أعدته واشنطن انطلاقاً من الكونجرس بإصدار قانون سلام السودان، وهو قانون يتعامل مع السودان، عموماً، في دارفور وغيرها.

(ج) **المحور الثالث:** وهو ضغط منظمات حقوق الإنسان لإرسال فرق تقصي الحقائق، بحيث أصبح الموقف في دارفور وكأنه يتصدر الاهتمام الدولي، ويفوق في خطورته دمار العراق¹، حتى لاحظ بعض المراقبين أن تعمد واشنطن إبراز دارفور إنما هو لصرف الاهتمام بحلقات الفشل الأمريكية في العراق.

(د) **المحور الرابع:** هو الإعلام الأمريكي الذي حرك الملف ورسم هذه الصورة الساخنة لأحداث دارفور، والترويج الواسع لسياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في التعامل مع تلك الأزمة، مع التركيز على تصوير الأزمة على كونها أزمة إنسانية كبيرة. يلاحظ أن الكثيرين لم يقتربوا اقترباً كافياً من تعبير تدويل المسألة السودانية اكتفاء بتعبير كارثة دارفور على الرغم من أنها أصبحت كذلك بكل المعايير. فالجنوب السوداني وإن كانت هناك اتفاقيات للسلام تحكم التعامل معه إلا أن جوهر المسألة يشير إلى أنها ليست بعيدة أيضاً عن التدويل، كما أن ما يرد عن بداية توترات في شرق السودان، أو طبيعة تحرك حركات التمرد الدارفورية من جنيف إلى واشنطن مع عدم وضوح ذلك على الخريطة الإعلامية، هو الذي يخفي عناصر تدويل المسألة السودانية. لكن المتابع للشأن السوداني يلاحظ هذا الإجماع الأمريكي من حملة بوش بشأن المسألة السودانية. ولا بد أن احتفاظه بطابعها الإنساني هو لمجرد كسب الأفرود—أمريكيين والجمعيات الأهلية المانحة أو المتعاطفة مع المشكلات الإنسانية، فضلاً عن تطلعات جماعات المصالح لاستكشاف المنطقة عبر وفود المراقبة والمتابعة.

ولذلك ظهرت جماعات كنسية ومنظمات حقوق إنسان، ولوبيات إسرائيلية ولوبيات برلمانية في كثير من الدول. هؤلاء كانوا مظلة مستعدة لاحتضان ضحايا تلك السياسات، وما برح الذين طردتهم تلك السياسات من السودان الطبون عناصر تلك المظلة ويجدون عندها دعماً مادياً ومعنوياً. كذلك أدت السياسات الخاطئة تجاه دول الجوار إلى خلق اتجاهات معادية للنظام في السودان في بعض تلك الدول. لقد غير النظام كثيراً من تلك السياسات ولكن حدث ذلك بعد أن أصبح هناك أمراً واقعاً صعباً يعايشه النظام السياسي السوداني، وهذا الواقع أسوأ ما فيه أهداف الدول الأجنبية ومصالحها ومطامعها وآلياتها وتحالفاتها، وكذلك حرصها على البقاء في المنطقة.

إن الطابع الدولي، الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية أن تضيفه على أزمة دارفور، يعني تداخل مصالح الدول بالتنافس أو الاستغلال أو الإخضاع، أو تطويع المؤسسات الدولية نفسها لخدمة

³ محمد جمال عرفة، هل يتكرر سيناريو العراق مع السودان، إسلام أونلاين، 31 أوت 2004.

أغراض ومطامع محددة. أما الحديث عن الجانب الإنساني الظاهر في مسألة دارفور فهو مجرد واجهة وذريعة من الذرائع الكثيرة،¹ التي تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة تحاول فيها التدخل في صميم الشؤون الداخلية لدولة ما، ومن ثم فإن أحداً لا يستطيع أن يغفل عن البعد الدولي الصراعي في هذا الموضوع. إن تدويل قضية دارفور لم يأت بطلب من حكومة السودان وبعض الدول العربية والأفريقية كما حدث في قضية الجنوب ولعل البديل عنه يفرض التحرك الجاد وفقاً للقواعد القانونية الدولية المرعية من جانب المجتمع الإقليمي والدولي لوقف نزيف الدم وإعادة النازحين واللاجئين، وتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الضرورية، ومشاريع التنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة. وربما كان من الأسباب الدافعة إلى تحريك الأزمة باتجاه التدويل ما يلي:

وجود المشردين بأعداد كبيرة في المدن الأخرى، وتزايد أعداد اللاجئين في دولة تشاد، والتهامات الموجهة إلى الحكومة السودانية بتجاهلها للأحوال الإنسانية المتردية والتعقيم الإعلامي، واستخدام السلاح في حل المشكلة، واضطلاح السودانين المقيمين بالخارج بدور كبير في الدفع بالقضية للوصول بها إلى المنظمات الإنسانية، كما أن مجاورة دارفور للدول الناطقة بالفرنسية (الفرنكفونية) أدى إلى تدخل فرنسا في تلك الأزمة. وتأثير وتأثر دارفور بدول غرب أفريقيا التي تقوم بدور كبير في القارة الإفريقية، ومن ثم فإن التدخل الحميد،² هو التدخل المطلوب في المسألة السودانية، ويقترن بذلك رفض كل تدويل خبيث خارج منظمة الأمم المتحدة.

4. التحيز الدولي ضد الحكومة السودانية: لقد اتخذ المجتمع الدولي عبر أبرز ممثليه موقفاً

متحيزاً من نزاع دارفور، وهو ما يضر بأي جهود مخصصة لإنهاء النزاع سلمياً، فالضغوط المتواصلة على الحكومة التي تقوم أمريكا بتنسيقها وإدارتها عالمياً وفرت غطاءً مناسباً لتتصل مسلحي دارفور من كافة الاتفاقات التي أبرمت معهم، ووضع العراقيل أمام سبل الحوار والتفاوض لتغليب خيار التدخل الدولي. إن أي دور دولي في معالجة مشكلة دارفور لا ينبغي له أن يتجاوز إرادة السودانين أو أن يكون بديلاً لها، بأن يكون مسانداً لما يتفق عليه السودانيون عبر الحوار الثنائي بين الحكومة ومسلحي دارفور برعاية الاتحاد الأفريقي، وعبر المؤتمر الجامع الذي يؤمن مشاركة كافة أبناء دارفور والقوى الوطنية في إيجاد حل عادل ودائم إلى جانب ما تتمخض عنه المباحثات التي يتعين أن يجريها السودان مع دول الجوار ذات الصلة، وفي مقدمتها تشاد لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.³ إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلاً لكل الأطراف المعنية بمشكلة دارفور.

¹ محمد جمال عرفة، الذريعة الإنسانية بدل أسلحة الدمار... لتفكيك السودان، إسلام أونلاين، www.islamonline.net

² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ إجلال رأفت، أزمة دارفور أبعادها السياسية والثقافية، مرجع سابق، ص101.

أنظر كذلك: عادل عبد العاطي، دارفور .. جذور ومآلات الصراع المسلح، مقال منشور على الأنترنت: <http://www.aljazeera.net>

كانت الحكومة السودانية تعطي اهتماماً خاصاً للآلية التي جددت لتنفيذ بنود الاتفاق مع الأمم المتحدة في محاولة حثيثة لاستباق صدور أي قرارات من مجلس الأمن، كان من المفهوم سلفاً أنها لن تكون في صالح الحكومة السودانية المتهمه في كل وسائل الإعلام بالإبادة الجماعية. وهكذا أصبحت الضغوط الدولية تمثل الورقة الأولى لدى حركتي التمرد، ومن ثم فقد تحول إفشال جهود التسوية إلى هدف بحد ذاته من أجل كسب المزيد من الدعم الدولي والإقليمي، وإضعاف الموقف الحكومي بمجرد المراهنة على عامل الزمن.

المطلب 02: النتائج الأمنية والقضائية.

أولاً: النتائج الأمنية للأزمة: من الطبيعي، في ظل ذلك الصراع الدائر داخل إقليم دارفور والذي يستند بدرجة أساسية في إدارته إلى القوة العسكرية، أن تترتب على شيوع هذا الصراع واتصاله، العديد من التأثيرات العسكرية والأمنية السلبية، التي تنعكس نتائجها على مجمل الأوضاع داخل الإقليم، ومن تلك النتائج:

1. تفشي ظاهرة النهب المسلح: ظهر النهب المسلح، جلياً، في إقليم دارفور منذ أوائل الثمانينيات، وخاضت العديد من القبائل الحرب في دارفور، وهو ما يعني أن هذه الظاهرة ربما تكون نتيجة من نتائج السياسات والممارسات السلبية ومنها زيادة معدلات الفقر والبطالة، وضعف الوازع الديني، وتدني مستويات الوعي، وارتفاع معدلات الأمية، واستئثار التعصب القبلي، وغياب مشروعات التنمية، وضعف الاستثمارات في الإقليم، كما أن غياب هيبة الدولة، وغياب سيطرتها على مجمل مناطق الإقليم، ساعدت جماعات النهب المسلح على التماهي في القيام بأعمالها من دون رادع أمني حقيقي ومؤثر، كما أسهم في ذلك انتشار الأسلحة بين كثير

من مواطني الإقليم، رد فعل لأعمال تلك الجماعات ونتيجة طبيعية لها، وترتب على تناميها إهدار الكثير من الأموال وإزهاق العديد من الأرواح، كما خلقت حالة من حالات الفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم. كما أن معدلات حوادث النهب المسلح زادت في منتصف عام 1984، مع اشتداد موجة الجفاف والتصحر¹ التي اجتاحت منطقة القرن الأفريقي بما فيها إقليم دارفور، حيث تسببت تلك الظروف البيئية والتغيرات المناخية في القضاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، ونفوق أعداد كثيرة من الثروة الحيوانية، وهو ما دفع قطاعاً من السكان إلى ممارسة النهب المسلح لتعويض ما فقده بفعل الجفاف والتصحر.

يرى البعض أن ظاهرة النهب المسلح، التي شاعت في إقليم دارفور عقب اندلاع الصراع المسلح إنما ظهرت من طريق: جماعات من أصل قبيلة الزغاوة شردها الجفاف. وكذلك جماعات من أصل عربي شردها الجفاف وركزت على مناطق جبل مرة. وجماعات مسلحة من أصل تشادي، وحيثما يضعف الأمن والنظام في تشاد تتأثر المناطق المجاورة سلباً في أمنها ونظامها، وهو ما يتيح لمثل تلك الجماعات القيام لعكس، وقد غرزت النهب المسلح الحروب الحدودية بين دول الجوار.² كما يرجع البعض ذلك إلى آثار الحرب الليبية التشادية³ وهو ما ذكرناه سابقاً حيث كانت هناك محاولة لإيقاع السودان في مستتق عملياتها الحربية، ولكن الحكومة السودانية نأت عن ذلك؛ ما سبب بعض التوتر في العلاقات بدول الجوار. ومع ذلك امتدت بعض آثار تلك الحرب المؤسفة نحو دارفور. كما أحدث تدفق بعض قبائل دول الجوار - نحو إقليم دارفور مهاجرين - كثيراً من المشكلات، ودخلوا طرفاً في النهب المسلح، كما دخلوا طرفاً في النزاع بين أصحاب الحواكير من القبائل السودانية والوافدين عليهم.

2. تعاضم توظيف القدرة القتالية في تسوية النزاعات داخل الإقليم:

أ. تنامي القدرة القتالية للقبائل: لقد تسببت النزاعات والصراعات القبلية في الإقليم في ظهور العديد من التنظيمات القبلية أو تنشيطها، وهي تنظيمات قبلية قديمة وكان من نتيجة تنشيطها وتسليحها أن حدثت لها نقلة نوعية كبيرة، واستبدلت الأسلحة التقليدية البيضاء بالأسلحة النارية الحديثة. وأخذت القبيلة تتمحور حول نفسها في تنظيمات مدنية عسكرية دقيقة وحديثة في آن واحد. لقد شهدت فترة الحكم البريطاني نزاعاً للأسلحة، ووضع اللوائح الصارمة لحيازة الأسلحة

بولكن برزت حيازة الأسلحة عند تقاوم النزاع، ابتداءً من عام 1968، (صراع الرزيقات

¹ إجلال رأفت، هاني رسلان، أبعاد الصراع في دارفور، مرجع سابق، ص34.

² الصادق المهدي، مرجع سابق، ص27.

³ خيام محمد الزعبي، مرجع سابق.

والمعالي)، وعام 1988 (الصراع بين العرب والفور).¹ واستمرت الحيازة وتدفق السلاح من ليبيا وتشاد ومن الداخل، ما جعل توافره بهذا الحجم، يسبب أضراراً بالغة وخطيرة في الوقت الراهن.

ب. الاحتكام إلى السلاح في تسوية النزاعات داخل الإقليم: لقد أخطأت الحكومة بالصمت في عدة مواطن، ومنها الصمت عن ممارسات الميليشيات العربية ضد غير العرب، ولم تتحرك، جادة، لنزع سلاح هذه الميليشيات وتلك القبائل وربما لم يكن ذلك في مقدورها، ولكن النتيجة واحدة، وكذلك أخطأت حينما سكتت عن الأزمة في بداية انفجارها، ورأت أن تصور الأمر على أنه ممارسات لبعض عصابات النهب المسلح، وليست حركة تمرد مسلح، وأدى ذلك إلى خروج الأمر برمته عن سيطرتها نسبياً، حين صار لهذه الحركات مكاتب سياسية في أوروبا، وصارت لها أكثر من جهة تتحدث باسمها بما فيها المؤتمر الشعبي، لقد حاولت الحكومة سحق الحركة في صمت، ولكن الصمت انقلب ضجيجاً واسعاً شغل كل العالم المتربص لفرصة كهذه. والآن وقد صارت قضية دارفور مشكلة دولية وأزمة إنسانية لا مثيل لها في الوقت الحالي؛ فإن كثيراً من الأطراف صارت تتحرك استعداداً للتدخل. أولها أمريكا التي تطمح في توسيع وجودها العسكري والأمني والاقتصادي في السودان خاصة، والمنطقة بصفة عامة. ولذلك فهي تدفع المجتمع الدولي وتعبئه من أجل موافقته على ذلك، والقبول بتدخلها نيابة عنه.

ويلاحظ، من جهة أخرى وعلى المستوى الداخلي، أن الأطراف والقوى المسلحة في إقليم دارفور والتي تحتكم إلى السلاح في تسوية نزاعاتها تتكون من عناصر كثيرة أهمها: أجهزة الدولة النظامية، والدفاع الشعبي، والميليشيات القبلية الموالية للدولة، وقوات السلام التي أنشأتها الحكومة للقتال مع القوات المسلحة في الجنوب. وكذلك حركة تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة هما ترفعان شعارات سياسية باسم الإقليم كله وباسم السودان، ولكن واقع حالهما يستند إلى قيادات وقواعد إثنية الانتماء. وكذلك جماعات الجنجويد وهم في الغالب من أصول عربية، وهم من إفرازات شح الموارد والنزاع عليها، وإفرازات ثقافة العنف، وإفرازات التوتر العرقي الذي صحب النزاع على الموارد، وقد احترف الجنجويد النهب المسلح لأنه موجه في الغالب ضد قبيلة الفور. وكان النظام الحاكم في السودان قد بدأ بإدانة التحرك العسكري المضاد في بداية الصراع وسعى من أجل العمل على حسمه عسكرياً، وهذا المسعى بلغ ذروته في مارس 2003 بعد الهجوم في الطينة، وإعلان النظام من الفاشر قرار حسم التمرد خلال أسبوعين، وإذا كان هذا التوجه قد أخفق حتى الآن، بل على العكس من ذلك فإن المساجلات

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

العسكرية أعطت حملة السلاح انطباعاً بإمكان النصر على الحكومة، عبر عنه أحدهم وهو يخاطب وفد الوساطة الحكومي بقوله: "إن الجيش يهرب من ميدان أية معركة يخوضها ضده تاركاً وراءه الكثير من الغنائم حتى الدبابات". وكانت حركة تحرير السودان قد أعلنت ميثاق أهل دارفور جاء فيه: "العمل على استمالة القوات المسلحة لصالح الحركة باعتبار أن القوات المسلحة تتكون من أبناء المناطق المهمشة".¹

ظلت الحالة الأمنية تتدهور باستمرار، خلال الفترة الماضية، ما أضر بجهود الإغاثة الإنسانية ومحنة السكان المشردين داخلياً، وتعثرت كثيراً جهود البحث عن حل سياسي مناسب. إذ إن القتال المباشر بين الحكومة ومرتدي جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة قد استؤنف على أشده، في أواخر نوفمبر 2004 على الرغم من البروتوكول الأمني الموقع عليه في التاسع من نوفمبر 2004 برعاية الاتحاد الأفريقي. وبدأ التصعيد بين الحكومة وجيش تحرير السودان في بلدة طويلة وبدأت الأسلحة تتدفق إلى المنطقة.

ثانياً: النتائج القضائية للأزمة: لقد أفرز الصراع الدائر في إقليم دارفور بين القوات المسلحة للحكومة السودانية وحركات المعارضة المسلحة نوعاً آخر من التأثيرات يتمثل في التأثيرات القضائية للأزمة والتي ارتبطت، بصفة عامة، بضرورة تقديم المتسببين في تفاقم الصراع، والمتهمين بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية للعدالة الدولية، ويمكن توضيح ذلك كالتالي:

1. تصاعد المطالبات بمحاكمة دولية لمسؤولين في الحكومة السودانية: إن إيجاد نظام دولي كفاء وفاعل للمساءلة الجنائية عن الانتهاكات التي تستهدف حقوق الإنسان خاصة في أوقات الحروب أو النزاعات المسلحة يُعد من الضمانات المهمة التي تكفل الاحترام الواجب لهذه الحقوق وعدم النيل منها وذلك جنباً إلى جنب مع التشريعات الوطنية ذات الصلة، ذلك أن وجود مثل هذا النظام الجنائي الدولي من شأنه أن يحول دون إفلات الأشخاص المسؤولين عن هذه الانتهاكات من العقاب أيضاً كانت مواقعهم أو مراكزهم القانونية. وإدراكاً لهذه الحقيقة المهمة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وتعزيز الحريات الأساسية من دون تمييز لأي اعتبار، فقد أولى المجتمع الدولي قدراً كبيراً من جهوده واهتماماته لوضع دعائم وطيدة لنظام المساءلة الجنائية الدولية خاصة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد قامت هذه الدعائم على مستويين:

أ. المستوي الأول: يتمثل في إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة أو مؤقتة، للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولقواعد القانون الدولي الإنساني، وذلك على نحو ما حدث في محكمتي يوغسلافيا ورواندا خلال النصف الأول من العقد المذكور. وبالفعل قد كان هناك اقتراح تم

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

التداول بشأنه يقضي بتشكيل محكمة "هيئة قضائية" مختلطة تضم قضاة من السودان ودول عربية وإفريقية، إلى جانب إمكانية انضمام قضاة دوليين إليها، وهذا الاقتراح تقدمت به بعض الفصائل المعارضة السودانية من دارفور غير أن الحكومة السودانية رفضت الأخذ به، ويهدف إلى تولي هيئة قضائية مختلطة إجراء محاكمات لكل من يثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب في دارفور.¹

ب. **المستوي الثاني:** يعكس مدى اهتمام المجتمع الدولي بإنشاء نظام كفاء وفاعل للمساءلة الجنائية الدولية فيتمثل في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة لإدارة العدالة الجنائية، وللتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية خاصة أثناء النزاعات المسلحة: الدولية والداخلية على حد سواء.

وقع نظام هذه المحكمة الأساسي في 17 جويلية 1998، ودخل حيز التنفيذ الفعلي في 1 جويلية 2002 وذلك بعد اكتمال العدد المطلوب من التصديقات وقد شارك السودان في مناقشات هذا الميثاق وكما قام السودان بالتوقيع على نظام روما في 8 سبتمبر 2000، وعلى الرغم من أن السودان لم يعزز توقيعه هذا بالمصادقة على النظام الأساسي إلا أنه لم يقم بسحب موقيعه مما يجعل التزامه قائما وفق معاهدة فيينا للإتفاقيات الدولية لسنة 1969 بعدم اتخاذ أي إجراء أو ترتيب قانوني من شأنه إعاقه إنفاذ هذا الإتفاق.² وبدخول هذا النظام حيز التنفيذ صار ممكنا - بل أصبح لزاما- إحالة الدعاوى الجنائية الناشئة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحرية الأساسية إلى المحكمة الجنائية الدولية للنظر فيها، ولمحاكمة الأشخاص الذين ينسب إليهم ارتكاب مثل هذه الانتهاكات. من هنا جاء القرار الرقم 1593 الذي أصدره مجلس الأمن في 31 مارس 2005 بإحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور بالسودان إلى المحكمة الجنائية الدولية.

2. **إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية:** في محاولة لتحريك الموقف، وتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في نجامينا، والبروتوكولين الأمني والإنساني الموقعين في أبوجا، انعقدت، في العاصمة نجامينا، قمة أفريقية مصغرة في 16 فبراير 2005 لمناقشة الأوضاع في دارفور بمشاركة رؤساء أربع دول، هي: السودان وتشاد والجايبون والكونغو، ورئيس مالي السابق رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناكري. كما شارك ممثلون عن مصر وليبيا ونيجيريا، وأقرت القمة مجموعة من التوصيات المهمة التي تسمح في حالة تطبيقها بفرض وقف إطلاق النار في الإقليم السوداني المضطرب حيث أوصى البيان الختامي رئاسة اللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار في دارفور بإرسال فريق ميداني، للتحقق من المواقع التي تحتلها القوى الموجودة بهدف وضع

¹ أحمد ربيع، الخرطوم ترفض اقتراح تشكيل محكمة مختلطة، وكالات، نيويورك، القاهرة.

² جمالي حسن جلال الدين، إحالة ملف الأوضاع في دارفور للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، أصوات من دارفور، العدد 2، ص6.

خطة فصل بين هذه القوى. كما أوصوا مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتحويل مهمة الاتحاد الأفريقي في دارفور إلى عملية حفظ سلام حقيقية احتراماً لسيادة السودان، من أجل التوصل إلى تسوية لأزمة دارفور في إطار أفريقي. وبخصوص هذه القمة يمكن ملاحظة أن الحكومة السودانية سعت إلى إشراك دول الجوار الأفريقي المباشر لدارفور بسبب التداعيات الناجمة عن التحركات الواسعة عبر الحدود المفتوحة لهذه الدول.

وكما ذكرنا في السابق عن حجم الانتهاكات التي ارتكبت في إقليم دارفور، فتنامي المجازر ضد المدنيين واستفحال القتل والإغتصاب والنهب، دفع بمجلس الأمن إلى إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار رقم 1593، مستندا في ذلك إلى المادة 13 من نظام روما 1998م التي تسمح لمجلس الأمن واستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة¹، أن يحيل إلى المدعي العام القضايا التي يبدو فيها أن جريمة أو أكثر قد ارتكبت،² ليتم فتح تحقيق دولي من قبل المدعي العام في الفاتح من شهر جوان حول الجرائم التي وقعت في دارفور منذ الأول من جويلية 2002، فله وفقا للمادة 14 من نظام روما الأساسي³ أن يقوم بتحليل جديداً المعلومات المتلقاة، ويجوز له لهذا الغرض، التماس معلومات إضافية من الدول، أو أجهزة الأمم المتحدة، أو المنظمات الحكومية أو غير الحكومية، أو أية مصادر أخرى موثوق بها يرى أنها ملائمة.

وكرد منها قامت الخرطوم في شهر أبريل باخطاره بأنها قد بدأت إجراءات التحقيق، وذلك حتى ينعقد الاختصاص لمحاكمها الوطنية، إذ أنها صاحبة الولاية حسب الأصل لأن المحكمة الدولية لا تتمتع بسمو على القضاء الوطني الداخلي. لكن رغم هذا ينعقد الاختصاص للمحكمة الجنائية الدولية إذا تبين أن الدولة صاحبة الولاية غير راغبة حقا في القيام بالتحقيق أو غير قادرة على ذلك. وبتاريخ 5 أبريل 2005 قدم الأمين العام للأمم المتحدة ملفا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية يضم 51 من الشخصيات السودانية المتهمه بارتكاب جرائم في دارفور.⁴

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقط بل لفت المدعي العام السيد أوكامبو مجددا إلى أن السودان ضرب عرض الحائط بواجبه الدولي القاضي بالتعاون مع المحكمة. كما انتقد الاسرة الدولية على صمتها في وجه استخفاف السودان المتعمد بالمحكمة.⁵

¹ انظر: "Flourion Aumon " la situation au darfour deferre a la cip: retour sur une résolution "historique" du conseil de sécurité", revue générale de droit international, éditions a pedone, T. 112 - 2008/01, P111.

² انظر كذلك: عصام بارة، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالقضاء الداخلي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق - عنابة حازم محمد عاتق، نظم الإدعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، دراسة في المحكمة الجنائية الدولية - المواءمات الدستورية والتشريعية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2006، ص161.

³ انظر: نص المادة 14 من نظام روما الأساسي 1998.

⁴ انظر: Elizabeth Rubim, "darfour l'injustice et la paix", courrier international n°810.

⁵ معزز عبد السلام، مرجع سابق، ص66.

وفي 25 أبريل 2007 أعلن المدعي العام لويس مورينو أكامبو بأنه جمع من الأدلة ما يكفي ليطلب من الدائرة التمهيدية الأولى إصدار أوامر بحضور أحمد محمد هارون ووزير الداخلية السوداني السابق عن 20 تهمة بجرائم ضد الإنسانية و22 جريمة حرب، وعلي محمد علي عبد الرحمان (علي قشيب) أحد قادة ميليشيا الجنجويد عن 22 جريمة ضد الإنسانية و28 جريمة حرب، ويكون بهذا قد أكد إلى حد كبير المزاعم بوجود روابط بين حكومة الخرطوم والجنجويد، فتختص المحكمة بمحاكمة الأشخاص الطبيعيين فقط، فليس لها أن تحاكم الدولة السودانية مثلاً، فالمسؤولية فردية تقع على الشخص باعتباره فاعلاً أو شريكاً، أمر أو أغرى ارتكاب أو حث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها (المادة 25 من نظام روما الأساسي)¹ ولا اعتداد بالصفة الرسمية للشخص (المادة 27)،² كما يكون القائد العسكري أو البعض القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري مسؤولاً ومسؤولية جنائية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتكبة من جانب قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليين، أو تخضع لمبادئه وسيطرته الفعليين، حسب الحالة، نتيجة لعدم ممارسته سيطرته على هذه القوات.³

وأخطر من ذلك فقد طلب المدعي العام بتاريخ 14 جويلية 2008 من هيئة المحكمة إصدار مذكرة دولية لتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير بتهمة انتهاك أحكام القانون الدولي الإنساني وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وقيامه بأعمال الإبادة الجماعية في دارفور.⁴ وبتاريخ 4 مارس 2009 أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس عمر البشير، وقد بنت المحكمة الجنائية الدولية اتهامها للرئيس السوداني لاعتقادها بتورطه في ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في الإقليم، والتي أدت منذ 2003 إلى مقتل أكثر من 300 ألف قتيل ونزوح 2,5 مليون شخص.⁵

وبذلك فإنه يمنع على عمر البشير مغادرة السودان أو على الأقل عدم السفر إلى الدول المصادقة على اتفاقية روما، باعتبار أن الدول التي صادقت - المقدر عددها بـ108 دولة طرف منها الأردن من الدول العربية - على الاتفاقية مجبرة على التعاون مع قرارات المحكمة، وكذا الامتناع عن أي تصرفات من شأنها تعطيل موضوع وهدف المعاهدة هذا من جهة ومن جهة أخرى بالرجوع إلى قرار رقم 1593 نجد أن مجلس الأمن قد حث السودان وجميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية للتعاون بشكل تام مع المحكمة الجنائية الدولية، وذلك على الرغم من أن السودان

¹ أنظر: نص المادة 25 من نظام روما الأساسي.

² أنظر: نص المادة 27 من نظام روما الأساسي.

³ خديجة بركاني، مرجع سابق، ص193.

⁴ WWW.BBCARABIC/HTTP

⁵ WWW.ALJAZEERA.NET

ليس طرف في معاهدة روما، إلا أن كونه عضو في الأمم المتحدة أن يستجيب لقرارات مجلس الأمن، لكن الشيء الملاحظ هو أن مجلس الأمن أصدر عدة قرارات ضد السودان ويدينه استنادا إلى الفصل السابع مكيما ما يحدث في إقليم دارفور يعتبر تهديد للسلم والأمن الدوليين، متجاهلا في نفس الوقت ما ارتكبه واقترفته من مجازر وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية كل من إسرائيل على غزة والولايات المتحدة على العراق وأفغانستان والصومال دون أن يحرك ساكنا، دون أن ننسى المدعي العام كذلك.

وكذا إحالة قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية من طرف مجلس الأمن استنادا إلى الفصل السابع وطبقا للمادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة. يعتبر اجراء سياسي وليس قانوني كون أن مجلس الأمن جهاز سياسي وليس قضائي، وقراراته تخضع دائما إلى مصالح الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، في حين أن الهدف من المحكمة الجنائية الدولية هو تحقيق العدالة، غير أنه يبقى دائما مجرد هدف وهمي فقط.

ويمكن في الأخير أن نستخلص بعض أبعاد وأهداف السياسة الأمريكية من وراء إصدار قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتوقيف البشير والقبض عليه وهي كما يلي:

- رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد طريقة لإختراق السودان لتحقيق استراتيجيتها وسياستها العولمية وتجزئة هذا البلد، وفرض السيطرة السياسية عليه وسلخه من الكيان العربي وأفريقته.

- إن هذا القرار يمهد لتحقيق المخططات الأمريكية التي تستهدف الإستيلاء على ثروات السودان النفطية والمعدنية.

- يهدف هذا القرار إلى إبعاد الصين من السودان أو تحديد وجودها على الأقل في إطار الإستراتيجية الأمريكية للسيطرة على أماكن ومناطق إنتاج الطاقة في العالم كله.

- تحقيق المصالح الإسرائيلية المرتبطة بالمصالح الأمريكية في السودان وسط أفريقيا.

- وأخيرا يعتبر قرار المحكمة كإنتقام من تصرفات الحكومة السودانية التي تتسم بالإستقلال ورفض الوجود الغربي.

الموقف العربي من هذا القرار: منذ إثارة الأزمة الأخيرة في المحكمة الجنائية الدولية في جويلية 2008 فقد اعتبرت بأن هذا القرار هو تخطيط صهيوني أمريكي ضد البشير.

وقد عقد وزراء الخارجية العرب إجتماعا طارئا في جويلية 2008 واتخذوا قرارا يؤكد على رفض الدول العربية لأية إجراءات تتخذها المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير وكذلك أكدوا على دعمهم الكامل للشرعية في السودان، واعتماد الحل السلمي لمشكلة دارفور ورفضهم لكافة

القرارات الإجرائية التي تعرقل استكمال المصالحة وتحقيق السلام. فالرئيس المصري أكد وقوف مصر مع السودان ومساندته له حكومة وشعباً خاصة في حالة التآزم التي يتعرض لها، وأضاف أن مصر سوف تسخر كل اتصالاتها الدبلوماسية وعلاقتها السياسية لخروج السودان ورئيسه من مأزق المحكمة الدولية لأن أمن السودان هو في الحقيقة أمن مصر ذاتها.

أما ليبيا، فقد صرح منسق العلاقات المصرية الليبية السيد/ أحمد قذافي بعد صدور المحكمة الدولية الأخير "بأن ما يتعرض له السودان يمثل العمق الاستراتيجي للبلدين، وتنسق القيادة السياسية في مصر وليبيا للحفاظ على وحدة السودان وسيادته واستقراره. أما دمشق، فقد أكد الرئيس السوري بشار الأسد رفض بلاده قيادة وشعباً لقرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير معتبراً أن هذا القرار محاولة لابتزاز السودان وتدخل سافر في شؤونه، كذلك اعتبر وزير الخارجية السورية أن م يحدث يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وتجاوز لصلاحيات المحكمة الجنائية.

المطلب 03: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للأزمة

لا تتوقف التأثيرات السلبية الناجمة عن الصراعات على جانب محدد من جوانب الحياة، ولكنها تمتد بتأثيراتها تلك إلى العديد من المجالات، ومنها المجال الاقتصادي حيث تتعطل العملية الإنتاجية بمفهومها الواسع، سواء كان ذلك على مستوى النشاط الإنتاجي للأفراد أو المؤسسات فضلاً عن تدمير المرافق الأساسية نتيجة تصاعد العمليات العسكرية المصاحبة للصراعات، وكذلك تعطل المشروعات التنموية، والاستنزاف المستمر للموارد ما دامت تلك الصراعات قائمة، والصراع الدائر في دارفور لا يخرج عن هذا التوضيح، ومن النتائج الملموسة في هذا الشأن:

أولاً: النتائج الاقتصادية للأزمة:

1. تزايد النزاع والصراع الداخلي على الموارد: تسبب الجفاف، الذي ضرب المناطق الشمالية في دارفور في نزوح كثير من القبائل الشمالية جنوباً، وكان أهم نزوح، في هذا المجال، نزوح القبائل الأباله إلى مناطق جبل مرة، ونزوح قبائل الزغاوة إلى جنوب دارفور. وتتوافر في أراضي جبل مرة المياه والمراعي طول السنة، ولكنها حواكير (أراضي مملوكة تاريخياً) لقبيلة الفور، وهم يزرعونها، كما نزح رزيقات الشمال ويطونهم (ماهرية - محاميد - عريقات - عطيفات - زبلات - شطية) إلى مناطق حول جبل مرة حيث نازعوا أهلها من الفور كما نزحوا غرباً نحو الجنيينة، حيث نازعوا أهلها من قبيلة المساليت. كما أن قبائل الزغاوة التي تمتهن الزراعة، أجبرها الجفاف للنزوح جنوباً في أراضي يسكنها رزيقات الجنوب.¹

2. التخريب والتدمير للقرى والمنشآت: نتيجة للأوضاع الأمنية غير المستقرة وقيام الصراعات بين أبناء القبائل، ولجوئهم للصراع المسلح وأعمال حرق القرى والمنشآت وتخریبها، فإن الواقع الحالي يوضح ما يلي:

- أ. حرق الآلاف من القرى.
 - ب. تدمير العديد من الممتلكات والمؤسسات الخدمية.
 - ج. توقف العمل تماماً في مشروعات التنمية المختلفة.
 - د. نهب المتحاربون أعداداً كبيرة من قطاع المواشي والإبل.
 - هـ. توقف حركة الزراعة والتجارة إلا في المدن الكبيرة الآمنة.
- نتج عما سبق نزوح أعداد كبيرة من السكان، أي الأيدي العاملة، التي تقوم بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ولجوؤهم إلى معسكرات الاستقبال.
- عدد المعسكرات في ولايات دارفور الثلاث وصل إلى 91 معسكر أو أكثر.
 - عدد الذين نزحوا من قراهم إلى هذه المعسكرات حوالي 2,512 مليون شخصاً.
 - عدد الذين تأثروا ولم ينزحوا إلى المعسكرات حوالي 271.342 شخصاً.
 - العدد الكلي للمتضررين وصل إلى ذروته القصوى.²

3. انهيار البنية التحتية: رغم الاهتمام المتواضع الذي توليه الحكومة السودانية لمنطقة دارفور أصلاً، إلا أن هذا الاهتمام تقلص نتيجة عدم الاستقرار الأمني وانشغال الحكومة بالصراع المسلح في الإقليم، ولذا فإننا نجد قصوراً شديداً في الاهتمام بالبنية التحتية بالإقليم. وحتى وقت قريب فإن ولاية دارفور ليس بها إلا طريق واحد معبّد يربط بين نيالا - كاس - زالنجي.

كما أن خط السكة الحديد الذي يربط ولاية جنوب دارفور بكرديفان ثم باقي السودان يعاني من تذبذب شديد في تشغيله نتيجة للأعمال المسلحة.

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.
² محمود ممداني، مرجع سابق.

أما طريق الإنقاذ الغربي والذي يرى الكثيرون من سكان دارفور أنه من أسباب النزاع، فلا يزال العمل جارياً به ولكن بغير انتظام نتيجة للأحداث بالمنطقة،¹ وقد كان لغياب البنية التحتية أو تدميرها أو تخريبها أثر سلبي مباشر على عمليات التنمية.

4. **حرمان السودان من العوائد البترولية المتوقعة:** كانت الاكتشافات البترولية في السودان محدودة إلى حد كبير في منطقة وسط السودان والوسط الجنوبي، وكانت تمثل 15% من الاحتياطي القومي للبترول.

ويبلغ إجمالي الاحتياطي 300 بليون برميل، ونتيجة للاكتشافات البترولية بإقليم دارفور أعلنت السودان رسمياً في جوان 2000 أن مشروع الاستكشاف البترولي سوف يبدأ في شمال غرب السودان،² ولكن معاناة هذا الإقليم من الصراعات والاضطرابات وعدم الاستقرار الذي أدى إلى عزل إقليم دارفور، ووجود مشكلات بالبنية التحتية، وكذلك البنية غير الملائمة أثر على عمليات الاستكشاف والتقيب، ما يعني خسارة الحكومة السودانية للعوائد البترولية المتوقعة، والتي كانت ستوجه لتنمية وتحسين الأوضاع في دارفور والسودان كله.

ثانياً: النتائج الاجتماعية للأزمة: من التأثيرات البالغة التي خلفتها الصراعات الدائرة في إقليم دارفور، تلك التأثيرات السلبية الناجمة عن تصاعد الصراعات داخل هذا الإقليم بين أبناء الشعب والوطن الواحد، والمشكلة هنا تتجاوز حدود ما تخلفه تلك الصراعات من قتلى وجرحى ومشردين ونازحين ولاجئين، وافتقاد الممتلكات وضياع فرص التنمية وغيرها إلى إحداث أزمة طالما عانى منها العديد من دول العالم، وتستعصي في غالب الأحيان على حلول سريعة وناجحة لها ألا وهي أزمة الهوية، أو ما يطلق عليها أزمة الاندماج الوطني، أو أزمة بناء الدولة/ الأمة، بمعنى الحد من الاضطهاد الاجتماعي الذي يستشعره بعض الجماعات داخل مجتمع الدولة الواحدة، والحيلولة دون تفسخ المجتمع والسعي لصهره في بوتقة واحدة بأساليب الإرضاء وليس الإكراه، إن ما حدث ويحدث في إقليم دارفور اقترن بالعديد من النتائج الاجتماعية السلبية ومنها:

1. **تعميق الولاءات والانتماءات دون الوطنية:** لقد أدى اندلاع الصراع في دارفور إلى العديد من التأثيرات الاجتماعية التي ستظل لسنوات طويلة تؤثر على مجمل الأوضاع، ليس في دارفور فحسب وإنما ستمتد إلى مجمل الأقاليم السودانية، ويرى البعض أن النظام الحاكم في السودان أسهم بأخطائه المتعددة في التعامل مع الأزمة في دارفور في تعميق تلك الولاءات والانتماءات التحتية من خلال إجبار قطاعات كبيرة من السكان على الالتحاق بحزبه إن أرادوا العمل العام، وأن الكثيرين منهم انضموا لحزبه انضماماً صورياً. وفي ظل ذلك تنافس المواطنين على المواقع السياسية والإدارية، وما

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² دارفور والأزمة العامة في السودان، مرجع سابق، ص 28.

دام الالتزام السياسي واحد، فقد لجأ المتنافسون لانتمائهم القبلي والعرقى لتزكية تطلعاتهم، وهو الأمر الذي يتضح جلياً في إقليم دارفور. وأنه قد ثبت، في التجارب المختلفة التي واكبها السودان، أن إلغاء الانتماء الحزبي والديني المتعدي للولايات مع بقاء المجتمع على حاله الاجتماعي المعروف إنما يكرّس القبلية والإثنية والجهوية، هذا ما اتضح في تجربة النظام المايوي ونظام "الإنقاذ".

2. تزايد تأثير قوى الاحتجاج الحديثة: ترتب على زيادة الاهتمام بالتعليم العام والتعليم العالي تخريج أعداد كبيرة من الخريجين. أما خريجو التعليم العام، الذين لم يواصلوا تعليمهم، فلم ينالوا فرصة وظيفية تؤهلهم لأعمال فنية، ولم يجدوا مشروعات استثمارية تستوعبهم. والذين نالوا تعليماً عالياً لا يجدون فرصاً في الخدمة العامة ما لم يكونوا من أتباع النظام. وكثير من هؤلاء استقروا في المدن والعاصمة، وآخرون طلبوا حق اللجوء السياسي في جهات العالم المختلفة، وصاروا عناصر احتجاج حيثما استقر بهم المقام. وعلى حين أن من الأمور الطبيعية أن من يتلقى قسطاً من التعليم يطمح تلقائياً لحياة أفضل لا توفرها له سبل الاكتساب التقليدية. ففي دارفور تحول غالبية خريجي التعليم إلى فاقد تربوي. حيث لجأ كثير من هؤلاء - في ظل البطالة - للنهب المسلح.¹ أما الذين نالوا تعليماً عالياً ولم يجدوا الفرص المناسبة فإن كثيراً منهم اتجه للعمل السياسي الثوري (الراديكالي). ومن المعلوم أن التعليم غير المتناسق مع برامج التنمية في السودان يكون بمثابة المورد المعطل أو الراكد. وهناك ظاهرة أخرى في السودان كله لا في دارفور وحدها، ألا وهي أن بعض المثقفين ذوي الأهداف السياسية الذين أدركوا صعوبة استقطاب القواعد الشعبية لدعم أطروحاتهم، لجأوا للعصبيّة الإثنية وسيلة لدعمها. ومثل هذه المحاولات لإيجاد سند عبر الانقلاب العسكري أو الاستغلال النقابي أو العصبيات الإثنية باءت بالإخفاق في كثير من الأحيان، بل أنت لأصحابها بنتائج عكسية.

3. انتشار ثقافة العنف وشيوع الفساد: انتشرت في البلاد جماعات مسلحة ومدربة وغير خاضعة للضبط والربط عبر أجهزة حديثة أو تقليدية. وهؤلاء استخدموا السلاح على نطاق واسع، فهناك جماعات استخدمته وسيلة لكسب العيش معززة النهب المسلح. وهناك جماعات أكسبت العمل المسلح بعدا عرقياً كـ "الجنجويد" ذوي الأصول العربية، الذين وجهوا هجماتهم ضد الفور والمساليت، قبائل السودان العربية تمثل إثنيا خليطاً عربياً إفريقياً. وكذلك القبائل المسماة "زرقة" فالفور والمساليت يمثلون خليطاً أيضاً.

وإن تحكّم الحزب الواحد وإبطال الحريات العامة دائماً ما يصحبه غياب المساءلة والشفافية فيعم الفساد. هذه ظاهرة عامة، ففي دارفور طوّل المواطنون باستقطاع نصف نصيبهم من السكر لدعم طريق الإنقاذ الغربي. وكان مقدراً أن يساهم ذلك بحوالي 36 مليون دولار أمريكي سنوياً، على

¹ خيام الزعبي، مرجع سابق.

أن يكتمل إنجاز الطريق في عامين، وصاحب هذا الموضوع ضجة إعلامية لأن ميزانية بناء الطريق المعتمدة كانت 240 مليون دولار أمريكي¹. وكان الأداء الفعلي معيباً وظهر الفساد، ولكن النظام لم يستطع التعامل مع الموضوع بشفافية، فبدأ لأهل الإقليم أنهم خدعوا وسرقت أموالهم.

مع وقف إطلاق النار، وتشريد الكثير من المدنيين من مناطقهم، أصبحوا غير قادرين على إعاشة أنفسهم. وهم جوعى، وغالباً ما يبحث الجنود عن الغذاء، بأي وسيلة ضرورية من دون معرفة قادتهم أو موافقتهم. وهناك تفسير آخر أيضاً ينذر بالسوء هو أن نهب الماشية وإغلاق مسارات الرعي قد يكون جزءاً من سياسة أوسع لجيش تحرير السودان. ومعظم الماشية التي سرقت أثناء مرحلة الصراع في الإقليم قد أخذت إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا. ومعظم ما تبقى هو في المواقع القوية للجنجويد والقبائل العربية التي حاربت مع الحكومة، ولكن معظم الطرق التاريخية للمراعي أصبحت محظورة بسبب القتال أو قطعها جيش تحرير السودان. والقطعان التي بقيت يمكن أن تتفقد بسهولة بسبب صغر مساحة مناطق الرعي المتوفرة، وكذلك فقدان الكثير من آبار المياه، لأن الحكومة لمرتها بمعاونة الجنجويد في وقت سابق من الصراع. ويمكن أن تترتب على هذا عواقب وخيمة للأمن الغذائي في جميع أرجاء دارفور.

4. الخلخلة الديموغرافية للإقليم: من أهم النتائج المترتبة على اندلاع الأزمة في دارفور من الناحية الاجتماعية، تأثير عمليات النزوح في النسيج الاجتماعي، وإحداث خلل في التوازنات الاجتماعية القبلية والتركيبة الديموغرافية في كل منطقة من مناطق إقليم دارفور، وكذلك في المناطق المجاورة للإقليم داخل السودان والتي يصلها النازحون، ومناطق دول الجوار التي يقصدها اللاجئون مثل تشاد وأفريقيا الوسطى، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تكوين وتشكيل خريطة سكانية جديدة تتبعها خريطة اجتماعية وثقافية جديدة أيضاً، ومع الأخذ في الحسبان أن خمس مساحة السودان ممثلة في إقليم دارفور² وأيضاً خمس سكانه أصبحت منطقة نزوح، يمكن تصور الديناميات الاجتماعية بين النازحين الوافدين والسكان المقيمين، وعلى ضوء حدوث ذلك في إطار اختلاط كثير من الثنائيات في مستويات وبيئات مختلفة مثل الريف/ الحضر، والرعاة/ المزارعين، والعرب/ الزوج وغيرها³ كل ذلك من شأنه أن يقود إلى تشكيل واقع اجتماعي – ثقافي جديد، تتأثر فيه العادات والتقاليد واللغات والدين وغيرها من المكونات الاجتماعية الأساسية، وربما يساعد على حدوث ذلك وجود الفترة الزمنية الكافية على اعتبار أن المنطقة بؤرة للتوتر والصراع، والنازحون غير مطمئنين للعودة الطوعية إلى مناطقهم الأصلية لعدم توافر الظروف الأمنية المناسبة، وربما وجد بعضهم ظروفًا أفضل في مناطق النزوح، وهو ما يعد اكتشافاً جديداً لحياة أحسن لهم، كما أن

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² قاسم المهدي، دارفور في سطور، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، 2008، ص2.

³ الصادق المهدي، مرجع سابق، ص86.

أجندة أهداف المعارضة الدارفورية المسلحة ومصالحها، والدول الفاعلة صاحبة المصالح في المجتمع الدولي يمكن أن تدفع باتجاه استثمار وتوظيف هذا الوضع لكسب مزيد من الوقت لتحقيق أغراضهم. ومن الآثار الاجتماعية المترتبة أيضاً على تصاعد الأزمة في دارفور، زيادة معدلات كثير من الظواهر السلبية مثل ارتفاع معدلات الجرائم وتنوعها في كل ولايات دارفور، مثل القتل والزنا والاعتصاب، وكذلك النهب والسرقة والاحتيال، بل وكثير من هذه الجرائم انتقل إلى حيث مناطق النزوح واللجوء. إذن فمن التأثيرات الاجتماعية الخطرة لاندلاع الصراع في دارفور، أنها أصبحت بسبب التمرد وعمليات الجنويد منطقتة طاردة للسكان، وقد تركت هذه العمليات آثار سلبية على الوضع الإقتصادي وهجر المواطنون المدن، ومن أشهرها مدينة "مليط" التجارية الحدودية مع ليبيا، والتي أصبحت تعاني أوضاعاً مأساوية بسبب إغلاق الطريق البري، فهاجر أغلب سكانها للخرطوم وجنوب دارفور. وهناك اتهامات موجهة للحكومة بعدم الجدية في قضايا المنطقة سيما وأنها لم تنفذ في السابق مقررات وتوصيات أكثر من 15 حاوئتمراً أمنياً وقبلياً ناقشت وأوصت بمعالجة قضايا دارفور.¹ ويرى البعض أن تكليف الشرطة للقيام بمهام نزع أسلحة الجنويد محاولة للتهرب من الواقع، إذ أن الشرطة كانت قد فشلت في السابق في احتواء النهب المسلح، فكيف لها أن تتعامل مع مليشيات عسكرية مدربة تملك سلاحاً أقوى من سلاحها؟

5. إعاقة عمل منظمات الإغاثة الدولية: من الآثار التي أفرزها الصراع الدائر في دارفور، وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية² في أوساط معسكرات اللاجئين السودانيين (الدارفوريين)، ويبدو أن هناك نوعاً من السيطرة الواضحة لهذه المنظمات على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، وعلى الرغم من الدور الذي تدعي هذه المنظمات القيام به في احتواء أزمة دارفور، إلا أن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات للقيام بها إما خدمة لتوجهات دول محددة ومصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة. وتوظف المساعدات الإنسانية كغطاء لأنشطة الكثير من تلك المنظمات التي تعتمد في أدائها لمهامها ولأنشطتها على وجود شبكة لتدفق المعلومات والاتصالات تربط هذه المنظمات ببعض، وتحسب كل التحركات داخل المعسكرات، وتمارس سيطرتها وتحكمها في التعامل مع المواطنين هناك. وهذا الأمر يثير العديد من الشبهات حول حقيقة وجود هذه المنظمات، خصوصاً أن بعضها تروج للمفاهيم السلبية ضد العرب والإسلام من خلال الندوات التي تهدف إلى خلق بلبلية داخل المعسكرات. ومن جانب آخر تسعى المنظمات للتأكيد على المفاهيم التي تخدم أغراضها. كما أن

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² بلغ عدد هذه المنظمات 54 منظمة منها 43 منظمة تنتمي لدول ولجهات أجنبية مختلفة، و 11 منظمة تابعة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ويلاحظ أن هذه المنظمات تركز أنشطتها الإغاثية والصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، في المعسكرات التي بها القبائل الأفريقية.

أنظر: مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية.

هذه المنظمات أصبحت أداة وهدفاً يوظفها الإعلام العالمي للترويج لحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الإقليم.

ولا تكتفي تلك المنظمات بذلك، بل إنها تستهدف المنظمات الوطنية مثل منظمة الهلال الأحمر السودانية للتقليل من أهمية الدور الذي تقوم به، وقد تنتهما بالتجسس لصالح الحكومة السودانية. وربما يكون ذلك من الأسباب التي تشير إلى خروج تلك المنظمات عن الدور الإنساني الذي تدعي القيام به، وهو الأمر الذي يعرقل أداءها لمهامها من ناحية، ومن أخرى فإن انعدام الأمن في الإقليم الناجم عن استمرار الصراع يعيق بدوره استمرار وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق السكان المتضررين. وعلى سبيل المثال، ففي ديسمبر 2004 أدى مقتل اثنين من موظفي الإغاثة من منظمة إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة، ومقتل واحد من منظمة أطباء بلا حدود، إلى انسحاب الأولى من دارفور. واضطرت وكالات الأمم المتحدة إلى تعليق عمليات المعونة مرات عديدة خلال الشهور القليلة الماضية، وقد تعرضت إحدى قوافل الأمم المتحدة للإغاثة مكونة من 25 حافلة والخاصة بالمعونة الإنسانية بما فيها بعض الحافلات التابعة للاتحاد الإفريقي لكمين على بعد 3 كيلومتر من مدينة تايين على الحدود السودانية التشادية وقد تم الهجوم عليهم بالأسلحة النارية والمدافع مما أدى إصابة سائق إحدى الحافلات بجروح بالغة الخطورة، وغير ذلك من عمليات خطف الحافلات وسرقة المعونة الغذائية.¹

وقد قررت الحكومة السودانية في 4 مارس 2009 بإغلاق المنظمات التي كانت توفر أكثر من 40% من المساعدات التي كانت تصل شمال السودان. وفي ماي وافقت الحكومة على السماح لبعض المنظمات بالعودة إلى دارفور تحت مسميات مغايرة، لكن بعد ستة أشهر من الطرد لم تبدأ أي من تلك المنظمات في العمل. وأفاد الأمين العام للأمم المتحدة أنه حتى جوان 2009، تراجع عدد العاملين الدوليين والوطنيين بالمساعدات الإنسانية في دارفور من 17700 إلى 12658.² وحتى في الوقت الراهن لا تزال الوكالات والمنظمات التي تهتم بالمعونة الإنسانية للمدنيين، تتعرض لشتى أعمدة العنف من خطف واعتداء ونهب للأموال، وحتى القتل، وقد تأكدنا من ذلك من خلال الإطلاع على التقارير والتصريحات، وهذا ما ينجم عنه إعاقة عمل وكالات المساعدات الإنسانية ومن ثم تعطيل وصول المعونات الإنسانية إلى المتضررين وخاصة النساء والأطفال. وهكذا تبقى النتيجة واحدة في جميع الأحوال وهي أن الطرف المتضرر الوحيد هو فئة المدنيين.

خلاصة الفصل الأول:

¹ قاسم المهدي، مرجع سابق، ص 25.

² هيومان رايتس ووتش، تعرض عمليات المساعدات للهجوم، <http://www.hrw.org>.

وبعد دراستنا لأخطر الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والتي ترتكب في خضم الصراع في دارفور، وبعد توضيح أهم النتائج التي خلفتها الأزمة في دارفور، نستخلص أن هناك حاجة ملحة لس ود قوة دولية قوية وحسنة التجهيز في دارفور.

ويجب أن تملك القوة الدولية أقوى تفويض ممكن من أجل حماية المدنيين، وذلك بموجب البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وعلى المجتمع الدولي مواصلة الضغط على الحكومة السودانية لإنهاء سياستها العدوانية في دارفور.

وليس المجتمع الدولي وحده يطالب بوقف انتهاكات دارفور ومحكمة مرتكبيها، ولكن الشعب السوداني يطالب بذلك أيضا. ولهذا لا بد من جهود فعالة على جميع المستويات من أجل إنهاء الأزمة في أقرب أجل.

وهذا ما سوف أتطرق إلى توضيحه في الفصل الثاني من هذا البحث، ونؤكد هل أن هناك فعلا حلول وقائية لوضع حد للنزاع في دارفور ومن ثم إنتهاء الأزمة؟ وهل حقا سيتم تسوية الأزمة في دارفور في وقت قصير المدى؟

الفصل الثاني: جهود التسوية وتداعيات الأزمة.

إن الصراع في دارفور - في صورته الراهنة - اقترن بالتوجهات الخارجية، فقد أخذ اتجاهها آخر مع إصرار العديد من القوى المحلية والإقليمية والدولية على توصيف وضع الصراع على أنه يمثل مشكلة إنسانية، ومن ثم فقد كان من الصعوبة البالغة الركون إلى الجهود والأساليب التقليدية من أجل تسوية هذا الصراع كما كان يحدث من قبل، وإن حاول النظام الحاكم في السودان القيام بذلك في إطار الجهود الوطنية المبذولة في هذا الشأن، ولما كان من العسير تحقيق ذلك فقد أصبح الأمر موكولا للعديد من الأطراف والقوى الإقليمية والدولية للسعي لإيجاد تسوية مناسبة.

ولهذا سنعاول التطرق في هذا الفصل إلى محاولات التسوية الوطنية والإقليمية والدولية. كما سنتطرق إلى تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام وقرار مجلس الأمن، وكذلك في أعقاب انتخابات 2010. ولهذا سنعالج هذه النقاط من خلال مبحثين:

-المبحث الأول: الجهود المبذولة لتسوية أزمة دارفور.

-المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام وقرار مجلس الأمن 1706 وانتخابات 2010.

المبحث الأول: الجهود المبذولة لتسوية أزمة دارفور:

المطلب 01: جهود التسوية الوطنية:

حاولت الحكومة السودانية منذ وقوع أزمة دارفور تطويق الأزمة وسعت إلى إيجاد تسوية مناسبة بعيد عن أي تدخل خارجي، حيث اعتبرت في بداية الأمر أن النزاع في دارفور - كما ذكرنا في السابق - هو مجرد احتكاكات ونزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الرعي وبين تلك التي تمارس الزراعة وأن هذه النزاعات يتم احتواؤها بواسطة أعيان القبائل وفق الأنماط المتعارف عليها تقليدياً.¹ ويمكن الإشارة إلى هذه الجهود في ما يلي:

أولاً: التوجه العام لتسوية أزمة دارفور على المستوى الوطني:

كانت أهم محاولة لإبداء رأي أوسع من أجهزة النظام هي ملتقى الفاشر التشاوري في 25 مارس 2003 لكن الحكومة رفضت توصياته.² وجرت محادثات في مناطق مختلفة أهمها ما كان برعاية الحكومة التشادية، تمخضت عنه اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في 3 سبتمبر 2003 في أبشي الذي تم التوقيع على وقف إطلاق النار.³ لكنه كان اتفاق إجرائي لم يخاطب أسباب النزاع المؤجل بحثها لمرحلة لاحقة. هذا الاتفاق ونتائج المحادثات الأخرى هشة ولا تضع حداً نهائياً للاقتتال. وتعددت وساطات المواطنين - لاسيما من أبناء الإقليم من دون جدوى - حتى ربما لأن الحكومة ظلت تشكك في جدية المحاولات، كما تشكك فيها الحركات المسلحة. وعلى الرغم من الإعداد لمؤتمر صلح قبلي إلا أن هذا النوع من المؤتمرات ليس مجدداً؛ لأنه سيجري على نمط المؤتمرات السابقة، والتي تعتمد على حشد الضغوط على أطراف النزاع لإبرام صلح. والعمل على تسوية الشار القبلي ووقف الأعمال الاستفزازية المتبادلة، وإيجاد معادلة بين المزارعين والرعاة، وفي كل هذه المصالحات يعتمد المؤتمر على نفوذ زعماء العشائر. أما في الوقت الراهن، فإن الظروف تبدو متغيرة تماماً، حيث أن هنالك حركات مسلحة ذات أهداف سياسية مستعصية على الدولة، ومن باب أولى على زعماء العشائر الذين أضعفت الدولة نفوذهم بإدراجهم في حزبها. وكذلك القيادات من المتقنين داخل الإقليم وخارجه الذين اكتسبوا علاقات خارجية واستحسنوا أساليب الحركة الشعبية وجيشها.

إن اتفاق السلام الذي وقّع قد بعث الأمل في أن يكون السلام الدائم في دارفور وشيكاً أيضاً. ولكن من المرجح أن يكون الأثر الملموس هناك ضئيلاً في المدى القريب. وهناك نوعان من الفوائد ذات الصلة وكلاهما يحتاج إلى وقت ليحدث أثره. الأول يتمثل في نماذج وأحكام الحكم الذاتي للولاية وسوابق تقاسم السلطة والثروة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية الجديدة الرامية إلى

¹ عبد القادر رزيق المخادمي - النزاعات في القارة الإفريقية - دار النشر والتوزيع، طبعة 1، القاهرة 2005، ص 307.

² السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سابق، ص 47.

³ قاسم المهدي، مرجع سابق، ص 22.

تعزير مشاركة الولاية في الحكومة المركزية التي يحددها اتفاق السلام. والثاني هو دخول الحركة الشعبية لتحرير السودان في حكومة الوحدة الوطنية، فهي شريك موثوق به لدى متمرد دارفور، وبصفتها شريكاً في الخرطوم مع حكومة المؤتمر الوطني الحاكمة حالياً ينبغي أن يكون بوسعها - في النهاية - تلطيف سياسة الحكومة في دارفور وتشجيع الوصول إلى حل سلمي. والسلطات والحقوق والترتيبات السياسية المحددة في اتفاق السلام الشامل إذا ما أخذت معاً تمثل أساساً قوياً لإيجاد حل سياسي لدارفور. ونموذج الحكم الذاتي للولاية الذي صيغ لجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق يتضمن بعض الأحكام ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، يهدف إلى قيام حكومة منتخبة ديمقراطياً للولاية، ويجري تداول الحكم لفترات متساوية بين الطرفين قبل الانتخابات. وستضع اللجنة الأمنية لتوجيه الحاكم وهو يملك السلطة ما يخول له عملياً إدارة المسائل المتعلقة بأمن الولاية والأجهزة الأمنية.

من النقاط الإضافية في اتفاق جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق ذات الصلة بدارفور، القوائم المحددة التي تنص على سلطات الولاية ومصادر دخلها، وهي أكبر من سلطات الولايات الشمالية ومصادرهما. فوفقاً لاتفاق السلام الشامل، يكون للجنة أراضي الولاية السلطة لمراجعة إيجارات عقود الأراضي الموجودة ومعايير توزيع الأراضي، وتقديم توصيات بشأن التغييرات اللازمة، بما في ذلك إعادة الحقوق أو التعويض. وبما أن مسائل الأراضي من أكثر المسائل إثارة للشقاق في صراع دارفور، فإن قيام لجنة الولاية للأراضي (التي لا توجد إلا في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق) سيكون عنصراً بالغ الأهمية من عناصر الحل. وهناك أحكام أخرى من بروتوكولات إيجاد، يمكن أن تساعد أيضاً على بناء أساس للحل. فمثلاً، إنشاء هيئتين وطنيتين جديتين، مجلس الولايات (وهو مجلس تشريعي أعلى، يتكون من ممثلين اثنين من كل ولاية) ولجنة المالية والمخصصات والرقابة المالية (وتشمل جميع وزراء مالية الولايات، وثلاثة ممثلين من حكومة جنوب السودان، وثلاثة من الحكومة الوطنية، لتحديد المدفوعات من موارد الحكومة الوطنية إلى الولايات)، من شأنه أن يساعد على تحسين مشاركة الولاية في صنع القرار في الحكومة المركزية. وهذا بدوره سيساعد على إعادة بناء الولاية والمؤسسات المحلية التي ضعفت كثيراً خلال سنين من إهمال النظام.

وفي إطار الجهود الوطنية، عملت حكومة السودان على بذل الجهود لتقريب وجهات النظر مع كل من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان.

وفي 15 جانفي 2007، اتفق كل من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، على توقيع بروتوكول لإقرار السلام في دارفور اعتماداً على ما ورد في اتفاق أبوجا.¹

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

ثانياً: المساعي الرامية لإزالة التهميش:

إن مختلف الحقوق والمبادئ التي اتفق عليها في بروتوكولات اتفاق السلام الشامل الأخرى مثل تأكيد المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإعادة تأكيد أن المواطنة هي أساس الحقوق المتساوية في السودان، من شأنها أن توفر لمتبردي دارفور أساساً قانونياً؛ لمعالجة مطالبهم المتعلقة بإزالة التهميش والتمييز.¹ والنص في بروتوكول تقاسم السلطة على أن الخدمة المدنية ستكون ممثلة تمثيلاً عادلاً لجميع سكان الوطن، وأنها ستستخدم التمييز الإيجابي وبرامج التدريب لتحقيق هذا الغرض، من شأنه أيضاً أن ينال رضا المتمردین، الذين يعلنون رغبة سكان دارفور في الحصول على تمثيل أفضل في المؤسسات الوطنية والالتزام بإجراء انتخابات على جميع المستويات قبل نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية ذات السنوات الست، يشمل دارفور أيضاً في عملية التحول الديمقراطي الوطني.

ثالثاً: مبدأ تقاسم السلطة والثروة كآلية لتسوية أزمة دارفور

على الرغم من أن تلك الأمور المتعلقة بضرورة إزالة التهميش السابق الإشارة إليها مجتمعة تُولف أساساً قوياً لصياغة حل تفاوضي لدارفور. إلا أن هناك ثغرات رئيسية في تقاسم السلطة وبمدي أقل في تقاسم الثروة. فترتيب تقاسم السلطة في الولايات الشمالية (70% لحزب المؤتمر الوطني، و10% للحركة الشعبية، و20% للقوى السياسية الأخرى) قبل إجراء الانتخابات، من المرجح كثيراً ألا يرضي المتمردین. ونموذج جنوب كردفان/ جنوب النيل الأزرق (حيث تتقاسم الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني مقاعد المجلس التشريعي للولاية بنسبة 45% و 55%، يقدم بديلاً، ولكن لتعدد المجموعات التي تقاوتل في دارفور يصبح تقاسم السلطة أكثر تعقيداً. والمشكل الأكبر تقاسم السلطة على المستوى الوطني، حيث إن 14% فقط من مقاعد البرلمان مخصصة لمختلف القوى الشمالية المعارضة في الفترة السابقة لإجراء الانتخابات. وإذ تطالب عضوية مظلة المعارضة المتمثلة في التجمع الوطني الديمقراطي بالتمثيل العادل لجميع القوى السياسية في اللجنة التي ستعد مشروع الدستور الانتقالي وفي الهيئات الانتقالية الأخرى، على نقيض النسب المئوية الثابتة المتفق عليها في اتفاق السلام الشامل، لن يكون هناك سوى مجال صغير جداً لمتبردي دارفور في البرلمان الوطني.²

بإيجاز إن ترتيبات تقاسم السلطة قبل الانتخابات، وخاصة بين الجماعات السياسية الشمالية، من المرجح أن تكون عقبة أمام أي حل سياسي في دارفور، ومن المحتمل بالنسبة لشرق السودان أيضاً. وأنسب حل لهذه المشكلة أن يوافق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية على إعادة تقييم هذه الترتيبات، وإتاحة تمثيل أكبر للكثير من الجماعات الموجودة الآن خارج العملية السياسية. وإذا ما بدا أنهما مصران

¹ دارفور والأزمة العامة في السودان، مرجع سابق.

² مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

على استبعاد الجماعات السياسية الأخرى من صنع القرار، فإن ذلك سيؤدي بنور المزيد من الصراع في دارفور وشرق السودان ومناطق أخرى.

رابعاً: دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في جهود التسوية في دارفور

لا تستطيع الحركة الشعبية أن تغير سياسة الخرطوم في دارفور على الفور، لكن يمكنها أن تبدأ العمل مع المتمردين ولاسيما جيش تحرير السودان للمساعدة في قبول اتفاق السلام الشامل أساساً للحل. ويمكنها أن تعمل أيضاً مع جيش تحرير السودان لمحاولة التغلب على انقساماته الداخلية. وينبغي للحركة الشعبية محاولة إرسال وفد في جميع الجولات المقبلة لمفاوضات دارفور. وهي ستكون في موضع فريد لتكون وسيطاً بين الأطراف الرئيسية في الصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرحب بمشاركة الحركة الشعبية في العملية وأن يشجعها على ذلك، لأن قيادة الحركة تدرك أن اتفاق السلام الشامل لا يمكن أن يستمر إذا ما استمرت مشكلة دارفور. بل هناك حاجة إلى جعل استقرار دارفور أولوية عليا لتنفيذ اتفاق الإيجاد. وينبغي أن تكون هناك مشاركة أكبر في عملية أوجا التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ومحاولة بناء نوع من الشراكة الداخلية – الخارجية، والتي نجحت كثيراً مع بلدان الإيجاد في نيفاشا، حيث كان يجري التفاوض بشأن اتفاق السلام الشامل.¹

¹ الصادق المهدي، مرجع سابق، ص62.

المطلب 02: جهود التسوية الإقليمية:

شهدت أزمة دارفور تطوراً في الجهود الرامية نحو إيجاد تسوية مناسبة لها، وبادرت العديد من الدول للمساهمة في هذا الشأن، إضافة إلى الاتحاد الأفريقي، وحاولت جامعة الدول العربية أن تقوم بدور في هذا المجال وفي ما يلي توضيح للمساعي والجهود الإقليمية الرامية لوضع نهاية للصراع في دارفور وإحلال السلام في تلك المنطقة:

أولاً: الإطار العام للجهود الإقليمية الرامية لتسوية أزمة دارفور

لقد بدأت جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاقية أبشي لكي تصل إلى محطتها الرئيسية في أبوجا تحت إشراف الاتحاد الأفريقي مروراً بمحطات أخرى في انجمينا وطرابلس وأديس أبابا. وفي كل مرحلة من هذه المراحل كانت الأزمة تنتقل من طور إلى آخر وتواجه في كل جولة قضايا وتحديات تتبع من طبيعة المرحلة، وتقتضي استحداث آليات أو مبادرات جديدة، وإن كان الخيط الذي يربط كل هذه المراحل جميعاً ويفسر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسي يتمثل في الخلافات داخل حركتي التمرد والانشقاقات الداخلية في كل منهما، ما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أو الموقف التفاوضي المتناسك، وأحياناً غياب هيكل محدد للوفود المفاوضة الأمر الذي تمثل في تغيير المفاوضين باستمرار وعدم اتفاق أعضاء الوفد الواحد، والطعن في شرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلاً عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية لكل من الحركتين، واختلاف تحالفاتهما الداخلية والإقليمية تبعاً لذلك ما أثر على مواقفهما التفاوضية، وأخيراً اختلاف مرجعيات طرحهما السياسي، فإحدهما تتبنى العلمانية والثانية تتبنى طرماً إسلامياً.

ويتمثل السبب الثاني في تعدد الأدوار والفاعلين في ساحة التفاوض بشأن أزمة دارفور، بمرور الوقت وعلى الرغم من اختلاف حجم الأدوار وطرائق عملها السافرة والمستترة إلا أن الأجنحات الإقليمية والدولية تؤثر على تطورات الأزمة واتجاهاتها وتحدث قدراً من الإرباك لأنها لا تعمل بشكل متساو بطبيعة الحال.

وعلى الرغم من طول المباحثات وتعدد المنابر منذ سبتمبر 2003، وهو تاريخ أول اتفاق وحتى انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا في أكتوبر 2005، أي بعد أكثر من 25 شهراً من المفاوضات إلا أن الجهود السياسية للتسوية لم تسفر سوى عن توقيع اتفاق هش لوقف إطلاق النار في انجمينا (أفريل 2004)، والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة في أبوجا، ثم إعلان المبادئ في الجولة الخامسة في جويلية 2005.

1. تحفيز جامعة الدول العربية للقيام بدور في جهود التسوية: في إطار السعي لإيجاد تسوية للأزمة في دارفور نشطت الحكومة السودانية في هذا المجال على مستويين: المنظمات الإقليمية والعلاقات الدولية الثنائية. فعلى صعيد جامعة الدول العربية حققت الدبلوماسية السودانية نجاحاً ملحوظاً فقد استطاعت أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مسانبتها للوقوف ضد الهجمة الأمريكية الصهيونية المسؤولة - حسب رؤيتها عن أزمة دارفور - والتي تهدف في النهاية إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية للسودان. هذا وقد يسر مهمة الحكومة أن خطر التدخل الدولي أصبح يهدد كل الأنظمة في المنطقة العربية. وأن الأزمة ما هي إلا جزء من مؤامرة ضخمة ضد العالمين العربي والإسلامي، بدأت بأفغانستان ثم العراق والآن السودان تليه في الطابور سوريا ثم إيران.¹ وجدير بالملاحظة أن الرأي العام العربي قد توحد مع حكوماته في الرؤية وذلك في موقف نادر الحدوث. وقد تعود هذه الظاهرة إلى أن كثيراً من المحللين السياسيين العرب يرون الأزمات الأفريقية من خلال الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك رغم اختلاف الظروف الداخلية واللاعبين الرئيسيين وأهدافهم من منطقة إلى أخرى. وبالرغم من كل هذا فإن الجامعة العربية تلتزم الصمت إلى حد كبير بشأن الفظائع التي تجري في دارفور. ولعل السبب هو أن السودان عضو في الجامعة العربية وحكومته لها علاقات وثيقة مع مصر ومع عدد من الدول العربية وقد أرسلت الجامعة بعثة لتقصي الحقائق إلى دارفور في ماي 2004، لكن رغم أن تقرير البعثة خلص إلى أن جرائم خطيرة ترتكب هناك، فإن الجامعة العربية لم توجه إدانة أو نقدا علنياً إلى الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي الإنساني في السودان.² كان هناك اهتمام عربي واسع بمشكلة دارفور خاصة بعد تأزمها وعدم إبقاء الحكومة السودانية بمفردها أمام هذه المشكلة كما حدث في مفاوضات "مشاكوس ونيفاشا" وسط ضغوط أمريكية وغربية وتدخل أجنبي واضح في شؤون السودان.³ وفي المقابل كان هناك تحفيز للجامعة العربية في التحرك نحو تسوية الأزمة، ويمكن القول أن اجتماع مجلس الجامعة قد صاغ خطة عربية في جهود الوساطة تحت رعاية الإتحاد الإفريقي ومشاركة المجتمع الدولي خلال جولات المفاوضات كافة، وخلال الفترة من 30 إلى 31 أكتوبر 2007 عقد المؤتمر العربي الذي نظّمته جامعة الدول العربية بالعاصمة السودانية، حيث شاركت فيه وفود كبيرة عن معظم الدول العربية وذلك بهدف دعم وتحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور عبر إقامة مشروعات التنمية، وقد تمخض المؤتمر عن تقديم دعم يقدر بمبلغ 250 مليون دولار وإن كان لا يرقى إلى حجم الأزمة، فإنه على أقل تقدير يشكل تعبيراً تضامنياً مع السودان. وبالتالي فإن

¹ الباقر العفيف، مرجع سابق، ص 107.

² دارفور سؤال وجواب، مرجع سابق، ص 2-3.

³ جريدة الأهرام، 2007/03/30.

مشاركة جامعة الدول العربية في معالجة أزمة دارفور ينطلق من حرصها على الحفاظ على مصالح السودان ووحدته والإسهام في رد أسباب الأزمة إلى جذورها المتمثلة في صراعات عرقية. ويبقى القول بأن ما قامت به بعض الدول العربية وجامعة الدول العربية من جهود إزاء معالجة أزمة دارفور تتطلب جهوداً عربية جماعية من الدول العربية كافة ترتقي بمستوى الدور العربي إلى حجم الرسالة التاريخية والمسؤولية القومية التي صاغت روابط الجغرافيا والتاريخ والثقافة المشتركة على مستوى القارة عامة والسودان خاصة.¹

وأخيراً فإنه ثمة ضرورة ملحة لتفعيل السياسات العربية في أفريقيا تحت مظلة قومية لا قطرية تقوم بمجهود اقتصادي يسعى إلى الدفع بالاستثمارات، وأن تتعاطى الدول العربية كافة مع دول الإتحاد الأفريقي بروح التجديد للدور الحضاري الفاعل.

2. تحفيز الدول والمنظمات الإسلامية للقيام بدور في جهود التسوية: على صعيد آخر، نجحت الحكومة السودانية في استقطاب الانتماء الإسلامي الغالب في المنطقة العربية وإيران وذلك باتصالاتها اتحاد علماء المسلمين،² والهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة وغيرهما من التنظيمات الإسلامية. ولأن أهالي دارفور مسلمون بنسبة 100% لم تستنفر الدبلوماسية السودانية في مسعاها هذا حمية الدفاع عن العقيدة الإسلامية في ذاتها، بل استنفرت الدفاع عن المشروع الإسلامي السياسي الذي تطرح نفسها حامية له من عدوى العلمانية التي صارت قانوناً معمولاً به في الجنوب، ويتطلع إليه كثير من النخب الفكرية والسياسية في الشمال، ولا ريب أن هذا المشروع الإسلامي السياسي يصادف هوى لدى بعض التيارات الفكرية والاجتماعية في المنطقة العربية. غير أن هذا النجاح على مستوى المحور الإسلامي في المنطقة العربية لم يتمدد في الفضاء الأفريقي، فقد انحاز المسؤولون والرأي العام في الدول الأفريقية جنوب الصحراء إلى العنصر الأفريقي في الأزمة السودانية، وذلك بغض النظر عن ديانته. لذلك وقف الإتحاد الأفريقي موقفاً مختلفاً إزاء الأزمة في دارفور فهو يلعب دور الوسيط المحايد، وإن مال نحو إنصاف القبائل الأفريقية.

3. الدور الذي يقوم به الإتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة: تشكل الإتحاد الأفريقي في جويلية 2002 ككيان أفريقي جامع يجابه التحديات والقضايا الراهنة كقضايا السلم والأمن والفقر. لذلك فقد شكلت أزمة دارفور اختباراً عملياً لقدرة الإتحاد الأفريقي في معالجة الصراعات الأفريقية وقد نجح هذا الإتحاد في جعل دوره متمم على غيره من الأدوار - خاصة بعد فشل

¹ خيام محمد الزعبي، مرجع سابق.

² الباقير العفيف، ترجمة محمد سليمان، مرجع سابق، ص 105.

محاولات التسوية الوطنية - في شؤون وقضايا القارة، فقد خشي الإتحاد ما حدث في إقليم دارفور تكرارا لما حدث في رواندا من جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.¹

وأساس تدخل الإتحاد الأفريقي في شؤون السودان ينبع من القرار رقم 1631 المؤرخ في 17 أكتوبر 2005.² ليؤكد على دور المنظمات الإقليمية في حل النزاعات وعليه نجد دور الإتحاد الأفريقي من خلال مجلسه للسلام والأمن في معالجة وتسوية النزاعات والصراعات المسلحة التي تشهدها القارة الإفريقية.³

وبالرغم من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،⁴ نجد عكس من ذلك أن الإتحاد الأفريقي قد كرس أحقية الإتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.⁵

وباعتبار أن السودان من الدول الأعضاء فيه، ولذلك فإن للإتحاد الأفريقي دورا محوريا هاما في أزمة دارفور باعتباره التنظيم الإقليمي المعني بقضايا الأمن والسلم والاستقرار في إفريقيا، وقد أخذت هذه الأزمة اهتماما مكثفا في قمة الإتحاد الأفريقي والأوروبي التي انعقدت في أديس أبابا. وهذا ما أكده الأمين العام السابق "كوفي عنان" في خطابه الذي ألقاه آنذاك والذي أشاد فيه بدور الإتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن في أفريقيا وأكد على ضرورة استمرار ذلك منوها بضرورة تكثيف استعمال الوسائل السلمية لحل النزاعات في أفريقيا.⁶

وبذلك فقد دخل بكل ثقله في مشكلة دارفور وتصدى لمواجهة الأزمة عبر مؤسساته لمعالجتها بدلا من تدخل القوى الدولية التي كانت من الممكن أن توسع الأزمة وتصدرها دوليا وتلحق الضرر بالمنطقة ككل.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الإتحاد الأفريقي أسهم في محاولته للسيطرة على أزمة دارفور من خلال العديد من القرارات الفاعلة التي كانت من أهمها:

- نشر مراقبين عسكريين في إقليم دارفور لتقرير وقف إطلاق النار.
- تقديم المساعدات الإنسانية وتأمين العودة الطوعية للنازحين إلى مناطقهم.
- عملية حفظ السلام.
- تفعيل العملية السياسية والتوصل إلى إتفاق السلام لدارفور في ماي 2006، وبذلك فقد شكلت مؤتمرات الإتحاد الأفريقي وقراراته مع الحكومة السودانية نقلة نوعية ودفعة كبيرة

¹ أحمد إبراهيم محمود، ورقة بعنوان دور الإتحاد الأفريقي في أزمة دارفور، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالإشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 14/13 ديسمبر 2004.

² انظر نص القرار رقم 1631 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2005.

³ محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، دار هومة، الجزائر، 2003، ص157.

⁴ بوكرا ادريس، مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1999، ص139.

⁵ محمد هاملي، تحديات مجلس السلم والأمن الأفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول مجلة العلوم القانونية تصدرها جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، 11 مارس 2007، ص144.

⁶ حسين هشام، دور الإتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن في أفريقيا متكرة ماجستير، كلية الحقوق، عنابة، 2006/2007، ص212.

لاستكمال مفاوضات السلام في دارفور بين حكومة السودان وحركتي التمرد، إلا أن معارضة ممثلي حركتي التمرد لوجهات نظر الحكومة السودانية فقد أعاقت إمكانية الاستفادة من هذه الجولات.¹

وبالتالي فقد سعى الإتحاد الأفريقي إلى إبقاء ملف دارفور داخل الأسرة الأفريقية وقطع شوطاً كبيراً وموفقاً في أفارقة الحل، إلا أن أسباباً عدة ومن أهمها صعوبة تغطية تكاليف الإنفاق على قوات حفظ السلام وكذلك قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الأرقام 1679 - 1706 جعل أزمة دارفور تنتقل من الأفارقة إلى مشاركة دولية، وبالرغم من إقناع الحكومة السودانية بهذه المشاركة إلا أنها تتعاون مع الأمم المتحدة بحذر شديد من خلال الإتحاد الأفريقي.

أما عن التحرك الدبلوماسي السوداني على المستوى الإقليمي الثنائي فقد أسفر عن تولي مصر قيادة الخط العربي سابق الذكر نحو دعم الحكومة السودانية داخلياً ودولياً، في حين كان يغلب الغموض على الموقف الليبي نحو الأزمة، فيستطيع المراقب أن يلتقط عنه إشارات متناقضة سببها أن ليبيا مرتبطة ارتباطاً مؤثراً بجميع أطراف الأزمة على الرغم من الخلافات الواسعة التي تفرق بينها، وقد تعاطم دورها في الأزمة حتى استطاعت أن تستقطب في طرابلس قمة خماسية،² تهدف إلى تسوية النزاع في دارفور بالطرق السياسية. أما تشاد فقد ظل موقفها يميل إلى مساندة الحكومة السودانية تارة، وذلك بسبب الروابط الاجتماعية والمصلحة المشتركة بين الجانبين، ويميل إلى جانب المتمردين في دارفور تارة أخرى، وعندما تتصاعد الاتهامات لها من جانب الخرطوم بدعم هؤلاء المتمردين، تتهم بدورها الحكومة السودانية بدعم حركة التمرد في تشاد، وتارة أخرى كانت تنخرط في الوساطة بين أطراف الصراع، وتقف إثيوبيا موقفاً مشابهاً، وإن تمسكت بالمظهر المحايد محافظة على وضعها بوصفها قوة إقليمية في شرق أفريقيا، أما إريتريا فقد ظلت في موقع المتهم بمساعدة المعارضة السودانية لإسقاط نظام الإنقاذ. وقد جرت محاولات وساطة ليبية ومصرية لعمل مصالحة بين إريتريا والسودان إثر انعقاد اللجنة المشتركة الأولى بين البلدين عام 2005، وبذلك أصبحت العلاقات جيدة وتم الإتفاق خلالها رفع التمثيل الدبلوماسي بينهما، وهذا ما دفع الخرطوم إلى استغلال هذا التحسن من أجل الإتفاق مع إريتريا على التوسع في المفاوضات.³

ثانياً: المفاوضات والاتفاقات الرامية لتسوية أزمة دارفور: تعددت الجهود والاتفاقيات ومحاولات إيجاد تسوية مقبولة لدى أطراف الأزمة، ورغم طول المباحثات وتعدد المنابر منذ سبتمبر 2003 وهو تاريخ أول اتفاق يتم التوصل إليه وحتى انتهاء الجولة السادسة من مفاوضات أبوجا 2006، إلا أن

¹ خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، مرجع سابق.

² اسلام أون لاين نت، "قمة خماسية بطرابلس لإنهاء أزمة دارفور"، طرابلس، 17 أكتوبر 2004.

³ بدر حسن الشافعي، قراءة في اتفاق شرق السودان السياسية، مرجع سابق، ص12.

جهود التسوية لم تسفر سوى على توقيع اتفاق هش لوقف إطلاق النار في أنجمينا في أبريل 2004 والبروتوكولين الأمني والإنساني في الجولة الثالثة لاتفاق أبوجا، ثم إعلان المبادئ في الجولة الخامسة في جويلية 2005.¹ وفيما يلي عرض تلك المحاولات:

1. اتفاق أبشي: بعد أن أدركت الحكومة السودانية أن التعامل مع التوترات المتصاعدة في دارفور باعتبارها انفلاتا أمنيا لن يعد كافيا، وأن توالي الأحداث بدأ يندرج الأوضاع عن السيطرة، اتجه نظام الإنقاذ في الخرطوم إلى الاعتراف بوجود طابع سياسي للأزمة في محاولة لاحتوائها قبل أن تستفحل، خاصة أن المفاوضات التي كانت تجري مع الحركة الشعبية في نيفاشا آنذاك كانت تمثل الأولوية للنظام، ولم يكن من المرغوب فيه تعريضها لمزيد من الضغوط، لاسيما أن الموقف التفاوضي في الجنوب كان قائما على توازنات تتسم بدقة وحساسية بالغتين.

ومن ثم تم الترتيب لاتفاق أبشي من خلال وساطة الرئيس التشادي إدريس ديبي الذي كان ينتمي إلى قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها عدد كبير من المتمردين، مما جعل ديبي يعاني حرجا كبيرا وقد حاول ديبي الخروج من هذا المأزق من خلال القيام بجهود الوساطة مستخدما صلاته الشخصية مع زعماء الزغاوة.²

وقد نصت الاتفاقية في ديباجتها على أنها نتجت عن رغبة المجموعات المكونة لجيش تحرير السودان في الحوار لوضع أسس للحل السلمي، ومخاطبة جذور المشكلة، والاعتراف بسلطة الدولة على المستوى الرئاسي والولائي. ويذكر أن هذه المجموعات المسلحة تتكون من خمس فصائل رئيسية تقطن مناطق دار زغاوة، وجبل سي، وجبل ميدوب، وجبل مرّه، وأخيرا منطقة مورني. وذلك تحت قيادة القائد الميداني عبد الله أ بكر الذي كان قد قاد الهجوم على مدينة الفاشر. وقد رفضت حركة العدل والمساواة الاشتراك في هذه المفاوضات لأنها قدرت أن الوسيط التشادي غير محايد ومتحيز إلى الخرطوم، ومن ثم فقد اشتملت الاتفاقية على ثلاثة أطراف رئيسيين، هم: الحكومة السودانية، وحملة السلاح بدارفور (جيش تحرير السودان)، إضافة إلى الحكومة التشادية التي تقوم برعاية الاتفاقية.³

كما نصت اتفاقية أبشي الموقعة بين الحكومة وجيش تحرير السودان في 3 سبتمبر 2003 على وقف إطلاق النار بين الطرفين ووقف كل العمليات العدائية التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم

¹ هاني رسلان - أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية (كراسة استراتيجية) تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العدد 157، 2005.

² سليمان محمد خليل العناني، مرجع سابق.

³ ويمكن إيجاز أهم بنود الاتفاقية في: الاتفاق على وقف الأنشطة العدائية لمدة 45 يوما، والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات، إطلاق سراح أسرى الحرب والموقوفين، وتجميع قوات جيش تحرير السودان والانسحاب المتزامن للمجموعات المسلحة، بالإضافة إلى إقامة لجنة ثلاثية (الخرطوم، تشاد، جيش تحرير السودان) لمراقبة تنفيذ الاتفاق. كما اتفق على أن تبدأ المفاوضات الخاصة بالملاحق وبتنفيذ هذه البنود بعد 45 يوما من التوقيع على الاتفاق للوصول إلى سلام شامل على أن تسلّم الأسلحة في خلال فترة لا تتعدى أسبوعين بعد الاتفاق النهائي على الملاحق التي تتبع هذه الاتفاقية والمذكرات التفسيرية التابعة لها. وقد أعطت الاتفاقية مطلباً وحيداً لحركة التمرد السياسية، جاء في المادة الخامسة وهو ضرورة التزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الدائم والشامل في المنطقة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الترتيبات الأمنية التي تقوم بتجميع قوات جيش تحرير السودان وتجريد المتمردين من السلاح تنص على أن ذلك مقابل انسحاب المجموعات المسلحة غير النظامية، ولم تلزم الاتفاقية الحكومة بتجريد الميليشيات التابعة لها من السلاح.

الأوضاع، والتحكم والسيطرة على المجموعات المسلحة غير النظامية في مسارح العمليات وأن يطلق الطرفان سراح أسرى الحرب والمعتقلين الذين لهم صلة بهذه القضية كافة، وأن تجميع قوات جيش تحرير السودان في مواقع يحدد باتفاق الطرفين وأكد التزام الطرفين بإرساء دعائم السلام الشامل والدائم في المنطقة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، إلى جانب تكوين لجنة ثلاثية من الحكومة السودانية والحكومة التشادية وجيش تحرير السودان؛ لمتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية. ونص البند "السابع من الاتفاق" على بدء المفاوضات الخاصة بملحق الاتفاق، بعد 45 يوماً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية للوصول إلى سلام شامل مع تسليم الأسلحة في فترة لا تتعدى الأسبوعين بعد الاتفاق النهائي حول الملاحق.¹ وبسبب عدم إحضار الملاحق من قبل جيش تحرير السودان في الفترة المحددة لم تحرز الجولة الثانية من المفاوضات التي انعقدت في أبشي أيضاً تقدماً في الفترة من 26 أكتوبر 2003 إلى 4 نوفمبر 2003.

وصدر بيان مشترك منح مهلة 30 يوماً لجيش تحرير السودان لإحضار الملاحق، بعد أن أثبت البيان عدم التزام جيش التحرير بإحضار تلك الملاحق المذكورة في اتفاقية السلام بتاريخ 3 سبتمبر 2003، وأكد البيان المشترك أن الإطار القانوني للمفاوضات المقبلة حول الملاحق هو اتفاقية السلام، كما نص على السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بالدخول للمناطق التي تأثرت بالحرب وضمن حرية تنقل الأفراد والممتلكات.

2. جولة مفاوضات انجamina الأولى ديسمبر 2003: تقرر أن تتعدى الجولة التالية من المحادثات في انجamina العاصمة في 16 ديسمبر 2003، وذلك حتى يستطيع الرئيس التشادي "إدريس ديبي" الاشتراك فيها مباشرة. وكانت آمال كبيرة تعلق على هذه الجولة التي كان من المفترض أن تصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، ووضع الأسس لاتفاق نهائي. وبالنظر لأهمية هذه الجولة، كان الرئيس "ديبي" قد سافر قبلها بيومين إلى الخرطوم للاجتماع مع الرئيس البشير للبحث في سبل تجاوز العقبات المعلقة. وعلى الرغم من كل ذلك فقد انهارت المفاوضات قبل أن تبدأ، إذ أن وفد حركة تحرير السودان طرح مطالب جديدة لم تكن واردة من قبل، كان من أهمها إعطاء حكم ذاتي واسع النطاق لإقليم دارفور من خلال حكومة فيدرالية برئاستهم في ولايات دارفور الثلاث، وأن تكون هناك فترة انتقالية تمتد من عامين إلى أربعة أعوام مع الحصول على حصة من عوائد البترول تقدر بـ 13%، وكذلك الاحتفاظ بجيش تحرير السودان خاضعاً لحركة تحرير السودان على أن يتسلم قيادة المنطقة العسكرية الغربية بعد إخلائها من القوات المسلحة السودانية، مع منحهم وزارات سيادية إلى جانب رقابة دولية على تنفيذ

¹ راجع: نص اتفاقية أبشي.
أنظر: البند السابع من اتفاق أبشي.

الاتفاق،¹ الأمر الذي دعا الرئيس "ديبي" إلى الطلب من وفد حركة تحرير السودان أن يغادر الأراضي التشادية فوراً، كما أعلن تخليه عن الوساطة. وأعلن أن حركة تحرير السودان هي المسؤولة عن فشل المفاوضات. وأشارت التقارير الصحافية إلى إغلاق للحدود السودانية التشادية، الأمر الذي يعنى انقطاع الإمدادات اللوجستية عن المتمردين.

قامت الحكومة السودانية في أول رد فعل لها على انهيار المفاوضات بإعلان حالة الطوارئ في ولايتي شمال وجنوب دارفور، وإعلان التعبئة العامة فيهما، واستدعاء قوات الدفاع الشعبي، وحظر التجول من العاشرة مساءً إلى السادسة صباحاً في جميع أنحاء هاتين الولايتين، وعقد رئيس الاستخبارات العسكرية السودانية الذي كان يقود الوفد الحكومي مؤتمراً صحفياً تفصيلياً، اتهم فيه اريتريا وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده الترابي وأطرافاً خارجية بأنها هي التي تقف وراء حركة تحرير السودان، وتقدم لها المساعدات المالية والسلاح والكوادر والتخطيط. وقد بادرت الحكومة السودانية عقب ذلك إلى اعتقال بعض قادة حزب المؤتمر الشعبي في دارفور، واتهمت الحزب بأنه يسعى إلى إحداث فتنة في غرب السودان، يحاول من خلالها إسقاط النظام والتأثير على المفاوضات الجارية آنذاك في نيفاشا.²

في هذه المرحلة يبدو أن وجهتي نظر كانتا متصارعتين داخل النظام، إحداهما كانت ترى ضرورة الاستمرار في محاولات التسوية السلمية عن طريق التفاوض بسبب صعوبة السيطرة الأمنية على الإقليم في حالة اندلاع عمليات عسكرية واسعة النطاق، بينما رأت وجهة النظر الأخرى أن حركات التمرد غير جادة في الوصول إلى تسوية وأنها تسعى إلى كسب المزيد من الوقت، الأمر الذي قد يزيد من جاذبيتها لدى السكان المحليين، ويمكنها من استقطاب الدعم والمؤازرة من الخارج ويؤدي استمراراً إلى خلق أساس موضوعي لمطالبها السياسية الآخذة في التصاعد، خاصة أن الحركات المسلحة أعلنت أن المناطق الواقعة تحت سيطرتها مناطق محررة. توضح أن وجهة النظر هذه قد تغلبت بعد فشل هذه الجولة من المفاوضات في انجamina قبل أن تبدأ، وبعد أن حمل الرئيس التشادي حركتي التمرد مسؤولية انهيار المفاوضات. وقد أدى ذلك إلى إطلاق حملة عسكرية هائلة ضد مواقع التمرد، شاركت فيها القوات المسلحة بما فيها القوات الجوية وميليشيات الدفاع الشعبي، التي جاء معظم أفرادها من أبناء القبائل العربية، والتي عُرفت إعلامياً فيما بعد باسم الجنجويد. وقد عمدت هذه الحملة إلى قصف القرى والأماكن التي ينطلق منها التمرد، في محاولة لعزله عن أي مصدر للدعم أو المساندة ما أدى إلى وقوع الكارثة الإنسانية، ورغم ضخامة هذه الحملة وعنفها، وإعلان الرئيس

¹ قاسم المهدي، مرجع سابق، ص 22، 23.

² الصادق المهدي، مرجع سابق، ص 63.

البشير في 9 فيفري 2004 أن قد قُضيَ على التمرد إلا أنها لم تقد إلى النتائج المطلوبة في تحقيق الاستقرار والأمن.¹

3. جولة مفاوضات انجamina الثانية أبريل 2004: في ظل تردى الأوضاع الإنسانية وازدياد حدة القتال بدأت المساعي التشادية في العودة إلى الساحة من أجل عقد اتفاق سلام بين الحكومة والمتمردين. وقد حظيت هذه الجهود بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اللتين قدمتا إلى تشاد مقترحاً بعقد المفاوضات ببلجيكا أو تشاد غير أن الأمر استقر على بقاء المفاوضات في تشاد، حيث بدأت المحادثات بالفعل في 30 مارس 2004 في انجamina، وإن كانت هذه المرة تجرى بهيكل مختلف عن جولة انجamina الأولى التي انهارت في 16 ديسمبر 2003 وكانت امتداداً لاتفاقية أبشي.

ويمكن القول إن انجamina الثانية قد مثلت قطيعة مع الجهود السابقة،² حيث أصبحت الوساطة التشادية أقرب إلى الدور الذي تلعبه كينيا تحت مظلة الإيجاد في رعاية مفاوضات سلام جنوب السودان، وأصبح هيكل المفاوضات يشتمل على مراقبين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، كما شاركت فيها حركة العدل والمساواة التي لم تشارك في اتفاقية أبشي والتي كانت تصر في السابق على إعطاء الأولوية لمناقشة المطالب السياسية قبل تناول القضايا الإنسانية، على عكس موقف حركة تحرير السودان التي كانت تسعى إلى التناغم مع مواقف داعميتها الدوليين. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن انجamina الثانية لم تبدأ من حيث تعثرت المفاوضات السابقة، ولكنها تناولت أجندة جديدة أصبحت الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية طبقاً لأولويات المجتمع الدولي، ثم تناقش القضايا السياسية بعد ذلك. وهكذا بدأت خطوة جديدة في تدويل قضية دارفور، شملت تدويل المنبر التفاوضي وأجندة التفاوض كليهما، الأمر الذي أسس بوضوح لقبول دور دولي في الإشراف والرقابة على أي بنود تتفق عليها الأطراف.³

4. وقف إطلاق النار أبريل 2004: بعد خلافات كثيرة وقع الطرفان في 8 أبريل 2004 اتفاقاً لوقف إطلاق النار اشتمل على عشر نقاط أساسية كان من أهمها وقف الأعمال العدائية لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، وإطلاق سراح أسرى الحرب والآخرين الموقوفين بسبب الصراع، وتسهيل وصول إمدادات العون الإنساني للنازحين والضحايا المدنيين الآخرين، ووقف الخصومات والحملات الإعلامية. كما التزمت الحكومة بالسيطرة على الميلشيات المسلحة على أن تُجمع قوات المعارضة في مواقع محددة، مع تكوين لجنة مشتركة تضم الأطراف والوساطة التشادية والمجتمع الدولي بشرط احترام سيادة جمهورية السودان. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك بند ينص على اجتماع الأطراف

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

² هاني رسلان - أزمة دارفور على خطى الجنوب، جريدة الأهرام 21 أبريل 2004.

³ هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية بين الأدوار وحدود الفاعلية، مرجع سابق.

للتفاوض لإيجاد حل لمشكلاتهم، والتفكير في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة دارفور خاصة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية في إطار مؤتمر يضم كل ممثلي دارفور.¹

وعلى الرغم من وصول المراقبين الذين بلغ عددهم 80 مراقباً إلى دارفور بالفعل، إلا أنهم لم يتمكنوا من أداء جيد لعملهم لافتقادهم الدعم اللوجستي المناسب (مقار إقامة مجهزة، عربات للتنقل، أجهزة اتصال حديثة، قوات لحماية تحركاتهم)، كما استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار في دارفور، وأقيمت المسؤولية بالدرجة الأولى على قوات الجنجويد، وهو ما أثار احتجاجات دولية مستمرة ووصل الأمر إلى إعلان الاتحاد الأوروبي استعداده لإرسال مراقبين إلى دارفور لمراقبة وقف إطلاق النار وتحديد الأطراف التي تنتهك هذا الاتفاق،² وهو ما رفضته الحكومة السودانية استناداً إلى أن اتفاق انجamina لوقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية والمتمردين يحدد التزامات للطرفين بهدف إعادة الاستقرار إلى المنطقة، ولم يشير الاتفاق إلى أي تدخل خارجي لحفظ السلام أو المراقبة في دارفور، وإنما حدد تدابير يعود عبرها الاستقرار. ويتمثل دور المجتمع الدولي في مساعدة الطرفين لتنفيذ ما اتفق عليه.

5. قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا: عقد الاتحاد الأفريقي قمته الثالثة ما بين 06 و08 جويلية 2004 في أديس أبابا، وقد اتسمت هذه القمة بقفزة نوعية مقارنة عن غيرها من القمم الإفريقية السابقة باعتبارها نجحت في مناقشة القضايا التي من أجلها نشأ هذا الإتحاد.³ حيث استحوذت أزمة دارفور على النصيب الأكبر من اهتمام القمة، وتكونت قمة أفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري "أوبا سانجو" رئيس دورة الاتحاد الأفريقي، وعضوية كل من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، "عمر كونايري"، ورؤساء كل من السودان والسنغال وجنوب أفريقيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في إطار هذه القمة، كان هناك خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، إذ رأت الخرطوم أن مهمة القوة هي حماية المراقبين لا تتعدها، في حين يرى كل من الرئيس النيجيري ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن هذه المهمة تشمل حماية المدنيين في حالة تعرضهم للاعتداء.⁴ وفي كل الأحوال مثلت القرارات التي صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور نقلة نوعية مهمة في مفاوضات دارفور، إذ أصبحت المفاوضات تجري برعاية الاتحاد ويتولى مسؤولية تنظيمها.

¹ انظر: مضمون اتفاق وقف إطلاق النار 2004.

² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص 11، مارس 2007 ص 15 وما بعدها.

⁴ خالد حنفي علي، قمة أديس أبابا... فعالية أفريقية وتراجع عربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، مجلد 39، 2004، ص 67.

دعا الاتحاد الأفريقي إلى جولة جديدة من المفاوضات بين حكومة السودان وجماعات المعارضة السودانية في 15 جويلية 2004 في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا لحل الأزمة في الإقليم، وقد انعقدت مفاوضات أديس أبابا في موعدها المحدد إلا أن تمثيل وفدى التمرد كان منخفضاً حيث بعثوا بقيادات من الصف الثاني قامت بتكرار المطالب عينها التي سبق طرحها قبيل انعقاد المباحثات وذلك في أجواء من الصخب. وسادت في هذه الجولة أجواء غير إيجابية عموماً حيث أفصح رئيس وفد حركة العدالة والمساواة "أحمد محمد تاجود" عن رأي سلبي في جهود الاتحاد الأفريقي بالقول إنه ليس في إمكان أفريقيا أن تحل أزمة دارفور رغم أننا واثقون من رغبة الاتحاد في حلها. وقد انتهت المفاوضات بعد يومين من بدء انعقادها بانسحاب وفدى التمرد من دون الوصول إلى نتائج محددة. ومن جانبها رأت الحكومة السودانية أن المتمردين لم يلتزموا بتجميع قواتهم في معسكرات محددة كما أشارت اتفاقية انجamina في أبريل 2004 ومن ثم فليس لهم الحق في المطالبة بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية التي تخص الجانب الحكومي في الوقت الذي لم ينفذوا فيه ما عليهم من التزامات. وأشار الدكتور "مجنوب الخليفة" رئيس الوفد الحكومي للمفاوض عقب عودته من أديس أبابا بعد انهيار المفاوضات إلى أربعة أسباب تقف وراء انسحاب وفد متمرد دارفور تتمثل في:

1- أن موقف وفدى التمرد تكتيكي، ويهدف إلى نقل ملف القضية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة.

2- أن وفدى حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان لم يكونا على اتفاق تام أو توافق واضح، وذلك بسبب التباين في الطرح والمواقف السياسية.

3- غياب الإستراتيجية الكلية، وعدم توافر الرؤية السياسية لدى قيادات المتمردين.

4- عدم وجود قيادات أو شخصيات ذات وزن وخبرة تمثل المتمردين.¹

غير أن مفاوضات أديس أبابا أسفرت إلى نتيجتين:

النتيجة الأولى: تتمثل في الإتفاق بين الحكومة السودانية من جهة والاتحاد الإفريقي من جهة أخرى القاضي بإرسال وزيادة حجم القوات الإفريقية في دارفور من 300 إلى 2000 جندي لمعالجة الوضع الإنساني والأمن المتدهور في الإقليم.

النتيجة الثانية: تتمثل في الإتفاق على نقل مكان المفاوضات من انجamina وأديس أبابا إلى العاصمة النيجيرية أبوجا حتى تجرى تحت الرعاية المباشرة للدولة الرئاسية الدورية للاتحاد الإفريقي، وكذلك تجاوزاً مع مطالب حركتي التمرد في هذا الصدد.

¹ هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية، مرجع سابق، ص 18.

6. **مفاوضات أبوجا الأولى:** إذا سلمنا أن الإتحاد الإفريقي قد دخل عملية رعاية المفاوضات بين الأطراف المتنازعة ابتداءً من قمة أديس أبابا في جويلية 2004، والتأكيد على ضرورة استمرار الإتحاد الإفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى التعامل مع الأزمة من مختلف جوانبها، مع دعوة المجتمع الدولي للاستمرار في دعم ومساندة هذه الجهود.¹

وعقب فشل مفاوضات جويلية 2004 في أديس أبابا، تحركت الجهود الإفريقية من أجل استئناف المفاوضات لا سيما بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1556 في 30 جويلية 2004 الذي عبر عن قلقه البالغ إزاء الأزمة الإنسانية وإدانتته جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جميع أطراف الأزمة.

وهذا ما جعل مجلس الأمن يقرر أن الوضع في دارفور يعتبر تهديداً للسلام والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة، مما جعله يتطرق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويؤيد إيفاد مراقبين دوليين تحت قيادة الإتحاد الإفريقي إلى منطقة دارفور بالسودان، بما في ذلك قوة الحماية المتوخاة من جانب الإتحاد الإفريقي.²

وتجلى التحركات الإفريقية من هذا الجانب تلك الجهود التي بذلها الرئيس النيجيري "أوليسيجون أوباسانجو" بزيارة إلى الخرطوم في أوت 2004 للتباحث مع الحكومة السودانية بشأن دفع عملية تسوية أزمة دارفور، بالإضافة إلى ضغوط كثيفة مارسها الإتحاد الإفريقي على حركتي التمرد في دارفور لدفعها للعودة إلى المفاوضات.³

هذه الجهود ترتب عنها انعقاد جولة أبوجا الأولى التي جرت في الفترة الممتدة ما بين 15 أوت إلى غاية 15 سبتمبر 2004، وهذا بحضور إقليمي ودولي ممثلاً من كل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وقد تم التركيز خلال هذه المفاوضات على منهج الفصل بين الملفات المختلفة للقضايا المطروحة وتقسيمها إلى ثلاثة ملفات رئيسية الأولى تتعلق بالشؤون الإنسانية والوضع الأمني، وقضايا الحل السياسي والمسائل الاقتصادية والاجتماعية مع الاتفاق على أن تكون أولية الملف الإنساني على رأس الإهتمام، للاعتبارات إغاثية النازحين واللاجئين، ثم تليها القضايا الأمنية الضرورية لحفظ الأمن والاستقرار، وتأمين الطرق والوسائل المناسبة لانسياب عملية الإغاثة ووصولها إلى النازحين، أين تأتي بعد ذلك المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.⁴

¹ لقد احتوت كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي على دعم جهود الإتحاد الإفريقي في حل أزمة دارفور.

² قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1556/2004 جلسة 5015 المعقودة في 30 جوان 2004.

³ أماني طويل، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41، 2006، ص210.

⁴ جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص77.

بالنظر إلى الاتفاق الذي تم بين الأطراف المنازعة في هذه الجولة حول تقسيم الملفات إلى ثلاثة قضايا، لكن نجد أن هذه الجولة فشلت في تحقيق أي تقدم فيما يتعلق في تطبيق هذه القضايا أثناء دراسة كل قضية على حد، وذلك بسبب التباعد الموجود في المواقف بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد.

فبالنسبة للقضايا الإنسانية لم تكن هناك خلافات فعلية بشأنها، ولكنها نشبت بالأساس حين الدخول في القضايا الأمنية، حيث تم استعراض التقريرين المختصرين حول الأوضاع الإنسانية في الإقليم من طرف مندوب الأمم المتحدة في الخرطوم وكذلك من طرف الوفد الحكومي، إلا أن وفدي المعارضة طالبا بالانتظار حتى تقدم الأمم المتحدة وحكومة خرطوم تقارير مماثلة ومفصلة حول الوضع الإنساني في إقليم دارفور.¹

وقد رفضت حركتي التمرد التوقيع على البروتوكول الإنساني الذي كان جاهزا، بسبب أنه يتعين على الحكومة السودانية القيام أولا بنزع السلاح ميليشيات الجنجويد والسماح لمزيد من قوات الإتحاد الأفريقي بالانتشار لمراقبة المنطقة.

أما المسائل الأمنية، فقد شهد موقف الحكومة السودانية قدر المرونة بشأن المسائل الأمنية، وذلك في اتجاه موافقة الحكومة على زيادة حجم قوات الإتحاد الأفريقي في دارفور للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين، ووضعهم في تكتلات محدودة، إلا أن الخلاف نشب بشأن تجمع قوات المتمردين والتي وردت في المحور الأمني، وهو ما دفع وفدي حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة إلى الإنسحاب من المحادثات مما كاد أن يهدد بانتهائها في مرحلة مبكرة.

وللتقريب بين هذه المواقف، تقدم وفد الوساطة التابع للإتحاد الأفريقي بمشروع بشأن الأمن ونزع السلاح في دارفور، يتضمن ضرورة تطبيق اتفاق انجamina بوقف إطلاق النار الكامل، ووقف الغارات على المدنيين، تقديم قائمة بأسماء الجنجويد - تقديم زعمائهم إلى المحاكمة -، والسماح للقوات الإفريقية بمراقبة تحركاتهم.

وقد عرض الإتحاد الأفريقي هذا المشروع على طرفي النزاع (الحكومة السودانية وحركتي التمرد)، لكنه رفض من كليهما.

حيث رفضته حركتا التمرد بحجة أن هذا المشروع يخدم الطرف الحكومي بحيث يتركز على الجانب الإنساني والأمن فقط، دون التطرق إلى المواضيع الأخرى خاصة الحل السياسي لهذه الأزمة، وكذلك انحياز الإتحاد الأفريقي الكامل إلى جانب حكومة السودان، بينما رفضته الحكومة السودانية

¹ مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

بحجة أن المشروع يتعارض مع اتفاق أنجينا لوقف إطلاق النار ومع التعهدات التي قدمتها حكومة السودان للأمم المتحدة.¹

مما أدى إلى انهيار هذه الجولة من المفاوضات من دون تحقيق أي نتيجة ملموسة.

7. القمة الخماسية في ليبيا: أجرى خمسة من القادة الأفارقة في العاصمة الليبية يوم 17 أكتوبر 2004 مباحثات لوضع أسس لإنهاء النزاع بإقليم دارفور منعاً لـ"تدويله" وتفادياً لفرض الأمم المتحدة عقوبات على حكومة الخرطوم. وشارك في القمة التي استغرقت يوماً واحداً قادة ثلاث دول مجاورة للسودان هم: الزعيم الليبي "معمر القذافي"، والرئيس المصري "حسني مبارك"، ونظيره التشادي "إدريس ديبي"، والرئيس السوداني "عمر البشير"، فضلاً عن الرئيس النيجيري "أوليسيجون أوباسانجو" الذي كانت بلاده تترأس الاتحاد الأفريقي في ذلك الحين. وكانت طرابلس قد وجهت الدعوة إلى متمرد دارفور للاجتماع مع القذافي غير أنهم لن يشاركوا في القمة. وكانت الأهمية الرئيسية للقمة تتمثل في إظهار استعداد القوى الإقليمية للتدخل في أزمة يخشى أن تمزق بلداً يكافح بالفعل حرباً أخرى في الجنوب، ويواجه عدم استقرار في الشرق.

ويبدو أن الزعيم الليبي عندما وجه الدعوة إلى عقد هذه القمة كان يرمي إلى أهداف ثلاثة وهي:

• تأمين وصول الغذاء إلى النازحين في الإقليم.

• تحقيق الأمن.

• إيجاد حل شامل للأزمة بطريقة مباشرة بوجود زعماء دول الجوار.²

وذلك لتفادي تدويل النزاع وتجنب عقوبات مجلس الأمن على السودان إذا لم يف بتعهداته فيما يتعلق بنزع سلاح ميليشيات الجنجويد، التي يزعم الغرب أنها مدعومة من الحكومة السودانية. وكان وزير الخارجية الليبي "عبد الرحمن شلقم" قد أبدى تفاؤله بنتائج هذه القمة، مشيراً إلى أن هناك موافقة دولية على عقد هذه القمة وتأييداً واسعاً لها من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

8. مفاوضات أبوجا الثانية: انعقدت الجولة الثانية من مفاوضات أبوجا في الفترة الممتدة ما بين 21 أكتوبر إلى غاية 10 نوفمبر 2004، وتتمثل السمة البارزة في هذه الجولة على اعتماد منهجية تفاوضية مشابهة لتلك المعتمدة في مفاوضات نيفاشا الموقعة بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان المتعلقة بالصراع في جنوب السودان، وذلك بتشكيل ورش عمل تنظم من طرف خبراء أوروبيين وأمريكيين، وتحضرها الوفود المشاركة في المفاوضات، كذلك استعمال طريقة اللقاءات غير المباشرة

¹ إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 93.
² مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

بين طرفي النزاع، من خلال الوسطاء، ثم تنظيم لقاءات مباشرة بين رؤساء الوفدين لتذليل الصعوبات التي تعترض المفاوضات.¹

وتمثلت أبرز نتائج هذه المفاوضات في التوقيع على البروتوكولين الخاصين بالأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور بين الحكومة السودانية وحركات التمرد وذلك بحضور الرئيس النيجيري والوسطاء الأفارقة والغربيين.

وتتمثل أهم بنود البروتوكول الأمني النقاط التالية:²

1- الالتزام الصارم للأطراف المتنازعة بأحكام اتفاقيتي انجمينا المنعقدة بالنتشاد 2004

وأديس أبابا بأثيوبيا 2004 بضمان فاعل بوقف إطلاق النار جوا وبراً.

2- اتفاق الأطراف على دعم وتسهيل تطبيق اتفاقية انجمينا.

3- نزع السلاح وتفكيك ميلشيات الجنجويد.

4- منع تجنيد الأطفال للقتال.

5- امتثالاً للمادة 05 من اتفاقية انجمينا التي تلزم الأطراف نفسها بالإفراج الفوري وغير

مشروط من جميع الأشخاص المعتقلين بسبب الأعمال العدائية في دارفور.

أما البروتوكول الإنساني فقد تضمن البنود التالية:

1- حرية التنقل والدخول إلى المناطق.

2- ضمان حرية دخول المساعدات الإنسانية، وعمال الإغاثة من الوصول إلى جميع

المحتاجين في كل مكان من دارفور.

3- القيام بكل الإجراءات المطلوبة لمنع وقوع الهجمات والتهديدات والتخويف وكل أشكال

العنف ضد المدنيين.

4- التأكد على احترام الممتلكات ووسائل المعيشة للأفراد والمجتمعات وتأمين مبدأ العودة

الطوعية.

5- تنفيذ كل الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين، بما فيها تلك التي جاءت في البيان المشترك

وقرارات الإتحاد الأفريقي والقرار 1556 (2004).³

وبعد التوقيع على البروتوكولين الأمني والإنساني، تمثلت أولويات الإتحاد الأفريقي على

الجانب السياسي والمتعلق باقتسام الثروة والمشاركة في السلطة، وقد حاول الإتحاد الأفريقي إقناع

¹ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية - العدد 24 ربيع 2007.

² إجلال رأفت، مرجع سابق، ص 94.

³ جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص 79.

الأطراف بالتوقيع على إعلان المبادئ بشأن الملف السياسي منذ هذه الجولة، لكن رفض الطلب من قبل حركتي التمرد بسبب أن ذلك يعتبر انحرافاً عن جوهر المحادثات بين الأطراف.¹

9. القمة السداسية بليبيا: شارك الرئيس السوداني عمر البشير في القمة السداسية بشأن دارفور التي انعقدت بالعاصمة الليبية طرابلس في 13 ماي 2005، بمشاركة رؤساء السودان ومصر وليبيا ونيجيريا وتشاد والغابون، وذلك بهدف تهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور تحت إشراف الإتحاد الأفريقي. وقال الدكتور مجذوب الخليفة - رئيس الجانب الحكومي في مفاوضات أبوجا - إن القمة السداسية جاءت تعزيزاً للحوار الاجتماعي ودعماً لتهيئة مناخ المفاوضات النهائية لقضية دارفور.² مشيراً إلى أن القمة هي واحدة من قرارات القمة الأفريقية التي انعقدت في أبوجا. وأوضح أن القمة نتاج لقرار الإتحاد الأفريقي في قمته السابعة التي أشارت إلى أهمية أن تتعقد هذه القمة في دولة ذات صلة مباشرة بقضية دارفور مثل مصر أو نيجيريا أو تشاد أو ليبيا، وكان المشاركون في الملتقى الجامع لأبناء دارفور الذي ضم ممثلي الإدارة الأهلية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان بدارفور وأبناء دارفور في المهجر، قد وقعوا قبل انعقاد المؤتمر إعلان طرابلس حيث أكدوا التزامهم بوقف إطلاق النار تنفيذاً للاتفاقات والبروتوكولات الموقعة بين الحركتين والحكومة إلى جانب إدانة أشكال الاعتداءات كافة من نهب وسلب واختطاف.

10. القمة الإفريقية السباعية في طرابلس: خلصت القمة السباعية - التي احتضنتها ليبيا في 17 ماي 2005 وشارك فيها قادة ليبيا والسودان وتشاد وإريتريا ومصر برئاسة الرئيس النيجيري بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي وبحضور ممثلين عن الغابون وتجمع دول الساحل والصحراء والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي - إلى تفويض القذافي للاستمرار في اتصالاته مع كافة الأطراف في دارفور إلى أن يتحقق حل دائم للمشكلة، والتشاور والتنسيق في هذا الشأن مع القادة والرؤساء المشاركين في هذه القمة. وجاء هذا التفويض بعدما قام القذافي بوساطة للمساعدة في تعزيز الثقة بين الأطراف المتحاربة وتسوية الخلافات، فيما قال وزير التعاون والتكامل الأفريقي بالحكومة النيجيرية **لاوان جانا جوبا** إن المحادثات الرامية إلى وضع حد لهذا الصراع والتي يريعاها الإتحاد الأفريقي ستستأنف في نيجيريا في الثلاثين من شهر ماي 2005. وقال الرئيس السوداني عمر البشير إن القمة قررت استبعاد أي تدخل أجنبي في قضية دارفور وان تظل القضية إفريقية، كما اتفق على أن تبعث الدول المشاركة في الجولة أيضاً ممثلين للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين المتفاوضين.³

¹ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية - العدد 24 ربيع 2007.
² مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.
³ معزیز عبد السلام، مرجع سابق، ص 95.

من جانبه أعلن الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل - وزير الخارجية السوداني - عقب القمة الاتفاق على عقد مؤتمر جامع يضم كل مواطني دارفور بعد الفراغ من مباحثات أبوجا معتقداً أن القمة وضعت خارطة طريق لمسيرة المباحثات لحل المشكلة حلاً نهائياً، على أن يقتصر الوجود العسكري في دارفور على القوات الإفريقية فقط، ورفضت القمة أي وجود لقوات أجنبية غير إفريقية. وقال إن الدول الأخرى يمكنها الإسهام بتوفير المعينات من وسائل النقل والاتصالات، موضحاً أن القمة قررت دعم توصيات ملتقى أبناء دارفور الثالث والذي تمخض عنه نداء طرابلس الثاني، حيث تبنت القمة العمل على تنفيذ توصيات الملتقى وتحويلها إلى واقع بدارفور.¹

11. وثيقة إعلان المبادئ لمستقبل الحوار السياسي في إقليم دارفور: بدأت الجولة الخامسة في 10 جوان 2005 وبعد تعثر طويل وقعت الحكومة السودانية مع الحركتين المسلحتين الرئيسيتين في 5 جويلية 2005 وثيقة إعلان المبادئ الذي يؤسس لمستقبل الحوار السياسي في الإقليم، وجرت مراسم التوقيع في العاصمة النيجيرية أبوجا في ختام الجولة الخامسة للمفاوضات. واتفقت الأطراف على العودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات في 24 أوت 2005. ونص الاتفاق على إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية وقيام مجتمع مدني، واستقلال القضاء والإعلام، وحقوق المواطنة وحرية التعبير والتجمع لكل السودانيين.

كما اتفقوا على قيام نظام فيدرالي وإعادة تأهيل الإقليم وتوزيع منصف للثروات. وحول تأخر حركة تحرير السودان في توقيع الإعلان قال حافظ يوسف حمودة - القيادي في الحركة - إن السبب يعود إلى أننا طالبنا بإدراج عدة نقاط إلى إعلان المبادئ من بينها فصل الدين عن السياسة، وتوصلنا إلى صيغة وسط بالألا يكون الدين عامل تفرقة بين المواطنين. وأضاف أنهم طالبوا بتعديل صيغة متعلقة بملكية الأراضي على أن تستمر الصيغة القديمة الموروثة في معالجة إشكالات الأراضي.² كما أشار إلى أن حركته ثبتت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية في الديباجة. وقد نص إعلان المبادئ لحل النزاع السوداني على أهمية قيام نظام ديمقراطي يحقق التعددية السياسية والحرية، وقيام مجتمع مدني يتسم بالحركة والنشاط. وأشار الإعلان الذي احتوى على 17 محوراً إلى تمكين سيادة القانون، واستقلال القضاء، وحرية وسائل الإعلام، والمساواة والشفافية، والعدل والمساواة للجميع، بغض النظر عن العرق والعقيدة والجنس، أساساً للمشاركة لجميع المواطنين السودانيين في إدارة شؤونهم الخاصة وعملية اتخاذ القرار على كل مستويات الحكم.³

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة الثالثة) - الجهود الإنسانية ومساعي حل أزمة دارفور، 2007.

² مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ أنظر: مضمون الإعلان.

12. اتفاق السلام بأبوجا: وهذا الاتفاق الذي انعقد في 05 ماي 2006 في أبوجا برعاية الإتحاد الأفريقي، والذي وقع بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان، وقد جاء هذاوالاتفاق من أجل حل دائم للنزاع في دارفور. هذا باختصار بالنسبة لهذا الاتفاق وسنتناوله بالتفصيل وبشكل واضح في المبحث الثاني من هذا الفصل.

13. القمة السادسة الثانية في ليبيا: في محاولة لتأكيد دعم الأفارقة لرفض السودان نشر قوات دولية في إقليم دارفور، عُقدت يوم 21 نوفمبر 2006 في العاصمة الليبية طرابلس قمة سداسية مصغرة بحضور ثلاثة من الرؤساء العرب. وشارك في أعمال القمة التي خصصت لمعالجة تطورات الوضع الراهن في دارفور ومتابعتها كل من الرئيس المصري "حسني مبارك"، ونظرائه السوداني "عمر حسن البشير"، والتشادي "إدريس ديبي"، والإريتري "أسياس أفورقي"، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى "فرنسوا بوزيزي"، إضافة إلى الزعيم الليبي، العقيد "معمر القذافي". وبدأت القمة أعمالها بجلسة مغلقة يبدو أنها سعت إلى احتواء ملف الخلافات السودانية - التشادية، وخصوصاً بعد تجدد الحرب الإعلامية المتبادلة بين الخرطوم ونجامينا. واستبق مبارك والبشير والقذافي القمة الأفريقية المصغرة بعقد قمة عربية مصغرة، جرى خلالها مناقشة ملف إقليم دارفور من جهة العلاقة مع الأمم المتحدة، وكيفية إدارتها بما لا يعرض السودان لأي عقوبات دولية، ويجنبه أي مواجهة محتملة مع المجتمع الدولي وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود اتجاهاً غربياً يدعو إلى نشر قوات تابعة للمنظمة الدولية لحفظ السلام في الإقليم¹.

كما أكد الاجتماع أهمية استمرار الجهود المبذولة لحل المشكلة في دارفور، وذلك انطلاقاً من قمة طرابلس الأفريقية الخماسية الخاصة بالوضع في الإقليم وتأسيساً عليها للتوصل إلى مصالحة حقيقية في دارفور، وخصوصاً بعد الاتفاق الذي وُقِع في طرابلس مطلع أوائل نوفمبر 2006 بين حركة جيش تحرير السودان والحكومة السودانية، والذي مثل خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه في إطار حل المشكلة أفريقياً. وبعدها انضم الرئيس التشادي إلى القمة الثلاثية خُصص الاجتماع لمناقشة العلاقات السودانية التشادية في ضوء الاتفاقات الموقعة بين الجانبين بناء على مبادرات القذافي باحتواء التوتر الطارئ على هذه العلاقات وإعادتها إلى طبيعتها. وتتمسك الخرطوم بضرورة استمرار عملية حفظ السلام في دارفور بقيادة الإتحاد الأفريقي، على أن تعزّز بمزيد من الأموال ومهمات الإمداد والتموين. وكان الزعيم الليبي قد أكد ضرورة عدم السماح بالتدخل الخارجي في السودان "لأنه ينطوي على مخاطر على السودان وعلى دول الجوار"، مشيراً إلى أنه إذا جاء حلف شمال الأطلسي ووضع جنوده على حدود السودان فستكون هذه كارثة على السودان ودول الجوار.

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

14. مفاوضات "الدوحة" بدولة قطر فيفري 2009: وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إتفاق "بناء الثقة وحسن نوايا" حيث أن هذه المفاوضات التي دعت إليها دولة قطر وبمشاركة الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن طريق الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الوسيط جبريل باسولي، حيث حرصت الأطراف المتفاوضة على اتخاذ كافة التدابير التي تساعد على التوصل إلى تسوية دائمة للصراع ومن أهمها تبادل الأسرى، وإطلاق سراح المحبوسين والمعتقلين والمحتجزين بسبب النزاع، وضمان وصول مساعدات الإغاثة، والكف عن جميع أشكال العنف.¹

كما نص الاتفاق على العمل لأجل إبرام اتفاق إطاري في وقت مبكر يفضي إلى وقف الأعمال العدائية، ويضع الأسس للتفاوض حول القضايا التفصيلية، والتعهد باتتباع هذا الاتفاق بمحادثات جادة من أجل إنهاء النزاع في أقصر وقت ممكن لا يتجاوز ثلاثة أشهر، ويلتزم الأطراف بالاستمرار في محادثات السلام وإبقاء ممثلها في الدوحة من أجل إعداد إتفاق الإطار للمحادثات النهائية.²

في حين نجد أن دور دولة قطر هو الوسيط المشترك للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي للقيام بالتواصل مع الطرفين للعمل على تجسيد بنود الاتفاق.

وقد وقع السودان والتشاد في 6 فيفري 2010 بروتوكولا إضافيا لدعم الأمن والاستقرار على حدود البلدين، وأكد مكتب الناطق الرسمي باسم الجيش السوداني بأن خبراء عسكريين وأمنييين سودانيين وتشاديين عقدوا اجتماعا في الخرطوم من أجل تحقيق البروتوكول الإضافي.

ثالثا: جهود جامعة الدول العربية لتسوية أزمة دارفور: تابعت الجامعة العربية أزمة دارفور منذ تفجرها. فخلال الفترة من 29 أبريل إلى 15 ماي 2004 أوفد الأمين العام بعثة رسمية للوقوف على الأوضاع في دارفور (كانت أول بعثة دولية لتقصي الحقائق في دارفور)، وشملت مهمة البعثة زيارة السودان حيث عقدت لقاءات مع الوزراء والمسؤولين بالحكومة السودانية في الخرطوم إضافة إلى زيارات ميدانية إلى شمال دارفور (الفاشر)، وجنوب دارفور (نيالا)، وغرب دارفور (الجنينة)، لتفقد الأوضاع في الولايات الثلاث وفي مخيمات النازحين واللاجئين شرق تشاد. كما شملت مهمة البعثة زيارة إثيوبيا، وعقد لقاء في أديس أبابا مع رئاسة الإتحاد الأفريقي ومع مفوض شؤون الأمن والسلم في الإتحاد الأفريقي وكذلك زيارة تشاد، حيث عقدت بعثة الجامعة العربية لقاءات مع المسؤولين في الحكومة التشادية المعنية بالأزمة، إضافة إلى زيارة مخيمات اللاجئين في شرق تشاد. كما عقدت البعثة أيضاً لقاءات مع مسؤولي وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني. وتضمن تقرير البعثة عرض الأسباب وأبعاد الأزمة وتطوراتها، وما أسفرت عنه من انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، وأزمة إنسانية حادة خلفت عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين.

¹ www.BBCARABIC
² www.aljazeera.Net

تدارس مجلس الجامعة، في دورته غير العادية على المستوى الوزاري، التي عقدت، في 8 أوت 2004 تطورات الأوضاع في دارفور في ضوء تقرير بعثة الجامعة العربية لتقصي الحقائق، وشارك في هذا الاجتماع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وممثله الخاص لدارفور - ويان برونك - ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة، ووزير الدولة النيجيري ممثلاً للرئيس أوباسانجو رئيس الاتحاد الأفريقي. وقرر المجلس تقديم الدعم الكامل للاتحاد الأفريقي في قيادة الجهود الرامية إلى حل الأزمة ومشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في دعم بعثة مراقبي وقف إطلاق النار وقوات حمايتها في دارفور. ويمكن القول إن هذا الاجتماع قد صاغ خطة عربية - أفريقية دولية للتعاطي مع الأزمة في دارفور.¹

فقد بدأت المفاوضات السياسية لتسوية أزمة دارفور بين حكومة السودان وحركتي التمرد المسلح (حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) في العاصمة النيجيرية أبوجا في أوت 2004، وشارك أمين عام الجامعة العربية في افتتاح المفاوضات بدعوة من الرئيس أوباسانجو والسيد "ألفا عمر كوناري" رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، كما شاركت الجامعة بفعالية في جهود الوساطة تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ومشاركة المجتمع الدولي خلال جولات المفاوضات كافة، والتي أسفرت عن توقيع البروتوكولين الأمني والإنساني في 9 نوفمبر 2004، وإعلان مبادئ عامة لحل النزاع السوداني في دارفور بتاريخ 5 جويلية 2005. كما شاركت الجامعة في الآلية المشتركة بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة لتقييم الالتزامات الواردة في البيان المشترك الصادر عنهما، واللجنة المشتركة لوقف إطلاق النار لمراقبة الاتفاق الإنساني لوقف إطلاق النار الموقع في انجamina في 8 أبريل 2004.

واعترافاً من ممثلي المجتمع الدولي في هذه المفاوضات بأهمية البعد والدور العربيين في تسوية أزمة دارفور، واستناداً إلى المحصلة الدبلوماسية التي تقوم بها الجامعة لدى سائر أطراف الأزمة منذ بداية جولات التفاوض اختير ممثل الجامعة العربية لكي يتولى تنسيق التعاون بين ممثلي المجتمع الدولي المشاركين في المفاوضات، وكان المتحدث باسم الأطراف الدولية، حتى توقيع الاتفاق، في 5 ماي 2006 بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان بشهادة ممثل الجامعة العربية وتوقيع إلى جانب بقية الشركاء. دعا بيان صدر عن اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون الإفريقي - العربي في طرابلس، إلى عمل الجاد لحل قضية دارفور في السودان عبر إشراك جميع الحركات المتمردة في الإقليم للوصول إلى سلام دائم.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في افتتاح أعمال هذه الدورة على أهمية الإستراتيجية للتنسيق والتعاون العربي الأفريقي في مختلف المجالات وقال: "هناك قناعة كاملة لدى

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

الجامعة وأعضائها بالأهمية الإستراتيجية المتزايدة للتنسيق العربي-الأفريقي واتخاذ المواقف الموحدة والمتناسقة إزاء الأجندة الدولية المتشابكة بما يمكن من التعبير عن تطلعات ومصالح الفضاء العربي-الأفريقي المشترك تاريخياً وجغرافياً وثقافياً". وقال: "علينا أن نتحدث بلغة العصر... عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمور المتعلقة بجدول الأعمال العالمي الذي يجب أن نتشابهك وتعامل معه".¹

رابعاً: الوساطة التشادية لتسوية أزمة دارفور: لقد تدخل الأفارقة في القضية بتبني الوساطة التشادية، والتي تصر الحكومة السودانية على جعلها الأساس لعدة اعتبارات منها أنها تستطيع الضغط على تشاد على أساس أن التهديد الأمني للحكومة التشادية دائماً يأتي من السودان عبر دارفور، وأن تشاد تعتمد اقتصادياً على السودان عبر بوابة بور سودان لنقل وارداتها، ولقد استغل المتمردون ضعف الموقف التشادي ذريعة لعدم حضور المفاوضات. وقد أدى الموقف من قضية دارفور إلى تمرد داخلي في صفوف النخبة الحاكمة بتشاد، وإخماد محاولة انقلاب ضد إدريس دبي. وذكرت بعض التقارير الغربية أن أكثر من 150 من ضباط الجيش التشادي قد التحقوا بأقربائهم المتمردين في السودان، كما أن الجيش التشادي يمد المتمردين بانتظام بالسلاح والمؤن.²

خامساً: الدور المصري في المساعي لإيجاد تسوية للأزمة: يُعد ما يحدث في السودان بصفة عامة، وما يحدث في دارفور بصفة خاصة، سابقة بالغة الخطر يجب التنبيه لها في إطار سياسة تفكيك العالم العربي ثم تفتيت دوله، وحتى لا يفيق العالم العربي على السودان جديد ممزق الأوصال قد زالت عنه صفته العربية والإسلامية، وأصبح ساحة للصراع العربي الأفريقي بدلاً من أن يكون أرضاً للتعايش بين العرب والأفارقة، وجسراً متيناً للتضامن بين الطرفين، وإذا كان الاتحاد الأفريقي غير مقتنع بالطرح الأمريكي الذي يركز على أن الصراع في دارفور هو صراع بين العناصر العربية والأفريقية. فإنه من المناسب أن تبدأ الجامعة العربية، على الفور، حواراً مع الاتحاد الأفريقي لتنسيق المواقف العربية والأفريقية، لاسيما أن قرارات مجلس الأمن تعطي مساحة واسعة لدور الاتحاد الأفريقي،³ ذلك أن حصر القضية في إطار إقليمي يمكن أن يساعد على البحث عن حل عربي لصلب المشكلة، بدلاً من الدوران حول مضاعفاتها أو المناجزة السياسية بمثل هذه المآسي الإنسانية في إقليم دارفور وغيره من الأقاليم السودانية، والعمل في إطار مخطط أوسع ضد العالم العربي والإسلامي.

إن الطريق التي يتجه إليها السودان تمثل تحدياً حقيقياً للمصالح المصرية والعربية، وتتطلب من مصر رؤية ودوراً يتناسبان مع إدراكها لخطورة هذه التطورات. إن الخشية الحقيقية، في هذا

¹ دارفور بثوارك حركات التمرد القمة العربية-الأفريقية: دعوة لحل أزمة، طرابلس، الشرق الأوسط، 11 أكتوبر 2009.

² إجلال رأفت، أزمة دارفور أبعادها السياسية والثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، سنة 27، 2005، ص 101.

أنظر كذلك: عادل عبد العاطي، دارفور... جنود ومآلات الصراع المسلح، مرجع سابق.

³ معزيز عبد السلام، مرجع سابق، ص 54.

الصدد، أن تكون مصر غير قادرة على استيعاب ما يحدث في السودان ومضاعفاته عليها، أو أن تكون غير قادرة على التحرك بذرائع، وفي كل الأحوال فإن مصر هي الخاسر الأكبر في معادلة السودان، وستدفع أجيالها القادمة ثمن القعود والعجز الذي لازم الموقف المصري من قضايا السودان طيلة السنوات الماضية.¹

رغم الأهمية القصوى والمصالح الكبيرة لمصر في السودان، فإن التحرك المصري جاء متواضعاً، ولا يرقى إلى المستوى المناسب للمصالح والعلاقات مع السودان، وتركز السياسة المصرية في هذا الصدد على اتخاذ موقف وسط بين ما يصدر من قرارات عن مجلس الأمن، وما تمارسه الدول الفاعلة في المجتمع الدولي من ضغوط على السودان وما يجب أن تقوم به من أدوار تجاهه. وعلى سبيل المثال، في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن الرقم 1706 لسنة 2006،² وفي أعقاب لقاء بين وزير الخارجية المصري والمبعوث الأمريكي إلى السودان، صرح الوزير المصري أنه طرح على الوفد الأمريكي بعض الأفكار التي ترى مصر أنها يمكن أن تسهم في تجاوز الأزمة، وتعد حلاً وسطاً بين الموقف السوداني الراض لنشر القوات الدولية، والموقف الداعي إلى سرعة إرسال تلك القوات إلى إقليم دارفور، وأن الحلول الوسطى المطروحة يمكن أن تضمن توفير التمويل اللازم لقوات حفظ السلام من ميزانية الأمم المتحدة من دون الحاجة للوقوع تحت الضغوط لتوفير التمويل من الأطراف المانحة، وأن مصر تركز على أهمية أن ينصب الاهتمام الدولي في التعامل مع الأزمة من خلال التركيز على دعم البعثة سولافريقية، وضم الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور إلى الاتفاق والبدء الفوري في إطلاق حوار دارفور - دارفور، مع محاولة الوصول إلى صيغة يتفق عليها بين الأطراف تسمح بتولي الأمم المتحدة دوراً في حفظ السلم والاستقرار في دارفور من دون المساس بالسيادة السودانية.

تجدر الإشارة إلى أنه في الوقت الذي كان يستعد فيه وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماعهم الطارئ بالقاهرة يوم الأحد 8 أوت 2004 بناءً على طلب السودان ومع تحركات تبذلها مصر، لمد المهلة الممنوحة للحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور، قدّم أعضاء بلجنتي الشؤون العربية في مجلسي الشعب والشورى المصريين إفادات أمام وزير الخارجية، أحمد أبو الغيط، تؤكد الرفض المطلق لأي محاولات للتدخل الأجنبي في أزمة دارفور في السودان، وضرورة إتاحة الفرصة الكاملة للحكومة السودانية، وبالتعاون عربياً وأفريقياً من أجل إنهاء الأزمة. وأوضح الأعضاء أن أي تدخل أجنبي في مشكلة دارفور سوف يعقد من مسيرة الانفراج لها خلال هذه المرحلة.³

¹ خيام محمد الزعبي، مرجع سابق.

² أحمد الأصبحي، مرجع سابق، ص 169.

³ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

سادسا: الدور الليبي في المساعي لإيجاد تسوية للأزمة: دأبت الجهود والمساعي الليبية في التحرك من أجل إنهاء الصراع الدائر في دارفور وإيجاد تسوية مقبولة من أطراف الصراع المختلفة لها، وقد اعتمدت القمم التي دعت ليبيا إلى انعقادها آلية مناسبة للمساعدة في تحقيق ذلك ومنها القمة الخماسية التي عقدت يوم 17 أكتوبر 2004 بمشاركة كل من ليبيا والسودان ومصر وتشاد ونيجيريا، من ناحية أخرى فإن ليبيا التي رأت ضرورة توحيد مواقف الأطراف المتناحرة قبل الإقدام على أية وساطة لحل هذا الصراع كانت قد نجحت في استضافة أعمال الملئقى الثالث لأبناء دارفور الذي اختتم أعماله قبل انعقاد القمة الخماسية التي عقدت في العاصمة الليبية طرابلس يوم 17 أكتوبر 2004 بثلاثة أيام، بتوقيع ممثلي حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان وممثلين عن الإدارة الأهلية في إقليم دارفور على إعلان طرابلس الذي تضمن عشر نقاط منها: تأكيد الالتزام بوقف إطلاق النار، والنص على تعاون الإدارة الأهلية والحركتين المسلحتين على فتح طرق الإغاثة والتجارة بين مدن دارفور وخارجها، وكذلك تكوين آلية اتصال بين الإدارات الأهلية والحركتين وزعماء العشائر، والعمل على إطلاق سراح المعتقلين وأسرى الحرب كافة سواء من جانب الحكومة أو الحركتين بسبب النزاع في دارفور تنفيذاً للبروتوكول الأمني الموقع في أبوجا 2004، كما ينص على الاستئناف العاجل للمفاوضات للوصول إلى حل سياسي للأزمة وتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.¹

كذلك كانت القمة السادسة للدول الأفريقية المتاخمة للسودان التي بدأت أعمالها يوم 13 ماي 2005 بمشاركة كل من ليبيا والسودان ومصر وتشاد ونيجيريا والجابون للوصول إلى حل عملي لإنهاء المأساة الإنسانية في دارفور، إلا أن هذه القمم لم تتمكن سوى عن توصيات بمواصلة المفاوضات، بينما لا يتغير شيء على أرض الواقع. وقد توصل قادة الدول الأفريقية الست في قمتهم المصغرة المنعقدة في طرابلس حول أزمة دارفور إلى اتفاق على استئناف محادثات السلام المتعثرة في السودان في موعد أقصاه نهاية شهر أوت 2004، وهو ما أكده الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وكان وزير الخارجية السوداني مصطفى إسماعيل قد أوضح في ختام جلسة قصيرة من المحادثات قبل القمة أن أهم شيء في هذا الاجتماع هو إقرار استئناف محادثات السلام، وأضاف قائلاً: "أعدنا خارطة طريق أكثر وضوحاً لحل المشكلة في دارفور من أجل الوصول إلى سلام شامل".² ومن جانبه دعا الرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانجو جميع الأطراف المعنية إلى بذل المزيد من الجهود للوصول إلى قرار صريح لحل الأزمة أو إفساح المجال أمام العالم لتقديم هذا الحل

¹ إسلام أون لاين، قمة خماسية بطرابلس لإنهاء أزمة دارفور"، مرجع سابق.
² مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور، الحلقة الرابعة.

إذا كانوا عاجزين عن ذلك. وتجدر الإشارة إلى تي الجماهيرية الليبية استضافت ورعت عدة لقاءات بشأن تحقيق الأمن والاستقرار في دارفور، وكان من أهمها لقاء طرابلس الذي ضم ممثلي حكومة السودان والدول والمنظمات الدولية الإقليمية المهمة بتحريك عملية السلام بدارفور. وذلك عام 2007 حيث صدرت وثيقة توافق طرابلس التي أكدت على أهمية توحيد مبادرات الإتصال بالحركات الراضة لاتفاقية السلام وتنسيقه بما يعجل بالتحاق هذه الحركات بعملية السلام.¹ ومن جانب آخر لعبت الجماهيرية دورا مهما في إغاثة النازحين من دارفور ومساعدتهم وسمحت بانسياب المعونات من البحر الأبيض المتوسط بأراضيها إلى مخيمات اللاجئين الدارفوريين في تشاد.

يلاحظ أن الجهود الإقليمية المبذولة من أجل إيجاد تسوية مناسبة للصراع الدائر في إقليم دارفور ووضع حد للأزمة فيه، سواء كانت بمبادرات من دول أفريقية فاعلة كمصر وليبيا وتشاد ونيجيريا، قد كانت أكثر حيوية وإيجابية من تلك الجهود الدولية التي لم تسفر سوى عن مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن دفع إلى إصدارها دفعا من جانب دول فاعلة فيه مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا.

المطلب 03: جهود التسوية الدولية:

في إطار تعامل الحكومة السودانية مع الأزمة في دارفور على المستوى الدولي تحرك المسؤولون السودانيون على ثلاثة محاور رئيسية: الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف إقناع المجتمع الدولي بصدق مسعى الحكومة لحل أزمة دارفور والإفلات بذلك من العقوبات ومن التدخل العسكري الدولي في البلاد. غير أن قرار مجلس الأمن الأخير رقم 1706 لسنة 2006 الصادر في شأن دارفور جاء لطمة لها حيث عالج الأزمة كغيره من القرارات السابقة في إطار الفصل السابع من الميثاق ما يُعد خطوة نحو التصعيد، على عكس ما سعت إليه الحكومة السودانية في أروقة الأمم المتحدة وجدير بالذكر أن هذا الفصل يعطي مجلس الأمن سلطة تقديرية غير محدودة في التدخل لمعالجة الأزمة، ويتدرج هذا التدخل من تخفيض التمثيل الدبلوماسي في الدولة المعنية بالقرار، وذلك مروراً بالعقوبات الاقتصادية بأنواعها، وانتهاء التدخل العسكري الدولي في تلك الدولة بما في ذلك مجال النفط. وكما يعكس هذا القرار تشدد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضد الحكومة السودانية، يشير إلى حقيقة أن الصين برغم تهديدها باستخدام الفيتو لإيقاف

¹ خيام محمد الزعبي، مرجع سابق.

القرار فإن لها حسابات مع القوي الكبرى تفوق مالها من مصالح في السودان. وبالتالي أصبحت المسألة الدارفورية تتبوأ موقع الصدارة في الأجندة السياسية العالمية.¹

أولاً: دور الأمم المتحدة في تسوية أزمة دارفور: من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتدخل لحل مشكلة إلا من منطلق مصالحها المباشرة لذلك فقد سارعت الإدارة الأمريكية إلى إدانة ما يحدث في دارفور باعتبارها كارثة إنسانية، ومن ثم سارعت إلى السودان باسم التدخل الإنساني وفي هذه الحالة لمصلحة المسلمين حيث أن طرفي الصراع هناك من المسلمين، يعني ذلك محاولة تجميل السياسة الخارجية الأمريكية ودرء التهم عنها بأنها في حالة حرب ضد الإرهاب تستهدف المسلمين في المقام الأول،² وسنتطرق إلى هذا الدور بنوع من التوضيح من خلال النقاط التالية:

1. طبيعة الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في تسوية الأزمة: بدأ الإنحدار إلى دوامة العنف في أواخر أوت 2004 بتحديد الحكومة مناطق في دارفور لتكون "سالمة وآمنة" للأشخاص المشردين داخلياً وفقاً لخطة العمل المتفق عليها مع الأمم المتحدة. ومن سوء الطالع أن تلك الوثيقة التي كان يقصد منها أن تكون متابعة لبيان الأمم المتحدة YP لحكومة الصادر في 3 جويلية 2004 جرى التفاوض عليها ثنائياً بين الممثل الخاص للأمم العام لدى السودان "يان بروك" ووزير الخارجية السوداني "مصطفى إسماعيل" من دون إسهام من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان أو الاتحاد الأفريقي. واتفق على سبعة مواقع،³ يتعين على الحكومة أن تؤمن حولها مسافة عشرين كيلومتر من كل الجهات. وكان يتعين إعادة نشر القوات الحكومية في تلك المناطق لتكون في مقياس الرئاسة والحاميات العسكرية وإحضار المزيد من قوات الشرطة.

إن التناقضات العديدة لهذا الترتيب مع اتفاق انجامينا لوقف إطلاق النار الموقع في 8 أبريل

2004 أشعلت صدامات جديدة بين الحكومة وجيش تحرير السودان:

أ- أن مسافة العشرين كيلومتر تتداخل مع المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان في بعض الحالات، ما يعطي الحكومة حقاً في مخالفة وقف إطلاق النار والهجوم على جيش تحرير السودان للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل وهذا موضع جدل.

ب- أن تغيير أماكن القوات المسلحة يتناقض مع نص اتفاق انجامينا الذي يرد فيه أنه يجب على كل طرف أن "يتخلى ويمتنع عن أي نشر للقوات أو تحرك أو عمل يمكن أن يؤدي إلى توسيع المنطقة الواقعة تحت سيطرته أو يمكن أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية".

¹ جريدة الأهرام، 20/04/2007.

² حمدي عبد الرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007.

³ كانت المواقع السبعة، في شمال دارفور: (1) مدينة الفاشر والقرى والمخيمات الواقعة حولها، (2) منطقة طويلة، وفي جنوب دارفور: (3) مدينة نيالا والقرى والمخيمات الواقعة حولها، (4) منطقة ساني دلبية، (5) منطقة أبو عجورة، وفي غرب دارفور: (6) مدينة الجنينة والقرى والمخيمات الواقعة حولها، (7) منطقة مورني. أنظر: مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

أن القتال الذي اندلع في 26 أوت 2004 أدى إلى زيادة الشك والتوتر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي كان يرصد الانتهاكات اليومية ويتحقق منها. وهجوم الحكومة لاستعادة مناطق من المتمردين بذريعة توسيع محيط "المناطق الآمنة" أدى إلى كثرة انتهاكات وقف إطلاق النار من الجانبين، وكان سبباً أساسياً في فشل الجولة الأولى من محادثات أبوجا للسلام. بعد أن تبين للأمم المتحدة خطأها سعت إلى إنشاء آلية للتعامل مع الصدمات حول المناطق الآمنة. وفي اجتماع لآلية التنفيذ المشتركة (الهيئة التي أنشئت لمراقبة تنفيذ بيان 3 جويلية 2004)، اتفقت الحكومة والأمم المتحدة ولجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار (التي تشمل جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة) في 17 سبتمبر 2004 على اتخاذ إجراءات للتوفيق بين مختلف الاتفاقات. وعلى وجه الخصوص وعدت الحكومة بالألا تحرك قواتها إلى داخل المناطق المعروفة لجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في إطار مسافة العشرين كيلومتر للمناطق الآمنة. وإذا كانت السيطرة على المنطقة غير معروفة ينبغي لها أن تطلب التوضيح من لجنة الاتحاد الأفريقي لوقف إطلاق النار التي ستخطر لها إن كان يمكنها أن تتقدم. ومع ذلك سرعان ما تم التخلي عن مفهوم المناطق الآمنة ولم يعد يشار إليه من قبل الأمم المتحدة أو الحكومة. وبدد تدمير الحكومة لمخيم الجير في نوفمبر 2004 والتهديدات الموجهة إلى مخيم عطاش في نيالا أي فكرة لسلامة الأشخاص المشردين داخلها في تلك المناطق.¹

على الرغم من أن الخرطوم لا تبدو قلقة من أي عقوبات دولية قد تفرض عليها على خلفية أزمة دارفور اعتماداً على تعهدات دول كبرى بعرقلة العقوبات، وعلى أساس أنها تقوم بما عليها من واجبات لإنهاء الأزمة؛ إلا أن هناك مخاوف حقيقية من لجوء الدول الغربية الكبرى لسيناريو العراق نفسه تجاه السودان القائم على التصعيد عبر مجلس الأمن بقرارات متوالية تقيد حركتها، وتدفع باتجاه التدخل العسكري بعدما انتهت مهلة الشهر التي حددها أول قرار لمجلس الأمن يوم 30 أوت 2004 من دون أن يتحقق كل ما طالب به المجلس. ورغم أن الحكومة السودانية أعلنت في مناسبات عديدة أنها غير معنية بمهلة الشهر التي منحها لها مجلس الأمن لنزع سلاح ميليشيا الجنجويد في دارفور ومحاكمة المسؤولين عنها، وأنها ملتزمة فقط بما سُمي "خريطة الطريق" التي رسمت مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة - كوفي عنان - والمفترض أن تتجدد شهرياً بناءً على تقارير مبعوث الأمين العام للخرطوم - يان برونك - فقد جاء آخر تقرير أصدره منسق الأمم المتحدة لمساعدات الإغاثة للنازحين يوم 30

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

أوت 2004 سلبياً للغاية واتهم الخرطوم بوضوح بالفشل في قمع ميليشيات الجنجويد والفشل في توفير الحماية الكافية للنازحين، وهو ما يهدد بقرارات أو عقوبات دولية.

2. الضغوط التي تمارسها الأمم المتحدة من أجل تسوية الأزمة:

جاءت مشاركة المنظمات الإقليمية والدولية في الأزمة بدءاً بالأمم المتحدة، فقد زار الأمين العام السابق للأمم المتحدة - كوفي عنان - السودان، وزار دارفور وانتقد طريقة إدارة الخرطوم للأزمة، وأنها كانت بطيئة في ضمان وصول المساعدات الإنسانية. وقد حصل على تعهدات من الرئيس السوداني عمر حسن البشير بإزالة جميع العقبات التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المهجرين وتوفير أمن المدنيين في هذه المنطقة، وبمحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف المسلح، ووقع بيان مشترك بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة تعهدت فيه حكومة السودان بنزع أسلحة الجنجويد والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة على القانون فوراً، والسماح بنشر مراقبين لحقوق الإنسان وإلغاء القيود على العمل الإنساني من معوقات وتأشيرات دخول للعاملين، وحرية تحرك في دارفور، ومحاكمة الأفراد والمجموعات المتهمه بانتهاكات حقوق الإنسان.

كما تعهدت الأمم المتحدة بأقصى ما يمكن لتوفير الحاجات الإنسانية لمواطني دارفور واللاجئين السودانيين في تشاد خلال خطة للعمل الإنساني تنفذ في 90 يوماً، إلى جانب المساعدة في النشر السريع لمراقبي وقف إطلاق النار في الاتحاد الأفريقي. وبالفعل تم تعيين إيان برونك ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة الاتفاق بين السودان والأمم المتحدة، وبالفعل بدأ في 26 أوت 2004 زيارة إلى دارفور لإجراء تقييم شامل على الأرض لمجمل السياسات والتدابير التي وضعتها الحكومة للإيفاء بتعهداتها، وقد قدم برونك بداية شهر سبتمبر 2004 تقريره عن الوضع الأمني في دارفور. وكذلك فعلت بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الهجرة الدولية التي وقعت اتفاقية مع السودان بقصد برامج العودة الطوعية، والتعاون لمعالجة الأوضاع في دارفور للنازحين، وبسط الأمن والحماية للمراقبين، وأمنت هذه المنظمة على التحسن الواضح في توفير الأمن والاستقرار.

3. موقف مجلس الأمن من أزمة دارفور:

وضع تقرير الأمين العام لبنة قوية بُني عليها تقرير لجنة التحقيق الدولية الذي تلقفه قرار مجلس الأمن الرقم 1593¹ ومؤداه أنه يجب تقديم المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور للمحاكمة، وعند هذا الحد بدأ جدل جديد حول الجهة المنوط بها توجيه الاتهام والجهة المنوط بها المحاكمة، وفي آخر أيام شهر فيفري 2005 تمكن مجلس الأمن بعد جدل طويل دام أكثر من أسبوعين

¹ أنظر: نص القرار 1593.

من إصدار القرار الرقم 1593 بناء على مشروع قرار فرنسي، ساندت الولايات المتحدة الأمريكية كل فقراته ما عدا الإشارة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكان المجلس قد أصدر هذا القرار بغالبية 11 صوتاً من دون معارضة، بينما ادونعت عن التصويت أربع دول هي الجزائر والبرازيل، إضافة إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية التي فسرت موقفها بأنها امتنعت عن التصويت بدلاً من الاعتراض، بعد أن قبلت فرنسا استثناء الجنود الأمريكيين في السودان من الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. أما مندوب الجزائر فهاجم القرار بشدة بسبب هذا الاستثناء الأمريكي ما يوضح أن الدول الصغيرة لها أن تمتنع عن التصويت في مجلس الأمن على القرارات التي لا توافق عليها لكنها لا تملك حق المعارضة.

يبدو أن مجلس الأمن والدول الدائمة العضوية فيه التقت عند مصلحة معينة مع الولايات المتحدة الأمريكية في دارفور، فأصبح المجلس أحد الأدوات الثلاث للتصعيد ضد السودان، إلى جانب العقوبات الأمريكية المباشرة والضغط الأوروبية المتأثرة بالموقف الأمريكي. لقد صد المجلس موقفه ضد السودان بسبب دارفور في قرارات عدة صدرت متعاقبة في الشهور الأخيرة منذ منتصف عام 2004 وتضمنت الضغوط المتصاعدة على السودان وانتهت في القرار رقم 1574 بأن المجلس ينوي تطبيق جزاءات المادة 41 على السودان ما لم يتعاون مع الأمم المتحدة في تحقيق أهداف القرار ومتطلباته.¹ وركزت الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الإنساني في أزمة دارفور، وقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لم يؤكد فيه ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن الجرائم المرتكبة في دارفور من جانب القوات السودانية والقبائل المتعاونة معها تصل إلى حد جرائم الإبادة الجماعية وإنما هي جرائم حرب.

في إطار هذه الصورة صدر قرار مجلس الأمن رقم 1593 لسنة 2005 ومثل خطوة جديدة في اتجاه يظهر واضحاً للمرة الأولى في تاريخ المنظمة الدولية، وإن كان ظهر بدرجة أقل في حادثة لوكربي حين طلب المجلس من ليبيا تسليم مواطنيها المشتبه في ضلوعهما في الحادث للمثول أمام المحاكم الأمريكية أو البريطانية. وفي هذا الصدد شدد مندوب الأرجنتين على أن الاستثناء الأمريكي لا يجوز أن يصبح قاعدة، وأن هذه السابقة الأولى يجب أن تؤدي إلى احترام روح ونص ميثاق روما وأن تضع في حساباتها مخاوف الدول، وأن الاستثناء الأمريكي ينطبق فقط على الدول غير الأطراف في نظام المحكمة. ومن الملاحظ أن قرار دارفور أشار إلى استثناء المواطنين الأمريكيين الذين يرتكبون جرائم في السودان من تقديمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى أية محاكم وطنية أخرى، وهو تمييز انتقدته منظمات حقوق الإنسان الدولية. كان القرار الأول رقم 1325 لسنة 2000 الذي

¹ أنظر: نص القرار 1574.

أصدره مجلس الأمن بشأن دارفور يفرض حظر السلاح وتجميد الأرصد، وحظر السفر لكل من يتحدى جهود السلام،¹ لكن القرار الثاني رقم 1556 الصادر في 30 جويلية 2004 تضمن إرسال عشرة آلاف جندي لحفظ السلام بين الطرفين لإنهاء واحد وعشرين عاماً من الحرب الأهلية.² وبينما أكدت الخرطوم - التي رفضت القرار رفضاً قاطعاً وشنت حملة شعبية ضده - اختصاص القضاء السوداني وحده بهذه القضية، أبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في أن يحال المتهمون إلى محكمة أفريقية، وهو ما لم يلق تأييداً واسعاً في مجلس الأمن، ولذلك فإن حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات لمصلحة مواطنيها هو الذي شجعها على التخلي عن استخدام الفيتو ضد مشروع القرار.

أخذ القرار علماً بتقرير اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في دارفور مشيراً إلى المادة 14 من نظام المحكمة التي تمنع التعقب أو الاستدلال من جانب المحكمة قبل مضي 12 شهراً على طلب مجلس الأمن ذلك. وتضمن القرار في الديباجة أن الوضع في السودان "ليس في دارفور" لا يزال يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأن المجلس يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، كما يتضمن القرار إحالة الموقف في دارفور منذ الأول من جويلية 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وألزم القرار حكومة السودان والأطراف الأخرى في الأزمة بالتعاون التام، وتقديم المساعدة الضرورية للمحكمة والمدعي، كما يحث كل الدول الأخرى غير الأعضاء في نظام المحكمة على التعاون وكذلك الاتحاد الأفريقي.

إذا كانت الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تضمنها تقرير المندوب السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهي البديل الثالث إلى جانب القضاء السوداني والمحكمة الأفريقية، فإن الدولتين الأفريقيتين في المجلس وهما: تنزانيا وبنين أيدتا تماماً قرار المجلس، بينما امتنعت البرازيل والجزائر عن التصويت اعتراضاً على استثناء الرعايا الأمريكيين. أما السودان فانتقد قرارات المجلس غير الحكيمة ضد بلاده، كما انتقد تحالف الدول الكبرى ضد الدول النامية مؤكداً أن القرار يزيد تعقيد المسألة، وأظهر أن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون إلا أداة لممارسة التفوق الثقافي ضد الدول الضعيفة النامية، كما انتقد إغفال المجلس لاقتراح نيجيريا رئيس الاتحاد الأفريقي.

فإذا كان من الواضح أن قرار مجلس الأمن خطأ خطوة أخرى في تصعيد المشكلة، هذه المرة ضد المسؤولين السودانيين، فإن المجلس يشدد على أن مسلسل الجرائم التي ارتكبتها المسؤولين السودانيين لن يمر بلا عقاب، ويبدو أن المجلس احتفظ لنفسه بالسر حول أسماء الأشخاص المتهمين الذين تردد أنهم حوالي 51 اسماً بينهم كبار المسؤولين السودانيين. ويفترض قرار المجلس، كما سبق

¹ أنظر: نص القرار 1325.

² سليمان محمد خليل العناني، مرجع سابق.

أن افترض في المسألة السورية – اللبنانية، أن الدولة السودانية نفسها متورطة في هذه المذابح، ومن ثم فإن إحالة المسؤولين فيها إلى القضاء الدولي سببه عدم الثقة في أن تتحقق العدالة للضحايا أمام المحاكم السودانية.

وإذا كان قرار مجلس الأمن صحيحاً من الناحية الشكلية؛ إذ يتحدث عن عدالة دولية ضد جرائم الإبادة الجماعية ما لا يقوى أحد على معارضته، إلا أن هذا القرار استخدم لتحقيق أغراض سياسية لا علاقة لها بالعدالة المزعومة، فالمجلس ينزع هنا الشرعية عن الحكومة السودانية ويضعها في قفص الاتهام منتهكاً بذلك مبادئ السيادة والاستقلال للدول، ودور مجلس الأمن في مثل هذه الظروف. ولكن الأخطر هو أن المجلس استخدم لتنفيذ مخطط ضد السودان وتمزيقه وربما انتزاع دارفور من أحضانه، ولذلك فإن مساندة العالم العربي للحكومة السودانية أصبحت أكثر إلحاحاً. صحيح أن هذا الصراع في دارفور راح ضحيته كثيرون من أبناء الشعب السوداني، وأن هذه القضية تظل دولية في آثارها لكنها سودانية في محتواها وإطارها.

ثانياً: الدور الفرنسي: ينطلق الدور الفرنسي من مشكلة دارفور من زاوية أن فرنسا كانت تحتل دولتي تشاد وأفريقيا الوسطى المجاورتين لإقليم دارفور محل النزاع، لأن لها مصالح اقتصادية فيه، وعلى صعيد آخر فإن ارتباط السياسة الفرنسية تجاه قضية دارفور بمجمل أهداف السياسة الأفريقية لفرنسا يتضح من تصريح وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة التي رأت أن التعامل الفرنسي مع أزمة دارفور يتسق تماماً مع الدور الفرنسي في أفريقيا والتزامها بمساعدة شركاتها ومن الملاحظ أن مفهوم الشراكة الفرنسية الفرنكفونية قد ظهر واضحا أثناء القمة الفرنكفونية التي عقدت في بيروت عام 2002 وبالتالي فإن الحكومة الفرنسية تسعى جاهدة إلى تأمين التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة السودانية بما يسمح لها من استغلال حصتها في الثروة النفطية السودانية، ومع ذلك فإنها على وعي بأن أساس المفاوضات الراهنة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم والراعي لها سوف يحرم الفرنسيين من استغلال ثروات الجنوب السوداني. وعليه فإن فرنسا اتخذت موقفا مغايراً للولايات المتحدة في دارفور وعرضت فرض عقوبات اقتصادية على السودان.¹

ويرى المحللين السياسيين أن الرؤية الفرنسية في أفريقيا تسعى إلى: دعم المكانة والنفوذ الفرنسي في أفريقيا، تأمين مصادر الطاقة والموارد الطبيعية في أفريقيا، مجابهة الهيمنة الأمريكية الجديدة، تبني منظور متعدد الأطراف من خلال الاعتماد على المؤسسات الدولية والإقليمية التي تمكن فرنسا من التأثير على مجريات الأحداث بشكل لا تستطيع أن تمارسه بمفردها.

¹ جريدة الحياة، 2007/05/30.

ثالثاً: الدور الإسرائيلي: ينظر الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي للسودان على أنه مجموعة عرقيات وأقليات تختلف فيما بينهما، وانطلاقاً من هذه النظرة اتخذت إسرائيل من السودان حقلاً لتطبيق إستراتيجيتها المعروفة بـ"شد الأطراف ثم بترها" والتي يتلخص مضمونها في إقامة علاقات تحالفية مع الجماعات الإثنية المحيطة بالدول العربية بهدف تقنيت هذه الدول وتقويضها. ومن ثم اهتم واضعوا هذه الإستراتيجية بدعم حركات التمرد والإنفصال في السودان وهو ما تعتبره إسرائيل مهماً لأنها، ولذلك بادرت إسرائيل إلى دعم حركة التمرد بجنوب السودان منذ إشتعالها ومدتها بالأسلحة. فخلال عام 2004 وعن إسرائيل بالتنسيق مع أمريكا انعقد اللقاء الذي جمع بين جون قرنق وزعماء حركة تمرد دارفور في واشنطن بهدف التنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دارفور من جهة ومد الجسور بين إسرائيل وزعماء حركات التمرد في دارفور من جهة أخرى¹ وقد استغلّت إسرائيل وجودها النشط في أريتريا، واتخذت منها مركزاً لدعم حركات التمرد بدارفور من خلال القيام بتدويلهم وتسليحهم. ولقد وجدت إسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الإسرائيلي فيه.² وقد كشفت دراسة إستراتيجية أمريكية يدور مضمونها حول وجود سيناريو لتقسيم السودان إلى ثلاث دول إحداها دولة في دارفور موالية لإسرائيل.

والواقع أن المخططات الإسرائيلية اتجاه أفريقيا تمثل تهديداً للأمن القومي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة، حيث تهدف إسرائيل إلى دعم علاقتها بالدول الأفريقية خاصة تلك التي لها حدود مشتركة مع دول عربية بغية الالتفاف حول الأمة العربية والسودان ومصر بالذات في شكل حزام يمتد من أريتريا وأثيوبيا وحتى تشاد مروراً بكينيا وتنزانيا وروندا وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يهدد منابع النيل وبالتالي المصالح المصرية والسودانية، وكذلك تسعى إسرائيل من خلال دورها المتنامي في أفريقيا إلى إضعاف التأييد الأفريقي للقضايا العربية وكسب الرأي العام في القارة السمراء إلى جانبها خاصة في قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعاً: دور الصين (الدولة الفاعلة): يمثل السودان للصين واحدة من أكبر خمس شركاء لها في أفريقيا إلى جانب جنوب أفريقيا وأنجولا ونيجيريا ومصر، وفي هذا الصدد تستورد الصين جزءاً كبيراً من النفط من السودان، وتعد السودان نموذجاً يوضح مدى التأثير الصيني في أفريقيا حيث ركزت الصين على تدعيم روابطها مع الحكاظة في الخرطوم، وقد أسهمت بدور في ترغيب تلك الحكومة من أجل تقليل وتيرة العنف وحالة عدم الاستقرار في مناطق متعددة من البلاد، وفي الوقت نفسه كان الصينيون يضحون عشرات الآلاف من براميل النفط الخام، وقد زاد هذا بشكل واضح عندما فرضت دول أخرى مقاطعة تجارية على السودان، وهناك عدة شركات نفطية صينية نشطة تعمل منذ سنوات في حقول

¹ جريدة الأهرام، 2007/01/03.

² جريدة الأهرام، 2004/01/30.

نفطية (Muglad) في الجنوب، حيث يأخذون 50 % من إنتاج تلك الحقول. واستمراراً فإن السودان تُزوّد الصين بما يعادل نسبة 5 % من الإجمالي الكلي الذي تستورده الصين من النفط وفقاً لإحصائيات عام 2005. وفي مجال صناعة النفط أسهم العمّال الصينيون في التأسيس لحوالي 1600 كم من خطوط الأنابيب. وتوجد ثلاث عشرة شركة صينية من أصل خمس عشرة شركة أجنبية تعمل في هذا المجال النفطي. وتحرص الصين على تعزيز علاقاتها بعناية مع النظام القائم في السودان وذلك على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى السودان من العديد من الدول الأجنبية الفاعلة الأخرى. ويبدو ذلك جلياً عندما طرح اقتراح من جانب الأمم المتحدة (القرار رقم 1564) بقرض حظر التزود بالسلاح على الحكومة السودانية، حيث هدّدت الصين باستخدام حق النقض (الفيتو) وهو الأمر الذي ترتب عليه التخفيف من حدة القرار ومع ذلك امتنعت الصين عن التصويت على القرار.

وفي إطار دور الصين قوة فاعلة فإنها سعت لحل مشكلات دارفور عن طريق الإتحاد الأفريقي حتى لا تجد الولايات المتحدة الأمريكية لها منفذا للتغلغل بشكل أكبر في دارفور والسودان، ولذلك لم توافق الصين على مشروع قرار الولايات المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن بفرض عقوبات على السودان.¹ كما اتخذت مواقف معتدلة في مجلس الأمن تجاه القضية السودانية ورأت أن ما تقوم به السودان من رفض عملية التدويل هو حق سوداني أصيل، وأنها صاحبة الحق في اتخاذ ما يلزم من تدابير لا تنتقص من سيادتها الوطنية.

وعلى صعيد تقريب وجهات النظر بين أطراف الصراع، فإن الصين عملت على تهدئة الوضع في دارفور ووقف إطلاق النار بين الجهات المتصارعة، ولهذا زار مساعد وزير الخارجية الصيني السودان خلال شهر جانفي 2007 وصرح في 15 جانفي 2007 بأن الرئيس الصيني سيزور السودان، خلال شهر فيفري وذلك في إطار جهود الصين للتسوية.

¹ جريدة الأهرام، 20 فيفري 2007.

المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام وقرار مجلس الأمن 1706 وانتخابات 2010.

تعرضت الأزمة في دارفور لاختبارين حقيقيين، في أعقاب حدثين مهمين:

- **أولهما:** وهو التوقيع على اتفاق سلام دارفور، في العاصمة النيجيرية أبوجا في الخامس من ماي 2006 تحت رعاية نيجيريا الدولة المضيفة والاتحاد الأفريقي بوصفه التنظيم القاري في أفريقيا. وعلى الرغم من الجهود الكبير والمسعى الحثيثة التي بذلت في هذا الصدد والتي أثمرت هذا الاتفاق، إلا أن الاتفاق لم يحز قبول جميع الفصائل والحركات المتمردة المشاركة في المفاوضات، وهو الأمر الذي أفضى إلى استمرار وجود عقبات وتحديات أمام تسوية الأزمة في دارفور.¹
- **وثانيهما:** وهو صدور قرار مجلس الأمن رقم 1706 بشأن الأزمة في دارفور والذي أكد استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية في دارفور، وضرورة وضع حد للمآسي التي تحدث هناك، ومن أهم ما ورد في نص القرار التشديد على ضرورة أن

¹ انظر ملحق ملخص ملامح اتفاق السلام ماي 2006.

تحل قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الإقليم بدلاً عن القوة التابعة للإتحاد الأفريقي، وهو الأمر الذي أثار كثيراً من ردود الأفعال على المستوى الوطني السوداني وعلى المستويين الإقليمي والدولي. بالإضافة إلى حدث هام مرت به الأزمة في دارفور وهو استفتاء 2010 والذي سنتطرق إليه بالتفصيل فيما بعد.

المطلب 01: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام:

ظلت مشكلة دارفور المعضلة الكبرى التي تواجه الحكومة السودانية حيث ظلت تجاوزات وقف إطلاق النار والحوادث الميدانية متواصلة ونجم عنها حركة نزوح واسعة، ولم تفلح جولات المفاوضات المتعددة بين الحكومة وحركتي العدل والمساواة وتحرير السودان في حلها. وقد شهدت حركة تحرير السودان انشقاقاً في صفوفها بإعلان أمينها العام "مني اركو مناوي" رئيساً للحركة في مؤتمر عقده في مدينة حسكينة ضمن الأراضي التي تقع تحت سيطرة الحركة، الأمر الذي رفضه زعيمها التقليدي "عبد الواحد محمد نور" وبعض مؤيديه.¹ وكان من المتوقع أن تكون الجولة السابعة من المفاوضات في أبوجا حاسمة في حل أزمة دارفور، بيد أن تعنت فرقاء التفاوض وعدم تقديمهم تنازلات مشتركة أدى إلى تأخير حسم القضايا العالقة قبل نهاية عام 2005 لاسيما في سياق تقسيم السلطة،² حيث طالبت الحركات المسلحة باعتماد دارفور إقليماً واحداً وبمنحهم منصب نائب الرئيس وبنسبة من الوزارات والمؤسسات تتناسب مع ثقلهم السكاني.

¹ بدر حسين الشافعي، مستقبل أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، المجلد 40، 2005، ص166.

² جمال محمد السيد ضلع، مرجع سابق، ص82.

إن الإدارات الأهلية في دارفور بدورها حاولت أن تطرح نفسها قوة على الأرض عبر مؤتمر جامع لأبناء دارفور منتصف شهر ديسمبر 2005 رعته الحكومة وقاطعته حركتا تحرير السودان والعدل والمساواة وبعض أحزاب المعارضة. وقد انبثق عن المؤتمر وفد يتألف من خمسين شخصية يتولى متابعة تنفيذ مقرراته، ويرسل وفداً إلى مفاوضات أبوجا لإبلاغ الحكومة والحركات المسلحة والأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والأطراف الدولية الراعية بمقرراته. لم يستطع السلام - الذي فتح بابه عام 2005 على مصراعيه بتوقيع اتفاقية السلام في الجنوب - إكمال المسيرة بتحقيق السلام في دارفور والشرق مع نهاية ذلك العام، والتي لاحت فيها نذر حرب مع تصعيد تشاد حملتها الإعلامية ضد الحكومة السودانية بعد اتهامها بدعم حركات التمرد في تشاد بيد أن الآمال في توقيع اتفاق للسلام في دارفور ظلت منتعشة خلال عام 2006.

وبالفعل أثناء النصف الأول من عام 2006 مثل التوقيع على اتفاق سلام دارفور نقطة تحول رئيسية في تطور أزمة هذا الإقليم سواء بالنسبة لأطراف الأزمة أو للدول والمنظمات ذات الصلة بالأمر أو حتى بالنسبة للمحللين والمهتمين بالشأن السوداني في ذلك الوقت، وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض وضع هذا الاتفاق موضع التطبيق الفعلي فإن الآمال مازالت قائمة في أن تكون هناك الظروف المواتية لتحقيق ذلك، ويمكن تناول هذا الاتفاق على النحو التالي:

أولاً. **طبيعة اتفاق السلام في دارفور**¹: يتألف اتفاق السلام من ثلاثة بروتوكولات تتعلق بتقاسم السلطة وتقاسم الثروة والترتيبات الأمنية، إضافة إلى فصل يضع إطاراً لإجراء حوار وتشاور "دارفوري" - دارفوري". وجاء الاتفاق بعد أكثر من سنتين من المفاوضات الشاقة، اتسمت الجولة السابعة والأخيرة منها بتدهور شديد في الحالة الأمنية في الميدان، شملت هجمات متزايدة من جميع الأطراف على المدنيين وموظفي الإغاثة وقوات الاتحاد الإفريقي لحفظ السلام. وتعكس أوجه ضعف اتفاق سلام دارفور تعقيدات عملية التفاوض. إذ لم تكن الأطراف متكافئة في الخبرة الدبلوماسية. فالمتمردون يفتقرون إلى موقف مشترك، وكان أعضاء رئيسيون من وفودهم غائبين في أغلب الأوقات. وكان حزب المؤتمر الوطني الحاكم مهيمناً على وفد الحكومة.

وشملت وفود التمرد الثلاثة جيش/ حركة تحرير السودان بقيادة رئيس الحركة الأصلي، "عبد الواحد محمد نور"، (فصيل عبد الواحد)؛ والفصيل الذي يرأسه منافسه "ميني ميناوي" (جيش/ حركة تحرير السودان)؛ وحركة العدالة والمساواة ذات التوجه الإسلامي بقيادة "خليل إبراهيم". وقد أصبح تزايد الانقسامات وتغيير التحالفات ديدن المتمردون الذين لم يحرزوا تقدماً يذكر على طاولة

¹ أنظر: مضمون اتفاق السلام 2006.

المفاوضات في وجه فريق الحكومة المتمرس. وبدأت الجولة السابعة، في 29 نوفمبر 2005 ولم تبرح مكانها لمدة شهرين.

وفي فبراير 2005 سعى وسطاء الإتحاد الأفريقي إلى إنهاء الجمود بموافقتهم على إجراء محادثات ثنائية منفصلة بشأن تقاسم السلطة بين الحكومة وفصيل عبد الواحد. ونتج عن هذه المحادثات السرية نص كان يؤمل أن يوافق عليه الوفدان الآخرا ليقاديا تهميشهما. وكان حزب المؤتمر الوطني الذي أُنقن سياسة فرق تسد في الماضي يعتقد أن هذه الصفقة ستضعف قوة تأثير المتمردين الجماعية، ولكن وفقاً لمصادر قريبة من المفاوضات امتنع عبد الواحد في آخر لحظة. وفي 14 فيفري 2006 أعلن عبد الواحد نهاية الجهود الرامية إلى تنسيق موقف تفاوضي مع حركة تحرير السودان فصيل ميني وحركة العدل والمساواة. وأدخله هذا في خلاف مع كبار قادته العسكريين أنفسهم، وفي شهر مارس 2006 كان يصارع من أجل الاحتفاظ بمنصبه رئيساً. وكان ذلك يعني أنه ينبغي للخرطوم ووسطاء الإتحاد الأفريقي إيجاد مرشح آخر لصفقة منفصلة.

وحدث تقدم في اجتماع في بروكسل في 8 مارس 2006 بين الإتحاد الأفريقي ونائب الرئيس السوداني "علي عثمان طه" والشركاء الرئيسيين للإتحاد الأفريقي بما في ذلك الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. وأعلن نائب الرئيس السوداني التزام الخرطوم بالنظر في تسليم بعثة الإتحاد الأفريقي لحفظ السلام إلى الأمم المتحدة حال الوصول إلى اتفاق للسلام في أبوجا، وأشار إلى أن الأمم المتحدة يمكن أن تبدأ التخطيط لتلك البعثة. وفي الأيام التالية بعثت الحكومة إشارات قوية إلى أنها يمكن أن تقدم بعض التنازلات، وفي 10 مارس 2006 أُن مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الأفريقي بالقيام بدفعة قوية من أجل التوصل إلى تسوية.

وعلى الرغم من أن عبد الواحد كان مشغولاً بالمعارضة في داخل فصيله فإن مشاركة ميني ميناوي في التفاوض مرة أخرى ساعدت على دفع العملية إلى الأمام. وكان وفده خلال غيابه الطويل من أبوجا في بداية 2006 قد تمسك في تشدد بمواقفه. وكان ميناوي على استعداد لأن يكون أكثر مرونة فيما يتعلق بتقاسم السلطة من القادة الآخرين، وبصفته قائد أقوى قوة عسكرية متمردة كان هو الشخص الوحيد القادر على إنجاز عقد صفقة حقيقية بشأن الأمن.

ثانياً: تحليل اتفاق السلام في دارفور: يمثل اتفاق سلام دارفور الذي وُقِع عليه برعاية الإتحاد الأفريقي في أبوجا في 5 ماي 2006 بين حكومة السودان وحركة تحرير السودان المتمردة بقيادة "ميني أركو ميناوي" (حركة/ جيش تحرير السودان)¹ خطوة أولى نحو إنهاء العنف، ولكن لا بد من اتخاذ إجراءات قوية ومنسقة إذا ما أريد توطيده. فالوثيقة بها عيوب كبيرة وقد رفضها اثنان من وفود

Mahor chiche "l'interneion enfin possible, sauver le darfour SLD Bulletin N°03 Novembre-December 2006. P01. ¹

التمرد الثلاثة. وخفت حدة القتال بين المتمردين والقوات الحكومية نوعاً ما ولكن أعمال العنف ازدادت سوءاً في بعض المناطق بسبب الصدمات بين فصائل جيش تحرير السودان والعصابات، والصراعات القبلية، بينما لا يزال الوضع على الحدود التشادية مضطرباً.

وإذا ما أريد لاتفاق سلام في دارفور ألا يجعل دارفور في حالة من التفكك والتمزق بسبب الصراع أكثر مما هي عليها الآن، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ عاجلاً إجراءات عملية لدعم أحكام الاتفاق المتعلقة بالأمن وتحسين إمكانيات عودة المشردين إلى ديارهم، وإدخال الراضين للاتفاق فيه والإسراع بنشر قوة ضاربة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وذات سلطة بموجب الفصل السابع من الميثاق. لقد رفض طرفان في المفاوضات التي جرت في أبوجا – جيش تحرير السودان فصائل عبد الواحد محمد نور وحركة العدل والمساواة – التوقيع على الاتفاق. إذ يطالب عبد الواحد بالمزيد من المشاركة المباشرة من جيش تحرير السودان في تنفيذ الترتيبات الأمنية، وهو أيضاً غير راض عن أحكام الاتفاق المتعلقة بالتمثيل السياسي وإنشاء صندوق لتعويض الضحايا. وترى حركة العدل والمساواة أن بروتوكولات اقتسام السلطة والثروة لا تعالج وافية السبب الأساسي للصراع وهو: الخلل الهيكلي بين مركز السودان وهوامشه – الذي أدى إلى اندلاع التمرد في سنة 2003. والواقع أن اتفاق دارفور للسلام قد عجل بتفكك التمرد إلى كتل صغيرة على أسس عرقية هشة.

وتوسيع قبول البروتوكولات الأمنية وتنفيذها سيحكم على السلام بالفشل أو النجاح في الأجل القصير. ولا بد من الاستفادة القصوى من الفرصة التي يتيحها الحوار والتشاور بين أبناء دارفور، وهو عملية مصالحة اجتماعية نص عليها اتفاق السلام للحصول على قبول الاتفاق من قطاعات السكان التي لم تمثل في أبوجا، وستكون مشاركة المرأة أمراً مهماً. غير أن الحالة الأمنية لن تتحسن ما لم تنزع الحكومة سلاح قوات الجنجويد الموالية لها وهو التزام نكثت به خمس مرات من قبل.

إن اتفاق دارفور للسلام يقدم ضمانات أمنية لتدعيمه لكنه من سوء الطالع لا يقدم ضمانات للتنفيذ. وقد انتشرت بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان بأكثر من طاقتها، وهي تفتقر إلى القدرة على القيام بالواجبات الإضافية المطلوبة منها والمتمثلة في المراقبة والتحقق. ولم يعالج الاتفاق أيضاً مسألة تولى الأمم المتحدة عمليات حفظ السلام، وهو ما تزداد الحاجة الماسة إليه يومياً. وما زالت الخرطوم تعوق وتؤخر عملية التخطيط لبعثة الأمم المتحدة. وإذا تعين على قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان ثم بعثة الأمم المتحدة أن تطلب إذا الحكومة في كل خطوة تخطوها، لن تستطيع تلك القوات بث الثقة التي يحتاجها الأشخاص المشردون ليعودوا إلى ديارهم. ومن المتوقع وفق السيناريوهات الحالية مضي سنة أو تسعة شهور أخرى قبل نشر قوة الأمم المتحدة. ويقر العديد

من خبراء السياسة العامة بأن ذلك بطيء غير مقبول لأنه يعني مزيداً من الوفيات وتباطؤ عودة اللاجئين، ولكنهم يحجمون عن اقتراح بدائل أكثر فاعلية.

ثالثاً: ردود الأفعال على اتفاق السلام في دارفور:

1. رد فعل حركات التمرد على اتفاق سلام دارفور 2006: رفضت حركتان متمردتان في دارفور التوقيع على اتفاق سلام دارفور في الوقت الذي انقضت فيه المهلة التي حددها الاتحاد الإفريقي لإنهاء الصراع المستمر منذ اندلاعه في الإقليم عام 2003 والذي خلف عشرات الآلاف من القتلى في غرب السودان. وكان الاتحاد الإفريقي قد أثار احتمال فرض عقوبات من جانب الأمم المتحدة على عبد الواحد محمد النور زعيم فصيل من جيش تحرير السودان، وكذلك على حركة العدل والمساواة إذا لم يوقعا على الاتفاق قبل انقضاء المهلة في 31 من ماي 2006. وكان من المقرر أن يحدد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإجراءات التأديبية التي قد تتخذ ضد الفصيلين اللذين يزعمان أن الاتفاق السابق الذي وقعه فصيل متمرد مع الحكومة في ماي 2006 جائر ولا يلبي مطالبهما الأساسية. هذا وقد انقضت مهلات سابقة حددها الاتحاد الإفريقي خلال المفاوضات التي استمرت على مدى عامين من دون أن يكون لذلك أي تداعيات.

وكان فصيل من جيش تحرير السودان بزعامة ميني أركو ميناوي قد وقع اتفاقاً مع الحكومة بوساطة الاتحاد يوم الخامس من ماي 2006. وقال ميناوي إنه ينبغي للأخرين أن يوقعوا على الاتفاق ليتمكنوا من معالجة بواعث القلق، وقال "فليسرعوا بالتوقيع... إذا انضموا إلى الاتفاق فسيمكنهم أن يطوروا الأمور لكن إذا ظلوا خارجه فلن يستطيعوا تطوير الوثيقة". لكنه أضاف أنه من غير الممكن إدخال تغييرات على الاتفاق الذي وُقِع بالفعل. لكن فصيل النور أشار إلى أنه لن يوقع ما لم تجرى تعديلات على نص الاتفاق وهو شرط يرفضه الاتحاد الإفريقي وحكومة الخرطوم. وذكر خليل ابراهيم زعيم حركة العدالة والمساواة أن الاتفاق غير مقبول. وعلى الرغم من أن فصيل ميناوي هو صاحب القوة العسكرية الكبرى في دارفور فإن محمد النور ينتمي لقبيلة الفور - أكبر قبائل المنطقة - ويخشى المحللون أن يتسبب عدم توقيعه على الاتفاق في انقسام عرقي.¹

وشدد فصيلاً حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان على أنهما يريدان مزيداً من المناصب السياسية وتعويضات أكبر لضحايا الصراع، وأن يكون لهما رأي في نزع سلاح ميليشيات عربية تسلحها الحكومة - على حد زعمهم - وتلقى عليها المسؤولية في أغلب أعمال العنف. ولا بد كذلك من إقناع جماعات مسلحة أخرى مثل الميليشيا المعروفة باسم الجانجويد والتي لم تكن طرفاً في محادثات أبوجا بقبول الاتفاق.

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

2. رد الفعل الأمريكي على اتفاق سلام دارفور 2006: أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً في أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل الخاص بدارفور، أشارت فيه إلى أن اتفاق السلام بشأن دارفور الذي وقع في 5 ماي 2006 هو إنجاز مهم من أجل السلام في دارفور. إنه اتفاق عادل يعالج تهمة دارفور القائم منذ زمن بعيد، ويرسم طريقاً نحو سلام دائم لضحايا الأزمة الأبرياء. ويقضي الاتفاق بأن تكمل حكومة الوحدة الوطنية السودانية نزع سلاح وتفكيك مليشيا الجنجويد وتفكيكها تماماً، بحيث يمكن التثبت من ذلك بحلول منتصف أكتوبر 2006، وتضع قيوداً على تحركات قوات الدفاع الشعبي وتخفيض حجمها. ويكون ذلك في جدول تتابع وتقليص مفصل يضمن للاتحاد الإفريقي ويمكّنه من إثبات أن الجنجويد ومليشيات أخرى مسلحة قد جردت من أسلحتها قبل أن تتجمع القوات المتمردة وتتأهب لنزع أسلحتها وحلها. ويشترط الاتفاق بأن يجري دمج 4000 مقاتل سابق في القوات المسلحة السودانية، ودمج 1000 في قوات الشرطة، ويتم دعم 3000 عبر برامج تعليمية وتدريبية. وسيجري دمج المقاتلين السابقين بمجموعات من 100 - 150 وسيشكلون 33% من كل كتيبة يدمجون فيها.

وقد وضعت عمليات ديمقراطية من أجل شعب دارفور كي يختاروا قادتهم ويقرروا وضع منطقتهم. ومنح المتمردون الموقعون على الاتفاق رابع أعلى منصب في حكومة الوحدة الوطنية السودانية وهو مساعد أول للرئيس ورئيس سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية التي ألفت مؤخراً. وستكون هذه السلطة مسؤولة عن تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وستكون للحركات المتمردة سيطرة فعلية على تلك الهيئة¹. وقد جرى في جويلية 2010 استفتاء شعبي لتقرير ما إذا كان سيجري اختيار دارفور وحدة متكاملة لها حكومتها الخاصة. ويقضي الاتفاق بأن يكون للحركات المتمردة خلال فترة السنوات الثلاث التي تسبق الانتخابات، 12 مقعداً في الجمعية الوطنية في الخرطوم، و21 مقعداً في كل واحد من مجالس دارفور التشريعية، ومنصب حاكم ولاية ونائبين لحاكمي ولايتين في دارفور، ومناصب رفيعة في وزارات الدولة ومناصب رئيسية في الحكومات المحلية، وسنتطرق إلى هذه الانتخابات فيما بعد بالتفصيل.

ويلزم الاتفاق المجتمع الدولي بعقد مؤتمر للدول المانحة لتقديم أموال إضافية لدارفور، ويدعو رئيس سلطة دارفور الإقليمية الانتقالية لأن يقدم لذلك المؤتمر موجزاً بالحاجات والأولويات. ويتعين على حكومة الوحدة الوطنية أن تسهم بمبلغ 300 مليون دولار في بادئ الأمر، ثم بمبلغ 200 مليون دولار خلال العامين القادمين لإعادة بناء المنطقة. وسيجري تكوين بعثة تقييم مشتركة - على غرار تلك التي كونت من أجل إعادة بناء الجنوب بعد اتفاق السلام الشامل - لتحديد حاجات دارفور المحددة للتعويض والتنمية. وسيجري إنشاء مناطق عازلة حول مخيمات الأشخاص المشردين محلياً وممرات

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

المساعدة الإنسانية، وكونت لجنة للعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى منازلهم. وينص الاتفاق على أن تدفع الحكومة السودانية مبلغ 30 مليون دولار تعويضات لضحايا النزاع.

رابعاً: الوضع في الإقليم بعد توقيع اتفاق سلام دارفور: على الرغم من توقيع اتفاق سلام دارفور وتعيين ميني أركو ميناوي مساعداً خاصاً للرئيس السوداني بتاريخ 07 أوت 2006، إلا أن أزمة دارفور ومستقبل ذلك الإقليم مازال معقداً ومتوتراً حيث زاد معدل العنف والقتال ولم يتوقف في دارفور.

وعلى إثر اتفاق سلام دارفور تضامنت بعض الفصائل والأجنحة المعارضة للاتفاق، وشكلت في جوان 2006 جبهة الخلاص الوطني (NRF) National Redemption Front، واتخذت الجبهة من أسمرامقراً لها، وتضم الجبهة عناصر من حركة العدل والمساواة ومنشقين عن حركة تحرير السودان.

ولقد مارس الاتحاد الأفريقي بعض الضغوط على الفصائل والأجنحة التي رفضت اتفاق سلام دارفور، حيث قرر الاتحاد في أوت 2006 طردهم من لجنة وقف إطلاق النار The Ceasefire Commission (CFC) واللجنة المشتركة (JC) The Joint Commission وذلك لسببين حددهما الاتحاد الأفريقي على النحو التالي:

- 1- تدهور الأوضاع الإنسانية في دارفور.
 - 2- إعلان الحكومة السودانية أن جبهة الخلاص الوطني تعتبر منظمة إرهابية، وأنها لن توفر الأمن للذين رفضوا اتفاق سلام دارفور، ولذلك قرر الاتحاد الأفريقي طردهم من اللجان.¹
- ومن جانبها اعتبرت جبهة الخلاص الوطني أن قرارات الاتحاد الأفريقي دليلاً على غياب الحياد في التعامل معهم.

وبنهاية عام 2006 وصل عدد القتلى في دارفور إلى 250 ألف شخص، ووصل عدد النازحين إلى ثلاثة ملايين نسمة. وأعلنت الأمم المتحدة أن 40% من سكان دارفور أصبحوا يعتمدون بشكل أساسي على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. وفي جانفي 2007 تم الإعلان عن وقف إطلاق النار لمدة 60 يوماً، ومع ذلك واصل المتمردون هجماتهم ضد الجيش السوداني في مناطق مختلفة داخل دارفور.²

¹ الهيئة العامة للاستعلامات المصرية - العدد 24 ربيع 2007.
² مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

المطلب 02: تداعيات الأزمة في أعقاب قرار مجلس الأمن رقم 1706

لم يكن قرار مجلس الأمن رقم 1706 بشأن دارفور والصادر في يوم 31 أوت 2006 مفاجأة لكثير من المحللين والمتابعين المهتمين بالشأن السوداني، فهو يدخل في نطاق مجموعة القرارات التي دأبت الإدارة الأمريكية بدعم بريطاني وفرنسي على التأثير على الإرادة والسلوك السياسي للنظام الحاكم في السودان. ولذلك تباينت ردود الأفعال على صدور هذا القرار، فالدول صاحبة المطامع والمصالح وحلفائها رحبت بالقرار، وأصررت على وجود قوات تابعة للأمم المتحدة في إقليم دارفور، وبذلك تكون جزءاً من الجهود التي ترعاها الأمم المتحدة، نيابة عن المجتمع الدولي لإحلال السلم والأمن الدوليين في الإقليم وفي المنطقة. أما الحكومة السودانية فقد اعترضت على القرار، وعدته استكمالاً للقرارات السابقة بشأن السودان الرامية إلى تدويل الأزمة في دارفور، لتكون هناك ذريعة دائمة للتأثير على اتخاذ القرار والسياسة في السودان، كما رأت في قبوله انصياعاً لضرب من ضروب الوصاية الدولية على السودان، وذلك ما ترفضه الحكومة السودانية،¹ وأن تحويل القوات من كونها

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، حزم الدعم والخروج من شبح القرار (1706) 11 جويلية 2007، مقال منشور على شبكة الأنترنت: http://www.cihrs.org/darfur_Studies.aspx.htm

تابعة للقوات الأفريقية إلى الأمم المتحدة يعد عملاً غير قانوني ومخالف للاتفاقيات الموقعة في أبوجا.¹ وقد تباينت ردود أفعال دول الجوار الإقليمي، وكذلك بعض الدول ذات الصلة بالشأن السوداني حيال هطر القرار.

أولاً: طبيعة قرار مجلس الأمن رقم 1706 بشأن دارفور ومضمونه:

1. التصويت على القرار رقم 1706 لسنة 2006 في مجلس الأمن: لقد صدر القرار بموافقة 12 دولة وامتناع قطر وروسيا والصين عن التصويت. جاء ذلك في جلسة مختصرة يوم 31 أوت 2006 دعا في بدايتها سفير غانا "نانا إيفاه أبننتغ" رئيس المجلس - في ذلك الحين - للتصويت على مشروع القرار الأمريكي البريطاني المعدل في ظل عدم وجود اعتراضات على التصويت. ودعا السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة "جون بولتون" الخرطوم للائتمثال للقرار. وقال في كلمة، عقب التصويت، إن أي إخفاق أو تلوؤ في تطبيقه من شأنه أن يعرقل تطبيق اتفاق أبوجا، ويزيد ما أسماه بمعاناة السودانيين وعمليات الإبادة. من جانبها أكدت مندوبة بريطانيا أن هذه القوات ستعزز الحكومة السودانية وقوات الاتحاد الأفريقي، وأشارت إلى أن المجلس سعى مراراً للتشاور مع السودان، لكن مندوبها غاب عن جلسة المشاورات. ودعت لندن الخرطوم لقبول القرار مؤكدة أنه لا يمس سيادة السودان بل يهدف لمساعدته. وبرر السفير الصيني "وانغ غوانغيا" امتناع بلاده عن التصويت بأن القرار قد يؤدي لمزيد من سوء الفهم والمواجهة، مؤكداً أنه قد يعرقل أيضاً تطبيق اتفاق أبوجا. كما أشار المندوب القطري إلى أن بلاده كانت تفضل إرجاء التصويت وإجراء مزيد من المشاورات مع الحكومة السودانية، ودراسة اقتراح بنشر قوات سودانية في الإقليم. أما القوات الأممية فستتولى الإشراف على تطبيق اتفاق أبوجا، وتنتشر بصفة أساسية في المناطق العازلة والمخيمات وبتقويض لاستخدام كل الوسائل لحماية المدنيين.²

2. مضمون قرار مجلس الأمن: تضمن قرار مجلس الأمن الصادر في 31 أوت 2006 عدة نقاط هي:³

أ. تأكيد الالتزام بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية: أشار القرار إلى إعادة تأكيد التزامه القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية التي لن يتأثر أي منها بالانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، والتزامه القوي بقضية السلام وتصميمه على أن

¹ عادل عبد الصادق، لقاء مع د/ المجنوب الخليفة: السودان يرفض التدخل الأممي في دارفور، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام - القاهرة - مصر 07 أكتوبر 2006، ص01.

² مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

³ أنظر: نص القرار 1706.

يعمل مع حكومة الوحدة الوطنية في ظل الاحترام الكامل لسيادته للمساعدة في معالجة المشكلات المختلفة التي يواجهها السودان، وأن تتسم عملية الأمم المتحدة في دارفور قدر الإمكان بمشاركة أفريقية وطابع أفريقي قويين. ورحب القرار بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفور بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور والتي يقودها الاتحاد الأفريقي في أبوجا بنيجيريا، ولا سيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف من أجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور (اتفاق دارفور للسلام).

وأثنى القرار على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام، وأعرب عن اعتقاده بأن الاتفاق يرسى الأساس لأمن دائم في دارفور، ورحب القرار بما أعلنه ممثل السودان في 9 ماي 2006 في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام بتنفيذ الاتفاق، وشدد القرار على أهمية بدء الحوار، والتشاور بين الأطراف في دارفور في أقرب وقت ممكن والإقرار بأن تقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه. وأثنى القرار على الجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي من أجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وكذلك على جهود الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية التي ساعدته في نشرها، وعلى دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور.

ب. إقرار أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين: ينتقل القرار إلى إقرار أن الحالة في السودان ما زالت تشكل خطراً يهدد السلام والأمن الدوليين، ويقرر توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان ونشرها لتشمل دارفور، ولذلك يدعو إلى موافقة حكومة الوحدة الوطنية على هذا الانتشار، ويحث الدول الأعضاء على توفير القدرات اللازمة لنشرها بسرعة؛ ويطلب إلى الأمين العام ترتيب النشر السريع لقدرات إضافية لبعثة الأمم المتحدة في السودان حتى تتمكن من الانتشار في دارفور، وتعزيز قوام بعثة الأمم المتحدة في السودان بعدد يصل إلى 17300 فرد من الأفراد العسكريين وبعنصر مدني مناسب يشمل عدداً يصل إلى 3300 فرد من الشرطة المدنية، وعدداً يصل إلى 16 فرداً من وحدات الشرطة المشكلة مع التصميم على إبقاء قوام البعثة وهيكلها قيد الاستعراض المنتظم، أخذاً في الحسبان تطور الحالة في الميدان ودون المساس بما تضطلع به البعثة حالياً من عمليات على النحو المنصوص عليه في القرار رقم 1590.

ج. إجراء تعزيزات إضافية مؤقتة للعنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في السودان: يشير القرار إلى اعتزام النظر في الإذن بإجراء تعزيزات إضافية مؤقتة ممكنة في العنصر العسكري في

بعثة الأمم المتحدة في السودان بناء على طلب الأمين العام، ويطلب إلى الأمين العام التشاور بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي وبالتباحث الوثيق والمتواصل مع أطراف اتفاق دارفور للسلام بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية بشأن خطة وجدول زمني للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويقرر أن يبدأ نشر العناصر في موعد لا يتجاوز 1 أكتوبر 2006، وأن يجري بعد ذلك في إطار الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة نشر قدرات إضافية في أقرب وقت مستطاع عملياً، وأن تنتقل مسؤولية دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان عند انتهاء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وعلى ألا يتجاوز ذلك في جميع الأحوال 31 ديسمبر 2006، كما يطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من خلال استخدام موارد الأمم المتحدة القائمة والإضافية بهدف الانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور، ويأذن للأمين العام خلال هذه الفترة الانتقالية بتقديم الدعم طويل الأجل إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بما في ذلك توفير التسهيلات الجوية ومعدات النقل البري، والتدريب، والدعم الهندسي واللوجستي، وقدرات الاتصالات المتنقلة وتوفير مساعدة إعلامية واسعة.

د. دعم تنفيذ اتفاقات دارفور للسلام: ويشير القرار إلى أن تتمثل ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ 5 ماي 2006 واتفاق أنجامينا بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور "الاتفاقان" بوسائل منها أداء المهام التالية:

- (1) رصد تنفيذ الأطراف لوقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية النهائية.
- (2) مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة، وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية والجوية وفقاً للاتفاقيين.
- (3) التحقيق في انتهاكات الاتفاقيين والإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار، وكذلك التعاون والتنسيق - بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى - مع لجنة وقف إطلاق النار واللجنة المشتركة والوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشأة عملاً بأحكام الاتفاقيين بوسائل منها توفير المساعدة التقنية والدعم اللوجستي.

- (4) الحفاظ، بوجه خاص، على وجود مناطق رئيسية مثل المناطق الحاجزة المنشأة عملاً باتفاق دارفور للسلام، والمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخلياً والمناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخلياً والواقعة داخلها من أجل دعم إعادة بناء الثقة وتثبيط اللجوء إلى العنف لاسيما عن طريق ردع استخدام القوة.
- (5) رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البري والجوي.
- (6) المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين والنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام.
- (7) مساعدة الأطراف بالتعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى على التحضير للاستفتاءات المنصوص عليها في اتفاق دارفور للسلام وإجرائها.
- (8) مساعدة أطراف الاتفاقين في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بوسائل منها تنظيم حملة إعلامية فعالة موجهة إلى جميع القطاعات بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.
- (9) التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور، ومدته بالدعم والمساعدة التقنية وتنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض، ومساعدة الأطراف في عملية الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل دور المرأة إزاء المصالحة وبناء السلام.
- (10) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام - بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف - في إعادة هيكلة مرفق الشرطة في السودان بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تنتم بالديموقراطية من أجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقييمهم، والمساعدة من جهة أخرى في تدريب أفراد الشرطة المدنية.
- (11) مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل، وحماية حقوق الإنسان لشعب السودان بأكمله من خلال وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى مكافحة الإفلات من العقاب، والإسهام في استتباب

السلام والاستقرار على المدى الطويل، ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه.

(12) تأمين وجود أفراد وقدرات وخبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان من أجل الاضطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين ورصد الأنشطة التي تولي اهتمامًا خاصًا لحاجات المرأة والطفل.

هـ. مهام بعثة الأمم المتحدة في السودان (دارفور): يقرر القرار في هذا الشأن أن تشمل الولاية التي ستضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة ما يلي أيضاً:

- (1) العمل في حدود قدراتها ومناطق انتشارها على أن تيسر وتنسق بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العودة الطوعية للاجئين والمشردين داخلياً، والمساعدة الإنسانية بوسائل منها المساعدة على تهيئة الظروف الأمنية الضرورية في دارفور.
- (2) الإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان في دارفور وتعزيزها ورصدها فضلاً عن تنسيق الجهود الدولية الهادفة إلى حماية المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة بما في ذلك المشردون داخلياً، واللاجئون العائدون والنساء والأطفال.
- (3) مساعدة الأطراف في الاتفاقين - بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين في قطاع الإجراءات المتعلقة بالألغام - عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام، وإسداء المشورة التقنية والتنسيق وكذلك وضع برامج للتوعية بخطر الألغام.
- (4) المساعدة في معالجة القضايا الأمنية الإقليمية بالاتصال الوثيق مع الجهود الدولية من أجل تحسين الوضع الأمني في المناطق المجاورة على طول الحدود بين السودان وتشاد، وبين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بوسائل منها إقرار وجود متعدد الأبعاد يتألف من موظفي اتصال معنيين بالشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية وشؤون الشرطة المدنية في مواقع رئيسية في تشاد بما في ذلك داخل مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين، وإن لزم الأمر في جمهورية أفريقيا الوسطى، والإسهام في تنفيذ الاتفاق الموقع بين السودان وتشاد في 26 جويلية 2006.

و. دور الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بدارفور:

(1) دور الدول بصفة عامة: يدعو قرار مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى أن تكفل تنقل جميع الأفراد بحرية وسرعة ودون عراقيل إلى السودان، وكذلك حركة المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من السلع بما فيها المركبات وقطع الغيار التي يكون استخدامها مقصوداً على البعثة ومهامها الرسمية في دارفور، ويطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق دارفور للسلام واحترام وقف إطلاق النار، وتنفيذ الولاية التي تضطلع بها في دارفور بعثة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حسب الاقتضاء بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ هذا القرار وأي تقصير في الامتثال لمقتضياته؛ ثم يشير القرار إلى أن مجلس الأمن وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يقرر الإذن لبعثة الأمم المتحدة في السودان باستعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشار قواتها، وحسبما تراه في حدود قدراتها من أجل:

(أ) حماية أفراد الأمم المتحدة ومرافقها ومنشأتها ومعداتنا، وكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وأفراد لجنة الرصد والتقييم، ومنع الجماعات المسلحة من تعطيل تنفيذ اتفاق دارفور للسلام دون المساس بمسؤولية حكومة السودان، وحماية المدنيين المعرضين لخطر العنف البدني.

(ب) دعم التنفيذ المبكر والفعال لاتفاق دارفور للسلام، ومنع الاعتداءات والتهديدات التي تستهدف المدنيين.

(ج) القيام حسب الاقتضاء بمصادرة أو جمع الأسلحة أو أي عتاد يتصل بها مما يكون وجوده في دارفور انتهاكاً للاتفاقيين وللتدابير المفروضة، والتخلص من هذه الأسلحة والعتاد المتصل بها على النحو المناسب.

(2) دور تشاد وأفريقيا الوسطى بصفة خاصة: يطلب إلى الأمين العام وحكومتها تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إبرام اتفاقي مركز القوات في أقرب وقت ممكن، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة 82 بشأن نطاق الحماية القانونية المنصوص عليها في الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، ويقرر أنه ريثما يتم إبرام هذا الاتفاق مع أي من البلدين يسري بصورة مؤقتة اتفاق مركز القوات النموذجي المؤرخ 9 أكتوبر فيما يتعلق بقوات بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في ذلك البلد؛ كما يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً عن حماية المدنيين في مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً

في تشاد، وسبل تحسين الوضع الأمني في الجانب التشادي من الحدود مع السودان؛ ويدعو الأطراف في اتفاق دارفور للسلام إلى احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، ويحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير، وألا تتصرف على أي نحو يعيق تنفيذ الاتفاق، ويؤكد مجدداً عزمه على أن يتخذ لأسباب منها الاستجابة لطلب من الاتحاد الأفريقي تدابير قوية وفعالة من قبيل تجميد الأصول أو حظر السفر في حق أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق دارفور للسلام أو تحاول منع تنفيذه، أو ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان؛ ثم يقرر المجلس في نهاية القرار إبقاء المسألة قيد نظره.

ز. التفويض الممنوح للقوات الأممية بموجب القرار رقم 1706: يدعو القرار إلى إرسال نحو 17300 جندي من القوات الأممية مع تقديم إمدادات فورية لقوة الاتحاد الأفريقي البالغ عددها سبعة آلاف جندي، وستتولى هذه القوات الإشراف على تطبيق اتفاق أبوجا، والانتشار في المناطق العازلة ومخيمات اللاجئين، والعمل مع السلطات السودانية لإعادة بناء المؤسسات. ويتيح القرار للقوات الأممية استخدام كل السبل اللازمة، في حدود قدرتها، لحماية أفراد ومنشآت الأمم المتحدة ومنشآتها، ومنع الهجمات والتهديدات للمدنيين. كما يطالب بوجود ضباط اتصال في الشؤون السياسية والإنسانية والعسكرية ومن الشرطة المدنية في تشاد المجاورة التي فر إليها لاجئون من دارفور. ويؤكد النص مجدداً التزام المجلس الثابت بسيادة السودان ووحدة أراضيه، ويشدد أيضاً على أن القوة ستتم قدر الإمكان بمشاركة أفريقية كبيرة.

ثانياً: تداعيات قرار مجلس الأمن رقم 1706 بشأن دارفور:

1. موقف السودان من القرار: رفض السودان قرار مجلس الأمن رقم 1706 الذي يطالب بنشر قوات الأمم المتحدة في إقليم دارفور بموافقة حكومة الخرطوم. ووصف مجذوب الخليفة أحمد - مستشار الرئيس السوداني - القرار بأنه غير قانوني وغير قابل للتطبيق، وقال إن وراءه أجندة خفية للنيل من سيادة السودان. وحذر الخليفة من أن القرار ساديد المنطقة اشتعالاً مؤكداً أن بلاده لن تفرط في استقلالها وسيادتها. واستبعد حدوث أي فراغ أمني في الإقليم في حالة عدم نشر القوات الأممية مؤكداً أن خطة الحكومة لنشر 10500 جندي كفيلة بإرساء الاستقرار بالتعاون مع قوات الاتحاد الأفريقي.¹

¹ مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

وقال عضو المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم مهدي إبراهيم إنه كان يجب على المنظمة الدولية أن تتشاور أولاً مع السودان قبل اعتماد قرارات لا يمكن أن تطبق على الأرض دون تعاون من الحكومة المعنية. وأعرب عن دهشته من اعتماد القرار دون الرد على المشروع الذي قدمته الحكومة السودانية رغم اعتراف عدة دول بالإيجابيات التي تضمنها. ويتهم المسؤولون السودانيون لندن وواشنطن بمحاولة التشكيك في قدرات الاتحاد الأفريقي، وعدم الاعتراف بالتقدم الحادث على الأرض في جهود إرساء الأمن خاصة بعد توقيع اتفاق السلام.

2. ردود الفعل الأمريكية على القرار رقم 1706: في أعقاب صدور القرار رقم 1706 بشأن دارفور، كان الرئيس بوش قد أعلن في 19 سبتمبر 2006 عن دعوته إلى إيلاء الوضع في دارفور - حيث يعاني سكان المنطقة المضطربة "عنفًا لا يوصف" وإيادة جماعية - مزيداً من الاهتمام الدولي. وحذر بوش أيضاً من أن الحكومة السودانية إذا لم تقبل سريعاً بنقل عملية حفظ السلام التي تقوم بها قوات الاتحاد الأفريقي إلى عملية أوسع تديرها الأمم المتحدة في دارفور فإنه "يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف"؛ لأن أرواح الآلاف وصدقية الأمم المتحدة في خطر.¹

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس"، في اجتماع وزاري لمجلس الأمن يوم 22 سبتمبر 2006 لبحث الوضع الأمني المتردي في إقليم دارفور والوضع الإنساني فيه - أن "الوقت يكاد ينفد" بالنسبة لدارفور، وأن "العنف في دارفور لم يخف بل إنه أصبح أسوأ. والمجتمع الدولي كان قد وعد بإنهاء الصراع في دارفور، وتعهد بالمساعدة على إنهاء معاناة الشعب في دارفور، وأن الإدارة الأمريكية كانت قد تعهدت بالعمل بأسلوب يكفل تحقيق هذين الهدفين؛ ولذا فعليها أن توازي بين شدة قناعتها والإرادة لتحقيقهما". وأعلنت رايس، أمام مجموعة وزراء الخارجية والمبعوثين الذين يمثلون 27 بلداً والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية الذين يحضرون افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة - أن ما يجري في السودان "اختبار حقيقي للمجتمع الدولي وأنه ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تثبت أنها أهل له"، وأشارت رايس إلى أن الحكومة السودانية قد شنت هجوماً عسكرياً في دارفور وإلى أن الوضع الأمني يزداد تردياً. وأشارت إلى أن العنف قد أسفر عن محاصرة مئات آلاف الرجال

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الأخيرة.

والنساء والأطفال في المخيمات بدون مواد غذائية وماء ودواء؛ لأن العاملين في مجال المساعدات الدولي غير قادرين على الوصول إليهم. وأعلنت أن "دعم الإدارة الأمريكية بالنسبة لهؤلاء الناس وللعديدين غيرهم مسألة حياة أو موت. وأن الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ودولاً أخرى مانحة زادت مساعداتها ومع ذلك فإن "هذه الجهود الإنسانية لن تتجح ما لم يتحقق أمن واستقرار أفضل". وأنه لا نية للمجتمع الدولي في أن يتعدى على سيادة السودان بإرسال قوات تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام "ولكن يجب أن لا يشك أحد في التصميم على ذلك، وأعربت رابيس عن اعتقادها بأن المشاركين في الاجتماع سيبدلون أقصى الجهود" للضغط على السودان وحمله على قبول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن هناك تدابير أخرى يتصرف المجتمع الدولي إذا لم توافق السودان.

كما أعلنت مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الأفريقية، "جندي فريزر" بأنه كان هناك اتفاق إجماعي على ضرورة نقل المسؤولية إلى قوة الأمم المتحدة، بينما انصب اهتمام مجموعة الوزراء والممثلين على الجهود الدبلوماسية الكفيلة بالحصول على موافقة السودان¹. وأن كل الدول شددت على عدم تقبلها الوضع القائم وعلى ضرورة العمل معاً، وتكثيف الجهود الدبلوماسية لإقناع الرئيس السوداني عمر البشير وحمله على السماح بإتمام عملية الانتقال، وأن على الأمريكيين أن يعملوا جاهدين على دعم الاتحاد الأفريقي وقواته للمحافظة على السلام ولكن مع بذل جهود دبلوماسية أيضاً في محاولة للضغط والتأثير على الرئيس البشير. وأن قرار الاتحاد الأفريقي بالبقاء في دارفور حتى نهاية عام 2006 بدلاً من مغادرة البلاد في أول أكتوبر 2006 ينبغي أن ينظر إليه على أنه فرصة لبذل جهد دبلوماسي أخير لإقناع الرئيس البشير بضرورة نقل مهمة حفظ السلام. وأضافت فريزر أن الاجتماع لم يبحث ما إذا كانت ممارسة ضغط أكبر ستتم عن طريق فرض عقوبات أو ما إذا كان الضغط سيتم عن طريق تقديم حوافز.

ويلاحظ أن القرار رقم 1706 الداعي لإرسال قوات دولية لولاية دارفور غرب السودان لم يكن هو القرار الوحيد الذي ناضلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لإخراجه من طيات مجلس الأمن مما له صلة بالإقليم آنف الذكر. فقد سبق وأصدر مجلس الأمن قراره الذي حمل الرقم 1556 في يوم الجمعة 30 جويلية 2004 وهدد بفرض عقوبات على السودان في غضون 30 يوماً إذا لم ينزع سلاح ميليشيا الجنجويد في دارفور ويحاكمها، ويوم السبت 18 سبتمبر

¹ مشكلة دارفور، وتدابيرها المحلية والإقليمية والعالمية، مرجع سابق.

2004 صدر قرار آخر يحمل الرقم 1564 ويحذر من أنه سيفرض عقوبات على صناعة النفط في السودان في حال لم تتخذ الحكومة السودانية تعهداتها بحماية السكان في دارفور. ولكن هذا القرار رقم 1706 كان له نكهة خاصة لاسيما عند اللوبي الصهيوني المسيطر في الإدارة الأمريكية. فقد أعلن تحالف المجلس اليهودي الأمريكي للعلاقات العامة - عقب صدور القرار - عن تنظيم عشرة أيام من الاحتفالات المستمرة احتفاء بالقرار رقم 1706.

فعند دارفور إذن تلاقت الإرادة الأمريكية مع الرغبة الإسرائيلية في صورة فريدة حتى وإن اختلف منظور الرؤية وترتيب الأولويات الداعية لسلخ الإقليم عن السودان، وإنهاء الدور الإفريقي بعد إنهاء الدور العربي.

مع ذلك فالمسألة السودانية مازالت معقدة دولياً بقدر كافٍ. فعدم مرور القرار الأمريكي بصيغته الحادة في مجلس الأمن رغم أنه محفوف بالتهديدات، والحديث عن إعطاء فسحة وقت للحكومة السودانية من قبل المستوى الدولي والإقليمي العربي والإفريقي يعطي التفكير الأمريكي فسحة أخرى. ومازالت الصدف تخدم إثارة المسألة السودانية من أكثر من زاوية وقد تقدم فرصاً جديدة إضافية للعمل الدولي والعالمي والإنساني على السواء.

3. رد الفعل العربي: على الرغم من التحديات التي تواجه المسألة السودانية ، فقد استمر غياب الدور العربي وتحديد الدور المصري، حيث لا يتحمس التمويل العربي حتى للدخول وسط المانحين الإنسانيين في دارفور في وقت تشد فيه حملات جانبية عن عرب وأفارقة، على نحو مؤسف، وهناك أيضاً وضع منظمات التمرد في غرب السودان فلا نعرف أين يصل استثمارها للفرص بدورها، سواء بالتوقف عند فرض شروط أفضل لأبناء غرب السودان المهمش بالفعل، أم أن محاولة تبرئتهم من تهمة العنف قد تلقي بهم بشكل أعمق في قلب الساحة الأمريكية تمهيداً لتكرار الحالة العراقية في غرب إفريقيا. وإذا تحركت كل هذه العناصر، في فسحة الوقت القادمة، فسنصبح أمام مسألة سودانية بالغة الخطر على الواقع العربي والإفريقي والدولي على السواء.

ومن ناحيته قال الأمين العام لجامعة الدول العربية، "عمرو موسى"،¹ في تصريح له يوم 3 أوت 2006 أن فرض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1706 على السودان الدولة العضو في الأمم المتحدة لن يؤدي إلى أي نتائج ايجابية ضمن أي خطوة قادمة في التعامل مع مشكلة دارفور والتي تم فيها التوصل إلى عملية مصالحة وكذلك وثيقة وفاق". وشدد موسى على أن

¹ مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ مرجع سابق.

الطريق السليم للخروج من هذا المأزق هو التفاهم مع حكومة السودان ومع أطراف هذا الاتفاق على الخطوة التالية في إطار دعم المصالحة في دارفور. وقال موسى "إنه يجب العمل على إحداث هذا التوافق خاصة وأن السودان دولة ذات سيادة ويمكن التوصل لتفاهم على الخطوات القادمة في دارفور، خاصة في ظل وجود القوات الأفريقية التي يجب دعمها مالياً، وأيضاً يمكن زيادة عددها وفي ضوء اتفاق أبوجا للسلام في دارفور وفي ضوء حرص الدول العربية والأفريقية لعلاج الموقف، وليس العودة لإثارة الأمور وإحداث تراجع في الموقف".

أما فيما يتعلق بهوية القوات التي ستحل في إقليم دارفور تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1706 لسنة 2006 فقد أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، "عمرو موسى"، أن هذه المسألة قد حسمت، وأن هذه القوات سواء الموجودة هناك بالفعل أو التي سيتم إضافتها ستكون إفريقية موضعاً أن دور الأمم المتحدة سيكون مساعداً ومشاركاً أما القيادة فستكون إفريقية. وقال موسى، في تصريح له يوم 20 نوفمبر 2006 إن هناك بعض الأمور المعلقة التي طلب وزير خارجية السودان إحالتها إلى الحكومة السودانية لاتخاذ الرأي فيها بناء على رأى الخبراء في هذه الأمور التفصيلية منها عدد القوات، وكذلك الأمور المرتبطة بعملها ومجال عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق باستمرار الجامعة العربية في دعم قوات الاتحاد الأفريقي، ذكر موسى أنه طلب من الدول العربية بالإسراع في تقديم المساهمات التي اتفق عليها في القمة العربية بالخرطوم 2006 لدعم القوة الأفريقية الموجودة حالياً في دارفور، وذلك إلى أن يتم تشكيل القوة الجديدة والتي من المفترض أن تقوم الأمم المتحدة بتمويلها.

4. رؤية نقدية لقرارات مجلس الأمنة2شأن أزمة دارفور:

يمكن الإشارة إلى ملاحظات ذات صلة بتلك القرارات، هي:

أ. يلاحظ اتفاق معظم القرارات سواء التي صدرت بموجب الفصل السادس ابتداء من القرار رقم 1325 لسنة 2004 حتى القرارين رقم 1547 لسنة 2004، والرقم 1574 لسنة 2004، والقرارات التي صدرت بموجب الفصل السابع بدءاً من القرار رقم 1556 لسنة 2004 ثم القرارات رقم 1590 والرقم 1591، والرقم 1593 لسنة 2005، وكذلك القرارات رقم 1663 والرقم 1665 والرقم 1679، والرقم 1706 لسنة 2006، والتي أكدت جميعها التزام المجلس

باحترام سيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية في إطار أهمية الحوار، وعدم التدخل والتعاون الإقليمي.

ب. جاء القرار رقم 1547، ورقم 1574 لسنة 2004 للذان صدرا بموجب الفصل السادس من الميثاق بوصفهما توصيات غير ملزمة قانوناً، ولكن حملت في طياتها تحذيرات واضحة للحكومة وأطراف الأزمة في دارفور، وتتادي بضرورة الإسراع في تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى المحكمة والإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة أو الملائمة بموجب أحكام المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق.

ج. أن القرارات رقم 1556 لسنة 2004، والرقم 1590، والرقم 1591، والرقم 1593 لسنة 2005، أشارت بأن الوضع في السودان يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة.

د. دانت القرارات الصادرة عن المجلس جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ورحبت بالتزام الحكومة بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاضاة المسؤولين عن ارتكابها، ونزع أسلحة مليشيات الجنجويد.

هـ. لم تشر القرارات صراحة للمادة القانونية من الميثاق التي يستند إليها المجلس في قراراته، ويلاحظ تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي بموجب المادة 41 على إقليم دارفور بشأن استخدام سفن أو طائرات أو بيع أسلحة إلى جميع الكيانات غير الحكومية، وجميع الأفراد العاملين في ولايات دارفور الثلاث بمن فيهم الجانجويد وإمدادهم بالأسلحة والذخيرة، والمركبات العسكرية وقطع الغيار.¹

و. الملاحظة القانونية المهمة في القرارات رقم 1590 ورقم 1591 والرقم 1593 لسنة 2005، أنها لم تشر صراحة إلى أي مادة قانونية في الميثاق، وهذا يعني اتخاذ كافة التدابير الواردة في الفصل السابع، ويؤكد الطابع السياسي للمجلس في كونه مخولاً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويتصرف بموجب سلطته التقديرية الواسعة من دون الحاجة إلى النص على ضوابط قانونية معينة.

ز. أن التهافت من جانب المجلس على إصدار عدة قرارات في مهلة قصيرة للغاية، وبسرعة عاجلة لم تتجاوز الستة أيام للقرارات الثلاثة رقم 1590 ورقم 1591 والرقم 1593 لسنة 2005 تشير

¹ أنظر: نص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

علامات استفهام حول النوايا الحقيقية للمجلس، والتي يبدو بأنها تعتمد عدم منح الحكومة السودانية فرصة كافية للتحرك السياسي لتنفيذ متطلبات السلام التي تضمنها القرار رقم 1590 و اتفاق أنجمينا لوقف إطلاق النار، ليقرر المجلس بعد أربعة أيام فقط، بموجب القرار رقم 1591 عدم وفاء جميع أطراف الصراع بالتزاماتها، وينشئ، بموجب المادة 28 من نظامه الداخلي لجنة تابعة للمجلس وتضم جميع أعضاء المجلس لتتطلع بمصم خطة لتقرر نظاماً أشبه بنظام الوصاية على السودان، ومنها أن تنظر في الطلبات المقدمة من الحكومة بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور (وفقاً للمادة 7 من القرار رقم 1591)،¹ وضرورة أن تكون الموافقة مسبقة من اللجنة وعلى حسب الاقتضاء، وأن تجمد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الموجودة داخل أراضيها. يلاحظ أن المجلس أكد على أنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأحكام المادة 41 من الميثاق في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها إذا تدهورت الحالة في دارفور، ولا شك أن في تهافت المجلس على استصدار القرارات بهذه الكيفية وبهذه السرعة إنما يمثل إخلالاً صريحاً بأحد مبادئ القانون الدولي وهو مبدأ حسن النية، فليس من حسن النية في شيء أن يتصرف مجلس الأمن في قراراته ضد السودان بحماس مفرط، واستعجال غير معهود، وتصميم لا يلين على استخدام سلطته التقديرية بموجب الفصل السابع بحددها الأقصى، وأن يصل إلى حد استخدام القوة في فترة زمنية قصيرة لا تكفي لمجرد قراءة ودراسة هذه القرارات بتروحي لتدبر أمر تنفيذها، والامتنال لها من خلال منح الحكومة فرصة معقولة لترتيب أمورها والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة من ترسيخ مفهوم السلام.

ح. يلاحظ أن مجلس الأمن ظل عند عزمه وإصراره على إصدار قرارات في مهلة قصيرة للغاية وبسرعة عاجلة كما حدث عندما أصدر القرار رقم 1663 في 24 مارس 2006، والرقم 1665 في 29 مارس 2006، ليعيد إلى الأذهان ما حدث في ذات الشهر من عام 2005 عندما أصدر ثلاثة قرارات متعاقبة، وهو أمر يشير إلى نوع ما من سياسات الإخضاع للحكومة السودانية، والسعي لتقويض سيادة الدولة وشل قدراتها، والتسبب في تصدع كيائها السياسي من خلال القيام بدور حاسم في تغيير هيكلية الحكومة السودانية القائمة عن طريق الاستنزاف والابتزاز والملاحقة، ويبدو من سلوك الدول الفاعلة في المجلس أنها تستغل لتصفية حسابات وتحقيق مصالح.

¹ أنظر: نص القرار 1591.

ط. أن مجلس الأمن بمجموعة القرارات الصادرة عنه بخصوص دارفور، وآخرها القرار رقم 1706 لسنة 2006، يريد أن يصل إلى ادعاء بأن السودان هو دولة خارجة على القانون الدولي وتهدد السلم والأمن الدوليين، ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بذلك، ومن ثم يكون من الضروري اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، وفي هذه الحالة لن يكون السودان قادراً على تحمل أعباء المجابهة على هذا النحو لا سيما في ظل الوضع الداخلي المتأزم.

ي. أنه في الوقت الذي تصر فيه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بضرورة استئناف المحادثات السياسية مع الجماعات المتمردة في إقليم دارفور ولا سيما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان، فيبدو أن الدافع الرئيسي من وراء ذلك إنما يستهدف تقويض قدرات الحكومة وإضعاف رصيدها السياسي وحتى العسكري بغرض تحقيق مصالح سياسية - من خلال الأمم المتحدة - لمصلحة بعض الدول الأعضاء، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وهي الدول التي ترى أنها معنية أكثر من غيرها بقضية الصراع في دارفور.

المطلب 03: تداعيات الأزمة في أعقاب انتخابات 2010.

إن انتخابات أبريل 2010 جد معقدة بل أكثر تعقيداً في العالم، لأنها تجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، حيث شارك فيها أكثر من 16 مليون مقترح و13 ألف مركز انتخابي، والناخبون يختارون ممثليهم باستخدام 3 أنظمة انتخابية وآلاف المراقبين.¹

وقد سبق بدء الانتخابات العديد من التهديدات والمعارضات على إجراءاتها، فقد منح الشارع السوداني حيزاً كبيراً للتساؤلات حيال ما أعلنته الحكومة من توقعات لمهددات أمنية قالت إنها ستضرب مناطق متفرقة من البلاد أثناء الانتخابات وما بعدها. فالحركات المسلحة بدارفور لم تخف

¹ انتخابات السودان الأكثر تعقيداً في العالم: 8 بطاقات اقتراع لكل ناخب شمالي و12 للجنوبي، www.aawast.com

رغبتها في منع إجراء الانتخابات في الإقليم قبل إتمام عملية السلام، إذ أن حركة العدل والمساواة أكدت أن دليل جدية الحكومة في السلام أن توجّل الانتخابات أولاً.

لكن المؤتمر الوطني وعلى الرغم من عدم تحديده لآلية مواجهة تلك التهديدات أكد استحالة تأجيل الانتخابات كما هو الحال بالنسبة للحركة الشعبية لتحرير السودان الشريك الثنائي في الوحدة الوطنية.

وقد أشارت حركة العدل والمساواة في هذا الصدد بأن إجراء الانتخابات وفق رغبة المؤتمر الوطني - الذي يريد أن يشرع لنفسه لمواجهة المجتمع الدولي والشعب السوداني - يؤدي إلى وقوع كارثة حقيقية.¹

وقال الناطق الرسمي باسم الحركة أحمد حسين آدم في تصريحات صحفية إن نتائج الانتخابات ستكون مزورة وتزيد من العنف الذي يحصد أرواح المدنيين والأبرياء.

وهذا ما أكده الخبير السياسي الأمين الرزاق حيث اعتبر أن إجراء الانتخابات في وجود مهددات أمنية يصبح غير مفيد للسودان. ونصح بالتوصل لاتفاق سلام جديد في دارفور يستوعب حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، واعتبر أن اوقيع سلام في دارفور قبل الانتخابات يعني دخول منافسين آخرين للمؤتمر الوطني في دارفور مشيراً إلى أن المناطق المحددة بأنها مناطق نزاع هي في حقيقة الأمر مناطق خارج نفوذ المؤتمر الوطني.²

بالإضافة كذلك إلى قرار أحزاب المعارضة الرئيسية في السودان بالانسحاب من الانتخابات التي تجرى ما بين 11 و 13 أبريل 2010 يؤشر إلى إخفاق أحدث محاولة يقوم بها السودان لتنظيم انتخابات تعددية بعد 22 عاماً.

فالأحزاب التي أعلنت مقاطعتها الانتخابات تتمتع برصيد سياسي تاريخي وحضور شعبي وخصوصاً الحزب الاتحادي الديمقراطي بالإضافة إلى حزبي "الأمة" الذي يتزعمه الصادق المهدي رئيس الوزراء الأسبق و"الشيوعي" بزعامة إبراهيم نقد، ويعتقد الدكتور عثمان أحمد خيرى أستاذ الإقتصاد السياسي بجامعة الخرطوم وويست منستر البريطانية في حوار مع دويتشه فيله - أن تنظيم الانتخابات في غياب هذه الأحزاب سيفسح المجال لاستمرار الرئيس الحالي في السلطة لكن نظامه سيفتقد إلى "الشرعية الديمقراطية" التي كان يسعى لتحقيقها. وأن عزلة الرئيس السوداني ستزداد دولياً

¹ عماد عبد الهادي، العنف يهدد انتخابات السودان، الخرطوم، www.aljazeera.net/news

² عماد عبد الهادي، مرجع سابق.

بعد هذه الانتخابات، ومن جهته يعتقد رومان ديكرات - الخبير الألماني المتخصص في الشؤون السودانية بمنظمة التعاون والانتقال الألمانية - بأن عزلة الرئيس البشير الدولية لم تكن بحاجة إلى الانتخابات بل تكرست منذ صدور مذكرة المحكمة الدولية ضده بتهمة مسؤوليته عن جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

ويتجه المشهد السياسي في ظل الانتخابات المرتقبة إلى مزيد من التعقيدات والانقسامات، فإلى جانب المشاكل المتوقعة بين الحكومة التي ستبثق عن الانتخابات وأحزاب المعارضة الشمالية التي قاطعت الانتخابات ما يزال ملف دارفور يلقي بثقله على الحالة السياسية في البلاد.

فدارفور الذي يقطنها حوالي 20% من سكان السودان وتعد ثاني أكبر أقاليم البلاد تشهد مشاكل انتخابية كبيرة كما يقول المراقبون الدوليون، وقد أكدت "مجموعة الأزمات الدولية" في أحدث تقرير لها أن حزب الرئيس البشير ارتقب تجاوزات انتخابية في سائر أنحاء السودان ولكن بشكل خاص في دارفور حيث عمل بحرية مطلقة على تنفيذ هذه الإستراتيجية كونها المنطقة الوحيدة في البلاد الخاضعة لنظام الطوارئ. ويعتقد الدكتور خيرى أن الحكومة السودانية لم تكن جادة في حل مشكلة دارفور سلمياً وفي إطار انتقال سلمي للسلطة عبر الانتخابات، ولذلك فقد أُلقت مشكلة دارفور بظلالها على الانتخابات وأعطت شرعية لأي طرف يقول أنه لا يريد المشاركة في الانتخابات.¹

وتمثل هذه الانتخابات خطوة أساسية من الخطوات المقررة في اتفاق السلام الشامل الموقع بين الشمال والجنوب في عام 2005، ويأمل الرئيس السوداني أن يؤدي فوزه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات الولايات المعقدة إلى إكساب حكومته الشرعية في تحديها مذكرة اعتقاله التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية نتيجة اتهامات بارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.

وأعتبرت الانتخابات التي استمرت ثلاثة أيام مؤشراً مهماً على ما إذا كان السودان يستطيع تجنب نشوب صراع من جديد وأزمة إنسانية .

وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الرئيس السوداني عمر البشير بأغلبية 68,24% من أصوات الناخبين في الانتخابات التي اعتبر المراقبون الدوليون أنها لم تف بالمعايير الدولية، كما أكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الانتخابات غير حرة وغير عادلة.²

¹ منصف السليمي، مشكلة دارفور تلقي بظلالها على أوضاع في السودان

² الخلافات والتحديات الأمنية تهدد أول انتخابات تعددية سودانية، مقال منشور على شبكة الأنترنترنت www.dw-word.de.

وأعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن الرئيس السوداني حصل على زهاء ستة ملايين و900 ألف صوت من أصل نحو عشرة ملايين صوت صحيح، وهكذا بعد الفوز الواضح للرئيس السوداني عمر البشير يصبح بمقدوره تحدي الغرب والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت بحقه في 2009 مذكرة توقيف دولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور.

وقال نافع علي نافع - أحد أبرز مساعدي الرئيس السوداني - أثناء لقاء مع الصحافة الأجنبية أن إعادة انتخاب البشير ستثبت أن المزاعم بحقه خاطئة وأضاف أن ذلك سيثبت بلا شك أن الشعب يرفض مواقف المحكمة الجنائية الدولية وخصوصاً أهالي دارفور.

وقد فاز مرشحو حزب المؤتمر الوطني بالمناصب الثلاثة الرئيسية لحكام ولايات دارفور، غير أن نسبة كبيرة من الناخبين أحجموا عن التسجيل للانتخابات التي لم تشارك سوى نسبة ضئيلة منهم فيها.

ويرى الصادق المهدي زعيم حزب الأمة السوداني أن هناك احتمالات للتعاطي مع نتائج الانتخابات الأخيرة الأولى منها أن يعتبر الفائزون أنهم حصلوا على تأييد شعبي لسياساتهم فيستمررون فيها بشراسة ويواجهون القوى السياسية المعتبرة التي لا تعترف بنتائج تلك الانتخابات، وتقع البلاد ضحية لإستقطاب حاد يسرع بتدمير البلاد.

أما الإحتمال الثاني هو أن يدرك الحكام أن للقوى المعارضة وزناً كبيراً لا يمكن تجاهله ويسعون لوفاق وطني يتصدى لتحسين فرص الوحدة أو إبرام بروتوكول علاقة خاصة في حالة الانفصال ويركز على إبرام سلام عادل في دارفور ويضع أساساً لتعامل واقعي مع المجتمع الدولي.

ويرى المهدي أن الموقف الأمريكي الحالي من انتخابات السودان منقسم بين رؤية سطحية غير معنية بجودة الانتخابات بل مجرد إجراءات لإفساح الطريق لإستفتاء تقرير المصير للجنوب، ورؤية خبيثة تريد استمرار سياسات النظام السوداني يعد الانتخابات لأنهم يرونها الطريق لإنفصال عدائي في الجنوب، وإستمرار زيادة حدة الإنقسام في الجسم السياسي في شمال السودان، ولاستمرار أزمة دارفور، أي تفكيك البلاد.¹

ويمكن الإشارة إلى استفتاء تقرير المصير للجنوب والذي جرى بعد هذه الانتخابات بمدة سنة، والذي أسفر بالفعل على انفصال الجنوب عن الشمال وإعطاء الجنوبيين حق تقرير مصيرهم.

¹ الصادق المهدي، كيف فقدت انتخابات السودان معناها؟ والعمل؟ مقال منشور على جريدة الشرق الأوسط 2010.

وقد يقود هذا الانفصال إلى حرب داخلية في الإقليم بجانب اندلاع حرب بين الدولتين الشمالية والجنوبية. وبالتالي هذا الانفصال أصبح يهدد بأن تطالب أقاليم أخرى بإجراء استفتاء فيها للانفصال وعلى رأسها يقف إقليم دارفور.

وكل هذا سببه أن السودان أضاع الفترة الإنتقالية من اتفاق السلام في شد وجذب وتتافس سياسي مأزوم مما جعل الانفصال هو الأقرب إلى وجدان الجنوبيين وبعض الشماليين.

وكذلك أن السودان أهمل قضية الوحدة طوال خمس سنوات ولم يدر حولها أي حوار لا على المستوى الشعبي ولا على المستوى الرسمي.

خلاصة الفصل الثاني:

بالرغم من كل الجهود التي تم بذلها سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وحتى على المستوى الدولي، غير أن الأزمة في دارفور لا تزال في استمرار بل تتطور يوما بعد يوم إلى أقصى حد من الخطورة. واستعصت المساعي والمحاولات الرامية لإيجاد تسوية مناسبة للصراع في دارفور، وكل هذا قد يكون سببه عدم تقديم الحركات المتمردة وكذا الحكومة السودانية لبعض التنازلات وبالتالي دائما يؤدي ذلك إلى فشل المفاوضات، بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية خاصة الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة تؤدي إلى تعميق فجوة الخلاف مما يجعلها تخدم أطراف ضيقة ومصالحها على حساب تسوية الأزمة.

زيادة على ذلك إن فوز الرئيس السوداني بالرئاسة مرة أخرى أزم من الوضع أكثر في دارفور بحيث جعل الرئيس يتصل من مسؤوليته نحو الجرائم المرتكبة في إقليم دارفور، وتمكن من تحدي المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرة بتوقيفه بخصوص ما جرى في دارفور.

وكل هذا يؤدي إلى استمرار الانتهاكات ضد المدنيين العزل الذين لا يزالون يتحملون وطأة العنف ويتعرضون لهجمات عشوائية، وكثرة اللاجئيين والمشردين وكذا عمليات التعذيب الممارسة في حق الأطفال والنساء.

ودائماً كما تناولنا في هذه الدراسة أن الطرف الضحية الوحيد في هذه الأزمة هو المدنيين بصفة عامة والنساء والأطفال بصفة خاصة، هم الذين يتعرضون لأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الخاتمة:

تعقدت مشكلة دارفور واستعصت حتى أصبحت المهديد الأول للأمن القومي السوداني، فالدولة السودانية تعاني من العديد من المشكلات التي تهدد بتقسيمه إلى عدد من الدويلات، وقد تمتد تأثيرات ذلك إلى العديد من دول المنظمة لا بل القارة الإفريقية أيضا، ولذلك فإن من الضروري التعامل مع الشأن السوداني بقدر كبير من الإهتمام والحرص، ولعلاج مثل هذه الحالات لا بد من وقفة عاجلة وسريعة بإنزال اتفاق السلام على جميع مناطق السودان المختلفة بوصفها مبادئ عامة تعالج المشكلات الواقعة في كل بقاع السودان، والاستفادة من هذه الإتفاقات والبروتوكولات لتكون حلا سلميا مقبولا ومرضيا من الجميع... بمعنى أن اتفاق الثروة والسلطة ينبغي أن ينسحب على كل الأقاليم الأخرى، وإن تفاوتت في قدرها وحجمها وتمثيلها. وعلى الرغم من أن التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان في السودان - شأنه في ذلك شأن جل الشعوب الإفريقية إن لك يكن كلها - ومع مراعاة أن ما تحقق يعد في بداية الطريق خطوة أولى تتبعها خطوات لنقل هذا الملف بإجراءات يمكن أن تكون عقابية وقضائية بصورة عامة، من المعتقد أن ملف حقوق الإنسان في السودان يسير من حسن إلى أحسن، ولكن لكي يكون مرضيا تماما يحتاج إلى متابعة ومثابرة، وإذا كانت هناك عزيمة أكيدة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان ولا بد من العمل على تحقيقها.

فالسودان عانى من العديد من الأزمات بشكل عام، وإقليم دارفور بشكل خاص ومايزال مواطنو الإقليم في الماضي وفي الحاضر يعانون من الأزمة. فعلى الصعيد الجانب الإنساني تنتشر معاناة ومعسكرات النازحين في ولايات دارفور الثلاث، إضافة إلى معسكرات اللاجئين في دولة تشاد، حيث تظل مفتوحة للتجنيد من قبل الحركات المسلحة والمنظمات المشبوهة التي تستخدم العمل الإنساني غطاءً لها. وعلى الصعيد الأمني انتشرت أعمال العنف بين القبائل بل حتى بين بطون القبيلة الواحدة، لا تستثني في ذلك قبيلة عربية أو إفريقية، وكثرت أعمال السلب والنهب وزادت الانشاقات والتجاوزات بين الحركات المسلحة في دارفور والهجمات على مواد وعمال الإغاثة أما على الصعيد الدولي فإن العلاقة بين السودان والأمم المتحدة وتحديدًا مجلس الأمن لم تشهد عافية من بداية مشكلة دارفور رغم كل هذا تظل مشكلة دارفور مشكلة سودانية، بل مشكلة السودانين في المقام الأول.

وبعد الدراسة المبسطة لأزمة دارفور، وبعدما تحصلنا على المعلومات الدقيقة والمتوفرة يمكن

استخلاص النتائج التالية:

1- هناك ثلاثة ملايين إنسان من سكان دارفور المشردين، سواء كان منهم من عبر الحدود أم من يعيش في مخيمات قذرة ومهلهلة في الصحراء السودانية لا تحمي الإنسان من برد أو حر أو

مطر، يعانون من الحرمان والجوع والإصابة بمختلف الأمراض ومعرضون لشتى الأعمال اللاإنسانية.

2- ترك الملايين من البشر ليس بدون تاية الحكومة حسب، بل بدون طعام وشراب بشكل خاص أي تنفيذ عملية تجويع متعمدة قادت إلى موت الكثير من سكان دارفور.

3- يقدر عدد القتلى من سكان دارفور بمئات الألوف من الناس الأبرياء الذين قتل الغالب منهم على أيدي قوات وعصابات الجنجويد غير الرسمية، وعلى أيدي القوات الحكومية.

4- وأن هناك عمليات اغتصاب جنسية لعدد كبير من النساء، إضافة إلى عمليات اختطاف وتعذيب النساء والأطفال تؤكدتها الكثير من الشهادات الحية التي عاشها هؤلاء الناس.

5- موت عدد كبير من البشر بسبب تفشي الأمراض المعدية وغياب الرعاية الصحية أو توفير الأدوية وسوء التغذية التي أودت بحياة الكثير من هؤلاء البؤساء من البشر.

فهي مأساة إنسانية كبيرة وكارثة ألمت بجميع سكان دارفور يصعب قبول سكوت الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي عن الجرائم التي ارتكبت وترتكب يوميا هناك ولا عن مرتكبيها.

وأمام هذه الحقائق الثابتة التي لم يعد يمكننا إنكارها حتى من الحكومة السودانية يطرح السؤال التالي نفسه علينا جميعا: من المسؤول عن كل ما جرى ويجري في دارفور في بلد فيه رئيس جمهورية ورئيس حكومة مركزية ورئيس مجلس نواب ووزراء ونواب؟

إن الجواب عن هذا السؤال قد سبق وتطرقنا له من خلال دراستنا لأطراف الأزمة، لكن سندقق في توضيحه أكثر بأن المسؤول عما جرى ويجري في السودان على وفق الشرعية الدولية يتلخص في كون هؤلاء جميعا مسؤولون: إنهم رئيس الجمهورية ونائبه ورئيس الوزراء ونوابه ووزرائه ورئيس مجلس النواب والنواب ولجانته... الخ، وكذلك الأجهزة المكلفة بمهام خاصة في إطار عملية تفكيك القوى المناهضة للنظام. إنها القوى المصدرة للأوامر وتلك المنفذة سواء أكانت عسكرية أم مدنية ومنهم عصابات الجنجويد. ولماذا هؤلاء مسؤولون؟ الجواب:

1- إن رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة هو المسؤول الأول عن حماية الدستور ودولة القانون وعدم تعريض المجتمع إلى الأذى أو إلحاق الأذى والضرر بهم مهما كانت الأسباب وراء ذلك. ويفترض فيه أن يتخذ القرارات ويصدر التعليمات والإجراءات لإيقاف ما تتعرض له جماعة ما من أذى أو ضرر يمكن أن يلحق بها.

2- إن رئيس الدولة ورئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة مطلع بحكم موقعه والوظائف التي يديرها على ما كان ولا زال يجري في المنطقة ضد سكان دارفور وفق تقارير دورية تصله عن حالة سكان دارفور وامكانيات التحرك لإيقاف المجازر.

- 3- ولا يمكن لأي مسؤول بوزنه في الدولة أن يدعي بأنه لم يكن يعرف شيئاً عن طبيعة وتشكيلات عصابات الجنجويد والدور الذي تؤديه والقتلى الذين سقطوا ن جراء نشاط هذه العصابات. وإذا كان كذلك فهو مقصر في واجبه ويتحمل وزر التقصير الذي يقارب في طبيعته وعواقبه وزر التهم الموجهة إليه.
- 4- إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن رئيس الدولة كان يعرف تمام المعرفة بما كان يجري وكان لا يريد تقليص أظاف سكان دارفور فحسب، بل وإيادة أكبر عدد ممكن منهم وإضعاف قدراتهم على المطالبة بحقوقهم المشروعة.
- 5- أعاق رئيس الجمهورية عمليا تقديم عناصر الجنجويد المتهمة بإرتكاب المجازر إلى المحاكمة لإنزل العقاب الذي يستحقونه بهم.
- 6- رفض البشير وحكومته حتى الآن تسليم متهمين سودانيين بجرائم الحرب ضد سكان دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحكمتهم والتعاون مع المحكمة في سبيل الوصول إلى حقيقة التهم الموجهة لهم ولا شك أن هؤلاء المتهمين لديهم الكثير من المعلومات عن الجرائم المرتكبة وعن الشخص والهيئة التي أصدرت القرارات لتنفيذ تلك المجازر. ولم ينفذ الوعد الذي قطعه على نفسه حين أكد أن القضاء السوداني على محاكمة هؤلاء المتهمين.
- 7- رغم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق من طرف رئيس الجمهورية لتحري في ما كان وما يزال يجري في دارفور، والتي أثبتت في تقريرها وجود انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في دارفور إلا أن الرئيس البشير لم يعر هذا التقرير أي اهتمام ولم ينفذ ما جاء فيه رغم كونه هو الذي شكل هذه اللجنة.
- 8- أعاق أيضا تأمين استعادة سكان دارفور لحقوقهم المشروعة وتأمين مستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم.
- 9- كما أعاق التحقيق الذي كان ولا يزال يفترض أن يكشف التحقيق الذي لا بد من إجرائه: من كان السبب وراء سقوط مجموعة من موظفي ومستخدمي الأمم المتحدة أو من منظمات المجتمع المدني الدولية الذين اختطفوا أو غيبوا وهم يؤدون مهماتهم الإنسانية في السودان؟ وبالتالي فإن التعامل مع الأزمة يتطلب بذل المساعي والجهود الرامية لإشاعة الهدوء والأمن والإستقرار في الإقليم، والأمر الذي يتطلب تركيز الإهتمام على تصورات للتعامل مع هذه الأزمة وفقا لما يلي:

1- **على المستوى السياسي والإداري:** أن يتمتع الإقليم بحكم فيدرالي حقيقي، تنتخب في ظلّه قيادات الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية والإدارة المحلية بواسطة جميع المواطنين في الإقليم. وتكون لتلك الأجهزة السلطات والاختصاصات والموارد المالية المناسبة التي تمكنها من تنمية الإقليم، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لأبناء الإقليم بطريقة ملائمة. كما ينبغي إتاحة الفرصة أمام مواطني الإقليم للمشاركة السياسي والمشاركة في عملية صنع القرارات والسياسات المتعلقة بالإقليم وذلك بطريقة ديمقراطية سليمة ومع مراعاة أن يعكس تكوين الأجهزة المختلفة القبول الشعبي العام، وتمثيل الإقليم في المناصب العليا للدولة ووفقاً للثقل السادي والبشري للإقليم، وأن يكون اختيار الممثلين للإقليم على أسس الكفاءة والجدارة والقدرة على خدمة الإقليم ومواطنيه. وأن يكون هناك محسبة قضائية عادلة لكل من اقترفوا جرائم جنائية في حق المواطنين المدنيين الأمنيين، وتشكيل لجنة لحصر الخسائر التي ترتبت على أحداث دارفور وتعويض المتضررين من جراء ذلك، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين غير المدانين، وإعادة المفصولين من الخدمة المدنية والنظامية إلى أعمالهم.

إن السودان غير مستعد لخوض حرب أهلية جديدة، وأن القوى السياسية ذات الوزن الحقيقي في الإقليم ينبغي أن تتخذ موقفاً مسؤولاً قوامه تأييد مطالب الإصلاح الجذري، ورفض أسلوب العنف والتصعيد العسكري من أطراف النزاع.

2- **على المستوى الاقتصادي:** يُعد العامل الاقتصادي أحد العوامل المهمة والرئيسية للتغلب على العديد من المشكلات التي يعاني منها إقليم دارفور سواء المتعلقة بالقدرة الاستخراجية والتوزيعية أو التوظيف الأفضل للموارد بالإقليم، وذف التنمية ومشروعات البنية الأساسية وغيرها. وهو الأمر الذي ينبغي معه تركيز الاهتمام على البعد والمجال الاقتصادي في الإقليم، انطلاقاً من الدراسة المتأنيّة لقدرات الإقليم الاقتصادية ومقوماته، ودراسة مشكلة تدهور الموارد الطبيعية في الإقليم وكيفية التغلب على ذلك، والموائمة بين أساليب المعيشة التي يحياها السكان اعتماداً على الرعي أو الزراعة ووفقاً لما هو متاح ومحتمل من موارد مائية ونباتية، وتحديث أساليب الرعي من خلال التركيز على جودة الأنواع وليس كثرة العدد، والاهتمام بفتح آفاق جديدة أمام تصدير تلك الثروة للخارج بحسبانها أحد منتجات الإقليم، وكذلك الاهتمام بالزراعة وتطوير الأساليب المرتبطة بها، والاهتمام بالبيئة وحمايتها. وكذلك الاهتمام بمراجعة القوانين المتعلقة بحقوق امتلاك وحيازة الأرض والانتفاع بها، وتعويض المواطنين عن الأراضي التي تنزع ملكيتها لأغراض المنفعة العامة وذلك بطريقة مناسبة. كما أنه من الضروري تركيز الاهتمام على تنمية دارفور وإعمارها، والبدء بإعطاء الأولوية

لمشروعات البنية الأساسية واستكمال المشروعات التنموية التي توقفت بسبب الصراع في الإقليم.

من الضروري القيام بإجراءات تنموية عاجلة لإقليم دارفور تتمثل في تخصيص نسبة من موارد الدولة لإزالة آثار الاقتتال، وإقامة مشاريع تنموية لمنتجات دارفور، تخصيص نسبة لسد فجوة التنمية، والتعامل مع دارفور بوصفه إقليمًا واحدًا في الإطار التنموي، وتكوين صندوق يستهدف تحسين معيشة الشرائح الفقيرة ومحاربة مشكلة البطالة، وإنشاء مفوضية لتنمية دارفور، واستقطاب الجهد الفردي والجماعي لأبناء دارفور للمساهمة في التنمية، مع التركيز على التنمية الصناعية في شمال دارفور لطبيعة المنطقة، وتحديث وسائل الإنتاج الزراعي والحيواني. ومحاربة الجفاف والتصحر. وعمل مزيد في الورش من الجانب الاقتصادي، والعمل على تأهيل أبناء دارفور وتدريبهم وخلق كفاءات في مجالات مختلفة، والاهتمام بالإدارة الأهلية وتطويرها لتلعب دوراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وإن المعالجات الجذرية والموضوعية والمستدامة لازمة لدارفور لا تتجح إلا في الإطار القومي، وفي هذا الجا ا ينبغي الاهتمام بإشاعة الديموقراطية والحريات العامة.

3- **على المستوى الاجتماعي:** إن إقليم دارفور - الذي عرف عنه منذ القدم الاستقرار والتماسك الاجتماعي والتمازج العرقي والإثني وذلك لتمسكه بقيم الدين الإسلامي الحنيف والالتزام بالقيم والعادات والتقاليد الراسخة التي تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي والمواخاة - بحاجة ماسة لإعادة تأكيد أهمية تلك القيم والمبادئ والرجوع إليها والتمسك بها وتعظيمها من خلال إظهار الصورة الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية المشرفة لهذا الإقليم من خلال المؤسسات السودانية المتنوعه لاسواء الإعلامية أو الدينية أو التعليمية، وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بهذا الأمر، وكذلك من خلال تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإشراكها في عملية التصالح الاجتماعي وتسوية النزاعات العالقة، ونبذ العنف وبناء الكيانات الاجتماعية المشتركة، وتشجيع التواصل والارتباط بين أبناء الإقليم والعاصمة وباقي أقاليم الدولة، كما يقع على عاتق الحكومة السودانية مسؤولية نبذ استغلال العصبية القبلية والإثنية في التنافس السياسي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة وحدة المواطنين في دارفور وضمان اندماجهم مع بقية المواطنين السودانيين على قدم المساواة معهم في الحقوق والواجبات.

قبائل الإقليم في حاجة إلى نموذج للتعايش السلمي للسيطرة على الصراع القبلي، فهناك ضرورة لإزالة النزاعات بين القبائل وإشاعة ثقافة السلام، والسعي لإحياء التحالفات والاتفاقات التي تنظم حياة القبيلة، وتقوية الروابط الاجتماعية، وتوخي اختيار عناصر تتسم بالحكمة

لإدارة فض النزاع. والاهتداء بأسس فض النزاعات لدى الشعوب الأخرى، واستخدامها في التدريب لفض النزاعات في دارفور.

4- **على المستوى الأمني:** إن هناك حاجة إلى نبذ العنف والسعي للحل السلمي ومخاطبة كل من الحكومة والفصائل المسلحة، والعمل بأقصى الجهد في دعم مجهودات الإغاثة لأهل الإقليم والنازحين منه. كما أن تدهور الأوضاع الأمنية في دارفور والذي بلغ مداه بسبب تدفق السلاح من دول الجوار وتكوين الميليشيات، وتفشي ظاهرة النهب المسلح وظهور حركات المعارضة المسلحة يلفت الانتباه إلى ضرورة تكاتف الجهود الحكومية والشعبية لإعادة حفظ الأمن في أنحاء الإقليم كافة، وبت الطمأنينة في نفوس النازحين واللاجئين وتشجيعهم للعودة إلى ديارهم، ولا بد للقيام بذلك من الالتزام بوقف إطلاق النار بين جميع القوى المتحاربة وفقاً لاتفاقيتي أنجamina وأبوجا وفي البروتوكول الأمني. واتخاذ الترتيبات اللازمة لجمع السلاح من الأفراد والجهات التي تحمله خارج القوات النظامية. وبسط هيبة الدولة وتأكيد سيادة النظام والقانون وتحقيق العدالة، ومواجهة ظاهرة النهب المسلح وغيرها من المشكلات التي تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار بالإقليم.

وأخيراً، أرى أن التدابير الأمنية التالية مطلوبة للمساعدة في وضع اتفاق السلام الشامل في دارفور موضع التنفيذ الفعلي وهي:

- أ. يجب على مجلس الأمن فرض جزاءات على أي جانب - بما في ذلك الحكومة - ينتهك وقف إطلاق النار أو شن الهجمات على المدنيين، وحفظه السلام أو موظفي العمليات الإنسانية.
- ب. يتعين على الإتحاد الأفريقي ألا يدخر أي جهد لتوسيع قبول اتفاق السلام في دارفور من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مواصلة الحوار مع جيش تحرير السودان، والسعي إلى مزيد من الحلول فيما يتعلق بمسائل تقاسم السلطة والثروة، ويجب على شركائه الدوليين بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي تقديم الدعم السياسي والمالي المطلوب لنجاح الحوار والتشاور الدارفوري - الدارفوري.
- ج. ينبغي على الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين مساعدة الإتحاد الأفريقي على تعزيز بعثته في السودان بتوفير الموارد والدعم اللوجستي والخبرة الفنية، ويتعين على البلدان الأفريقية المساهمة بقوات زيادة حجم القوة لتبلغ القوام المسموح به لها حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها الحالية بشكل أفضل، وكذلك المهام الإضافية الواردة في اتفاق دارفور للسلام.

د. ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم بشفافية كل الوسائل اللازمة لحماية المدنيين، والمساعدة على تنفيذ اتفاق دارفور للسلام بما في ذلك العمل العسكري لدى الضرورة لكبح المخرابين من الجنجويد والمتمردين والمتشددين في الحكومة أو شل قدرتهم على العمل.

هـ. ينبغي على الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) العمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان وجود قوة حفظ السلام القادرة على الرد السريع على انتهاكات وقف إطلاق النار، أو الاستفزازات الصادرة من أي طرف، وعلى البلدان ذات القدرات العسكرية المتقدمة تعيين بعض كبار الضباط للعمل في مقر قوة حفظ السلام لتعزيز كفاءتها المهنية.

وفي الختام أقدم بمجموعة من التوصيات لكل الأطراف المعنية بأزمة دارفور وذلك لإيجاد مخرج سليم وفعال من الكارثة الإنسانية والأمنية في الإقليم:

أولاً: توصيات إلى الحكومة السودانية:

- القيام بمسؤولياتها الأساسية تجاه المدنيين المشردين في دارفور وذلك بحمايتهم من الهجمات التي تشن عليهم من قبل مليشيا الجنجويد وغيرهم من المليشيات المنفاعة.
- نزع سلاح مليشيا الجنجويد وذلك بصورة أكثر جدية.
- ضرورة دعم الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية وإحلالها بدلا من أي مليشيات أخرى.
- بذل مزيدا من الجهد لإحلال المصلحة الوطنية في الإقليم وذلك برتق النسيج الاجتماعي الذي كثيرا ما تعرض للفتق بسبب الحرب الأهلية في دارفور.
- إعادة الإدارة الأهلية مع كافة الصلاحيات التي كانت تمنح لها سابقا وذلك لغرض الأمن والقضاء على ظاهرة النهب المسلح.
- التعاون مع المجتمع الدولي ممثلا في المحكمة الجنائية الدولية وذلك بسرعة القبض على المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية ويجب أن تثق الحكومة من ضمانات المحاكمة العادلة لدى المحاكمة الجنائية الدولية.
- صيانة حقوق الإنسان السوداني وذلك وفقا للأعراف والقيم السودانية النبيلة ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة العامة.
- الالتزام بالمعاهدات الدولية والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والتي تكفل حماية الإنسان.
- الالتزام بالديمقراطية والمتمثلة في قيام مؤسسات المجتمع المدني المتمسك بالحرية والنشاط وسيادة القانون أي سيادة حكم القانون على الجميع واستقلال الأجهزة الرئيسية في البلاد خاصة استقبال السلطة القضائية.

- التداول السلمي للسلطة وعدالة تقسيم الثروات الهائلة التي يتمتع بها السودان .
- ضرورة تعويض المتضررين وبصفة منصفة من آثار الحرب وذلك بعد التوصل إلى سلام حقيقي مع المعارضة الدارفورية المسلحة.
- محاكمة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم في دارفور تخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتقديم المجرمين ممن ارتكبوا جرائم دولية فورا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا: توصيات إلى المعارضة الدارفورية:

- الامتناع عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور .
- الدخول في مفاوضات جادة وسرهدة مع الحكومة السودانية لإنهاء حالة الفوضى في إقليم دارفور .

ثالثا: إلى المنظمات الدولية:

- يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بدورها الأساسي وذلك بحماية المدنيين في دارفور .
 - السماح لقوات صديقة من الدول الإفريقية للمساعدة في استتاب الأمن وفرض النظام.
- وبعد طرح هذه التوصيات لكل طرف معني بها، يمكن أن أقترح بعض الحلول المستقبلية التي لا بد منها في المستقبل القريب ونوجزها فيما يلي:

- 1- إنشاء صندوق للتنمية المستدامة وتحري العدالة في توزيع الثروات.
- 2- إكمال طريق الإنقاذ الغربي، والتعجيل بإنشاء السدود الصغيرة على مجاري المياه الموسمية وحفر الآبار للقضاء على ظاهرة التصحر.
- 3- علاج ظاهرة انتشار السلاح.
- 4- تعيين حكام للأقاليم والمحافظات طبقا لمبدأ الكفاءة وليس شرطا أن يكون من أبناء الولاية.
- 5- الاهتمام بالبنية الأساسية والتعليم والصحة بالمنطقة.
- 6- تغليظ العقوبة على من يقومون بأعمال النهب والسلب، أو حرق المزارع والمراعي، أو حجز موارد المياه، أو تخريب البنى التحتية.

- 7- تنظيم عمليات الزراعة والري وكذا تنظيم أعمال الري بما لا يسمح بقيام صراعات بين الأهالي.
 - 8- رفع كفاءة الطرق والسكك الحديدية لتحقيق التواصل بين الإقليم وباقي السودان.
 - 9- السيطرة على الحدود بما لا يسمح بتهريب السلاح إلى داخل الإقليم.
 - 10- الاهتمام بالتنمية الشاملة للإقليم والاستفادة من الموارد الطبيعية والخامات الموجودة، وإقامة مشروعات لخلق فرص عمل جديدة.
 - 11- استيعاب الفصائل المسلحة داخل أجهزة الأمن المختلفة لتحقيق الانضباط اللازم.
- وأخيرا وليس أخيرا، سيؤكد بمرور الأيام وعن طريق التدخل والتحقيق الدولي مدى فداحة الجرم الذي تم ارتكابه بقصد تدمير دارفور، وسيؤكد أيضا أن الحرب الذي شنته الحكومة لم يكن فقط من أجل حسم التمرد الذي نشب ضد الفتنة التي بادرت بزراعتها في الإقليم، بل من أجل تدمير أي مقومات للحياة والخدمات سواء في مناطق التمرد أم الأهالي المسالمين. فحينما تقصف طائرة حربية موردا للمياه وتقتل الأطفال والنساء وتدمر ذلك المورد فإن ذلك يخرج من دائرة مكافحة التمرد إلى إهلاك الأبرياء أنفسهم عن طريق سياسة التعطيش، ولقد تم أيضا تدمير عدد كبير من الآبار في مناطق لا يوجد بها الثوار، إضافة إلى تدمير المدارس والمستشفيات والأسواق. فهل يأتي يوما يخرج فيه إقليم دارفور خاصة والسودان عامة من هذه الأزمات التي أحاطت به طويلا، وتطل عليه بشائر السلام والأمن والاستقرار أم أنه سيحول إلى مجموعة من الدويلات المستقلة عن بعضها البعض؟

- قائمة المراجع:
باللغة العربية:
أولاً: الكتب:
01. اسماعيل عبد الرحمن- الأسس الأولية للقانون الدولي الإنساني من كتاب القانون الدولي الإنساني تقديم الدكتور: أحمد فتحي سرور- دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
 02. شريف عتلم، محاضرة خاصة حول القانون الدولي الإنساني، المدرسة العليا للقضاء، 2006.
 03. فيصل شنطاوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، دار الحامد، عمان، الطبعة الثانية، 2001.
 04. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات المجلس الحقوقية، الطبعة الخامسة، بيروت، 2004.
 05. زيدان مريبوط، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، المجلد الثاني لحقوق الإنسان، دار العلم للملايين، بيروت 1988.
 06. مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
 07. عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ، الناشر وحدة الطباعة والإنتاج الفني في المعهد العربي لحقوق الإنسان ، تونس ، 1997.
 08. كمال الجازولي، الحقيقة في دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، 2006.
 09. الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل والإنصاف في دارفور- تقديم: محمد فائق، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007.
 10. إجلال رأفت، هاني رسلان، أبعاد الصراع في دارفور: الأزمة والأفق المستقبلي، تحرير نادية مصطفى، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004.
 11. سليمان حامد الحاج، دارفور وضع النقاط على الحروف، الشركة العلمية للطباعة والنشر، السودان، 2005.
 12. الباقر العفيف، ما وراء دارفور... الهوية والحرب الأهلية في السودان، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006.
 13. محمد سليمان محمد، دارفور: حرب الموارد والهوية، دار كمبردج للنشر، كمبردج، المملكة المتحدة، 2004.
 14. السيد عمر، دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008.
 15. محمد عزيز شكري، تاريخ القانون الدولي الإنساني وطبيعته ضمن كتاب، دراسات في القانون الدولي الإنساني، تقديم: د/ مفيد شهاب، دار المستقبل العربي، ط1، بيروت، 2000.
 16. كتيب: تعرف على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2005.

17. جان بكتيه – القانون الدولي الإنساني، تطوره ومبادئه، من كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني – تقديم مفيد شهاب - دار المستقبل العربي، بيروت ، طبعة أولى، 2000.
18. محمود سامي جنيبة- قانون الحرب والحياد، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة، القاهرة، 1944.
19. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار الفكر الجامعي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1979.
20. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية، طبعة أولى، 1993.
21. ساندراسنجر، حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، ضمن كتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، إعداد نخبة من المتخصصين، تقديم مفيد محمود شهاب.
22. عامر الزمالي، آليات القانون الدولي الإنساني، من كتاب القانون الدولي الإنساني، تقديم فتحي سرور، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003.
23. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2003.
24. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر، ابتزازك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2006.
25. محمد صادق صبور، مناطق الصراع في أفريقيا، دار الأمين، القاهرة، 2005.
26. أحمد الأصبحي، دارفور: الازمة والحل، القاهرة، مطابع المتنوعة، 2007.
27. اسماعيل سليمان، المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان، الخرطوم، الشركة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
28. سعيد الجويلي، المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، 2002-2003.
29. مايكل بوث وآخرون "قواعد جديدة خاصة بضحايا النزاعات المسلحة"، لاهاي، مارتينوس هيجو في 1982.
30. كمال الجازولي، السوذاقاوالمحكمة الجنائية الدولية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2006.
31. حازم محمد عليم، نظم الإدعاء أمام المحكمة الجنائية الدولية، دراسة في المحكمة الجنائية الدولية – المواءمات الدستورية والتشريعية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2006.
32. عبد القادر رزيق المخادمي – النزاعات في القارة الإفريقية – دار النشر والتوزيع، طبعة 1، القاهرة 2005.
33. محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، دار هومة، الجزائر، 2003.
34. بوكرا ادريس، إنبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1999.

35. حمدي عبد الرحمان، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007.

ثانياً: البحوث والمقالات:

01. قسم الخدمات الإستشارية للقانون الدولي الإنساني، ما هو القانون الدولي الإنساني، 2006/CRC.
02. جمال شهلول، القانون الدولي الإنساني، الجمهورية التونسية.
03. فرنسواز كريل، حماية النساء في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، الناشر اللجنة الدولية للصليب للأحمر، جنيف، 1985.
04. جان بكتيه، تعقيب على اتفاقيات جنيف الصادرة في 12 أوت 1949 Commentary to the Geneva Conventions of 12 August 1949, المجلة الأولى، اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان، جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1952.
05. إيف ساندو، نحو انقاذ القانون الدولي الإنساني، من كتاب دراسات القانون الدولي الإنساني، تقديم: مفيد شهاب.
06. سيد حامد حرير، ورقة بعنوان دارفور نترولوجيا، البعد الإثني للصراع السياسي، مقدمة في المنتدى العلمي للمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بالقاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة العالمية بالخرطوم في 13-14 ديسمبر 2004.
07. التجاني مصطفى، "خلفيات الصراع القبلي في دار فور"، مجلة دراسات المستقبل، الخرطوم: مركز دراسات المستقبل، العدد الأول، المجلد 1 يونيو 2005.
08. أصوات من دارفور، نشرة غير دورية ضمن حملة دارفور قبل فوات الأوان، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، العدد الأول، 2007.
09. جريدة الشرق الأوسط، 26 أوت 2004.
10. دارفور والأزمة العامة في السودان، كراسات اللجنة المصرية لمناهضة الإستعمار، 2004.
11. سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة والقانون الدولي الإنساني، 2008.
12. ياسر مسعود، خلفيات الصراع في دار فور، قضية دار فور: الأبعاد المحلية والدولية وآفاق الحل، الخرطوم، مركز الرائد للدراسات، 2005.
13. خيام محمد الزعبي، مصر وأزمة دارفور، الحوار المتمدن، العدد 2622، 20 أبريل 2009.
14. محمد الأمين عباس النحاس، أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها، مجلة المستقبل العربي، عدد 312، سنة 27، فيفري 2005.

15. خالد حنفي علي، اتفاق تقاسم الثروة: هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، مجلد40، 2005.
16. محمد عثمان حبيب الله، الفترة الانتقالية... تحديات أمام الجنوب، مجلة السياسة الدولية، العدد160، مجلد40.
17. هاني رسلان، "تفاعلات ما قبل اتفاق السلام في السودان بين إرهابات التحول الديمقراطي وانفجار الأوضاع في دارفور"، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، مجلد39، 2004.
18. هاني رسلان، الأزمة السودانية وجولة نيفاشا الثالثة: تزايد الضغوط الخارجية، مجلة السياسة الدولية، العدد155، مجلد39، 2004.
19. كاظم هاشم نعمة، أزمة دارفور: السودان والعروبة والتدويل والأفرقة، مجلة المستقبل العربي، العدد314، سنة27، 2005.
20. خالد حنفي علي، ورقة بعنوان الأطراف الإقليمية الفاعلة وإدارة أزمة دارفور مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور المنعقد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة العالمية بالخرطوم في 13 و14 ديسمبر 2004
21. المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور، الحقيقة الغائبة، كتاب صادر عن المركز نفسه.
22. بدر حسن الشافعي، قراءة في اتفاق شرق السودان السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 2007.
23. عبد الحميد الضهاجي، "أي مستقبل لأفريقيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، المجلد 37، 2002.
24. بدر حسن الشافعي، زيارة كير لواشنطن... التوقيت والدلالات، مجلة السياسة الدولية، العدد171، مجلد42، 2007.
25. هدى البكر، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، مجلة السياسة الدولية، العدد159، جانفي2005، المجلد40.
26. بدر حسن الشافعي، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مجلد 41، 2006.
27. كريم القاضي، النفط ووحدة السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، مجلد39، 2004.
28. عبد الواحد لبيني، حكاية البترول في السودان، جريدة الأهرام القاهرية، الخرطوم، 2004.
29. إجلال رأفت، رؤية: احتمالات الوحدة والانفصال على ضوء اتفاقية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، 2005.

30. التيجاني الطيب بابكر، البحث عن السلام في السودان، مجموعة وثائق، السودان، الشركة العالمية للطباعة والنشر، 2005.
31. الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد 24 ربيع 2007، htm.
32. التقرير الإستراتيجي العربي، 2004/2003، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة 2004.
33. قاسم المهداوي، دارفور في سطور، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان.
34. خالد محمود رمضان، قمة إفريقية في طرابلس لتجنب مواجهة سودانية – أمريكية " جريدة الأخبار، 22 نوفمبر 2006.
35. أصوات من دارفور، العدد الثاني، 2008.
36. طارق أحمد عثمان، ومبارك محمد عبد المولى، "فوصراع في دار فور: الجذور - الأسباب - تطورات الأزمة"، في حسن مكي والسيد فليفل (محرران) "أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دار فور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2005.
37. جريدة الحياة، 2007/7/2.
38. أصوات من دارفور، العدد الرابع، 2008.
39. أصوات من دارفور، العدد السادس، 2008.
40. هاني رسلان، أزمة دارفور وجهود التسوية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية) سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد 57، نوفمبر 2005.
41. مدوس فلاح الرشدي، مدى مسؤولية حكومة السودان عن حماية حقوق الأشخاص المهجرين داخليا من دارفور وفقا لقواعد القانون الدولي مع الإشارة خاصة لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، مجلة الحقوق، العدد 3، السنة الحادية والثلاثون، 2007.
42. موجز الإحتياجات الإنسانية لدارفور، العدد 8، شهر نوفمبر 2004.
43. نداء تكميلي من أجل دارفور – حماية ومساعدة اللاجئين والنازحين داخليا في دارفور – المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وكالة الأمم المتحدة للاجئين، جانفي 2007.
44. محمود ممداني، ترجمة الصديق الأمين، أصوليو حقوق الإنسان ومحكمة الجنايات الدولية والسودان، 6 أبريل 2009.
45. أحمد ربيع، الخرطوم ترفض اقتراح تشكيل محكمة مختلطة، وكالات، نيويورك، القاهرة.

46. جريدة الأهرام، 2007/03/30.
47. أحمد إبراهيم محمود، ورقة بعنوان دور الإتحاد الأفريقي في أزمة دارفور، مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالإشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 14/13 ديسمبر 2004.
48. محمد هاملي، تحديات مجلس السلم والأمن الأفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والمصالح السياسية للدول مجلة العلوم القانونية تصدرها جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص، 11 مارس 2007.
49. هاني رسلان – أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية (كراسة استراتيجية) تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام العدد 157، 2005.
50. هاني رسلان – أزمة دارفور على خطى الجنوب، جريدة الأهرام 21 أبريل 2004.
51. مانع جمال عبد الناصر، الإتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في إطار الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية، جامعة باجي مختار، عنابة، عدد خاص 11، مارس 2007.
52. خالد حنفي علي، قمة أديس أبابا... فعالية أفريقية وتراجع عربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 108، مجلد 39، 2004.
53. أماني طويل، "الأدوار الخارجية في الأزمة السودانية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، المجلد 41، 2006.
54. دارفور بإشراك حركات التمرد القمة العربية-الأفريقية: دعوة لحل أزمة، طرابلس، الشرق الأوسط، 11 أكتوبر 2009.
55. إجلال رأفت، أزمة دارفور أبعادها السياسية والثقافية، مجلة المستقبل العربي، العدد 312، سنة 27، 2005.
56. جريدة الأهرام، 2007/04/20.
57. جريدة الحياة، 2007/05/30.
58. جريدة الأهرام، 2007/01/03.
59. جريدة الأهرام، 2004/08/30.
60. جريدة الأهرام، 2007/02/20.
61. بدر حسين الشافعي، مستقبل أزمة دارفور في ضوء اتفاق أبوجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 162، المجلد 40، 2005.

62. عادل عبد الصادق، لقاء مع د/ المجذوب الخليفة: السودان يرفض التدخل الأممي في دارفور، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام – القاهرة – مصر 07 أكتوبر 2006.
63. الصادق المهدي، كيف فقدت انتخابات السودان معناها؟ والعمل؟ مقال منشور على جريدة الشرق الأوسط، 2010.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات الجامعية:

01. نعم اسحق زيا، دراسة في القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية القانون، جامعة الموصل، 2004.
02. مولود احمد مصلح، العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مذكرة ماجستير، كلية القانون والسياسة في الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2008.
03. العاراية بولرباح، دور الأمم المتحدة في النزاع المسلح بدارفور، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر، 2007/2006.
04. خديجة بركاني، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة غير الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري بقسنطينة، 2008-2007.
05. جرير رشيدة، حل النزاعات الدولية في إفريقيا: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 07/06.
06. معزیز عبد السلام، تسوية أزمة دارفور في إطار الإتحاد الإفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق عنابة، 2009.
07. عصام بارة، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالقضاء الداخلي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق – عنابة
08. حسين هشام، دور الإتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن في أفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، عنابة، 2007/2006.

رابعاً: الموسوعات والقواميس:

01. شريف عتلم، محمد ماهر عبد الواحد- موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الإنساني- اصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالقاهرة- الطبعة السادسة، 2005.
02. فرانسواز بوشيه سولنييه، القاموس العلمي للقانون الإنساني، ترجمة أحمد مسعود، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، لبنان، 2005.

خامساً: الوثائق الإلكترونية:

01. عبد القادر محمد أبكر: دارفور... شعب... احتزق في أسى ومجتمع... تواطأ عليه الصمت، نت
<http://www.akhbar-libya.com/>
02. منظمة هيومان رايتس ووتش، <http://www.hrw.org/arabic/reports/2005/darfur1205/8.htm>
03. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الأولى- 4 عوامل وراء النزاعات في دارفور http://www.aawsat.com
04. قسم البحوث والدراسات، إقليم دارفور، <http://www.aljazeera.net>
05. بابكر أحمد الحسن، إدارة الموارد الطبيعية بدارفور، منظمة المسار الخيرية لتنمية الرحل وحماية البيئة، أبريل 2003، <http://www.ratteb.com/sudanslma.com>
06. عادل عبد العاطي، قراءة تاريخية في سيرورة الصراع في دارفور، 2007/07/31، www.arkanani.org
07. مشكلة دارفور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية، <http://www.moqatel.com>
08. معتصم عوض، النظام السياسي الداخلي السوداني وأزمة دارفور، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2008/3/5، <http://www.cihrs.org>
09. عادل عبد العاطي، دارفور: جذور ومآلات الصراع المسلح، <http://aljazeera.net/KnowledgeGate>
10. تشاد ودارفور.... وجهان لعملة واحدة 2008/2/4. <http://www.smc.sd/index.html>
11. سامي حداد، أسباب إصرار الأمم المتحدة على إرسال القوات الدولية، برنامج أكثر من رأي، <http://www.aljazeera.net>
12. السودان ينفي وقوع إبادة جماعية في دامتور، الخرطوم، واشنطن-الوكالات، 2004. <http://www.alarabiya.net>
13. كولن باول، ما حدث في دارفور إبادة جماعية، واشنطن-وكالات، 2004. <http://www.alarabiya.net>
14. محمود ممداني، ترجمة الصديق الأمين، دارفور: لعبة التسميات، 2007.
15. أزمة دارفور والأطماع الامبريالية في السودان، <http://www.e-socialists.org>
16. طارق الشيخ، القوى السياسية السودانية وأزمة دارفور، <http://www.aljazeera.net>
17. إبراهيم هباني، خفايا تحالفات حركتي " دارفور" ... من أين يتدفق السلاح والمال؟، 2004، <http://www.alarabiya.net>

18. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الخامسة – الجنويد..... الخرافات والحقائق، 2007.
19. خالد عويس، خاص: الجنويد في دارفور... القصة الكاملة، 2004. <http://www.alarabiya.net>
20. السودان: أزمة السودان – أسئلة وأجوبة، منظمة العفو الدولية، 2004. <http://www.amnesty.org>
21. دارفور سؤال وجواب، 2006/03/10. <http://www.aljazeera.net>
22. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة الثالثة) – الجهود الإنسانية ومساعي حل أزمة دارفور، 2007.
23. محمد عبد المنعم، دارفور... المواقف في الأزمة. www.aljazeera.net/knowledgegate
24. مسألة دارفور، حزب الأمة السوداني، الخرطوم، 1 ديسمبر 2003. <http://www.umma.org/dar/darfur/I.htm>
25. ليبيا اليوم، "القمة الإفريقية السباعية في طرابلس تفوض القذافي البحث عن حل لأزمة دارفور"، طرابلس، مايو 2005. <http://www.libya-alyoum.com>
26. النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، هيومن رايتس ووتش <http://www.hrw.org/arabic/reports/2005/darfur1205/8.htm>
27. رؤى لمثقي دارفور والجزيرة، الديمقراطية وأمن الوطن، الأمين العام للمنظمة محمد حسن داؤد، حالة حقوق الإنسان في دارفور، 1 أكتوبر-31 ديسمبر 2007، العدد 26، <http://www.aljazeera.net>
28. إلى الأمام، وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقمع في شتى أرجاء السودان، النزاع وانتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، منظمة هيومن رايتس، . <http://www.hrw.org/arabic/reports/10/darfur>
29. أطفال في ظل النزاعات المسلحة: أطفال دارفور بالسودان <http://www.hrinfo.net/>
30. هيومن رايتس ووتش، منذ سنوات خمس عدم الانتصاف لضحايا العنف الجنسي في دارفور، أبريل 2008. <http://www.hrw.org>
31. هيومن رايتس ووتش، العنف وتبعاته. <http://www.hrw.org>
32. محمد النحال، قضية دارفور أمام مجلس الأمن: التدويل، المحاكمة.
33. محمد جمال عرفة، هل يتكرر سيناريو العراق مع السودان، إسلام أونلاين، 31 أوت 2004.
34. محمد جمال عرفة، الذريعة الإنسانية بدل أسلحة الدمار ... لتفكيك السودان، إسلام أونلاين، www.islamonline.net

35. WWW.BBCARABIC/HTTP
36. WWW.ALJAZEERA.NET لثيومان رايتس ووتش، تعرض عمليات المساعدات للهجوم،
http://www.hrw.org .
37. ثيومان رايتس ووتش، تعرض عمليات المساعدات للهجوم، .
http://www.hrw.org
38. اسلام أون لاين نت، "قمة خماسية بترابلس لإنهاء أزمة دارفور"، طرابلس، 17 أكتوبر 2004.
39. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ (الحلقة الثالثة) – الجهود الإنسانية ومساعي حل أزمة دارفور، 2007.
40. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور، الحلقة الرابعة.
41. مصطفى عثمان إسماعيل، حزم الدعم والخروج من شبح القرار (1706) 11 جويلية 2007، مقال منشور على شبكة الأنترنت: http://www.cihrs.orgdarfur_Studies.aspx.htm
42. مصطفى عثمان إسماعيل، كيف ترى الخرطوم أزمة دارفور؟ الحلقة الأخيرة.
43. انتخابات السودان الأكثر تعقيدا في العالم: 8 بطاقات اقتراع لكل ناخب شمالي و12 للجنوبي،
www.aawast.com
44. عماد عبد الهادي، العنف يهدد انتخابات السودان، الخرطوم، www.aljazeera.net.news
45. منصف السليمي، مشكلة دارفور تلقي بظلالها على أوضاع في السودان
46. الخلافات والتحديات الأمنية تهدد أول انتخابات تعددية سودانية، مقال منشور على شبكة الأنترنت
www.dw_word.de
- سادسا: التقارير والبيانات والقرارات:
01. إعلان سان بيتر سيورغ لسنة 1868.
02. وثائق المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بين 1974-1977 رأي الوفد الكولومبي.
03. الفقرة 2 من مقدمة المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليا، التي قام بتجميعها وصياغتها فريق مشترك من الخبراء التابعين للأمم المتحدة والصليب الأحمر في 1998 التي أخذت بها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بقرارها رقم 50 في الدورة 53 في 1998 الوثيقة (ONUE/CN4/1998/53/Add2)
04. تقرير الأمم المتحدة، 16 ماي 2004.
05. القرار رقم 1564 المؤرخ في 2004/09/18.

06. تقرير لجنة التحقيق الدولية في دارفور المنشأة بموجب القرار رقم 1564 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 2004/09/18.
07. قرار مجلس الأمن رقم 1556 المؤرخ في 30 جويلية 2004 بشأن الأزمة في دارفور غرب السودان.
08. قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 17/9 المؤرخ في 2008/09/24 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في السودان.
09. تقرير مجلس حقوق الإنسان.
10. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حصول ضحايا الاغتصاب على العدالة.
11. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "الحصول على العدالة".
12. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "التقرير الدوري الثالث لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن أوضاع الإنسان في السودان".
13. القرار رقم 1631 الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 2005.
14. اتفاق وقف إطلاق النار 2004.
15. قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2004/1556.
16. القرار 1593.
17. القرار 1574.
18. القرار 1325.
19. ملحق ملخص ملامح اتفاقية السلام ماي 2006.
20. اتفاق السلام 2006.
21. القرار 1706.
22. القرار 1591.
- سابعاً: الوثائق القانونية:**
01. اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى العسكريين في الميدان 1866.
02. إتفاقية جنيف لعام 1906 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان.

03. إتفاقية جنيف لسنة 1929 المعدلة لاتفاقية عام 1906.
04. إتفاقية جنيف لسنة 1929 الخاصة بمعاملة أسرى الحرب.
05. الإتفاقية لعام 1949 الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.
06. البروتوكول الإضافي الأول 1977 الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية.
07. البروتوكول الإضافي الثاني 1977 الخاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.
08. إتفاقية لاهاي الثانية الخاصة بالحرب البحرية عام 1899.
09. إتفاقية لاهاي الرابعة عام 1907 الخاصة بالحرب البحرية.
10. إتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة بتاريخ 12 أوت 1949.
11. إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.
12. النظام الأساسي للمحكمة لعام 1998.
13. قانون الدفاع الشعبي 1989.
14. أنظمة لاهاي لسنة 1907.
15. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.
16. الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المؤرخ في 28 جوان 1981.
17. البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الأمنية في دارفور المؤرخ في 9/11/2004.
18. إتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
19. الإتفاقية الدولية للقضاء على العنف ضد المرأة عام 1993.
20. القانون الجنائي السوداني لعام 1991.
21. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.
22. إتفاقية أبشي لعام 2003.
23. ميثاق الأمم المتحدة 1945.

باللغة الأجنبية:

- Ramesh Thakur, 2000. "Global norms and int. humanitarian law" int. review of red cross, icrc, Vol. 83, No. 841, Geneva.
- Human rights fact sheet Ne 13, International humanitarian law and Human Rights, 2006, United Nations, Geneva.
- Marco Sassoli, Antoine A. bouvier, end others, « How Does law Protect in War », int. – committee of red cross, Geneva, 1999.
- J. G. Strake, An introduction to international law, Butt Erworths, London, 1977.
- MOHMOOD MAMDANI, « réflexions préliminaires sur le Darfour », CODESRIA Bulletin N°3 & 4, 2004
- John Prendergast and Philip Roessler, "Can a Leopard Change Its Spots? Sudan's Evolving Relationship with Terrorism"
- Terrorism in the Horn of Africa,
<http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr113.pdf>, January 2004 special report 113
- Jérôme Tubiana, le Darfour, un conflit pour la terre? <http://www.politique-africaine.com/numerospdfconjonctures101132.pdf>
- français de relation internationales CNRS Edition paris, 2005.

Elodie niche, darfur: quelle question des crises africaines? " annuaire

- un security "rapport of the scarcity general an the deployment of the African united nations hybrid operation in darfur, 09
- Flourion Aumon " la stuation au darfour deferre a la cip: retour sur une résolution "historique" du conseil de sécurité", revue générale de droit international, éditions a pedone, Tome 112 – 2008/01.
- Elizabeth Rubim, "darfour l'injustice et la paix", courrier international n°810.

- Mahor chiche "l'internement enfin possible, sauver le darfour SLD Bulletin N°03 Novembre-December 2006.
- ALI ISMAIL AL-ATABANI, « ce sont différentes populations qui se disputent les terres », Courrier international, N°810, 2006.
- السودان، دارفور، المدنيون هم دائما مهددون، برنامج لحماية الحقوق الإنسانية، (En ligne) Amnesty internationale, Londres, 13 octobre 2004 disponible sur: “<http://web.amnety.org/library/index/fraafr541312004?open&of=fra-sdn>”, (Consulté le 16 octobre 2007).

الفهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--|
| 02 | المقدمة..... |
| 09 | الفصل التمهيدي: ماهية القانون الدولي الإنساني وأزمة دارفور..... |
| 10 | المبحث الأول: مضمون القانون الدولي الإنساني..... |
| 11 | المطلب 01: تعريف القانون الدولي الإنساني..... |
| 11 | أولاً: مفهومه..... |
| 13 | ثانياً: تطوره..... |
| 17 | ثالثاً: مصادره..... |
| 19 | رابعاً: مبادئه..... |
| 21 | المطلب 02: النطاق المادي والشخصي لتطبيق القانون الدولي الإنساني..... |
| 21 | أولاً: النطاق المادي..... |
| 24 | ثانياً: النطاق الشخصي..... |
| 27 | المطلب 03: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني..... |
| 27 | أولاً: آليات الوقاية..... |
| 28 | ثانياً: آليات الإشراف والرقابة..... |
| 29 | ثالثاً: آليات قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني..... |
| 31 | المبحث الثاني: ماهية أزمة دارفور..... |
| 32 | المطلب 01: طبيعة الأزمة..... |
| 33 | المطلب 02: العوامل المؤثرة على الأزمة وأسبابها..... |
| 33 | أولاً: العوامل المؤثرة على الأزمة..... |
| 41 | ثانياً: الأسباب الداخلية للأزمة..... |
| 48 | ثالثاً: الأسباب الإقليمية والدولية للأزمة..... |
| 60 | المطلب 03: أطراف الأزمة وتطوراتها..... |
| 60 | أولاً: أطراف الأزمة..... |
| 70 | ثانياً: تطورات الأزمة..... |
| 88 | الفصل الأول: أزمة دارفور وانتهاكات القانون الدولي الإنساني..... |
| 89 | المبحث الأول: انتهاكات القانون الدولي الإنساني في دارفور..... |
| 94 | المطلب 01: تشريد وقتل المدنيين وتدمير القرى..... |
| 94 | أولاً: التشريد..... |
| 95 | ثانياً: قتل المدنيين..... |
| 96 | ثالثاً: تدمير القرى..... |
| 97 | المطلب 02: اللاجئين وتجنيد الأطفال الأقل من 15 سنة..... |
| 97 | أولاً: اللاجئين..... |
| 99 | ثانياً: تجنيد الأطفال..... |
| 100 | المطلب 03: الإغتصاب وأشكال العنف الجنسي..... |
| 104 | المبحث الثاني: نتائج أزمة دارفور..... |

| | |
|-----|--|
| 105 |المطلب 01: النتائج السياسية..... |
| 105 |أولا: الأبعاد الداخلية..... |
| 108 |ثانيا: الأبعاد الخارجية..... |
| 112 |المطلب 02: النتائج الأمنية والقضائية..... |
| 112 |أولا: النتائج الأمنية للأزمة..... |
| 114 |ثانيا: النتائج القضائية للأزمة..... |
| 120 |المطلب 03: النتائج الاقتصادية والاجتماعية للأزمة..... |
| 120 |أولا: النتائج الاقتصادية للأزمة..... |
| 121 |ثانيا: النتائج الاجتماعية..... |
| 128 |الفصل الثاني: جهود التسوية وتداعيات الأزمة..... |
| 129 |المبحث الأول: الجهود المبذولة لتسوية أزمة دارفور..... |
| 129 |المطلب 01: جهود التسوية الوطنية..... |
| 129 |أولا: التوجه العام لتسوية أزمة دارفور..... |
| 131 |ثانيا: المساعي الرامية لإزالة التهميش..... |
| 131 |ثالثا: مبدأ تقاسم السلطة والثروة كآلية لتسوية أزمة دارفور..... |
| 132 |رابعا: دور الحركة الشعبية لتحرير السودان في جهود التسوية في دارفور..... |
| 133 |المطلب 02: جهود التسوية الإقليمية..... |
| 133 |أولا: الإطار العام للجهود الإقليمية الرامية لتسوية أزمة دارفور..... |
| 137 |ثانيا: المفاوضات والاتفاقات الرامية لتسوية أزمة دارفور..... |
| 151 |ثالثا: جهود جامعة الدول العربية لتسوية أزمة دارفور..... |
| 152 |رابعا: الوساطة التشادية لتسوية أزمة دارفور..... |
| 153 |خامسا: الدور المصري في المساعي لإيجاد تسوية للأزمة..... |
| 154 |سادسا: الدور الليبي في المساعي لإيجاد تسوية للأزمة..... |
| 156 |المطلب 03: جهود التسوية الدولية..... |
| 156 |أولا: دور الأمم المتحدة في تسوية أزمة دارفور..... |
| 161 |ثانيا: الدور الفرنسي..... |
| 162 |ثالثا: الدور الإسرائيلي..... |
| 163 |رابعا: دور الصين (الدولة الفاعلة)..... |
| 165 |المبحث الثاني: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام وقرار مجلس الأمن 1706 وانتخابات 2010..... |
| 166 |المطلب 01: تداعيات الأزمة في أعقاب اتفاق السلام..... |
| 167 |أولا: طبيعة اتفاق السلام في دارفور..... |
| 168 |ثانيا: تحليل اتفاق السلام في دارفور..... |
| 169 |ثالثا: ردود الأفعال على اتفاق السلام في دارفور..... |
| 171 |رابعا: الوضع في الإقليم بعد توقيع اتفاق سلام دارفور..... |
| 173 |المطلب 02: تداعيات الأزمة في أعقاب قرار مجلس الأمن الرقم 1706..... |
| 173 |أولا: طبيعة قرار مجلس الأمن الرقم 1706 بشأن دارفور ومضمونه..... |
| 180 |ثانيا: تداعيات قرار مجلس الأمن الرقم 1706 بشأن دارفور..... |
| 187 |المطلب 03: تداعيات الأزمة في أعقاب انتخابات 2010..... |

| | |
|-----|--------------|
| 193 |الخاتمة |
| 203 |المراجع |
| 218 |الفهرس |

تعتبر أزمة دارفور أهم الأزمات التي تواجه الدولة السودانية، وتمتد جذور هذه الأزمة إلى عدة عقود مضت، حيث يتعلق الأمر في صورته الأولية بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد، ثم شهد فيما بعد تحولات وتفاعلات كثيرة ومتشابكة بين الداخلي والإقليمي والدولي. ولم تتوقف تأثيرات هذه الأزمة على إحداث حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، وإنما تتعدى ذلك إلى تهديد كيان الدولة، ولا يتوقف الأمر في هذا الشأن على الأطراف المحليين، وإنما يتجاوز ذلك إلى تورط أطراف إقليمية ودولية.

وقد بدأت الأزمة الراهنة مع تشكيل تحالف من بعض القبائل السودانية التي دخلت في صراع ضار مع القبائل العربية الموجودة في دارفور والتي تدعمها القوات الحكومية السودانية، وهذا ما أسفر عن وقوع العديد من القتلى فضلا عن تداعياتها الكارثية على المستويين الإنساني والاجتماعي.

ومنذ اندلاع الأزمة وصل عدد النازحين واللاجئين إلى ما يقرب من 1,5 مليون نازح مما حدا بالأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للنقصي في الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب. ومن هنا تظهر أهمية هذه الدراسة لتوضح مدى الانتهاكات التي حدثت للقانون الدولي الإنساني في دارفور، وموقف الحكومة السودانية وأطراف الأزمة من مبادئ هذا القانون.

وتشير معظم التقارير إلى مسؤولية الأنظمة والحكومات المتعاقبة في السودان من أزمة دارفور وذلك من خلال تراكم الأخطاء والقصور في عملية التنمية. وأصبحت العديد من الأطراف والقوى داخليا وخارجيا مدعوة للمشاركة في كيفية التغلب على تلك الأزمة. وعلى الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات والتوقيع على عدد من الاتفاقيات، وصدور الكثير من القرارات من جانب الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وغيرها، إلا أن الأزمة لم تصادف انفراجا حقيقيا. ومن ثم فإن الوصول إلى تسوية لها ما زالت غير ميسورة حتى الوقت الراهن.

إن تناول أزمة دارفور من الأمور بالغة الأهمية، ليس فقط لخطورة الصراع في هذا الإقليم وما نجم عنه من تأثيرات كارثية متنوعة، أو لاستعصاء المساعي والجهود الرامية لإيجاد تسوية مناسبة لها فحسب، ولكن أيضا لأنها واحدة من الأزمات التي تتعرض لها الدولة السودانية وتهدد وحدتها وسيادتها وسلامتها في الحاضر وفي المستقبل. كما أن هناك عدة أزمات تنتظر دورها للخروج من عقابها سواء في الشرق أو في أقصى الشمال، أو في غيرها من أقاليم السودان. ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانية وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة التي لن تتعم أبدا لا بالأمن ولا بالاستقرار.

Résumé :

La crise au Darfour, et la plus importante crise de l'Etat soudanais, en effet, cette région du Darfour est le théâtre d'un conflit entre les rebelles et l'armée gouvernementale.

Les origines de cette crise sont anciennes et remontent à plusieurs décennies, elles sont dues aux tensions ethniques entre les tribus noires africaines et les tribus arabes soutenues par l'état soudanais.

Depuis le déclenchement de cette crise, le nombre de déplacés et de réfugiés est de plus de 1,5 millions de personnes, cela a poussé L'ONU à intervenir et à enquêter sur les violations des droits de l'homme et les crimes contre l'humanité.

Toutes les enquêtes faites affirment que le problème majeur de ce conflit vient des gouvernements qui se sont succédés et états ont ignoré les problèmes des provinces.

Malgré les conférences internationales, les résolutions de L'ONU, l'intervention de l'union africaine et de la ligue des états arabes, la crise persiste encore.

Faire cette étude sur la crise au Darfour est d'une importance considérable, elle nous permet de mieux comprendre les raisons de ce conflit qui menace la stabilité de la région et l'intégrité de l'état soudanais.

Summary:

The crisis in Darfur, the most important crises to which the state of Sudan, and the roots of this crisis decades ago, where it comes from its initial shock of the impact inter-tribal and interactions and numerous intertwined between the internal and international levels this did not prevent the effect of this crisis on analysis of internal instability, rather than the rules of engagement threatened existence of the state, it does not depend on the local parties, but beyond the participation of regional and international parties.

The current crisis began with the formation of a coalition of Sudanese tribes which were engaged in a fierce conflict with the Arab tribes of Darfur, backed by Sudanese government forces, and this caused many deaths, in addition to disastrousness both the human and social levels.

Since the outbreak of the crisis, the number of displaced persons and refugees come nearly than 1,5 million people, prompting the United Nations to establish an international commission of inquiry to investigate the gross violations of international humanitarian law and war crimes. Hence the importance of this study was to illustrate the extent of the violations of international humanitarian law in Darfur, the Sudanese government's position and the parties to the crisis of the principles of the Act.

Most of the reports proved the responsibility of the regulations and the successive governments in Sudan and the Darfur crisis by the accumulation of errors and gaps in the development process. And many parties and internally and external forces are invited to participate in how to overcome this crisis. Although the holding of several conferences and the signing of a number of conventions, and the issuance of a lot of decisions by the United Nations and the African Union and League of Arab States and the other, but the crisis not led to a breakthrough. Thus, a settlement has not affordable at present yet.

The agreement with the Darfur crisis is very important, not only the seriousness of the conflict in this region and the resulting devastating variety, or the intractability of the work and efforts to find an appropriate settlement of it, but also because it is one of the crises faced by the Sudanese government and threaten its unity, sovereignty and integrity In the present and the future. There are also several crises that await their turn to get out of the one leashed, both in the East or in the far north, or in other parts of Sudan. The out come of all this dismantling of the state of Sudan is wanted to break it in small groups of states that will never enjoy security and stability.